

عَلاَقَةُ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِهِمْ
ومكانتها من الصلوات الدولية في الإسلام

الدكتور أحمد عبد العزيز عرابي

الدكتور أحمد عبد العزيز عرابي

علاقة المسلمين بغيرهم

ومكانتها من الصلات الدولية في الإسلام

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

مطبعة الأفانتي
٣ شارع جزيرة بدران شبرا - مصر

ButStax

DS

36.9

D47

U73

1996g

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين » •

صدق الله العظيم

وقال رسول الله ﷺ : « يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية ، فاذا لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » •

سنن أبي داود ٤٢/٣

خلاصہ

1977

یہ کتاب اسلامی تعلیم و تربیت کے حوالہ سے لکھی گئی ہے۔ اس میں اسلامی تعلیم و تربیت کے بنیادی اصول و ضوابط اور اس کے ترقی پزیرانہ اہداف و مقاصد بیان کیے گئے ہیں۔

پروفیسر محمد رفیق

اس کتاب کے ذریعے اسلامی تعلیم و تربیت کے حوالہ سے لکھی گئی ہے۔ اس میں اسلامی تعلیم و تربیت کے بنیادی اصول و ضوابط اور اس کے ترقی پزیرانہ اہداف و مقاصد بیان کیے گئے ہیں۔

پروفیسر محمد رفیق

مقدمة

الحمد لله المتعم على عباده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
خير أنبيائه وأصفيائه ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه
رضوان الله عليهم ، والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم لقائه .

« وبعد » ...

فان الشريعة الاسلامية صنع الله الذي اتقن كل شيء ، والفرق
بينها وبين شرائع البشر ، كالفرق بين صنع الله وصنع البشر ، فقد
يصنع البشر من الطين تماثيل جامدة ، ولكنهم لن ينفخوا فيها الروح ،
وما أنزل الله من تشريع انما هو روح ونور حياة ، وما يضيفه البشر من
شرائع انما هو نصوص جامدة ، لا روح فيها ، تظفها ظلمات بغضها فوق
بعض ، ومن العجيب أن لا يبصر بعض الناس ضوء الشمس ، والشمس
ساطعة ظاهرة ليس دونها غمام ، اذ العيب في العيون التي يغشيها
النهار بضوئه ، لا في الشمس التي ترسل النور والضياء .

وكذلك الشريعة انما هي شمس ، وأولو الألباب لا يخفى عليهم
نورها ، انما يعمي ضوءها أعين خفافيش البشر ، والذين ينظرون في
هذه الشريعة نظرة خالية من التعصب والهوى ، قاصدين التعرف على
الحق ، لن يجدوا فيها عينا ، ولن يبصروا فيها نقصا ، واذا ما رام
أفذاذ الرجال أن يجدوا فيها شيئا من ذلك فان البصر ينقلب خاسئا
وهو حسير ، اذ الشريعة أمر الله ، والله هو صاحب الخلق والأمر ، ولن
يجد البصر في صنع الله عيبا ولن يجد الفكر في أمر الله قصورا ،
فما ترك كتابه العزيز صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها ، ومما أحصاه الكتاب
وعده ذلك التشريع الدولي الأئيل الذي خلده الاسلام ، والذي مازالت
حيويته تنطق بجدته وبتميزه وصلاحيته .

ونحن بدورنا نقدم جانباً خصباً من هذا التشريع الدولي ، اذ العالم اليوم فى أوضاعه الدولية بحاجة ماسة الى قبس من نور الاسلام فى قضايا السلم والحرب ، فالاسلام فى السلم يعامل الشعوب جميعاً بالرحمة والعطف ، ويحيط الانسانية بسياج من اللين والرفق ، لأنه يعتبر الناس كلهم عيال الله فأحبهم الى الله أنفعهم لعياله ، والاسلام فى الحرب لا يستبد أتباعه ولا يقسو جنوده الا بمقدار الضرورات الحربية ، ولا يستخدم آلات الحرب الشاملة التى تدمر كل شىء أتت عليه ، الا أن يكون ذلك على سبيل المعاملة بالمثل ، لقوله تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » (١) •

وقوله سبحانه : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » (٢) •

وقوله عز وجل : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى

عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين » (٣) •

واذا كان النصر للمسلمين فلا يأخذهم زهو الانتصار وكبرياء الغلبة الى البطش بالمغلوبين والفتك بجميع الأعداء وسلب أموالهم ، وانما يكون الحلم والتعفو والصبر والأناة هى الأمور الحاصلة فى الواقع كما سنجد ذلك فيما بعد باذن الله تعالى ، وأبرز مثال لهذا حالة الرسول عليه السلام وصحبه مع المشركين فى فتح مكة • فانهم لم يفتروا بعدد جيشهم وعديدهم ، ولم يتحدوا أعداءهم بمواجهة قواتهم وانما قام الرسول عليه السلام على باب الكعبة فقال : « لا اله الا الله

(١) سورة الأنفال آية ٦٠ •

(٢) سورة الشورى آية ٤٠ •

(٣) سورة البقرة آية ١٩٤ •

وحده لا شريك له ، صدق وعده ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، ثم قال : يا معشر قريش ما ترون أنى فاعل فيكم ؟ قالوا : خيرا ، أخ كريم ، قال : اذهبوا فأنتم الطلقاء (٤) .

والاسلام فى سلمه وحربه ينادى بالناس جميعا الى الانضمام تحت لوائه ، والانضواء تحت راية دعوة الحق والحرية والمحبة والخير والتعاون ، قال الله تعالى : « قل هذه سبيلي أدعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى ، وسبحان الله وما أنا من المشركين » (٥) .

وقال سبحانه : « يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثيرا مما كنتم تخفون من الكتاب ويعفو عن كثير ، قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ، ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ، ويهديهم الى صراط مستقيم » (٦) .

ولقد هالنى ذلك الاعتداء الأثم فى البوسنة والهرسك ، وكذلك الغزو الروسى للشيشان المسلمة ، واستمرار الاحتلال اليهودى للأرض العربية . وما يتردد على أسماعنا كل يوم من تقتيل للرجال والنساء والأطفال ، وما يحدث خلال ذلك من انتهاك أعراض النساء ، وترويع الأطفال والشيوخ ، وافزاع العجزة والمرضى ، ولا يسمع من دول العالم الا كلمات الاستنكار وعبارات التنديد ، ولم يتغير شئ سوى

(٤) السيرة النبوية ، لابن هشام . عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميرى (ت سنة ٢١٣هـ أو ٢١٨هـ) ج ٢ ص ٤١٢ - طبعة الحلبي سنة ١٣٧٥هـ .

(٥) سورة يوسف آية ١٠٨ .

(٦) سورة المائدة آية ١٥ ، ١٦ .

وضوح الفارق بين الضحية والمعتدى ، بين قواعد القانون الدولي وعريضة القوة ، بين الديمقراطية والفاشية ، بين الانسانية والبربرية ، بين احترام ارادة العالم وامتهان كرامته ، ولا نجد شيئا من دول الهيمنة العالمية سوى عبارات النفاق ومواقف الجبن ، والتراجع أمام القوة الباغية .

فهذا كله يظهر بجلاء أن ما تعلنه هذه الدول من احترام لمبادئ القانون الدولي لا تعدو مجرد تشدقات فارغة ، وادعاءات كاذبة ، ومكائد تتدرب بها للتنافس في استغلال الدول الضعيفة وامتناس خيانتها واذلالها ، ورغم ما هو معلوم من أن الغرض من العلاقات الدولية هو تنظيم التعامل بين الدول على أساس من العدالة والمساواة والحق والانصاف ومنع العدوان باعتبارها أشخاصا معنوية تتألف منها الجماعة الانسانية . الا أننا نحثنا عن أصول هذه العلاقات في تشريع الأمم الغابرة والحاضرة ، لما وجدنا نظاما دوليا عاما طبق بعدالة وانصاف ، ونزاهة ومساواة الا في ظلال التشريع الاسلامي ، لأنه مبني على هذه المعاني التي نجدتها واضحة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وعمل الخائفاء والقادة من السلف الصالح ، وأقوال الأئمة المجتهدين رضوان الله عليهم أجمعين .

فكل ذلك دفعني إلى أن أسهم بقلمى المتواضع في بيان هذه العلاقات في شريعتنا الاسلامية العراء ، وأوضح أن السلم - لا الاستسلام - هو عمادها الأسمى ، وقاعدتها الفضلى ، الذي به تتعارف الشعوب بدلا من أن تتنافر ، وتتعاون بدلا من أن تتقاتل ، وتتلاقى بدلا من أن تتباعد ، وتتبادل خيرات أقاليمها بدلا من احتلال الأرض ، وسلب المال ، وهتك العرض .

وقد قسمت البحث الى مبحث تمهيدى وأربعة مباحث وخاتمة .

البحث التمهيدى : الأسس التي تقوم عليها علاقة المسلمين بغيرهم
والأصل فى علاقة المسلمين بالأمم الأخرى •
البحث الأول : علاقة المسلمين بغيرهم فى وقت السلم وهو يشتمل
على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : عقد المهادنات •

المطلب الثانى : معاملة السفراء والرسل •

المطلب الثالث : دار الاسلام ودار الحرب •

البحث الثانى : علاقة المسلمين بغيرهم فى وقت القتال ، وهذا
يشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : الباعث على القتال •

المطلب الثانى : قبل القتال •

المطلب الثالث : أثناء القتال •

المطلب الرابع : الرحمة فى القتال •

البحث الثالث : علاقة الدول ببعضها فى القانون الوضعى وهو
يشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : علاقة الدول فى وقت السلم •

المطلب الثانى : علاقة الدول فى وقت الحرب •

البحث الرابع : ميزة قواعد صلات المسلمين الدولية على غيرها ،
من القانون الدولى الوضعى •

وكانت الخاتمة خلاصة عامة للبحث •

وأسأل الله التوفيق والرشاد

د. أحمد عبد العزيز عرابي

مبحث تمهيدى

أسس علاقة المسلمين بغيرهم
والأصل الذى تقوم عليه هذه العلاقة

المطلب الأول

أسس علاقة المسلمين بغيرهم

والمتنبع لتعاليم الاسلام وأحكامه يجد أن علاقة المسلمين بغيرهم
تقوم على أسس وقواعد لا بد منها فى الحياة الاجتماعية بل والدولية
ومن أهم هذه القواعد والأسس :

١ - احترام الانسانية وتكريم البشرية

والأساس الأول الذى تقوم عليه العلاقات الاسلامية ، ضمانا
للمسلم وارساء لقواعده ، هو احترام الانسانية وتكريم البشرية ، حيث
اعتبر انقرآن الكريم الانسان خليفه فى هذه الأرض ، وأن الله سواه
ونفخ فيه من روحه ، ثم منحه العقل والتفكير ، ليستطيع ادراك حقائق
هذا الكون وما فيه ، وفضله كذلك على كثير من خلقه ، وسخر له
عوالم كونه ، ثم هيا له مبادئ الروابط السامية التى يرتفع بها عن
حضيض الحيوانية البحتة ، وتدعوه الى التعاون مع بنى جنسه ، فى
عمارة الكون وتدير المصالح وتبادل المنافع (١) .

وقد صرح القرآن الكريم بهذا التكريم الانسانى فى آيات كثيرة
منها ، قوله تعالى : « واذا قال ربك للملائكة انى جاعل فى الأرض خليفة
قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك

(١) الاسلام عقيدة وشريعة للمرحوم الشيخ محمود شلتوت ص

ونقدس لك • قال انى أعلم ما لا تعلمون وغم آدم الأسماء كلها ثم
عرضهم على الملائكة فقال أنبئولى بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين قالوا
سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم • قال يا آدم
أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم ، قال ألم أقل لكم انى أعلم غيب
السموات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون • واذ قلنا للملائكة
أسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس الا ابليس أبى وأستكبر وكان من
الكافرين « (٢) » •

وقال سبحانه : « والله الذى سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه
بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون • وسخر لكم ما فى السموات
وما فى الأرض جميعا منه ان فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون « (٣) » •

وان هذا التكريم الذى دلت عليه الآيات القرآنية الكريمة
والأحاديث النبوية الشريفة ، لا يختص بعنصر دون عنصر ، ولا بجنس
دون جنس ، بل انجميع فى حق الحياة الكريمة سواء ، فقد قال النبى
ﷺ فى أشهر خطبه فى حجة الوداع : « ان الله قد أذهب عنكم
نذوة الجاهلية وتعظمها بالآباء والأجداد ، الناس لآدم ، وآدم من تراب
لا فضل لعربى على عجمى ولا لأسود على أحرر الا بالتقوى « (٤) » •

فالأبيض والأسود على سواء الا بالتقوى ، ومما يروى فى ذلك
ان رجلا من أصحاب النبى ﷺ غير آخر بسواد أمه ، فقال له : يا ابن
السوداء ، فغضب النبى ﷺ ، وقال : « لقد طفح الكيل ، لقد طفح

(٢) سورة البقرة آية ٣٠ - ٣٤ •

(٣) سورة البقرة آية ١٢ ، ١٣ •

(٤) رواه البخارى عن أبى امامة • وانظر : تفسير الدر المنثور فى

التفسير المأثور وفيه أحاديث كثيرة قريبة المعنى واللغز ج ٧ ص ٥٧٩ •

وما بعدها •

الكيل ، لقد طُفح الكيل ، ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل ،
فلا فرق بين دين ودين ففي تكريم الإنسان حيا أو ميتا « (٥) » .
ويروى أنه مرت جنازة يهودى ، فوقف لها النبي ﷺ تكريما ،
فقال له بعض أصحابه : انه يهودى ، فقال النبي ﷺ : « أليس
نفسا » (٦) . فليس بعد هذا التكريم تكريم ، ولا بعد هذه
الأخوة من أخوة !!

وإذا كان الاسلام قد كرم الانسان من حيث هو انسان ، وأخى
بين أجناس البشر باعتبارهم من أصل واحد ، فان ذلك يقتضى أن
يعتبر الاسلام الناس جميعا أمة واحدة ، وهو ما قرره الدين الجنيف
حيث عد الناس جميعا وحدة واحدة ، الانسانية تجمعها والآدمية
تشملها ، فقد خاق الله الناس جميعا من نفس واحدة ، وخلق من هذه
النفس زوجها ، وتوالد الناس من هذين الأبوين الكريمين .

يقول الله تعالى : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس
واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله
الذى تساءلون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيبا » (٧) .
وما كان تقسيم المعمورة الى شعوب وقبائل الا من أجل التعارف

(٥) رواه البخارى ومسلم ، صحيح البخارى بشرح ابن حجر العسقلانى

ج ١ ص ٨٤ .

— وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٦) رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر وسهل بن حنيف وقيس بن

سعد . صحيح البخارى بشرح ابن حجر العسقلانى ج ٣ ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

— وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٦٢٣ .

(٧) سورة النساء آية ١ .

والتعاون ، وليس للتباعد والاختلاف والتخاصم بينهم بالتقوى والأعمال الصالحة ، ليعود الخير على أفراد الانسانية وجماعتها ، فلهذا ما لك الجميع وخالقهم ، يرتب هذه الأخوة ويرعاها ، ويطلب عيادته جميعا بتقريرها ورعايتها ، والاعتراف بحقوقها والسير في حدودها ، يقول سبحانه : « يا أيها الناس اننا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير » (٨) .

وإذا كان الاسلام قد اعتبر الناس جميعا أمة واحدة ، وأنهم في الانسانية على سواء ، فإنه قرر في ذات الوقت أن الاختلاف بين الشعوب والأمم هو اختلاف عارض ، وأن مشيئة اختلاف الأمم سواء والأغراض . وأن الله تعالى قد أرسل الرسل بالهداية ليحكم بأمر الله تعالى في هذا الاختلاف ، وليبينوا لهم طريق الهداية ، فيسلكه من تغلب على هواه ، ويضل الآخر ويسقى . فقال سبحانه : « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم » (٩) .

كما بين سبحانه أن اختلاف اللغات والألوان لا يمانع من الوحدة الانسانية الجامعة ولا يتعارض مع الألفة الأدمية الواحدة ، بل إن هذا الاختلاف من سنن الله تعالى في خلق الانسان ، إذ جعل فيه قوة يتكيف بمقتضاها مع بيئته ، ويتجاوز على أسسها مع مجتمعه ، وقد صرح القرآن الكريم بذلك إذ قور أن اختلاف الألسنة والألوان من مظاهر قدرة الله تعالى العظيمة في خلق الانسان ، وذلك في قوله تعالى :

(٨) سورة الحجرات آية ١٣ .

(٩) سورة البقرة آية ٢١٣ .

« ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ان في ذلك لآيات للعالمين » (١٠) .

وإذا كان اختلاف الناس الى شعوب وقبائل من أجل أن يتعارفوا ويتعاونوا ، فان هذا التعارف يجعل كل فريق ينتفع بخير ما عند الفريق الآخر ، وتكون خيرات الأرض كلها لقاطن هذه الأرض وهو الانسان ، فلا يختص فريق بقليمه ويحرم منه غيره ، فاذا ما كانت الأرض مختلفة فيما تنتجه فالانتاج كله للانسانية كلها . وخيرات الأرض في النهاية عائدة اليها ، ولا سبيل لذلك الا بالتعاون والتعارف بين بنى البشر ، فالتفرقة الاقليمية اذن هي من أجل أن تستغل الأرض في كل أجزائها ، ونفع ما يخرج كله عائد الى الجميع ومن أجل ذلك فقد حث القرآن الكريم على السعى والضرب في الأرض ليتعارف أهل هذه الأرض وطلبوا للرزق ، وليحصل أهل كل اقليم على ما عند الآخرين . قال الله تعالى : « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور » (١١) .

وقال سبحانه « ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ، ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيمًا » (١٢) .

وليس اختلاف الألوان الى أبيض وأحمر ، واختلاف الأجناس الى آري وحامى وسامى سببا للتفرقة في المعاملة ، لما ذكرنا من نصوص دالة على ذلك . وان الجميع ينتمون الى أب واحد ، وأم واحدة — كما أسلفنا — وليس هناك عنصر اختص بصفات لا يختص بها الآخر ،

(١٠) سورة الروم آية ٢٢ .

(١١) سورة تبارك آية ١٥ .

(١٢) سورة النساء آية ١٠٠ .

وإذا ما كانت ثمة لغات لبعض هذه العناصر ، فذلك بحكم البيئـة وما توجه إليه ، وهي في مجموعها لايجاد التكافل الانساني في الانتفاع بهذه الأرض التي جعله الله خليفة فيها بمقتضى التكوين ، وبمقتضى ما آتاه الله تعالى من مواهب واستعدادات تجعل الكون مسخراً له ، وان ما تزرع به ابن الأرض ليتحكم في أخيه ، ويتخذة وما يملك مستغلاً يستغله ويتحكم فيه وفي مصائره ، فذلك راجع الى ما سبق الى الأوهام من أن الناس أجناس ، بعضها يعلو على الآخر بمقتضى فطرته ، ويجعل له الكلمة العليا المسيطرة ، وللآخر الكلمة السفلى المحكومة . وراجع أيضاً الى ما سببته الحروب السابقة ، التي خضبت الأرض بدماء أبنائها ، من ظهور العصبية الوطنية أو القومية . ولكن الاسلام رفض هذه التفرقة العنصرية ، والتجزئة البشرية ، وقرر - كما أسلفنا - أن الناس جميعاً متساوون في تكوينهم وأصل خلقتهم (١٣) .

فاحترام الانسانية هي من الأسس التي تقوم عليها العلاقات في الاسلام ، سواء أكانت العلاقات فردية أو جماعية أو دولية ، ولا ريب أن شعور الفرد أو الجماعة أو الدول انها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من حيث المنشأ والمصير ، يدعوها الى أن تكون العلاقات بينهم وثيقة والعري ، وطيدة الدعائم ، مما يقوى الأواصر ويدعم الروابط في شتى مجالات الحياة . وانه في الوقت الذي يشعر المرء فيه بالكرامة الانسانية ، تختفي روح النزاع ، ويختفي ما يذكره البعض من مبدأ الاتحار على البقاء الذي جر على العالم كله الى المشاكل والويلات .

(١٣) العلاقات الدولية في الاسلام للشيخ الامام المرحوم محمد

أبي زهرة ص ٢٥ .

- والعلاقات الدولية في الفقه الاسلامي لنبذة من اعلام كلية الشريعة

والقانون بالقاهرة ص ١٩ .

فَسَيُجِزُّ بِحَبِّ دَانِيَّةٍ . وَبِحَبِّ رَنْجَبَاتٍ مَا مَثَلَتْ لَهُ الْخَالِجُ

وَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْمَسَافِرَةِ الْتَامَةِ

ونقد جاءت الشريعة الإسلامية من يوم نزولها بنصوص صريحة
بمبدأ المساواة التامة ، فقررت المساواة على إطلاقها ، فلا قيود
ولا استثناءات ، وإنما مساواة تامة بين المحاكمين والمحكومين ، ومساواة
تامة بين الرؤساء والمرعوسين ، لا فضل لرجل على رجل ، ولا لأبيض
على أسود ، ولا لعربي على أعجمي . وذلك في قوله تعالى : « يا أيها
الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان
أكرمكم عند الله أتقاكم » (١) . وفي قوله ﷺ : « ... الناس بنو
آدم وآدم من تراب » (٢) . أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي عن
ابن عمر وأبي هريرة .

وأخرج ابن مردويه عن سعيد - رضى الله عنه - قال : قال رسول
الله ﷺ : « الناس كلهم بنو آدم وآدم خلق من التراب ، ولا فضل
لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا أحمر على أبيض ولا أبيض
على أحمر الا بالتقوى » (٣) . فالناس جميعا في الشريعة متساوون على
اختلاف شعوبهم وقبائلهم ، متساوون في الحقوق ، متساوون في
الواجبات ، متساوون في المسؤوليات ، وهم في ذلك كأسنان المشط
الواحد لا تزيد سن عن سن ، ولا تنقص سن عن سن ، أو هم في ذلك

(١) سورة الحجرات آية ١٣ .

(٢) مسند الامام أحمد ج ٢ ص ٣٦١ .

- وسنن أبي داود ج ٤ ص ١٣٣١ .

- وسنن الترمذي ج ٥ ص ٣٨٩ .

(٣) أخرجه ابن مردويه عن سعيد رضى الله عنه .

- الدر المنثور في التفسير المأثور للسيوطي ج ٧ ص ٥٨٠ .

كأبناء الرجل الواحد والمرأة الواحدة ، ترشحهم وحدة أصلهم الى
المساواة على حقوقهم وواجباتهم ومستولياتهم ، ولا فضل لرجل على
رجل ، كما يفضل اليوم أبناء إنجلترا وفرنسا على أبناء المستعمرات
المتابعة لهاتين الدولتين ، ولا فضل لأبيض على أسود كما يفضل اليوم
الأمريكي الأبيض على الأمريكي الأسود ، ولا فضل لعربي على عجمي ،
أى لا فضل لجنس على جنس كما ادعت ألمانيا وغيرها من دول أوروبا
أفضليتها على بقية الأجناس (٤) .

وقد جاء الاسلام بمبدأ المساواة ونزل على الرسول ﷺ وهو
يعيش بين قوم أساس حياتهم وقوامها التفاضل ، فهمم يتفاضلون
بالمال والجاه والشرف واللون ، ويتفاخرون بالآباء والأمهات ، والقبائل
والأجناس ، فلم تكن الحياة الاجتماعية وحياة الجماعة هي الدافعة
لتقرير مبدأ المساواة ، وانما كان الدافع لتقريرها من وجه هو رفع
مستوى الجماعة ودفعهم نحو الرقى والتقدم ، كما كان الدافع لتقريرها
من وجه آخر ضرورة تكميل الشريعة بما يقتضيه الشريعة الكاملة
الدائمة من مبادئ ونظريات ، وكانت النصوص التي حملت مبدأ
المساواة جاءت عامة مرنة الى أقصى درجات انعموم والمرونة ، الى الحد
الذي لا يمكن أن يضيق بما يستجد من الظروف والتطورات مهما تغيرت
ظروف الزمان والمكان والأشخاص (٥) .

(٤) التشريع الجنائي الاسلامي للمرحوم عبد القادر عودة ج ١ ص ٣١٧

وما بعدها .

— ومجموعة بحوث فقهية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١١٧ .

طبع ونشر مؤسسة الرسالة — بيروت . لبنان .

(٥) الاسلام عقيدة وشريعة لشيخ الأزهر المرحوم محمود شلتوت

ص ٤٢٥ .

(٢ — علاقة المسلمين)

وقد طبقت الشريعة الاسلامية مبدأ المساواة بين الناس تطبيقاً واسعاً شمل جميع الطوائف والأفراد ، لأن نصوصها السامية الشريفة لا تفرق بين الرؤساء والمرعوسين ، ولا بين الملوك والسوقة ، ولا بين ممثلى الدول السياسيين والرعايا العاديين ، ولا بين ممثلى الشعب وأفراده ، ولا بين الأغنياء والفقراء ، ولا بين الظاهرين والخاملين ، وتسوى الشريعة بين رؤساء الدول والرعايا فى سريان الأحكام ، ومسئولية الجميع عن جرائمهم واحدة • ومن أجل ذلك كان رؤساء الدول فى الشريعة أشخاصاً لا قداسة لهم ، ولا يمتازون عنى غيرهم ، واذا ما ارتكب أحدهم جريمة عوقب عليها كما يعاقب كافة الأفراد (٦) •

فألرسول ﷺ ، مع أنه نبي ورئيس دولة ، ما كان يدعى لنفسه قداسة ولا امتيازاً ، بل كان يقول دائماً « أنما أنا بشر يوحى الى » (٧) و « هل كنت الا بشراً رسولا » (٨) • وكان قدوة لخلفائه وللمسلمين فى توكيده معانى المساواة بين الرؤساء والمرعوسين ، فقد دخل عليه أعرابى فأخذته هيئة الرسول فقال له ﷺ : « هون عليك فلست بملك إنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد » (٩) • وتقاضاه غريم

(٦) التشريع الجنائى الاسلامى مقارنة بالقانون الوضعى للمرحوم

عبد القادر عودة ج ١ ص ٢٧ •

(٧) سورة الكهف بعض آية ١١٠

(٨) سورة الاسراء بعض آية ٩٣ •

(٩) رواه ابن ماجة عن أبى مسعود ، ورواه الحاكم عن أبى مسعود

• وجريز بن عبد الله •

— سنن ابن ماجة ج ٢ ص ١١٠١ •

— المستدرک ، للحاكم ج ٢ ص ٤٦٦ ، ج ٣ ص ٤٨ •

قال فى الزوائد : هذا اسناد صحيح ورجاله ثقات • وقال الحاكم :

• صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه •

له دين فأغلظ عليه ، فهم به عمر بن الخطاب ، فقال الرسول عليه السلام : « مه يا عمر ، كنت أحوج الى أن تأمرني بالوفاء ، وكان أحوج الى أن تأخذ بالصبر » (١٠) .

وخرج أثناء مرضه الذي مات فيه ، بين الفضل بن العباس وعلى ، حتى جلس على المنبر ثم قال : « أيها الناس من كنت جلدت له ظهرا فهذا ظهري فليستقد منه ، ومن أخذت له مالا فهذا مالي فليأخذ منه ، ولا يخشى الشحناء من قبلي فانها ليست من شأنى ، الا وان أحبكم الى من أخذ منى حقا ان كان له ، أو حللنى فلقيت ربي وأنا طيب النفس » . ثم نزل وصلى الظهر ، ثم رجع الى المنبر فعاد لمقالاته الأولى (١١) .

وجاء خلفاء الرسول ﷺ ، من بعده فترسموا خطاه ، واهتدوا بهديه ، فهذا أبو بكر رضى الله عنه يصعد الى المنبر ، بعد أن يبيع بالخلافة ، فتكون أول كلمة يقولها توكيدا للمعنى المساواة ، ونقيا للمعنى الامتياز . قال : « أيها الناس ، قد وليت عليكم ولست بخيركم ، ان أحسنت فعينونى ، وان أسأت فقومونى ، ثم يعلن فى آخر كلمته أن من حق الأمة التى اختارته أن تعزله ، فيقول : « أطيعونى ما أطعت الله ورسوله ، فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » (١٢) .

وهذا عمر بن الخطاب يولى بالخلافة فيكون أكثر تمسكا بهذه

(١٠) زاد المعاد من هدى خير العباد ، لأبى عبد الله محمد بن

أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية (سنة ٧٥١هـ) ج ١ ص ٥٩ .

(١١) الكامل فى التاريخ للدهلوى على بن الأثير الجزرى (ت سنة ٦٣٠هـ)

ج ٢ ص ١٥٤ .

(١٢) الكامل فى التاريخ ، لابن الأثير الجزرى ج ٢ ص ١٦٠ .

المعاني ، حتى انه ليرى قتل الخليفة الظالم • خطب يوما فقال : « لوددت
 انهم واياكم في سفينة في اجرة البحر تذهب بنا شرقا وغربا ، فان
 يعجز الناس ان يولوا رجلا ههنا ، فان استقام ابعوه ، وان جنف
 لهقلوه ، فقال طلحة : وما عليك لو قلت وان تموج عزلوه • قال : لا •
 القتل انكل لمن يعده » (١٣) •

وأعطى أبو بكر القود من نفسه ، وأقاد للرعية من الولاية ، وفعل
 عمر بن الخطاب مثل ذلك ، وبشدد فيه ، فأعطى القود من نفسه
 أكثر من مرة (١٤) •

ولما قيل له في ذلك قال : رأيت رسول الله ﷺ يعطي القود من
 نفسه وأبا بكر يعطي القود من نفسه ، وأنا أعطى القود من
 نفسي (١٥) • ومن تشدد عمر في هذا الباب أنه ضرب رجلا فقال له
 الرجل : انما كنت أحد رجلين : رجل جهل فعلم ، أو أخطأ فعفى عنه ،
 فقال له عمر : صدقت ، دونك فامتثل أي اقتص (٢٦) •

وأخذ عمر الولاية بما أخذ به نفسه ، فلما ظلم وال رعيته الا أقاد
 من الوالى للمظلوم ، وأعلن على رؤوس الأشهاد مبدأه هذا في
 موسم الحج حيث طلب من ولاة الأنصار أن يوافقوه بالموسم ، فلما

-
- (١٣) الكامل في التاريخ ، لابن الأثير الجزرى ج ٣ ص ٣٠ •
 (١٤) سيرة عمر بن الخطاب • لابن الجوزى ص ١١٣ - ١١٥ •
 (١٥) الأم - للامام محمد بن ادريس الشافعى • امام المذهب
 (ت سنة ٢٠٤ هـ) ج ٦ ص ٤٤ - الطبعة الأولى مطبعة بولاق •
 (١٦) الخراج للمقضى أبى يوسف يعقوب بن ابراهيم ، صاحب الامام
 أبى حنيفة (ت سنة ١٨٢ هـ) ص ٦٥ •

تاجتمعوا خطبهم وخطب الناس قال : « أيها الناس ، انى ما أرسل اليكم عمالا ليضربوا آبشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم ، وانما أرسلهم اليكم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم ، فمن فعل به شىء لسوى ذلك فليرفعه الي ، فوالذى نفس عمر بيده لأقصنه منه . فوثب عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين : رأيت ان كان رجل من المسلمين على رعيته فأدب بعض رعيته انك لتقصنه منه فقال : أى والذى نفس عمر بيده اذا لأقصه منه ، وكيف لا أقصه منه وقد رأيت النبى ﷺ يقص من نفسه (١٧) .

وانه بفضل هذا المبدأ الذى نادى به الاسلام منذ أول ظهوره فأخى المسلمون وكانوا جميعا صفا واحدا ، وتكافأت الفرص أمام أبناء الأمة كلها ، فالجميع متساوون . لا تفاضل بينهم بالإحساب والأنساب ، وانضوى تحت لواء الاسلام جنسيات مختلفة وبيئات متباينة من غير تفرقة ، تجمعهم أخوة صادقة وآمال مشتركة ، ولا تقاوت الا بما يكون عليه المرء من تقوى وامثال لما دعى اليه الاسلام ، واجتناب لما نهى الله عنه ، وأنه اذا ما شعر الانسان بأنه متساو مع غيره من أبناء مجتمعه ، وأن له من الحقوق مثل ما لغيره ، وعليه من الواجبات مثل ما على الآخر ، لا يتميز به أحد ، الا بمقدار تقواه وما يسهم به من عمل صالح نافع لنفسه ولمجتمعه ، نهض المجتمع وتقدم وأخذ مكانه بين الأمم .

(١٧) الخراج ، لأبى يوسف القاضى ص ٦٥ .

الكامل فى التاريخ ، لابن الأثير الجزوى ج ٣ ص ٢٠٨ .

(١٨) العلاقات الدولية فى الاسلام ، للنخبة من أساتذة كلية الشريعة

والتقانون بالقاهرة ص ٢١ ، ٢٢٢ .

٣ - العدالة المطلقة

ولقد قامت العلاقات الانسانية فى الاسلام على أساس من العدالة واعتبار الناس جميعا سواء ، وأنه لا تفاضل بينهم أمام الأحكام ، فإن أهم ما يسعى اليه البشر أن يطمئن الناس على حقوقهم ، وأن يستقر العدل فيما بينهم ، وأنا لا نكاد نعرف شيئا أبعث للشقاوة والفتن وأنفى للهدوء والاطمئنان بين الأفراد والجماعات من سلب الحقوق ، ولاشك فى أن هذه الظواهر ، التى ينحرف بها أهلها عن سنن الله ونظامه فى كونه ، أشد ما يقطع الصلات ، ويغرس الأحقاد ، ويثير أعاصير الكيد والانتقام ويهدد المجتمعات بالأخطار التى تحمل الناس ما لا طاقة لهم باحتماله ، من آثار الخصومات والضغائن والأحقاد (١) .

ومن أجل هذا كان أول ما قرره الاسلام حفظا لكيان المجتمع البشرى مبدأ العدالة بين جميع البشر ، لأن الظلم والطغيان - كما أشرنا - أساس خراب المدينيات وزوال السلطان وأنهيار الأنظم . وان نصوص القرآن الكريم فى الأمر بالعدل كثيرة جدا ، حيث صرحت الآيات السامية بأن أساس الأحكام الاسلامية المنظمة لعلاقات الناس جميعا بعضهم مع بعض ، أحادا وجماعات هو العدل ، وذلك فى قوله تعالى : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون » (٢) .

وقوله سبحانه : « فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع

(١) الاسلام عقيدة وشريعة للمرحوم الشيخ محمود شلتوت ص ٤٢٥

(٢) سورة النحل آية ٩٠

أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله
ربنا وربكم ننا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع
بيننا واليه المصير» (٣) •

وقوله عز وجل : « ولا يجرمكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا
هو أقرب للتقوى » (٤) • أى لا تحملنكم العداوة على الظلم ، لأن
العدل أقرب للتقوى (٥) •

وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالعدل هكذا أمرا عاما ، دون
تخصيص بنوع دون نوع ، ولا بطائفة دون طائفة ، لأن العدل نظام
الله وشرعه ، والناس عباده وخلقه ، يستوون — أبيضهم وأسودهم
ذكرهم وأنثاهم ، ومسلمهم وغير مسلمهم — أمام عدله وحكمه • وذلك
فى قوله تعالى : « ليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب ومن يعمل سوءا
يجز به ، ولا تجد له من دون الله وليا ولا نصيرا ، ومن يعمل من
الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة
ولا يظلمون نقيرا » (٦) •

كما ذكر الله سبحانه أن العدل هو الشريعة التى قامت عليها
رسالة محمد ﷺ ، وقامت عليها النبوات والديانات السابقة كلها ، فقال
سبحانه : « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان

-
- (٣) سورة الشورى آية ١٥ •
(٤) سورة المائدة آية ٨ •
(٥) الجامع لأحكام القرآن • للقرطبي ج ٦ ص ١٠٩ ، ١١٠ •
(٦) سورة النساء آية ١٢٣ ، ١٢٤ •

ليقوم الناس بالقسط • وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس» (٧) •

واقدر ترى في ذكر الحديد هنا احياء قويا واضحا ، الى أن اقرار العدل فيما بين الناس واجب الهى محتتم ، للقائمين به أن يستعينوا عاياه باستعمال القوة التي سخر لها والآلاتها الحديد ذو البأس الشديد(٨) •

ولقد وردت الأحاديث النبوية متضافرة على وجوب العدل ومنع الظلم مع العدو والولى على سواء ، مثل قوله ﷺ حكاية عن ربه : « يا عبادى انى قد كتبت العدل على نفسى فلا تظالموا » (٩) •

وقد دعا النبى عليه الصلاة والسلام الذين يتعصبون لأقوامهم وأوطانهم ألا ينصروها وهى ظالمة • واعتبر الناصر لقومه على الظلم كمن يتردى فى بئر من النار • فقال : « مثل الذى يعين عشيرته على الظلم مثل البعير تردى فى بئر فهو ينزع منها بذنبه » (١٠) •

(٧) سورة الحديد آية ٢٥ •

(٨) الإسلام عقيدة وشريعة • للشيخ محمود شلتوت ص ٢٤٥، ٢٤٦

(٩) والمعروف الحديث القدسي بلفظ : « يا عبادى انى حرمت الظلم

على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا » • وهو حديث طويل رواه مسلم عن أبى ذر الغفارى • انظر : صحيح مسلم بشرح النووى ج ٥ ص ٤٣٩ وما بعدها •

(١٠) السنن الكبرى للبيهقى ج ١٠ ص ٢٣٤

— سنن أبو داود ج ٤ ص ٣٣١ •

• ورواه ابن حبان فى صحيحه • موارد الظمان الى زوائد ابن حبان

ص ٢٩١ •

— وانظر الفردوس مآثور الخطاب للديلمى ج ٤ ص ١٣٧ •

فذلك كان عدل الشريعة عدل مطلق ، تعد به البشرية في شتى مجالات الحياة . يقول ابن القيم عن الشريعة : « وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور ، وعن الرحمة الى ضدها ، وعن المصلحة الى المفسدة ، وعن الحكمة الى العبث ، فليست من الشريعة ، وان دخلت فيها بالتأويل ، فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه ، وظله في أرضه ، وحكمته الدالة عليه ، وعلى رسوله ﷺ ، أصدق دلالة وأتمها » (١٣) .

ومن الوقائع الحاصلة والشواهد الدامغة على أن العدل في الاسلام عدل مطلق ، لا تفرقة في أحكامه بسبب من الأسباب ، كاللون أو الجنس ، أو الدين . هذه الحادثة التي تتلخص وقائعها في أن رجلا من المسلمين الذين رقى اسلامهم ، وضعف ايمانهم ، يقال له « طعمة بن أبيرق » سرق درعا من جاره ، ثم خبأها عند يهودي ، وحامت الشبهة حول « طعمة » فالتصمت الدرع عنده فلم توجد ، وحلف بالله ما أخذها وما له علم بها ، ثم وجدت الدرع عند اليهودي ، فسئل عنها فقال : دفعها ائى « طعمة » واستحفظنى عليها ، وشهد له بذلك أناس من اليهود . فاهتم قوم « طعمة » بالأمر ، وأخذوا فيما بينهم يتناجون في وسائل تبرئة صاحبهم ، والصاق السرقة باليهودي ، فدعا للعار الذي يلحقهم بين الناس (١٤) .

(١٣) اعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية ج ٣ ص ١ .

(١٤) فتح القدير بين إفتى الرواية والدراية من علم التفسير للامام

محمد بن علي الشوكاني ج ١ ص ١١٢ ، ١١٢ .

— وتفسير القرآن الحكيم المعروف بتفسير المنار تأليف رشيد رضا

ج ٥ ص ٣١٦ .

وبيت أهل طعمة ما بيتوا ، وانطلقوا الى الرسول ﷺ ، وأخذوا يثيرون نفسه على اليهودي بما يعرفه من عداوة اليهود للمسلمين ، وبأن صنيعتهم فى هذه الحادثة ، ليس الا كيد اليهودية المعروف ، وبأنهم لا يعلمون عن صاحبهم « طعمة » الا خيرا ، وأقسموا جهداً أيماهم على براءته وسرقة اليهودي ، وسألوا الرسول عليه السلام ، أن يخاصم ويدافع عن صاحبهم ، فى سبيل تبرئته وانقاذه من تهمة السرقة ، وأكثروا عليه فى هذا الشأن حتى كاد - بحكم انطبيعة البشرية ، التى ليس لها من سبيل الى معرفة بواطن الأمور - يتأثر بخداعهم وتلبيسهم ، فبادره الوحي من السماء ، يكشف له حقيقة الأمر ، وينزل عليه فيه جملة من الآيات • المتدبر فيها يرى من بين ما يراه أنها تقويم على الجادة فى الحكم ، وتخفيف من مساعدة الخصوم أو الاقتراب منهم ، وهى قوله تعالى : « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله فلا تكن للخائنين خصيما • واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيمًا ، ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم ان الله لا يحب من كان خوانا أثيما ••• الى آخر قوله سبحانه : وكان فضل الله عليك عظيما » (١٥) •

وروى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجده ، وأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه ، فكلم النبي ﷺ فيها ، فقال له النبي ﷺ يا أسامة ، لا أراك تشفع فى حد من حدود الله عز وجل ، ثم قام

(١٥) سورة النساء آية ١٠٥ - ١١٣ •

وانظر : فتح القديرين فى الواية والدراية من علم التفسير للشوكانى

ج ١ ص ١١١ ، ١١٢ •

- وتفسير القرآن الحكيم المعروف بتفسير المنار ، تأليف رشيد رضا

ج ٥ ص ٣١٦ •

النبي ﷺ خطيباً فقال : « إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسى بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتم يدها • فتقطع يد المخزومية » (١٦) •
رواه أحمد ومسلم والنسائي •

وقد سار خلفاء الرسول ﷺ وأصحابه من بعده على هذا النهج القويم والصراف المستقيم حتى أخذ بمبدأ العدالة المطلقة في جميع أقوالهم وأفعالهم ، فهذا أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - يقبول في خطبته : « أيها الناس : انى وليت عليكم ولست بخيركم ، فان كنت على حق فأعينونى ، وان كنت على باطل فقومونى ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة والضعيف فيكم قوى حتى أخذ الحق له ، والقوى فيكم ضعيف عندى حتى أخذ الحق منه » (١٧) •

وهذا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يحذو حذو أبى بكر في الأخذ بهذا المبدأ العظيم حيث يقول في خطبة له : « أيها الناس • انه والله ما فيكم أحد أقوى عندى من الضعيف حتى أخذ الحق له ، ولا أضعف عندى من القوى حتى أخذ الحق منه » •

ومن أمثلة عدالة الخلفاء المسلمين ما حدث من اقتصاص عمر بن الخطاب من ابن واليه عمرو بن العاص لضربه مطرباً بدون حقا وبقوله لعمر بن مروان : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا » (١٨) •

(١٦) نيل الأوطار وشرح مستقى الأخبار ، للشوكاني ج ٧ ص ٣٣١

(١٧) تاريخ الخلفاء للإمام الجصاص جلال الدين عيسى الرحمن بن

أبى بكر السيوطى (ت سنة ٩١١هـ) ص ٦٩ بتحقيق محيى الدين عبد الحميد

(١٨) المدخل للفقهاء الاسلامى • للدكتور محمد سلام ، مذكور ص ٢٤ •

ومثل ذلك قصة أهل سمرقند - الآتية : - الذين شكوا الى عمر ابن عبد العزيز ظلما وتجاهلا من قتيبة (٢١٩) عليهم حتى أخرجهم من أرضهم ، فطلب عمر من قاضيه (سليمان بن أبي السرى) أن يحكم فى أمرهم ، فحكم بخروج العرب من أرضهم الى معسكراتهم وينابذوهم على سواء ، فيكون صلحا جديدا أو ظفرا عنوة • فقال أهل الصغد (٢٠) « بل نرضى بما كان ولا نحدث حربا وتراضوا بذلك » (٢١) • فهل وجدنا محاربا يعامل أعداءه معاملة كهذا فى العصر الحاضر أو الماضى ، ثم أليس هذا النوع من المثالية يكون سببا فعلا لتقبل الاسلام عن اقتناع وحماس دون أدنى غرابة ؟ ! !

فهذه هى العدالة الحققة فى الاسلام ، والمساواة المطلقة فى الشريعة ، فالأغنياء يعلمون دفعة السلم اليوم أنه ليس له من سبيل سوى الاخلاص فى دعوته ، ونقاء الضمير فى قوله ، ومجابهة الحقائق التى تظهر بها النفوس من طغيان الهوى واستبداد الشهوة ، ومن تفتشى جرائم الجشع والتغول فيما يملك للناس ، وعندئذ لا يجدون سوى العدل الذى نوه الاسلام بشأنه ، ودعا اليه ، ينشرون أعلامه على ربوع العالم • على الأفراد بعضهم مع بعض ، وعلى الأمم بعضهم مع بعض ، وعندئذ تكون السعادة ، ويكون السلم والاطمئنان •

- (١٩) هو قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين الباهلى - أمير فاتح ، من مفاخر العرب ، فتح كثيرا من المداين ، وغزا أطراف الصين ، واشتهرت فتوحاته • قتل واحد من قواد جيشه سنة ٩٦هـ •
- (٢٠) الصغد : هو إقليم سمرقند ، وقد دخل العرب سمرقند ، وعلى رأسهم قتيبة بن مسلم سنة ٩١هـ • وهى الآن تابعة للتركستان •
- (٢١) الكامل فى التاريخ ، لابن الأثير الجزرى ج ٥ ص ٤٤ •

٤ - الحرية الكاملة

ومن المبادئ الأساسية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية والتي لا بد منها في الحياة الاجتماعية بل والدولية مبدأ الحرية ، فقد أعلنت الشريعة الحرية وتقدرتها في أروع مظاهرها وأبهى صورها ، حيث قررت حرية التفكير ، وحرية الاعتقاد وحرية القول ، فأما حرية التفكير فلقد جاءت الشريعة الإسلامية منذ اللحظة الأولى معلنة هذه الحرية مجردة العقل من الأوهام والخرافات والتقاليد والعادات وداعية الى نبذ كل ما لا يقبله العقل ، فهي تحث على استعمال العقل في كل شيء فان آمن به كان محلاً إيمان ، وان كفر به كان محلاً كفران ، اذ لا تسمح الشريعة للإنسان أن يؤمن بشيء الا بعد أن يفكر فيه ويعقله ، ولا تبيح له أن يقول مقالاً أو يفعل فعلاً الا بعد أن يفكر فيما يقول ويفعل ويعقله (١) .

والنصوص الواردة في القرآن الكريم والتي تحض على استعمال العقل وتحزير الفكر أكثر من أن تحصى ، منها قوله تعالى : « ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ، وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض آيات لقوم يعقلون » (٢) .

وقوله سبحانه : « قل انما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا » (٣) .

(١) التشريع الجنائي الإسلامي ، لعبد القادر عودة ج ١ ص ٢٩ .

(٢) سورة البقرة آية ١٦٤ .

(٣) سورة سبأ آية ٤٦ .

وقوله عز وجل : « أولم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله السموات والأرض وما بينهما الا بالحق وأجل مسمى » (٤) •

وقوله عز من قائل : « قل انظروا ماذا في السموات والأرض » (٥) •

وقوله : « فلينظر الانسان مم خلق ، خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب » (٦) •

وقوله : « أفلا ينظرون الى الابلي كيف خلقت ، والى السماء كيف رفعت ، والى الجبال كيف نصبت ، والى الأرض كيف سطحت » (٧) •

وقوله : « ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد » (٨) •

وقوله : « وما يذكر الا أولوا الالباب » (٩) •

ونصوص القرآن انسانية تعيب على الناس أن يلغوا عقولهم ويعطلوا تفكيرهم ، ويقلدوا غيرهم ، ويؤمنوا بالخرافات والأوهام ، ويتمسكوا بالعبادات والتقاليد دون ما تفكير فيما يتركون وما يدعون ، وينعى عليهم ذلك كله ، ويصف من كانوا على هذه الشاكلة بأنهم كالأنعام بل أضل سبيلا من الأنعام ، لأنهم يتبعون غيرهم دون تفكير.

-
- (٤) سورة الروم آية ٨
 - (٥) سورة يونس آية ١٠١
 - (٦) سورة الطارق آية ٦
 - (٧) سورة الغاشية آية ١٧
 - (٨) سورة ق آية ٣٧
 - (٩) سورة آل عمران آية ٧

ففيما يتبعون ، ولا يحكمون عقولهم فيما يعملون أو يقولون أو يسمعون ،
ولكن العقل هو ما ميز الله به الإنسان على غيره من أنواع المخلوقات ،
لذا ما ألقى عقله وعطل فكره كان كالأنعام بل أضل سبيلا . واقرأ أن
سُئلت قوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا : بل نتبع
ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون . ومثل
الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء ضم بكم عمى
فهم لا يعقلون » (١٠) .

وقوله سبحانه : « أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب
يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فأنها لا تستعنى الأبصار ولكن تعنى
القلوب التي في الصدور » (١١) .

وقوله عز وجل : « ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس
لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون
بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون » (١٢) .

وأما حرية الاعتقاد : فالشريعة الاسلامية هي أول شريعة أباحت
حرية الاعتقاد وعملت على صيانة هذه الحرية وحمايتها الى آخر
الحدود ، فلكل انسان في ظل الشريعة الاسلامية أن يعتنق من العقائد
ما يشاء ، وليس لأحد أن يحملة على ترك عقيدته أو اعتناق غيرها ،
أو يمنعه من اظهار شعائر عقيدته (١٣) .

(١٠) سورة البقرة آية ١٧٠ ، ١٧١

(١١) سورة الحج آية ٤٦ .

(١٢) سورة الاعراف آية ١٧٩ .

(١٣) مجموعة بحوث فقهية ، للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٢٣

وحين قررت الشريعة الاسلامية حرية العقيدة ، لم يكن باعلان هذه الحرية بالقول ، بل خُطت خطوات عملية لحمايتها ، وهي في سبيل ذلك اتخذت أحد طريقتين :

الأولى : ضرورة احترام الانسان حق غيره في اعتقاد ما يشاء ، وفي تركه يعمل طبقاً لعقيدته ما يريد ، اذ ليس لأحد في ظل الاسلام أن يكره أحداً على اعتناق عقيدة يراها أو ترك أخرى يأبأها ، ومن كان يعارض آخر في اعتقاده ، فعليه أن يقنعه بالصنى ، ويبين له وجه الخطأ فيما يعتقد ، فان قبل أن يغير عقيدته عن اقتناع فليس عليهما من حرج ، وان أبى الا ما يعتنق فليس لداعى اكراهه ولا الضغط عليه ، ولا التأثير عليه بما يحمله على تغيير عقيدته ، ويكفى الداعى أنه أدى واجبه نحو ربه في الدعوة الى الحق ، ولم يقصر في ارشاد خصمه وهدأيته الى الصراط المستقيم . واقرأ ان شئت هذه المعاني صريحة واضحة في قول الله تعالى لنبيه : « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » (١٤) .

وقوله سبحانه : « ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » (١٥) .

وقوله عز وجل : « فذكر انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » (١٦) .

وقوله جل شأنه : « وما على الرسول الا البلاغ المبين » (١٧) .

(١٤) سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(١٥) سورة يونس آية ٩٩ .

(١٦) سورة الغاشية آية ٢١ .

(١٧) سورة النور آية ٥٤ .

الثانية: اجبار المؤمن نفسه أن يعمل على حماية عقيدته ،
والأ يكون متهاونا ازاء دينه ، فاذا ما عجزوا عن حماية نفسه ، ونجبه
عليه أن يهاجر من تلك البلدة الظالم أهلها الى بلد آخر يحترم أهلها
عقيدته ، ويتمكن فى مقامه بينهم من اعلان شعائر عبادته وتعاليم
دينه ، أما اذا لم يهاجر وهو قادر على أن يفعل • فقد أخطأ فى حق
نفسه قبل أن يخطىء فى حق غيره ، وظلم دينه قبل أن يظلم دين غيره ،
ويكون بذلك قد ارتكب اثما عظيما وجرما كبيرا ، وحقت عليه من
الله كلمة العذاب ، أما العاجز عن الهجرة فلم يهاجر ، وليس عليه فى
ذلك من تثريب ، اذ لا يكلف الله نفسا الا وسعها • وهذا هو ما نص
عليه القرآن صراحة ، وذلك فى قوله تعالى : « ان الذين توفاهم
الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض ،
قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فأولئك مأواهم جهنم
وساءت مصيرا • الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا • فأولئك عسى الله أن يعفو
عنهم وكان الله عفوا غفورا » (١٨) •

ولقد وصلت الشريعة منتهى السمو وغايته حينما قررت حرية
العقيدة للناس جميعا مسلمين وغير مسلمين ، وحينما تكفلت بحماية
هذه الحرية لغير المسلمين فى بلاد دار الاسلام ، نفى أى بلد اسلامى
يستطيع غير المسلم أن يعلن عن دينه ومذهبه وعقيدته ، وأن يباشر
ايضا طقوسه الدينية ، وأن يقيم كذلك المعابد والمدارس لاقامة دينه
ودراسته دون ما حرج عليه ، فالشاهد المحسوس ان اليهود فى البلاد
الاسلامية عقائدهم ومعابدهم ، وقيمون بها علنا وبسماحة السلطان

لم يستطع قبلئذ ، فان لم يستطع غلبته وذلك أضعف الايمان « (٢٢) »

وقوله ﷺ : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » (٢٣) .

وقوله عليه السلام : « الدين النصيحة ، قالوا : لمن يا رسول

الله ؟ قال : لله ورسوله ولكتابه ، ولأئمة المسلمين وعامتهم » (٢٤) .

وقول سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام الى امام

جائر فأمره ونهاه فقتله (٢٥) .

وقد قررت الشريعة حرية القول من يوم نزولها ، وقيدت في

(٢٢) رواه الجماعة الا البخارى عن ابي سعيد الخدرى . سنن

الترمذى ج ٤ ص ٤٦٩ ، ٤٧٠

— وسنن ابي داود ج ٤ ص ١٢٣ .

— وسنن النسائى ج ٨ ص ١١١ ، ١١٢ .

— وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ٤٠٦ .

— ومسند الامام احمد ج ٣ ص ٢٠ .

— وصحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٢٢٤ وما بعدها .

(٢٣) رواه الخمسة عن ابي سعيد الخدرى . سنن ابي داود ج ٤

ص ١٢٤ .

— وسنن الترمذى ج ٤ ص ٤٧١ .

— وسنن النسائى ج ٧ ص ١٦١ .

— وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٣٢٩ .

— ومسند الامام احمد ج ٣ ص ١٩ .

(٢٤) صحيح البخارى بشرح ابن حجر العسقلانى ج ١ ص ١٣٧ .

(٢٥) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٢٣٧ .

الوقت نفسه هذه الحرية بالقيود التي تمنع من العدوان واساءة الاستعمال ، وكان أول من قيدت حرّيته في القول محمد ﷺ ، فإن الله جل شأنه لم يترك لرسوله حرية القول على إطلاقها ، بل رسم له طريق الدعوة ، وبين له منهاج القول والحجاج ، وأوجب عليه أن يعتمد في دعوته على الحكمة والموعظة الحسنة ، وأن يجادل بالتي هي أحسن ، وأن يعرض عن الجاهلين ، وألا يجهر بالسوء من القول ، وألا يسيب الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم ، وبالجمله ، فإن الله سبحانه وتعالى قد رسم لرسوله ﷺ حدود حرية القول ، وبين أنها ليست مطلقة ، وإنما هي حرية مقيدة بعدم العدوان وعدم اساءة الاستعمال • والنصوص القرآنية التي تعتبر دستور القول في الاسلام • وتبين حدود الكلمة في الشريعة كثيرة ، وهي قوله تعالى : « أدع إلى وقوله عز وجل : « وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما » (٢٨) •

وقوله سبحانه : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » (٢٧) •

وقوله عز وجل : « وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما » (٢٨) •

وقوله جل شأنه : « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم » (٢٩) •

(٢٦) سورة النحل آية ١٢٥ •

(٢٧) سورة الأعراف آية ١٩٩ •

(٢٨) سورة الفرقان آية ٦٣ •

(٢٩) سورة الأنعام آية ١٠٨ •

وقوله عز من قائل : « لا يجب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم » (٣٠) .

وقوله تباركت أسماؤه : « ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم » (٣١) .

وعلى ذلك نستطيع القول : بأن الشريعة الإسلامية تبيح لكل إنسان أن يقول ما يشاء من غير عدوان ، فلا يكون شتما ، ولا عيابا ، ولا غيابا ولا قاذفا ولا كذابا ، وأن يدعو إلى رأيه بالحكمة والموعظة الحسنة ، وأن يجادل المخالفين والمعارضين وبالتي هي أحسن ، وألا يجهر بالسوء من القول ، ولا يبدأ به ، وأن يعرض عن الجاهلين .

ولا شك في أن من يمثل لكل ذلك يحمل الناس على أن يسمعوا قوله ، ويقدرُوا رأيه ، وينقادون طواعية لفكره ، وفضلا عن ذلك بقاء علاقاته بغيره سليمة من غير كدر ، ثم في نهاية الأمر بقاء الجماعة صفا واحدا تعمل لصالح الأمة والمجتمع ، وهذا يؤدي بالتالي إلى توطيد الاخاء والاحترام بين الأفراد والهيئات ، وتجمع كلمة أصحاب السلطان على الحق دون غيره ، وتدفعهم إلى التفاني في خدمة مجتمعهم وصالح بلادهم ، وتقضي على النزعات الشخصية والنعرات الفردية . وهذا كله هو ما يحتاج إليه العالم اليوم ، أو هو ما يبحث عنه فلا يهتدي إليه ! .

فهذا هو مبدأ الحرية بثعبه الثلاث جاءت به الشريعة الإسلامية

سورة النساء آية ١٤٨ .

سورة العنكبوت آية ٤٦ .

سورة النساء آية ١٤٨ .

سورة العنكبوت آية ٤٦ .

منذ أكثر من أربعة عشر قرناً • سابقة القوانين الوضعية في ذلك بما لا يقل عن أحد عشر قرناً ، حيث أن القوانين الوضعية لم تبدأ بتقرير هذا المبدأ الا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر • أما قبل ذلك فلم تكن القوانين تعترف بالحرية ، بل كانت أقسى العقوبات تخصص للمفكرين ودعاة الإصلاح ، ولن ينتقد عقيدة تخالف العقيدة التي يعتقها أولوا الأمر • فهذا هو الواقع ، وهذه حقائق التاريخ ، فمن شاء بعد ذلك أن يعرف الأكذوبة الكبرى التي تقول : ان الأوروبيين هم أول من دعا للحرية فليعلم أنها نشأت من الجهل بالشرعية الاسلامية وقد يعذر الأوروبيون في هذا الجهل ، أما نحن فلن نجد لأنفسنا عذرا (٣٢) •

فمن شاء بعد ذلك أن يعرف الأكذوبة الكبرى التي تقول : ان الأوروبيين هم أول من دعا للحرية فليعلم أنها نشأت من الجهل بالشرعية الاسلامية وقد يعذر الأوروبيون في هذا الجهل ، أما نحن فلن نجد لأنفسنا عذرا (٣٢) •

(٣٢) التشريع الجنائي الاسلامي للمرحوم عبيد القادر عود ج ١

دار الفکر للطباعة والنشر بيروت (١٩٦٤) ص ٣٦ ، ٣٧

ص ٣٦ ، ٣٧ •

٥ - الوفاء بالعهود والمواثيق

والوفاء بالعهود خلق كريم وصفة سامية ، لما له من أثر طيب ، ودور كبير فى المحافظة على السلام ، وأهمية كبرى فى فض المشكلات ، وحل المنازعات وتسوية الخلافات ، ومن ثم فقد ورد فى القرآن الكريم كثير من الآيات التى تأمرنا بالوفاء بالعهود والمواثيق سواء أكانت عهودا مع الله أم مع الناس . فيقول سبحانه وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (١) .

وأى تقصير فى الوفاء بالعهد يعتبر اثما كبيرا يستوجب المقت والغضب . يقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » (٢) .

وان جميع العهود التى يقطعها الانسان على نفسه يعد مسئولا عن الوفاء بها ، ويحاسب على تركها . يقول الله تعالى : « وأوفوا بالعهد أن العهد كان مسئولا » (٣) .

وحق العهد مقدم على حق الدين . يقول عز وجل : « والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا ، وان استنصروكم فى الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » (٤) .

(١) سورة المائدة آية ١ .

(٢) سورة الصف آية ٢ ، ٣ .

(٣) سورة الاسراء آية ٣٤ .

(٤) سورة الأنفال آية ٧٢ .

وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ فِي الْإِسْلَامِ لَيْسَ لَهُ جِزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ ، يَقُولُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : « وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ • أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » (٥) •

ولقد كان الوفاء بالعهد من خلق الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام • يقول سبحانه : « وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ، وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا » (٦) •

وقد كان رسول الله ﷺ المثل في احترام العهد • قال عبد الله ابن أبي الحُمصاء : بايعت رسول الله ﷺ ، ببيع قبل أن يبعث ، وبقيت له بتيية (٧) • فوعده أن آتية بها في مكانه ، فتمسيت ، ثم ذكرت بعدا ثلاث ، فجدت فاذا هو في مكانه ، فقال ﷺ : « يَا فَيْي لَقَدْ شَقِيتَ عَلَيَّ ، يَا هَاهُنَا مِنْذُ ثَلَاثِ (٨) أَنْتَظِرُكَ » (٩) •

وقد عاهد النبي ﷺ بعد الهجرة اليهود عهدا • على ما سيأتي • أقرهم فيها على دينهم ، وأمنهم على أموالهم ، بشرط ألا يعينوا عليه المشركين ، فنقضوا العهد ، ثم اعتذروا ، ثم رجعوا فنقضوه مرة أخرى • فأنزل الله سبحانه : « انْشُرِ الدُّوَابَّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ

(٥) سورة المؤمنون آية ٨ - ١١ •

(٦) سورة مريم آية ٥٤ •

(٧) بقيت له بتيية : أي بتيية من ثمن البيع •

(٨) منذ ثلاث : أي ثلاث ليال ، أي أنه انتظرهم هذه المدة لوفاء بالوعد

(٩) الحديث (١٠٠٠٠) •

وليس هذا الحكم خاصا بالمسلمين فيما بينهم بل هو عام لكل الناس ، مطلق فى كل العهود اذا كانت لا تحل حراما ولا تحرم حلالا ، فالعهد : « لفظ عام لجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الانسان من بيع أو صلة أو موثقة فى أمر موافق للديانة » (١٤) •

يقول العلامة الطبرى فى تفسير قوله تعالى : « وأوفوا بالعهد » :
وأوفوا بالعقد الذى تعاقدون الناس فى الصلح بين أهل الحرب والاسلام وفيما بينكم أيضا ، والبيوع والأشربة والاجارات وغير ذلك من العقود (١٥) •

والوفاء بالعهد حتم لازم حتى فى حال استنصار فئة مسلمة مستضعفة بالجماعة الاسلامية الكبرى • قال تعالى : « وان استنصروكم فى الدين فعنيكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » (١٦) • فلا تنصر تلك الفئة على المعاهدين من الكفار ، مما يبين أن الله عز وجل جعل حق الميثاق فوق حق الأخوة الاسلامية ، فأوجب نصره المعاهد غير المسلم ، ولم يوجب نصره المسلم الذى ليس بينه وبين المسلمين ميثاق (١٧) •

(١٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ١٦٩ •

(١٥) تفسير الامام محمد بن جرير الطبرى ج ١٥ ص ٦١ •

(١٦) سورة الأنفال آية ٧٢ •

(١٧) «مناجيب الغيب الشهير» بالتفسير الكبير للرازي ج ٤ ص ٣٩٠ •

– فتح القدير ، الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير

٣. للامام الشوكاني ج ٤ ص ٣٢٩ •

– تفسير المنار أو تفسير القرآن العظيم ، رواية السيد رشيد رضا

ج ١٧ ص ١٠٨ وما بعدها •

وقد قال ﷺ : « ألا أخبركم بخياركم بخياركم ، خياركم المؤمنون جمعهم » . قال - فيما رواه أحمد والطبراني والبخاري ومسلم - :
« لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به بقدر غدرته » (١٨) .

وقد روى أحمد والبخاري أن رسول الله ﷺ رد أبا جندل (١٩) وأبا رافع (٢٠) وأبا بصير . رغم أن عهد الحديدية لم يكن قد تمت كتابته (٢١) .

وينقل ابن الأثير في تاريخ « الكامل » أن أهل سمرقند قالوا لعاملهم سليمان بن أبي السرى : أن قتيبة بن مسلم الباهلي غدر

(١٨) سنن البيهقي ج ٩ ص ٢٣٠ .

- وجامع الترمذي ج ٢ ص ٣٩١ .

- ونيل الأوطار للشوكاني ج ٨ ص ٢٧ .

(١٩) هو أبو جندل بن سهيل بن عمر القرشي العامري ، كان اسمه العاصي فتركه لما أسلم . قيل : اسمه عبد الله ، كان من السابقين إلى الإسلام ، ومن عذب بسبب إسلامه ، استشهد باليامة وهو ابن ٣٨ سنة

(٢٠) هو عقبة بن أسيد بن جارية الثقفي ، كان من المستضعفين مات وكتاب النبي صلى الله عليه وسلم - الذي ورد عليه ليقدم إلى المدينة - في يده .

(٢١) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للمعيني ج ١٤ ص ٤٤

- ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكاني ج ٨ ص ٢٧ .

بنا وظلمنا وأخذ بلادنا ، وقد أظهر الله العدل والانصاف ، فأذن لنا فليفتد منا وفد الى أمير المؤمنين - وهو يومئذ عمر بن عبد العزيز - يشكون ظلما منا ، فان كان لنا حق أعطيناها ، فان بنا الى ذلك حاجة ، فأذن لهم ، فوجهوا منهم قوما الى عمر ، فلما علم عمر ظلما كتب الى سليمان يقول له : « ان أهل سمرقند قد شكوا الى ظلما أصابهم ، وتحاملا من قتيبة عليهم حتى أخرجهم من أرضهم ، فاذا أتاك كتابي هذا فأجلس لهم القاضى فلينظر فى أمرهم ، فان قضى لهم فأخرجهم الى معسكرهم كما كانوا وكنتم قبل أن ظهر عليهم قتيبة » . فأجلس لهم سليمان (جمع بن حاضر) القاضى ، فقضى أن يخرج عرب سمرقند الى معسكرهم وينابذوهم على سواء فيكون صلحا جديدا ، أو ظفرا عنوة . فقال أهل سمرقند : بل نرضى بما كان ولا نجدد حربا . لأن أهل الرأى منهم قالوا : قد خالطنا هؤلاء القوم ، وأقمنا معهم ، وأمنونا وأمانهم ، فان عدنا الى الحرب لا ندرى لمن يكون الظفر ، وان لم يكن لنا نكون قد اجتئينا عداوة فى المنازعة ، فتركوا الأمر على ما كان عليه . ورضوا ولم ينازعوا (٢٢) . وهذا منتهى المبالغة فى تقصى العدل والوفاء بالعهد .

هذا ولقد كان شرف الوفاء بالعهد من الدعائم الأولى التى حافظت على كيان المسلمين وهويتهم وأدام لهم عزتهم . وهل هناك قانون فى الدنيا يجعل احترام العهد نابعا من حرمة الايمان وتقديس العقيدة مثل الاسلام ، فأين هذه التعاليم الاسلامية الراقية من

(٢٢) الكامل ، لابن الأثير ج ٥ ص ٤٤ . طبعة لبنان

رب وانظر بعض هذه القصص فى فتوح البلدان ببلادى ج ٢ ص ٤٩٥

٤٧٠ .

الخال التي عليها الدول التي تدعى الحضارة اليوم في معاملتها للشعوب الضعيفة ، ورغبتها الجامحة في إبادتها ، وتنصلها من العهود والمواثيق الدولية ، ولجوتها الى أساليب الغش والخداع في سبيل الايقاع بمن تريد ، واعتدادها بقوتها ، وعدم اكتراثها بالدول الأقل منها قوة ، ومحاولاتها السيطرة عليها بكافة الوسائل وشتى الطرق ولو لم يكن ذلك مشروعاً • فثنتان ما بين هذه السبل الوعرة الملتوية وبين ما قرره الاسلام من الوفاء بالعهد ، والاعتراف بحق المساواة بين الأمم والشعوب (٢٣) •

(٢٣) العلاقات الدولية في الفقه الاسلامي لجمعية من اساتذة كلية

الشريعة والقانون بالقاهرة ص ٣٩٠ •

٦ - سماحة الاسلام ورحمته

والاسلام دين اليسر ورفع الجرج والمشقة ، فلا عساقية ولا اصار ولا أغلال ، وهذه ميزة الاسلام خاصة لا يشاركه فيها دين آخر ، فلقد كان من معالم هذا الدين المبارك أن الله تعالى أباح لنا الطيبات ، ولم يحرم علينا طعاما ولا شرابا الا اذا كان خبيثا ، واباحة الطيبات كلها هو مقتضى رفع الله عنا تلك الاصار التي حملتها الأمم من قبلنا ، فقد وضع الله على الذين هادوا آصارا وأغلالا بسبب تمردهم وعنادهم وكثرة سؤالهم وشكواهم بقوله تعالى : « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا » (١) .

وقال سبحانه : « وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما الا ما حملته ظهورهما أو الدوايا أو ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم ببيعهم وانا لصادقون » (٢) .

ولكن لما جاء النبي ﷺ - كما أخبر الله سبحانه في الكتب السابقة وفي القرآن الكريم - رفع عن البشرية الآصار والأغلال التي حملتها الأمم عبر القرون . يقول عز وجل : « الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والأغلال التي كانت عليهم » (٣) .

(١) سورة النساء آية ١٦٠

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٦ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٥٧ .

وكان يكره أن يوجه إليه أصحابه من الأسئلة ما يكون سببا في
 تحريم أمور لهم تحرم من قبل ، وكان يقول لهم « ذروني ما تركتم ،
 فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم » (٤) .
 ولقد وصف الرسول ﷺ هذه الشريعة بأنها حنيفية سمحة . فقال في
 الحديث : « بعثت بالحنيفية السمحة » (٥) .

وقد علمنا ربنا أن ندعوه قائلين : « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا
 أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا
 ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا
 فانصرنا على القوم الكافرين » (٦) .

وتأسيسا على هذا المبدأ فقد شمل الاسلام بيسره ورفقه
 جميع الناس : مسلمين وغير مسلمين ، فان الاسلام كما تسامح مع
 أتباعه من المسلمين تسامح كذلك مع من لا يهتدون بهديه من غير المسلمين
 وتساهل معهم في كثير من القضايا والأحكام ، ومنحهم أيضا كثيرا من
 الحقوق ، حتى غدت هذه الأمور كلها مبادئ انسانية عامة ، كان
 سببها رحمة الله تعالى بعباده ولطفه بهم ، تلك الرحمة التي عمت الناس

(٤) متفق عليه ، واللفظ لمسلم .

— صحيح مسلم . كتاب الحج ج ٢ ص ١٧٥ .

— ومشكاة المصابيح للخطيب التبريزي ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٥) رواه أحمد عن عائشة .

— مسند الامام أحمد ج ٥ ص ٢٦٦ ، ج ٦ ص ١١٦ . وروى

البخاري في صحيحه تعليقا « أحب الدين الى الله الحنيفة السمحة » .

كتاب الايمان ج ١ ص ١٥ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

جميعا ، فلا تخص طائفة دون أخرى ، بل لم تقتصر الرحمة على بنى البشر وحدهم حتى تشمل كل الدواب التي تجرى على الأرض • كما نص على ذلك الرسول ﷺ بقوله : « ان لله مائة رحمة ، أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والانس والبهائم والهوام ، فيها يتعاطفون ، وبها يتراحمون ، وبها تعطف الوحوش على ولدها ، وأخر الله تسعة وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة » (٧) • رواه مسلم عن أبي هريرة •

ولا غرو فالاسلام دين الرحمة ، ولذا كان التواصي به بين المؤمنين • قال تعالى : « ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة أولئك أصحاب الميمنة » (٨) • و « الرحمن الرحيم » من أسماء الله الحسنی • ورسول الاسلام ، محمد ﷺ ، انما أرسله الله رحمة للعالمين • قال سبحانه : « وما أرسلناك الا رحمة للعالمين » (٩) •

ونصوص الأحاديث الشريفة تدل على سمو منزلة الرحمة التي هي من أبرز سمات هذا الدين الحنيف ، فمن جرير بن عطية أن رسول الله ﷺ قال : « لا يرحم الله من لا يرحم الناس » (١٠) •

(٧) صحيح الامام مسلم ج ٤ ص ١٠٨ •

— ومسنند الامام أحمد ج ٤ ص ٣١٢ •

(٨) سورة البلد آية ١٧ ، ١٨ •

(٩) سورة الانبياء آية ١٠٧ •

(١٠) رواه البخارى ومسلم عن جرير بن عبد الله البجلي •

— صحيح البخارى بشرح ابن حجر العسقلاني ج ١٣ ص ٣٥٨ •

— وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ١٧٤ •

وَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَا يَرْحَمِ لَا يَرْحَمِ» (١١) .

قلت صاحب الفتح في شرح الحديث الأخير: «قال ابن بطال في فيه الحظ على استعمال الرحمة لجميع الخلق، فيدخل المؤمن والكافر واليهائم، المملوك منها وغير المملوك» (١٢) .

وعلى ذلك فليست الرحمة في الإسلام خاصة بالمسلمين وحدهم، بل هي — كما ذكرنا — شاملة لجميع الخلق: انسانا أو حيوانا، لأن وجود معنى الأدبواتية في الشيء أمر يدعو للرحمة به والاحسان إليه، يقول رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة: «بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج: وإذا كلب يلهث الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ بي، فنزل البئر فملا خفه ماء، ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله تعالى له فغفر له». قالوا: يا رسول الله! وإن لنا في البهائم أجرا، قال: في كل كبد رطبة أجرا» (١٣) .

(١١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة .

— وصحيح البخاري: شرح ابن حجر العسقلاني ج ١ ص ٤٢٦ .

— وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ١٧٤ .

(١٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني

ج ١٠ ص ٤٤٠ .

(١٣) صحيح الإمام البخاري كتاب الأدب الباب ٢٧ حديث رقم

٧٧٠ و ٧٧١ .

— وصحيح الإمام مسلم: كتاب الإسلام الباب ٤ : حديث رقم ١٧٦١

واللفظ للبخاري .

بل ان من يعذب الحيوان يكون جزاؤه النار. * يقول رسول الله ﷺ فيما رواه البخارى ومسلم: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض» (١٤) .
 ودواعى الرحمة فى الانسان أكد منه فى الحيوان .
 والرسول ﷺ فى دعوته لقومه يضرب المثل الأعلى فى هذا المجال ، بل وصل به الحال لى ازهاق نفسه ، حتى نزل قوله تعالى :
 « فلعنك باخع نفسك على آثارتهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا » (١٥) . وقوله سبحانه : « فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » (١٦) .

وبالرغم مما كان يعانىه ﷺ فى تعجيل دعوته الى الله من الجهد والمشقة والعنت فإنه لما طلب منه أن يدعو على المشركين ، قال :
 « انى لم أبعث لعانا : وانما بعثت رحمة » (١٧) .
 والرحمة فى الحرب تخالط بشاشة قلوب المؤمنين فى كل وقت ،

- (١٤) - زويل البخارى، ومسلم عن ابن عمر، ص ٢٤٦، ج ١، ص ٢٥٦، ص ٢٥٦ .
 - صحيح البخارى، بشرح فتح البلى ج ٦، ص ٢٥٦، ص ٢٥٦ .
 - وصحيح مسلم، بشرح النووى ج ٥، ص ٥٩٩، ص ٥٩٩ .
 (١٥) سورة الكهف آية ٦ .
 (١٦) سورة فاطر آية ٨ .
 (١٧) صحيح الامام مسلم . كتاب التبر والصلة . الباب ٤ .
 حديث رقم ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ .

وتعلو فوق القوة والسلاح فى كل حال . قال ﷺ : « أنا نبي الرحمة ، وأنا نبي الملحمة » (١٨) .

أى أن الرحمة والملحمة متلازمتان ، فما كانت الملحمة الا لأجل الرحمة ، إذ الرحمة الحقيقية فى هذا العالم هى فى قطع الفساد ومنع الشر ، واصلاح المجتمع . واذا ما كان الغلب والظفر فى معركة للمسلمين : وهو المعبر عنه بالاثخان فى الأعداء ، فالله سبحانه يأمرهم بالكف عن القتال دون أن يراود خاطر أحدهم مثل كلمة القواد المعاصرين والساسة الموجهين « ويل للمغلوب » (١٩) . ومنطق الاسلام دائماً « عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام » (٢٠) .

ومن أهم جوانب التسامح وصوره مع غير المسلمين :

أولا : البر والاحسان الى المسلمين :

ولما كان الاسلام هو دين الرحمة والاحسان الى الخلق جميعا فهو لذلك يحث على البر وبذل المعروف والنصح لجميع الناس الا من حارب الله ورسوله وتربص بالمسلمين الدوائر ، وهم من يسمون « بالحرييين » أما من عدا هؤلاء من غير المسلمين . فلا تمنع الشريعة من برهم .

(١٨) رواه الامام أحمد عن أبى موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان .

— مسند الامام أحمد ج ٤ ص ٣٩٥ ، ج ٥ ص ٤٠٥ .

— ورواه مسلم بلفظ « . . . ونبي التوبة ونبي الرحمة » .

— صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٢٠٢ .

(١٩) آثار الحرب فى الفقه الاسلامى للدكتور وهبة الزحيلي ص ١٤٤ .

(٢٠) سورة المائدة آية ٩٥ .

والعطف عليهم ، ماداموا مسالمين موادعين كأهل الذمة وأمثالهم .

وقد أرشد القرآن الكريم الى ذلك بقوله سبحانه : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ، ان الله يحب المقسطين ، انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » (٢١) .

قال صاحب « جامع البيان » في تفسيره للآية الأولى ، بعد أن ساق أقوال المفسرين في المراد بالذين لا ينهى الله عن برهم قال : « وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : عنى بذلك لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين من جميع أصناف الملل والأديان أن تبروهم وتصلوهم وتقسطوا اليهم : ان الله عز وجل عم بقوله : « الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم » . جميع من كان ذلك صفته ، فلم يخص به بعضا دون بعض ، ولا معنى لقول من قال : « ذلك منسوخ » (٢٢) .

وقال صاحب « فتح القدير » . في تفسير الآية الأولى أيضا : « ومعنى الآية أن الله سبحانه لا ينهى عن بر أهل العهد من الكفار الذين عاهدوا المؤمنين على ترك القتال وعلى ألا يظاهروا الكفار عليهم » (٢٣) .

(٢١) سورة الممتحنة آية ٨ ، ٩ .

(٢٢) جامع البيان في تفسير القرآن ، لمحمد بن جرير الطبري

ص ٢٨ ، ٤٣ .

(٢٣) فتح القدير لمحمد بن علي الشوكاني ج ٥ ص ٣١٢ .

- وأيضا : أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٤٣٦ .

فظهر مما تقدم أن البر والاحسان ولو بغير المسلمين ، مما دعينا
اليه الاسلام ، بل ورغب فيه • قال ابن المرتضى : « المحالفة والمنافعة
وبذل المعروف وكظم العيظ وخسن الخلق وكرام الضيف ونحو ذلك
يستحب بذلك لجميع الخلق الا بما كان يقتضى مفسدة كالأذلة ، فلا يبذل
للعُدو في حال الحرب » (٢٤) •

وإذا كان الاسلام قد يرغب في المودة والصلة لغير المسلمين ،
فلأنسك أن أهم من يتعين برهم والاحسان اليهم هم الوالدان ، ثم
الأقربون على حسب درجات قريهم ، ففي تقرير حق الوالد المشرك
يقول الله تعالى : « وان جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم
فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا » (٢٥) •

وروى البخارى ومسلم عن أسماء بنت أبى بكر — رضى الله
عنهما ، انها قالت لرسول الله ﷺ : قدمت أُمى على رغبة (٢٦) • وهى
مشركة ، أفأصلها ؟ قال : « نعم صلى أمك » (٢٧) • متفق عليه •

وروى عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أن أبى بكر الصديق
طلق امرأته « قتيلة » فى الجاهلية ، وهى أم أسماء بنت أبى بكر ،

(٢٤) ايثار الحق على الخلق ، لأبى عبد الله محمد بن المرتضى اليماني

ج ٤٠٨ •

(٢٥) سورة لقمان آية ١٥ •

(٢٦) أى ترغب صلتى ، أو ترغب أن تسألنى شيئاً • فتح البارى ،

لابن حجر ج ٥ ص ٢٣٤ •

(٢٧) صحيح الامام البخارى • كتاب الادب • الباب ٧ ، ٨ حديث

رقم ٥٩٧٨ ، ٥٩٧٩ •

— وصحيح الامام مسلم • كتاب الزكاة • الباب ٢ حديث رقم ٦٩٦

فقدمت عليهم في المدة التي كانت فيها للمهادنة ، بين رسول الله ﷺ وبين كنانز قريش ، فأهدت إلى أسماء بنت أبي بكر قرظا وأطشياء ، فكرهت أن تتبل منها ، حتى أتت رسول الله ﷺ : فذكرت له ذلك ، فأنزل الله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين » (٢٨) •
أخرجه داود الطيالسي في مسنده •

ثم ان صلة الرحم مأمور بها لكل الأقارب وان كانوا غير الأبوين ، عملا بقول الله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » (٢٩) •
قال ابن العربي : « واتفقت الملة على أن صلة ذوى الأرحام واجبة ، وأن قطيعتها محرمة ... ولتأكيدها دخل الفصل في صلة الرحم الكافرة » (٣٠) •

وممن يتعين بره كذلك الجار وان كان مشركا ، كما قال رسول الله ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن الى جاره » (٣١) •
متفق عليه •

وفى هذا يقول القرطبي : « والوصاة بالجار مأمور بها مندوب اليها مسلما كان أو كافرا ، وهو الصحيح ، والاحسان قد يكون بمعنى المساواة ، وقد يكون بمعنى حسن العشرة وكف الأذى والمصاماة » (٣٢) •

(٢٨) وانظر أيضا : فتح القدير للمحمد بن علي الشوكاني ج ٥ ص ٢١٤

(٢٩) سورة النساء آية ١٠ •

(٣٠) أحكام القرآن ، لابن العربي ج ١ ص ٣٠٧

(٣١) صحيح الامام مسلم • كتاب الايمان باب ١٩١ ورواه البخاري

بلفظ « فلا يؤذ جاره » • الصحيح كتاب الرقاق باب ٢٣ حديث رقم ٦٤٧٥

(٣٢) الجامع لأحكام القرآن للامام القرطبي ج ٥ ص ١٨٤ •

وبذلك ظهر أن صلة الرحم من أبرز جوانب البر والاحسان
لغير المسلمين ، وأن الجار في البر والاحسان مثل ذوى الأرحام •

ثانيا : العطف على أهل الذمة :

ويحرص الاسلام على صلة أهل الذمة ، وبرهم والعطف عليهم ،
والى حسن معاملتهم والتأدب معهم والرفق بهم : فلا غلظة فى
معاملتهم ولا اذلال ولا اهانة • والأدلة على ذلك متضافرة ، منها قوله
تعالى : « ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هى أحسن ، الا الذين
ظلموا منهم » (٣٣) •

يقول الطبرى فى تفسير هذه الآية : « قوله : الا بالتي هى
أحسن ، أى بالجميل من القول ، وهو الدعاء الى الله بآياته والتنبيه
على حججه ، وقوله : « الا الذين ظلموا منهم » • أى الذين امتنعوا عن
أداء الجزية ونصبوا دونها الحرب » (٣٤) •

ومنها ما روت عائشة رضى الله عنها قالت : دخل رهط من اليهود
على رسول الله ﷺ فقالوا : السام (٣٥) عليكم ، قالت عائشة : ففهمتها :
فقلت : وعليكم السام واللعنة ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : مهلاً
يا عائشة : ان الله يحب الرفق فى الأمر كله ، فقلت : يا رسول الله أولم
تسمع ما قالوا ؟ قال رسول الله ﷺ : « قد قلت وعليكم » (٣٦) • متفقاً
عليه •

(٣٣) سورة العنكبوت آية ٤٦ •

(٣٤) جامع البيان فى تفسير القرآن ، للإمام محمد بن جرير الطبرى

ج ٢١ ص ٢٠٢ •

(٣٥) السام : الموت •

ومنها ما ذكر ابن اسحاق في مغازيه أن وفد نصارى نجران لما وفدوا على النبي ﷺ دخلوا عليه في مسجده بعد صلاة العصر فحانت صلاتهم ، فقاموا يصلون في مسجده فأراد الناس منعهم ، فقال رسول الله ﷺ : « دعوهم ، فاستقبلوا المسجد فصلوا صلاتهم » (٣٧) .

ويعقب ابن القيم على هذه الحادثة مستنبطاً فقها ، فيقول : فيها جواز دخول أهل الكتاب مساجد المسلمين ، وفيها تمكين أهل الكتاب من صلاتهم بحضور المسلمين وفي مساجدهم أيضا إذا كان ذلك عارضا ولا يمكن من اعتياد ذلك (٣٨) .

ورسول الله ﷺ — وهو يذكر لأصحابه واحدة من علامات نبوته — يقول : « أنكم ستفتحون مصر ، وهي أرض يسمى فيها القيروط فاستوصوا بأهلها خيرا فان لهم ذمة ورحما » (٣٩) . فالرسول ﷺ يوصي بأهل مصر خيرا مع أنهم كانوا وقتها أقباطا .

فهكذا كانت معاملة الرسول ﷺ لغير المسلمين ، وان لنا فيها

-
- (٣٦) صحيح الامام البخارى كتاب الأدب الباب ٣٥ .
 — وصحيح الامام مسلم . كتاب السلام الباب ٤ حديث رقم ١٧٠٦ .
 (٣٧) الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ج ١ ص ٣٥٧ . دار صادر بيروت .
 — وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، لابن هشام ج ٢ ص ٢٣٩ .
 ٢٤٠ تحقيق خليل هراس .
 (٣٨) زاد المعاد من هدى خير العباد، لابن القيم الجوزية ج ٣ ص ٦٣٨ .
 — وأحكام أهل الذمة لابن القيم ج ١ ص ١٩١ .
 (٣٩) مسند الامام أحمد بن حنبل ج ٥ ص ١٧٤ .
 — والذمة : البرية والحق، وأما الرجم فسيبها كونها حاجر أم اسماعيل .
 (أبى العرب) منهم .

لأسوة بصحة ، وتلك وصايا الإسلام بأهل الفمّة ، وهى وصايا تدل
 بما لا يدع مجالاً للشك عن مدى تسامح الدين الحنيف معهم ورغبتهم
 بهم وحلمهم فى معاملتهم ، وهى بليجواز - كما بينها صاحب الفسوق
 بقوله : « الزفق بضعتهم ، وسيد خلة فقيرهم ، واطعام جائعهم ،
 واكساء عاريهم ، ولين القول لهم على سبيل التلطف لهم والرحمة ،
 لا على سبيل الخوف والذلة ، واحتمال اذابتهم فى الجوار مع القدرة
 على ازالته لطفاً منا بهم ، لا خوفاً وتعظيماً ، والدعاء لهم بالهداية ،
 وأن يجعلوا من أهل السعادة ، ونصيحتهم فى جميع أمورهم فى دينهم
 ودنياهم ، وحفظ غيبتهم اذا تعرض أحد لأذيتهم ، وصون أموالهم
 وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم ، وأن يعانوا على دفع
 الظلم عنهم وايصالهم لجميع حقوقهم » (٤٠) . ولا غرو فهى من تعاليم
 الدين الحنيف .

ثالثاً : تقوية الصلوات بهم والاهداء اليهم :

والاسلام حرصاً منه على شيوع روح المحبة بين المسلمين بعضهم
 مع بعض ، وبين المسلمين وغيرهم من أهل الديانات ، وتقوية الصلوات
 بين الناس جميعاً . حدث على التهادى ورغب فيه . ودعا الى التآخى
 ووجه القلوب ائيه ، فقد وردت آثار كثيرة تحث المسلمين عليه ،
 منها : ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تهادوا تحابوا » (٤١) . كما كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها (٤٢) . روى ذلك البخارى
 فى صحيحه عن عائشة رضى الله عنها .

(٤٠) الفروق ، للقرافى للمالكى ج ٣ ص ١٥ طبع دار المعرفة .

- والخراج ، للقاتنى أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٤١) السنن الكبرى للبيهقى ج ٦ ص ١٦٩ وهو حديث حسن .

انظر : نصب الراية للزيلعى ج ٤ ص ١٢٠ .

وإذا كان الإسلام قد أجاز التهادي بين المسلمين المعاني التي ذكرناها فإنه لهذه المعاني أيضا يجوز الاهداء لغير المسلم وتقبل هديته . وقد وردت النصوص الصحيحة في هذا ، فأما الاهداء لغير المسلم . وهو ما ليس له معارض . فقد روى ابن عمر ، رضي الله عنهما ، أن عمر رأى حلة على رجل تباع ، فقال للنبي ﷺ : ابتع هذه الحلة يلبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفد ، فقال : إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ، فأتى رسول الله ﷺ منها بحلة فأرسل الى عمر منها بحلة ، فقال عمر : كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت ؟ قال : انى لم أكسكها لتلبسها ، تبيعها أو تكسوها ، فأرسل بها عمر الى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم . « (٤٣) » متفق عليه .
ومنه يتضح جواز الاهداء لغير المسلم . حيث أن عمر قد أرسل الحلة هدية لأخيه المشرك في مكة .

وأما قبول المسلم هدية الكافر فقد وردت فيه أحاديث متعارضة ، فبعضها - وهو الأكثر والأشهر - يجيز قبول الهدية ، وبعضهم الآخر يمنع قبولها ، فمن الأحاديث الصحيحة الدالة على

(٤٢) صحيح الامام البخارى كتاب الهبة . الباب ١١ ، ٣ حديث

رقم ١٣٣ .

(٤٣) صحيح الامام البخارى . كتاب الهبة . الباب ٢٩ ، ٣٠ حديث

رقم ١٤٢ .

- وصحيح الامام مسلم . كتاب الهبة . الباب ٣ . حديث رقم ١٦٢٨ .

الجواز ، ما روى أن ملك أبله أهدى للنبي ﷺ يوم تبوك بغلة بيضاء
تقبلها (٤٤) .

وما روى أن أكيدر دومة الجندل - وكان نصرانيا - أهدى
للنبي ﷺ ثوب حرير ، وكان ينهى عن الحرير ، فغضب الناس منه ،
فقال : والذي نفس محمد بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن
من هذا « (٤٥) . متفق عليه .

كما ثبت أن يهودية أهدت النبي ﷺ شاة مسمومة فأكل منها هو
وبعض أصحابه ، فقيّل له : ألا تقتلها ؟ قال : « لا » (٤٦) . رواه
ميسرة .

ومن الأحاديث التي لا تجيز قبول الهدية من غير المسلمين حديث
عياض بن حماد أنه أهدى النبي ﷺ هدية أو ناقاة ، فقال النبي

(٤٤) صحيح الامام البخارى . كتاب الزكاة الباب ٥٤ ، ٢ حديث
رقم ١٣٢ .

- وصحيح الامام مسلم . كتاب الفضائل الباب ٤ حديث رقم ١٧٨٥ .
- فهو حديث متفق عليه .

(٤٥) صحيح الامام البخارى . كتاب الهبة . الباب ٢٨ . حديث
رقم ٢٦١٥ .

- وصحيح الامام مسلم . كتاب فضائل الصحابة باب ٤ حديث
رقم ١٩١٦ .

(٤٦) مسند الامام أحمد ج ١ ص ٣٠٥ .
- وصحيح الامام البخارى كتاب الهبة الباب ٢٨ الحديث رقم ٢٦١٧ .

« أسلمت ؟ قال : لا • قال : انى نهييت عن زبد (٤٧) »
المشركين « (٤٨) •

ومن أجل هذا فقد اختلفت آراء الفقهاء ، فمنهم من قال —
وهم الأكثرية — : ان أحاديث النهى منسوخة ، ومنهم من ادعى عكس
ذلك • ومنهم من قال : ترد هدية من يريد بهديته التودد والموالة ،
وتقبل فى حق من يرجى اسلامه (٤٩) •

وبالتأمل فى الأقوال المختلفة وأدلتها نجد أن أقواها وأظهرها
أدلة أصحاب القول الأول القائلين بالجواز ، وأن حجة القول الأخير
له وجهته أيضا ، ولذلك نرى الجمع بين الرأيين فنقول : بأن الأصل
الجواز ، وأنها لا ترد الا ان يريد بهديته التقرب والتزلف من غير
المسلمين ، من أجل الحصول على جاه أو منصب أو لإبطال حق أو احقاق
باطل •• أما ان خلت من هذه الأمور وأمثالها فلا بأس من قبولها
ليحصل التحابب المطلوب •

وأما حديث ابن عياض فهو وان كان صحيحا ، الا أنه ينبغي أن
يحمل على الحالات التى ذكرنا • ومن ثم فلا تعارض بين الأدلة حسبما

(٤٧) الزبد بسكون الباء : الرد والعطاء ، والمقصود هنا هدايا.

المشركين النهائية فى غريب الحديث لابن الاثير ج ٢ ص ٢٩٣ •

(٤٨) مسند الامام أحمد ج ٤ ص ١٦٢ •

(٤٩) راجع فى تفصيل الخلاف فى :

— فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر المصقلانى ج ٥ ص ٢٣١

— ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكانى ج ٦ ص ٣

وما بعدها •

— والسير الكبير • لمحمد بن حسن الشيبانى ج ١ ص ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨

يظهر « قال صاحب المعنى : « ويجوز قبول هدية الكفار من أهل الحرب ، لأن النبي ﷺ قبل هدية المقوقس صاحب مصر (٥٠) » .

وأيضا : « قد أكره أحد منهم على ترك دينه أو تغيير عقيدته :

ولقد بلغت سماحة الإسلام في معاملة أهل الديانات المخالفة في العقيدة والعبادة إلى حد أن تركهم وما يعبدون ، وكفل لهم حرية اختيار العقيدة التي يرغبونها ، فهو لم يكره أحدا منهم على ترك دينه ، ولم يجبره على اعتناق عقيدة بعينها ، يقول الله سبحانه وتعالى : « لا أكره في الدين قد تبين الرشد من الغي ، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها . والله سميع عليم » (٥١) .

وهذا هو ما ذهب إليه جمهور العلماء والمفسرين ومحققوهم (٥٢) . يقول العلامة ابن كثير في تفسيره لهذه الآية الكريمة : « يقول الله تعالى : « لا أكره في الدين » ، أي لا تتركوا أحدا على الدخول في دين الإسلام ، فإنه بين وأضح جلي دلائله وبراهينه ، لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه ، بل من هداه الله للإسلام وشرح صدره

(٥٠) المعنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٥٦٦ .

(٥١) سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(٥٢) جامع البيان في تفسير القرآن ، لابن جرير الطبري ج ٣

ص ١٣ - ١٤ .

- وأحكام القرآن ، للإمام أبي بكر الرازي الجصاص ج ١ ص ٤٥٢ .

- وأضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن لمحمد الشنقيطي ج ١

ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

ونور بصيرته دخل فبينما على بيعة ، ومن أعمى اللطف فلبسوا ولهم علي
 سامعه وبصره فانها لا يلبسها الخيون في العنين مكرها مقهورا» (٥٤) .
 وأما من ذهب إلى أن هذه الآية منسوخة بآية السيف فهو
 ضعيف وبعيد عن الواقع ، كما أشار إلى ذلك الطبري (٥٤)
 وابن العربي (٥٥) .

(٥٥) .
 كما أباح لهم الاسلام ممارسة شعائر دينهم ، فلا تهدم لهم
 كنيسة ، ولا يكسر لهم صليب ، اذ من القواعد المقررة في الشريعة
 « نتركهم وما يدينون » . فلا يجوز التعرض لغير المسلم في عقيدته
 وعبادته ، وفي كتاب النبي ﷺ لأهل نجران : « وانجران وحاشيتها
 جوار الله وذمة محمد النبي ﷺ رسول الله على أموالهم ومثلهم ويجمع
 وكل ما تحت أيديهم » (٥٦) . ما يؤكد ذلك .

وما زالت البيع والكنائس الموجودة على الأرض الاسلامية في
 مختلف العصور لا يمس بسوء ، لا من المسلمين ولا من حكامهم ، بل
 تحميها دولة الاسلام وتمكن لأصحابها حرية العبادة فيها (٥٧) .
خامسا : حل طعام أهل الكتاب والتزوج بنسائهم :

وسماحة الاسلام مع أهل الكتاب لم تقف عند هذا الحد الذي ذكر
 بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك ، وأبعد ، حيث أباح الاسلام للمسلمين

- (٥٣) تفسير القرآن العظيم ، العلامة ابن كثير ج ٢ ص ٣٨٤ .
- (٥٤) جامع البيان للإمام محمد بن جرير الطبري ج ٣ ص ١٣٥ .
- (٥٥) أحكام القرآن ، لأبي بكر الرازي الجصاص ج ١ ص ٢٣٣ .
- (٥٦) الخراج ، لأبي يوسف القاضي ص ٩١ - لسياتي .
- (٥٧) مجموعة بحوث فقهية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٢٤ .

أن يأكلوا من ذبائهم ، كما أباح أن يتزوجوا من نسائهم • يقول الله تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذى أخدان ، ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو فى الآخرة من الخاسرين » (٥٨) •

وفى قول عامة أهل العلم أن المراد بأهل الكتاب : اليهود والنصارى خاصة ، وذلك لأن أصل دينهم سماوى ، وأنزلت لهم الكتب ، وهذا - تقريبا - بخلاف سائر الأديان الأخرى (٥٩) •

وحل ذبائح أهل الكتاب والتزوج بنسائهم أمر متفق عليه فى الجملة • وإن كان فى تفاصيله خلاف ليس هنا محله (٦٠) •

يقول صاحب المغنى : « وأجمع أهل العلم على اباحة ذبائح أهل الكتاب لقوله تعالى : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم » (٦١) • ويقول أيضا : « ليس بين أهل العلم بحمد الله اختلاف فى حل حرائر نساء أهل الكتاب » (٦٢) •

وبالجملة : تسامح الإسلام معهم ، فحمى كرامتهم ، وصان حقوقهم ، وأباح زيارتهم وتقديم الهدايا لهم ، وأحل الإسلام طعامهم ، والأكل من ذبائهم ، والتزوج بنسائهم • وكل ذلك يدل على

(٥٨) سورة المائدة آية ٥ •

(٥٩) الاستعانة بغير المسلمين فى الذقة الإسلامى للدكتور عبد الله

ابن ابراهيم الطريقي ص ٣٧ •

(٦٠) المغنى والشرح الكبير ج ١ ص ٣٥ •

(٦١) المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٥٠٠ •

(٦٢) وسيأتى معنا مزيد بحث وإيضاح لهذا ان شاء الله تعالى •

عظمة تعاليم الاسلام وسمو مبادئه على جميع الناس حتى المخالفين منهم فى الدين والعقيدة •

وبعد فهذه هى أهم قواعد علاقات المسلمين بغيرهم ، وكل عمل فى حال السلم أو حال الحرب لا بد أن يكون تطبيقا لهذه القواعد • ويلاحظ فى هذه القواعد أنها تتفق مع السلوك الانسانى العاقل فى معاملة الآحاد • ولا تختلف الجماعات والدول عن معاملة الآحاد فيما هو تفضيلية ، فكل أمر مقبول فى معاملة الآحاد داخل الأمة هو أيضا معاملة معقولة مقبولة فى علاقات الدول ، ولا يقال أن لسلوك الأمم بعضها مع البعض نظاما أو قانونا يخالف ما يجرى فى داخل الدولة الاسلامية ، بل ان النظام واحد ينبعث من مبادئ دينية واحدة ، وإذا كانت العقوبة تصل الى القتل فى جرائم الآحاد • فكذلك تصل العقوبة الى القتال فى جرائم الدول ، والمنطلق واحد فى الحالين (٦٣) •

وهذه القواعد التى سار عليها النبى ﷺ وصحابته من بعده ، قد مهدت لاقرار السلام والعودة بالحرب اذا ما نشبت الى هيساة الهدوء والاستقرار ، فما أحوج شعوب العالم اليوم الى أن تفض منازعاتها على هدى قبس من نور الاسلام وتعاليمه التى تكفل العدالة والمساواة ، وتحقق الأخوة العامة ، وتضيق ذرعا بالثغويات والعنصريات • وما أحرى الناس أن يتطلعوا الى هذه المبادئ ، لاقامة سلام فعال • بعد أن فشلت محاولات المحافظة على السلام ، كما هو ظاهر اليوم فى مؤتمرات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى •

(٦٣) العلاقات الدولية فى الاسلام للمرحوم الشيخ محمد أبى زهرة

المطلب الثاني

الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم

يرى جمهور فقهاء المذاهب السنية والشيعية أن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هو الحرب (١) ، فيجب قتال الكفار حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، وأما المودعة ، وهي إيقاف الحرب لمدة معينة ، فلا يشرع إلا عند الحاجة ، بل يذهب كثير من هؤلاء إلى أن غير أهل الكتاب والمجوس لا تؤخذ منهم الجزية ، بل أمم الإسلام ، أو القتال لا غير ، وأما السلم عندهم فلا يتم إلا بسبب هدنة أو صلح أو عقد ذمة أو نحوها (٢) .

(١) الجهاد والحرب والغزو وفي أصل اللغة العربية : تدور حول معنى واحد وهو القتال مع العدو . انظر : تاج اللغة للجوهري ج ١ ص ٤٢ ، ٢٢٠ ، وانقاهوس المحيد ج ١ ص ٣٣٧ ، ج ٤ ص ٤٢٩ . وهذا الاشتراك اللغوي بين الكلمات الثلاث هو المقصود أيضا عند الاستعمال في عرف الفقهاء .

(٢) انظر عبارات الفقهاء في تقرير أن الأصل في العلاقة الحرب وإن لم يبدأنا الكفار في ذلك في المراجع التالية :

— شرح العناية على الهداية للميايرتي : محمد بن محمد بن محمود الرومي الحنفي .

— أكمل الدين — (ت سنة ٧٨٦هـ) ج ٥ ص ٤٤١ . مع شرح فتح القدير .

— والكافي لابن عبد البر : يوسف بن عبد الله بن محمد النعمري

القرطبي المالكي .

=

(يومئذ يأتيناك من بين يدي)

وكان من أظهر ما استدلووا به الاطلاقات الكثيرة التي جاء بها القرآن الكريم في الأمر بقتال أهل الكفر ، حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، عارية عن التقييد برد عادية أو دفع أذى • من مثل قوله تعالى : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم » (٣) •

وقوله سبحانه : « فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ان الله غفور رحيم » (٤) •

وقوله عز وجل : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر

-
- أبو عمرو (ت سنة ٤٦٣ هـ) ج ١ ص ٤٦٦ •
 — والمهذب للشيرازي : ابراهيم بن علي بن يوسف أبو اسحاق —
 الشافعي — (ت سنة ٤٧٦ هـ) ج ٢ ص ٢٥٩ •
 — كشاف القناع على فتن الاقناع ، للبهوتي • منصور بن يونس
 ابن صلاح الدين الحنبلي (ت سنة ١٠٥١ هـ) ج ٣ ص ١١١ ، ١١٢ •
 — والمعنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ •
 — والروضة البهية شرح اللمعة الدهشقية ، لابن مفلح ج ١ ص ٢١٦ ،
 ٢١٧ •
 — ومفاتيح الغيب للرازي • محمد الرازي فخر الدين (ت سنة ٦٠٦ هـ)
 ج ٢ ص ٤٩ •
 (٣) سورة البقرة آية ٢١٦ •
 (٤) سورة التوبة آية ٥ •

ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين
أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون « (٥) .

وقوله عز من فائق : « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ،
واعلموا أن الله مع المتقين » (٦) .

ومعنى ذلك انه لا سبيل لقتال هؤلاء الا أنهم لا يدينون دين الحق
ولا يلتزمون أحكامه (٧) .

ومما يتهم هذه الاطلاقات ما جاء فى غير آية من كتاب الله
العزير ينهى عن موالاة أعدائه ، وموادتهم ، كالذى فى قوله تعالى :
« لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك
فليس من الله فى شئ ، الا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه
والى الله المصير » (٨) .

وفى قوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى
وعدوكم اولياء نلقون اليهم بالموادة ، وقد كفروا بما جاءكم من
الحق » (٩) .

وفى قوله سبحانه : « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر

• (٥) سورة التوبة آية ٢٩ .

• (٦) سورة التوبة آية ٣٦ .

• (٧) العلاقات الدولية فى الاسلام للدكتور ابراهيم عبد الحميد .

مجموعة محاضرات أقيمت على طلبية الدراسات العليا بكلية الشريعة بالقاهرة .

سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .

• (٨) سورة آل عمران آية ٢٨ .

• (٩) سورة المتحنة آية ١ .

موادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أخوانهم أو
عشيرتهم ٠٠٠ « (١٠) » .

فلا يجوز دون قتال الكفار معاهدة ولا مخالفة ، وبالمسلمين قدرة
عليهم ، ما لم تكن ثمة مصلحة اسلامية ، لأن هذا نوع من موالاتهم
التي نهى عنها المسلمون (١١) . وما جاء منه بنهى المؤمنين عن الوثنيين
وطلبت المسالمة والموادة في قوله سبحانه : « فلا تهنأوا وتدعوا الي
السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم » (١٢) . وهذا
يعنى أن السلم ليس بأصل (١٣) .

وما جاء من نصوص السنة الشريفة التي تأمر بالقتال وتحت عليه ،
كقول الرسول ﷺ فيما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضى الله عنه :
« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قالها عصم
منى ماله ونفسه الا بحقه ، وحسابه على الله » (١٤) .
ولما جاء في الحديث : « الجهاد ماض منذ بعثنى الله الى أن

(١٠) سورة المجادلة آية ٢٢ .

(١١) اغائة الدهقان من مصائد الشيطان ، للعلامة ابن القيم

ج ٢ ص ١٢٤ .

— والقول المبين في حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين للشيخ

محمد حسنين مخلوف ص ٦٠ .

(١٢) سورة محمد آية ٣٥ .

(١٣) الاستعانة بغير المسلمين . للدكتور عبد الله بن على بن ابراهيم

الطريقي ص ١١٠ .

(١٤) صحيح البخارى كتاب الزكاة — الباب الاول — الحديث رقم

١٣٩٩ ج ٢ ص ١١٠ .

— وصحيح الامام مسلم — كتاب الايمان — الحديث رقم ٣٣ ص ٥٥٢ .

يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل « (١٥) *

فهذان الحديثان — وما في معناهما — لا يدعان شكاً في أن الإسلام يوجب على أهله قتال من لم يدين به — لا لشيء آخر — سالم بعد ذلك أم عادي (١٦) • ولأنه إنما جاءت تعاليم الإسلام لإصلاح ما فسد من عقائد الناس ونظم الحياة ، فإن لم تسد من طريق الرفق واللين والرغبة ، وجب أن تسود من طريق العنف والمقوة والرهبة ، لأن الله أرحم من أن يدع الناس يشقون بمثل هذا الفساد ، وفي الوسع تحويلهم عنه — كالأب يمرض أولاده ، أو الطبيب يتصرف على علاج مرضاه ، ويبين لهم مزايا الدواء ، وآثاره النافعة ، وربما مزجه ببعض المواد السكرية ، أو قدمه مغلفاً في (برشامة) لكيلا تفسد الرغبة العقلية بما هنالك من نفرة الطبع — فإذا لم يتناولوه بعد ذلك بنوعية ورغبة ، لم تكن الرحمة أن يتركوا وأمراضهم ، بل أن يعطوه رغم أنوفهم (١٧) *

(١٥) رواه أبو داود في سننه « كتاب الجهاد » ، باب في الغزو مع أئمة الجور ، الحديث رقم ٢٥٣٢ — ج ٣ ص ١٨ • وسعيد بن منصور في السنن ، ج ٢ ص ١٥٢ • تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، عن أنس بن مالك • قال الحافظ بن حجر : وفي سنده ضعف — فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٦ ص ٥٦ •

(١٦) العلاقات الدولية في الإسلام للدكتور إبراهيم عبد الحميد • مجموعة محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا • بكلية الشريعة قسم السياسة الشرعية ص ٧ •

(١٧) حجة الله البالغة في أسرار الأحاديث وعمل الأخكام للذهلوي •

* أحمد ولي الله بن عبد الرحيم الذهلي (ت سنة ١١٧٦ هـ) ج ٢ ص ١٧٠ •

فذلك كله يدل على أنه لا سلم ولا تسامح مع الأعداء ، بل هو العداوة والحرب ، وهذا يعني : ان الحرب أصلية (١٨) .

ويرى آخرون أن الأصل في العلاقة السلم ، والحرب أمر عارض لا يصار اليه الا عند الضرورة ، وذلك حينما يكون الاعتداء على المسلمين وأوطانهم ، وأما متى كان الكفار مسلمين تاركين الدعوة الاسلامية وشأنها - فلم يعترضوا طريقها ، ولا اضطهدوا القائمين بها - فهم آمنون الحرب ، لا يأذن الاسلام بقتالهم لجرد المخالفة في الدين ، ولا يكون بين المسلمين وغيرهم قتال أو بسبب طارئ وعدوان على الدين أو الدولة فالجهاد انما شرع لحماية المسلمين وديارهم ودعوتهم فقط والا فالسلم هو الأصل في العلاقة بين الناس . وعلى هذا الرأي ذهب الشيخ محمد عبده وتلامذته من بعده (١٩) .

وكان من أبرز ما استدلوا به نصوص القرآن الكريم ، وهي قاطعة الدلالة على أن الأصل في العلاقات الاسلامية مع الأمم هو السلم (٢٠) ، حتى يكون اعتداء ، فيضطر المسلمون حينئذ الى خوض غمار الحرب دفاعا عن النفس وحق البقاء ، أو اتقاء لهجوم تكون الميادرة فيه ضربا من الدفاع (٢١) .

(١٨) السياسة الشرعية . للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٦٦ .
(١٩) تفسير القرآن الحكيم ، المعروف بتفسير المنار ، للشيخ الامام محمد عبده (ت سنة ١٣٢٣هـ) رواية العلامة السيد رشيد رضا (ت سنة ١٣٥٤هـ) ج ٢ ص ٢١٠ ، ج ١١ ص ٢٨٠ .

(٢٠) المدخل للفقه الاسلامي ، للدكتور محمد سلام مذكور ص ٤٥ .

دار النهضة العربية ١٩٦٠م .
(٢١) آثار الحرب في الفقه الاسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ص ٢٢٢ .

كقوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين » (٢٢) •

وقوله سبحانه: « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم » (٢٣) •

وقوله عز وجل: « ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا » (٢٤) •

وقوله جل شأنه: « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » (٢٥) •

والسلم: الصلح والسلام ودين الاسلام • واللفظ يشمل جميع معانيه التي يقتضيتها المقام (٢٦) • فهذه الآيات تعود بالحرب اذا نشبت الى الأصل الطبيعي في العلاقات وهو السلم ، ولو كان الأمر هو العكس لما دعى المسلمون الى التزام جانب السلام ان جنح اليه غيرهم ، وأظهروا حسن نواياهم ولو لم يكن منهم ايمان بالاسلام ، وحينئذ فعلى المسلمين قبول السلم بكل ضروره وأشكاله (٢٧) •

وأما عن المبدأ الذي يكون القتال من أجله في الاسلام ، فقد

(٢٢) سورة البقرة آية ٢٠٨ •

(٢٣) سورة الأنفال آية ٦١ •

(٢٤) سورة النساء آية ٩٤ •

(٢٥) سورة النساء آية ٩٠ •

(٢٦) تفسير المنار رواية السيد رشيد رضا ج ٢ ص ٢٥٦ •

(٢٧) الجامع لأحكام القرآن ، للإمام محمد بن أحمد الأنصاري

(القرطبي) (١٠٠٧١ هـ) ج ٨ ص ٤١ •

حدده القرآن الكريم وصرح به ، حيث يقول في سورة الحج : « اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير » (٢٨) .

فلا يثير المسلمين الى القتال الا ما يقع عليهم من ظلم الناس يريدون دفعه . ثم يعود الى المبدأ نفسه بالتفصيل والبيان فيقول في سورة البقرة : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين ، واقتلوهم حيث ثقفتموهم ، وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ، ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه ، فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين ، فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين » (٢٩) .

فالمسلمون انما يقاتلون للدفاع . ومع أن الاعتداء ضروب شتى ، فان أول ما ينتظمه في هذه الآي البداة بالقتال ، لأنها انما وجهت الأمر به مدافعة للذين يقاتلوننا مبتدئين ، ثم نهت عن الاعتداء نهياً لا يقبل النسخ ، لأنه مقرون بعلة لا تقبل النسخ ، وهي أنه تعالى : « لا يحب المعتدين » . وما كان ليحبهم قط ، علي أن أول جملة في هذه الآي كافية وحدها في مقصودنا لأنها — بطريق المفهوم — في قوة قاتلوا المقاتلين لا المسلمين (٣٠) .

ويقرر القرآن الكريم هذا المعنى — مرة أخرى — وييسطه حتى لا تبقى ريبية — فيقول في سورة الممتحنة : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ، انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في

(٢٨) سورة الحج آية ٢٩ .

(٢٩) سورة البقرة آية ١٩٠ — ١٩٢ .

(٣٠) تفسير المنار ، تأليف السيد رشيد رضا ج ١٠ ص ٥٨ .

— والام — محمد بن ادريس الشافعي ج ٤ ص ١٦٩ : وما بعدها .

الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ، أن تولوهم ، ومن يتولوهم فأولئك هم الظالمون » (٣١) •

فالآية الثانية وهى : « انما ينهاكم الله ••• » • تنهى عن موالاته الكفار الذين ذكرت أوصافهم فى الآية وهى : المقاتلة من أجل الدين ، والاخراج من الديار ، أو المظاهرة والمنصرة على الاخراج • أما الآية الأولى فتدل على اباحة البر بكل معانيه للذين يسالمون ويتركون قتال المسلمين فلا على المسلمين فى الاحسان ، والبذل لهم ، ولو كان هؤلاء ممن أمر الدين بقتالهم ، لما ساغ ذلك ، فعسى أن يكون فيه قوة لهم ، مع أن اضعاف العدو بكل وسيلة من أخص ما يعنى به المحاربون ، قالوا : ومفهوم الآية الثانية التى تنهى عن الموالاته فى حال وجود تلك الأوصاف ، أنها — أى الموالاته — جائزة فى حال عدمها (٣٢) •

كما استدلوا على ذلك بشواهد كثيرة من قول الرسول ﷺ وفعله وسياسته مع عدوه ، كلها تدل على أن الرسول كان يؤثر السلم ما وجد إليه سبيلا ، وما قاتل قط الا مضطرا • فقد روى البخارى ومسلم

(٣١) سورة الممتحنة، آية ٨ ، ٩ •

(٣٢) التسهيل فى عاوم التنزيل للحافظ أبى القاسم محمد بن أحمد ابن جزى الغرناطى • تحقيق محمد عبد المنعم التونسى ، وابراهيم عطوة عوض ج ١٦ ص ٥٣٠ •

— والقول المبين فى حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين ، للشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى ص ٦٠ •

— والحلال والحرام ، للدكتور محمد القرضاوى ص ٣٢٩ •

— والعلاقات الدولية فى الإسلام ، للدكتور ابراهيم عبد الحميد ص ٩ •

— والاستعانة بغير المسلمين فى الفقه الإسلامى للدكتور عبد الله

الطريقى ٦٥ ، ٦٦ •

لأنه ﷺ خطب الناس في بعض أيامه التي لقي فيها العدو ، فقال : « أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلل السيوف » (٣٣) .

فالرسول عليه السلام ينهى عن الرغبة في الحرب وتمنيها ، حتى مع العدو ويسأل الله أن يديم نعمه السلم . وروى الجماعة أن رجلا جاء الى النبي ﷺ فقال : الرجل يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل ليري مكانه ، فمن في سبيل الله ؟ قال ﷺ : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » (٣٤) .

فقد حصر الرسول عليه السلام الحرب في دائرة الحق والعدل ودعوة الله الى الاسلام . فدل على ان ما عدا ذلك من أنواع الحرب غير جائز بطريق المفهوم مما يشعر بان الأصل هو السلم (٣٥) .

وجميع غزواته (٣٦) ﷺ — سواء في الجزيرة العربية ام خارجها — انما كانت دفاعا امام اعتداء واقع ، او في سبيله لان يقع ،

(٣٣) فتح الباري شرح البخارى لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي

ابن حجر العسقلاني (سنة ٨٥٢ هـ) ج ٦ ص ٩٥ .

— ومنتخب كنز العمال من مسند الامام أحمد بن حنبل (ث سنة

٢٤١ هـ) ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٣٤) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني محمد بن علي بن

محمد الشوكاني (ث سنة ١٢٥٥ هـ) ج ٧ ص ٢١٤ .

(٣٥) آثار الحرب في الفقه الاسلامي ، للدكتور وهبة الزحيلي ص

١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣٦) أي الحروب التي يشترك فيها الرسول عليه السلام بنفسه .

فإذا لم يشترك فيها سميت سرية .

بأمارات دالة ناطقة على طريقة الحزم الحربى الذى لا ينكر فى أى زمان ومكان ، فأما حروبه مع أهل مكة ومن ناصرهم ، فقد يعنى عن تتبع أسبابها ، وبيان عدوان المشركين بها معركة معركة - على وضوح ذلك وماأخذه - أنهم وقفوا من الداعي صلوات الله وسلامه عليه ، ومن الدعوة ومايبيها منذ البدء موقف العداء الصريح ، والتفنن فى الايذاء ، بما لا حد له من قسوة ووحشية : من خنق الرسول نفسه ، حتى كادت نفسه تزهب ، لولا أن تداركه أبو بكر ، وقال : « أنقتلون رجلا أن يقول ربي الله » • ثم جمعوا على قتله بعد ذلك يوم دار الندوة ، لولا أن الله سلم ، وقوطع هو وشيعته ، وعذب المستضعفون من المسلمين ، وقصوا عن دينهم حتى قتل « أبو جهل » سمية أم عمار بن ياسر : تلك القتلة البشعة ، وكان بنو مخزوم يخرجونها وابنها اذا حميت الظهرية ، يعذبونهم برمضاء مكة ، وما رمضاء مكة ؟ كما كان أمية بن خلف يخرج ببلال فى وقدة القيظ فيطرحه على ظهره ، ثم يأمر بالصخرة العظيمة ، فتوضع على صدره ، ليكفر بمحمد ودين محمد (٣٧) •

وما زالوا بهم حتى خرج من فخرج من المسلمين من ديارهم وأموالهم غير مرة فرارا بأنفسهم من الفتنة والعذاب ، بل لقد خرج الرسول عليه السلام ، ومن استطاع من أصحابه الى يثرب - المدينة - لا يريدون رجعة ، ومع ذلك التشريد البالغ لم يثنوا عن تتبع المسلمين

(٣٧) السيرة النبوية ، لابن هشام عبد الملك بن هشام بن أيوب

الحميرى (ت سنة ٢١٣ هـ) ج ١ ص ١٧٠ •

- وزاد المصنف من هدى خير العباد ، لابن قيم الجوزية • محمد بن

أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت سنة ٥٧١ هـ) ج ١ ص ٣٢٧ •

أيضا توجهوا ، حتى بعثوا الى النخيشة يطلبون تسليم من هاجر منهم اليها ، كما يطلب اليوم تسليم المجرمين ليلقوا جزاءهم ، وحتى خرجوا في أثر الرسول عليه السلام يريدون الايقاع به ، وعكفوا على فتنة وتعذيب من بقى من المستضعفين انذين كانوا يجارون الى الله تعالى بالشكوى : « ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ، واجعل لنا من لدك وليا واجعل لنا من لدك نصيرا » (٣٨) •

فهذا الموقف وحده كاف في قيام هالة الحمرى بينهم وبين المسلمين ، وقيام حالة الحرب يعنى - فى العرف الدولى - عن تلمس الأسباب لمعاركها واحدة واحدة (٣٩) •

وأما حرب هوازن فهم الذين أتوا لقتال الرسول ﷺ واجتمع معهم من اجتمع من ثقيف كلها ، وجسم كلها وناس آخرين حين عرفوا ما ساءهم من فتح الرسول ﷺ - مكة وهى غير بعيد من ديارهم (٤٠) •

واما اليهود فقد نقضوا عهودهم التى أمضوها مع رسول الله ﷺ ، وكان اسرعهم الى ذلك بنو قينقاع • فقد ساءهم تغلب المسلمين ببدر ، بل ذكر الماوردى أنهم اعانوا المشركين فى المعركة • وكشفوا عورة امرأة من الأنصار ، وقتلوا مسلما غضب لها ، فيما يروى ابن هشام (٤١) • وأغلظوا القول لرسول الله نفسه حين اتاهم يكلمهم

(٢٨) سورة النساء آية ٧٥ •

(٣٩) العلاقات الدولية فى الاسلام ، للدكتور ابراهيم عبد الحميد

ص ١٠ •

(٤٠) السيرة النبوية ، لعبد بن الملك بن هشام الجبيري ج ١ ص ٤٤٥

- وزاد المعاد من هدى خير العباد ، لابن القيم الجوزية ج ١ ص ٣٢٨

(٤١) السيرة النبوية ، لعبد الملك بن هشام ج ١ ص ٤٣٨ •

- وزاد المعاد من هدى خير العباد ، لابن القيم ج ١ ص ٣٢٥ •

ففيما كان منهم ، فقالوا : « لا يغرنك ما لقيت من قومك ، فانهم قوم لا علم لهم بالحرب ، ولئن لقيتنا لتعلمن أنا نحن الناس » (٤٢) •

وأما بنو النضير ، فقد هموا باغتيال الرسول عليه السلام وهو بين أظهرهم يستعينهم في بعض الدييات ، إذ أوعز إلى شقيهم « عمرو ابن جحاش » • بأن يصعد برحى ثقيلة فيلقها على رأس الرسول حيث كان يجاس ، ولولا وحى السماء الذي كشف للرسول ﷺ غدرهم ، لثم لهم ما أرادوا ، هذا إلى جانب النشاط العدائي الواسع النطاق ، الذي كان يمارسه كثير من زعمائهم « كعب بن الأشرف » وأمثاله (٤٣) •

وأما بنو قريظة فهم الذين مالؤوا المشركين يوم الأحزاب ، وكادوا يتجاوزون الرسول معهم ، لولا لطف حيلة نعيم بن مسعود العطفاني الذي أفسد بينهم • ومن قبل ذلك أعانوا على المسلمين بالسلاح يوم بدر ، ثم قالوا نسينا أو أخطأنا • وركب بعض زعمائهم إلى مكة يحرصون على الرسول ﷺ ، وينشدون في ذلك المراثي والأشعار ، حتى نزل قول الله تعالى : « ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون ، الذين عهدت منهم ثم يئنقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون ، فاما تثقنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم ، لعلمهم يذكرون » (٤٤) •

وأما يهود خيبر ، فلم يعظهم شيء من ذلك ، بل ساروا في نفس

(٤٢) فتح الباري ، شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني

ج ٧ ص ٢٣٣ •

(٤٣) زاد المعاد من هدى خير العباد لابن قيم الجوزية ج ١ ص ٣٣٧

(٤٤) سورة الأنفال آية ٥٥ - ٥٧ •

• وانظر تفسير المنار • للسيد رشيد رضا ج ١٠ ص ٥٠ •

• ٤١٧ • ريت في ريبه وريضا في ريبه • في ريبه وريضا في ريبه •

طريق هؤلاء ، وجعلوا يكيّدون للرسول - عليه السلام - ويناصّبونه العداة ، حتى كان من أمرهم ما كان ، من السعى لتأليف الأحزاب لقتاله يوم الخندق ، مع من لجأ اليهم من بنى النضير ، كحسين بن أخطب ، وهى الموقعة الرهيبة التى زلزل فيها المؤمنون زلزالا شديدا (٤٥) .

وكما لم يعتد الرسول ﷺ فى جزيرة العرب قط ، كذلك لم يعتد فيما وراءها ، ولا اعتدى صاحبا من بعده ، انما دعى الفرس والروم الى الاسلام ، فكبر عليهم ولم يكن جوابهم الا العدوان : فأما الفرس ، فقد مزق ملكهم كتاب الرسول ابيه ، وبلغ من استهتاره أن كتب الى عامله باليمن يأمره أن يبعث الى محمد رجلين جلدتين يأتئانه به ، وبعث الرجلان بالفعل ، الا أنهما أسلما ، وأسلم عامل اليمن باسلامهم ، وسرت الدعوة فى الولايات الفارسية بأطراف الجزيرة ، حتى تقلص عنها سلطان فارس ، ودخلت اليمن ، وعمان ، وبلاد البحرين فى ظل الاسلام ، فشق ذلك على الفرس ، وجعلوا يتحرشون بالمسلمين ، ويشنون الغارة تلو الغارة على ما يليهم من بلادهم ، حتى أخذتهم جيوش المسلمين (٤٦) .

وأما الروم ، فلم يستجب عظيمهم لكتاب الرسول ﷺ ، حين رأى استتكار حاشيته ، وبطانة من حوله ، وعن بطانة السوء هذه انتشرت فى الدولة روح العداة ضد الاسلام وأهله ، لما أتته من الرسول رسالة ، لم يثأر أن يجعل لها جوابا الا التهيؤ لحرب المسلمين ، واعداد

(٤٥) تفسير المنار ، للامام الشيخ محمد عبده ج ١٠ ص ٥٨ .
 (٤٦) ائقانون الدول فى الاسلام ، للدكتور على بن عبد الله بن عبد الرحمن ، ص ١٤٠٩ .
 - وتاريخ الاسلام السياسى ، للدكتور حسن ابراهيم الجزء الأول ص ١٦٠ وما بعدها - الطبعة الثامنة سنة ١٩٧٤م القاهرة .

العدة لذلك ، لولا شغل هيصر بشئون داخلية ، وحتى لقد قفل شرحبيل الغساني رسولا مسلما كان في طريقه الى أمير بصرى ليلفقه رسالة الاسلام ، ثم خشوا مغبة هذا العدوان الأحق ، لأن مبدء تأمين الرسل - كما سيأتى - قديم موغل في القدم ، حتى لقد أعلن الملك داود في القرن العاشر قبل الميلاد ، الحرب على بلاده ، لأنه أساء معاملة رسوله اليه ، وكذلك كان الفرس والرومان واليونان ، يقدسون حرمة المبعوثين والسفراء قبل الميلاد بحقب طويلة ، فهم لم يكونوا يجهلون خطر هذا الاعتداء ، ولا كان النبي ﷺ ليتغاضى عن هذه العثرة ، ليضع في طريق الدعوة عثرات ، حتى يتلفت فلا يجد من يرسله في مهم . فجعلوا يحشدون له من الروم ومنتصرة العرب ، ليستأصلوا أمره قبل أن يستفحل ، فلم يكن بد من أن تقع الحرب (٤٨) .

وهكذا فكل غزوات الرسول ﷺ ، وحروب صحابته من بعده ، كانت اما لنقض العهد . كما حصل من يهود بنى قينقاع وأضرابهم في المدينة ومشركي قريش في صلح الحديبية ، واما لرد العدوان كما في غزوة أحد والخندق ، أو لشن حرب وقائية كما كان الأمر مع الروم والفرس (٤٩) ، حيث سار الاسلام في وسط مذابحة من الأرض يراد

(٤٧). القانون الدولي في الاسلام ، للدكتور علي علي ماهر ص ٤٠٩.

- وتاريخ الاسلام السياسي للدكتور حسن ابراهيم حسن ج ١

ص ١٦٠ وما بعدها .

(٤٨) العلاقات الدولية في الاسلام للدكتور ابراهيم عبد الحميد

ص ١٣ .

(٤٩) الرسالة الخالدة ، للأستاذ عبد الرحمن عبد الله ص ١٩٠

وما بعدها مطبعة ليجة التاليف والترجمة والنشر القاهرة ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م

به السوء من كل جانب ، وما بقى الا انتهاز الفرصة المواتية للانقضاض عليه ، واجتثاث أصوله فى عقر داره ، وقد شرعوا فى ذلك بالفعل .
حيث أرسل كسرى من يأتى برأس الرسول ﷺ ، وهرقل عظيم الروم قتل بعض ولاته من أسلم فى بلاد الشام .

قال ابن تيمية رحمه الله : « وكانت سيرته ﷺ أن كل من هادنه من الكفار لم يقاتله ، وهذه كتب السير والحديث والتفسير والفقه والمغازى تنطق بهذا ، وهذا متواتر من سنته ، فهو لم يبدأ أحدا من الكفار بقتال ، ولو كان الله أمره أن يقتل كل كافر لكان يبتدئهم بالقتل والقتال » (٥٠) .

وهذا ما يؤكد أن القتال فى الاسلام كان لحماية الدعوة وليس للعدوان ، مما يدل على أن الأصل فى العلاقة هو السلام .
وبأن وسائل الاكراه والقهر ليست من طرق الدعوة الى الدين فى الاسلام ، بل الأمر خيار للانسان ، لقوله تعالى : « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » (٥١) .

وقوله سبحانه : « ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » (٥٢) .
وقوله عز وجل : « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (٥٣) .

(٥٠) رسالة القتال فى مجموع رسائل ابن تيمية الحنبلى ص ١٢٥

• سورة البقرة آية ٢٥٦

• سورة يونس آية ٩٩

• سورة الكهف آية ٢٩

(٦٠ - علاقة المسلمين)

وقوله جل شأنه : « لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين ، إن نشأ
 تنزل عليهم من السماء آية ، فظلمت أعناقهم لهما خاضعين » (٥٤) .
 ومما يؤكد هذا القول أنه تعالى قال في الآية الأولى : « قد تبين
 الرشد من الغي » . يعنى ظهرت الدلائل ، ووضحت البيّنات ، ولم يبق
 بعدها إلا طريق القيسر والالقاء والاكراه وذلك غير جائز (٥٥) .

قال ابن تيمية في آية « لا اكراه » : « ... فلا تكره أحدا
 على الدين ، والقتال لمن حاربنا ، فان أسلم عصم ماله ودمه ، واذا لم
 يكن من أهل القتال لا نقتله ، ولا يقدر أحد قط أن ينقل أن رسول الله
 ﷺ أكره أحدا على الاسلام ، لا ممتنعا ولا مقدورا عليه ، ولا فائدة
 في اسلام مثل هذا ، لكن من أسلم قبل منه ظاهر الاسلام » (٥٦) .

ولأن رسول الله نفسه هو الذي يقول : « ليس الايمان بالتمنى
 ولا بالتحاي ، ولكن ما وقر في القلب ، وصدقته العمل » . ولا ريب
 أن السيف يستطيع أن يشق القلب باثنتين ، ولكنه لا يستطيع أن يفتحه
 لما لم يقتنع به . ولأن بدائه العقول ترفض أن يكون للاكراه سلطان
 علي مستقر العقائد من القلوب تلك التي لا تفتح مغاليقها لعقيدة ، حتى
 تطرقها قوة غالبية من الحججة والبرهان ، وانما سلطانه على الجوارح
 الظاهرة أن تفعل أو تدع ، أما ان الفعل والترك يكون وفق العقيدة ،

(٥٤) سورة الشعراء آية ٣ ، ٤ .

(٥٥) مفاتيح الغيب ، الشيهير بالتفسير الكبير للرازي . محمد

الرازي فخر الدين (ت سنة ٦٠٦هـ) ج ٢ ص ٣١٩ .

(٥٦) السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية : لابن تيمية

تهي الدين أحمد بن شعيب الدين المعروف بابن تيمية الحراني ص ١٢٣ .

فهذا ما لا سبيل اليه بالإكراه - فانما ثمرة الإكراه - ان ثمر -
 أن يكثر سواد المنافقين ، والمشهد أن أسلوب العنف لا يزيد المرء
 الا تمسكا ببعيديه ، واعراضا حتى عن مجرد النظر في صحتها
 أو فسادها (٥٧) .

ولأن روح الاسلام تدعو الى العفو والتسامح والمسالمة والمحبة
 الشاملة ، فان السلام من أسماء الله الحسنى ، وهو تحية المسلمين ،
 بل الجنة دار السلام ، الأمر الذي يدل على أهمية السلام في
 الاسلام (٥٨) .

تحقيق الموضوع :

أولا : مناقشة أدلة القائلين بأن الحرب هي الأصل :

ومما ورد عنى أدلة القائلين بأن الحرب هي الأصل : أن ما اختجوا
 به من آيات لا حجة لهم فيها ، فأما قوله تعالى : « وقاتلوا المشركين
 كافة كما يقاتلونكم كافة ، واعلموا أن الله مع المتقين » . فللمفسرين هي
 معناها قولان ، أحدهما : بما أن المشركين يقاتلونكم أيها المؤمنون وهم
 مجتمعون وكمتهم واجدة فكذاك كونوا أنتم أيها المؤمنون (٥٩) .

(٥٧) العلاقات الدولية في الاسلام للدكتور إبراهيم عبد الحميد

ص ١٢ ، ١٤ .

(٥٨) فقه السنة . للشيخ سيد سابق ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٥٩) جامع البيان في تفسير القرآن للطبري . أبو جعفر محمد بن

جرير الطبري (ت سنة ٣١٠ هـ) ج ١٠ ص ٩٠ .

- والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

ت سنة ٦٧١ هـ) ج ٨ ص ١٣٦ .

وثانيهما : بما أن المشركين يستحلون قتالكم فقاتلوهم كلهم بدون استثناء (٦٠) .

فعلى التأويل الأول لا دلالة فى الآية على أن الحرب أصل ، لأنها تبين كيفية الحرب ، لا أنها تأمر بالمبادأة بها . وعلى التأويل الثانى فيها دلالة على المبادأة ، وفيها اطلاق أيضا ، غير أن اطلاقها هنا مقيّد بنصوص أخرى ، كقوله تعالى : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » . كما أنه قد يراد من الآية التهيج والأغراء (٦١) .

وأما قوله تعالى : « فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » (٦١) . فقد نوقش الاستدلال بالآية بأن المقصود بالمشركين فى الآية الذين نقضوا العهد. وظاهروا على المسلمين (٦٢) .

كما نوقش العموم فى لفظ « المشركين » بأنه مخصوص بنصوص أخرى كالآية التى قبلها . وأما قوله سبحانه : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله

(٦٠) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكانى محمد بن على بن أحمد الشوكانى (ت سنة ١٢٥٥ هـ) ج ٢ ص ٣٥٩ .

(٦١) تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير . عماد الدين اسماعيل بن كثير الدمشقى (ت سنة ٧٧٤ هـ) ج ٢ ص ٣٥٥ .

(٦٢) الكشاف للزمخشرى محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى (ت سنة ٥٣٨ هـ) ج ٢ ص ١٧٥ .

— وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للبيضاوى ناصر الدين عبد الله ابن محمد الشيرازى البيضاوى (ت سنة ٧٩١ هـ) ص ٢٤٧ .

— ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ، للمنسفى ج ٢ ص ٢٠٦ .

ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » • فهذه الآية تقرر حكم الذين لا عهد لهم ، فإذا ما نقضوا العهد فعلا أو حكما ، بأن انتهى عهدهم فوثبوا للقتال ، فيجب حربهم حتى يعودوا الى عقد معاهدة مع المسلمين يدفعون بموجبها عوضا ماليا « الجزية » مقابل حمايتهم واشترآكهم فى الانتفاع بمرافق الدولة واطمئنان المسلمين من جانبهم (٦٣) •

وأما حديث : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله ••• الخ » (٦٤) • فهو من قبيل العام الذى لحقه التخصيص ، لأن المراد من « الناس » فى الحديث الشريف هم مشركو العرب خاصة بالاجماع (٦٥) ، لأنهم اجتمعوا على الرسول لقتاله ، لأن غير المشركين من أهل الكتاب يخالف حكمهم ما جاء فى الحديث ، لأنهم يقاتلون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية • فكلمة « الناس » وان أفادت العموم لوجود

(٦٣) آثار الحرب فى الفقه الاسلامى، للدكتور وهبة الزحيلي ص ١١٨

(٦٤) سبق تخريج هذا الحديث • وانظر أيضا :

– فتح البارى شرح صحيح البخارى، لابن حجر العسقلانى ج ٦ ص ٨٥
وارشاد السارى شرح صحيح البخارى للمقسطلانى شهاب الدين أحمد

ابن محمد القسطلانى (ت سنة ٩٢٣ هـ) ج ٢ ص ١١١ •

– وعمدة القارى شرح صحيح البخارى ، للعيني بدر الدين أبو محمد

محمود بن أحمد العيني (ت سنة ٨٥٥ هـ) ج ٤ ص ٢١٥ •

وسنن النسائى أحمد بن شعيب بن دينار النسائى (ت سنة ٢٧٩ هـ)

ج ٦ ص ٢ •

(٦٥) فتح البارى ، لابن حجر العسقلانى ج ٦ ص ٦٤ •

– وارشاد السارى للمقسطلانى ج ١ ص ١٠٦ •

– وسنن النسائى أحمد بن شعيب ج ٦ ص ٢ •

آل الجنسية فانها مخصوصة بآية الجزية ، وبالحدِيث الَّذِي يَهْتَدُ أَخْذُ
الجزية من غير العرب ، فهذا من العام الَّذِي أريد به الخاص ، ويدل له
رواية النسائي بلفظ : « أمرت أن أقاتل المشركين » (٦٦) . وهذا مألوف
في العربية ، قال الله تعالى : « الذين قال لهم الناس ان الناس قد
جمعوا لكم » (٦٧) . أريد بالناس الأول : نعيم بن مسعود
الأشجعي (٦٨) ، وبالثاني أبو سفيان (٦٩) . ومن هنا استنبط
الأصوليون أنه يجوز تخصيص العام الى الواحد مطلقا ، أي سواء
كان جمعا أم لا (٧٠) .

وأما أن الله نهى المسلمين عن موالة الكافرين ، فليس معنى ذلك
أنه نهاهم عن مسالمتهم والاحسان اليهم ، لأن الله هو الَّذِي يقول :
« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، ولم يخرجوكم من
دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم . ان الله يحب المقسطين » .

(٦٦) سنن النسائي ج ٦ ص ٢ .

(٦٧) سورة آل عمران آية ١٧٤ .

(٦٨) هو نعيم بن مسعود بن عامر الأشجعي صحابي من ذوى العقل

الراجح ، قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سرا يوم الخندق ، فأسام
وكتب إسلامه ، وعاد الى الأحزاب المجتمعمة لقتال المسلمين ، فألقى الفتنة بين
قبائل قريظة وغطفان وقريش (ت سنة ٣٠ هـ) .

(٦٩) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٤ ص ٢٧٩ .

— وأبو سفيان : هو صخر بن حرب بن أديبة بن عبد شمس بن مناف ،

صحابي ، من سادات قريش في الجاهلية ، قباد قريشا وكنانة يوم أحد
والخندق لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسلم يوم فتح مكة سنة
٨ هـ (توفي سنة ٣٠ هـ) .

(٧٠) شرح الأستوى والبدهشى ج ٢ ص ٨٣ ، ١٠٠ .

انما هو نهى عن مؤامرتهم واتخاذهم أصدقاء ينهروا ويغتصبون ويطلعون على خبايا المسلمين ، ويمكنون أسرارهم ، لأن ذلك يجعل على المسلمين عيونا وجواسيس من أنفسهم ، مما قد يعود عليهم بأضرارهم نهي غيبية عنها ، كما وقع فعلا من حاطب بن أبى بلتعة الذى قام لقريش بدور الجاسوس ، بل فى أول سورة الممتحنة التى نزلت سنة (٥٨) • ما هو أوضح : وأقطع لمادة الجدل واللجاج : فقتد جاء بالنهى عن موالة الكفار ، ثم بين أن هذا النهى انما يعنى به المقاتلة منهم ، وأهل العدوان — وهذا هو المقصود فى كل ما جاء من النهى غير مبين ، كما هو مقتضى القواعد والأصول (٧١) •

وأما النهى عن ائوهم وطلب المسألة ، بقوله تعالى : « فلا تهنوا وتدعوا الى السلم » فصحیح فى جملة ، الا أن هذا لا يعنى عدم المسألة مطلقا ، بل تجوز مسألة الكفار عند الحاجة وللمصلحة أيضا • وقد جمع بعض المفسرين بين هذه الآية ، وبين قوله تعالى : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » • بأن السلم المنهى عنها طلب المسلمين ، والجائزة التى يطلبها الكفار أنفسهم (٧٢) • واذا كان الأمر كذلك فقد لا يكون فى هذا الدليل دلالة ظاهرة على أن الحرب أصل •

(٧١) رسالة القتال ، للعلامة ابن تيمية الحرانى الحنبلى

(٧٢) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير

للسوكانى ج ٥ ص ٤١ •

— وأضواء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن ، للعلامة محمد امين الشنقيطى ج ٧ ص ٥٩٧ • طبع على نفقة الأمير أحمد بن عبد العزيز

آل سعود سنة ١٤٠٣هـ •

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين بأن السلم أصل :

ومما نوقش به أدلة القائلين بأن السلم هي الأصل ، بأن النصوص الشرعية التي تدعو إلى السلم والتي منها قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان » • بأن المراد بالسلم : الاسلام بشرائعه وأحكامه كما هو رأى أكثر المفسرين وفي مقدمتهم شيخهم الطبري رحمه الله تعالى (٧٣) •

أو أن المراد به الطاعة كما هو رأى بعضهم (٧٤) • أو الصلح والموادعة كما قال قتادة ، وأما قوله سبحانه : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم » • فقد قيل : ان الآية منسوخة بقوله تعالى : « فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون » (٧٥) •

كما نوقش الاستدلال بالآية بأن الجنوح للسلم متوقف على طلب العدو لها ، لا أن تكون صادرة عن المؤمنين ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (٧٦) •

(٧٣) جامع البيان في تفسير القرآن للطبري • أبو جعفر محمد بن

جرير ج ٢ ص ١٨٩ •

– وتفسير القرآن العظيم ، لابن كثير • عماد الدين اسماعيل بن كثير

الدمشقي (ت سنة ٧٧٤هـ) ج ١ ص ٣٤٧ ، ٢٤٨ •

– وزاد المسير في علم التفسير ، للسلامة أبي الفرج ابن الجوزي

ج ١ ص ٢٢٤ •

(٧٤) زاد المسير في علم التفسير ، لابن الجوزي ج ١ ص ٢٢٤ •

(٧٥) الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ج ٨ ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ •

(٧٦) راجع ما سبق من هذا البحث

حتى هاجر الرسول عليه السلام ، وثويت بالمدينة شوكته أذن في القتال إذا كانت البداة من المشركين ، ولم يفرض ، وذلك في قوله سبحانه : « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا » (٨٣) •

فلما ازداد قوة الى قوة ، فرض قتال من قاتل دون من لم يقاتل ، في مثل قوله تعالى : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ، ولا تعتدوا » (٨٤) • حتى اذا بلغ الغاية بعد بدر ، وأصر الناس على فسادهم ، فرض القتال فرضا عاما ، كما قال سبحانه : « وقاتلوا المشركين كافة » (٨٥) •

فنسخ بذلك نحو مائة وعشرين آية ، منها كل ما يدل على أخذ العفو أو دعوة بالحسنى ، أو نفى للاكراه على الدين (٨٦) • فلكل خطوة من هذه الخطوات الأربع نسخت التي قبلها ، حتى أصبح القتال في الاسلام شرعا عاما ، يساق به الناس الى الايمان رغم أنوفهم (٨٧) •

• (٨٣) سورة الحج آية ٣٩

• (٨٤) سورة البقرة آية ١٩٠

• (٨٥) سورة البقرة آية ٣٦

• (٨٦) زاد المعاد من هدى خير العباد ، لابن قيم الجوزية ج ١ ص ٣١٤

وانظر أيضا :

• أحكام القرآن للجصاص : أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص

(ت سنة ٣٧٠هـ) ج ١ ص ٢٥٧ •

• والجامع لأحكام القرآن ، للإمام القرطبي ج ٨ ص ٧٣ •

• وجامع البيان في تفسير القرآن للطبري ج ٢ ص ١٠٨ •

• وتفسير القرآن العظيم ، لابن كثير الدمشقي ج ٤ ص ١١٧ •

• (٨٧) أحكام القرآن ، لابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله (ت سنة

٥٤٣هـ) ج ٢ ص ٣٠٢ •

ولكن هذا مردود بأن الأكره لا يكون على الايمان ، كما سبق ،
 وبأن دعوى النسخ (٨٨) بلا دليل تحكم ، والتحكم لا يعجز عنه أحد ،
 والنسخ ليس له هنا موضع . لأن أول شرطه التناقض ، وآيات القتال
 مع آيات الصفح والعفو - بحمد الله - دستور محكم ، يتمم بعضها
 بعضها ، ولا ينتقض شيء منه على شيء ، بل يلبس لكل حالة لبوسها ،
 فأما الصفح والاعراض والتسامح ، فهي تعاليم باقية لطور من
 أطوار الأمم ، وهو طور الضعف ، وطغيان قوة العدو ، يعمل بها كلما
 مرت دولة الاسلام بهذا الطور أو ما يشبهه لداعي المصلحة (٨٩) .
 قال السيوطي : « خرج من الآيات التي أوردها المكثرون الجرم
 الغفر مع آيات الصفح والعفو ان قلنا : ان آية السيف لم تنسخها
 وبقي ما يصلح إذك ذلك عدد يسير ، وآيات الأمر بالقتال من المنشأ ،
 بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت لعله تقتضى ذلك الحكم
 الى أن يقوى المسلمون ، وفي حال الضعف يكون انحكم وجوب الصبر
 على الأذى » (٩٠) .

وقال الراغب : « أمر الرسول أولاً بالرفق والاقتصار على الوعظ

(٨٨) النسخ في الاصطلاح الفقهي : هو رفع الحكم الشرعي بدليل
 شرعي متأخر . وذلك مراعاة لمصالح الناس ، وتيسيراً عليهم ، وارشاداً لهم
 في أمور دنياهم . راجع المدخل في الفقه الاسلامي للدكتور محمد سلام
 المذكور ص ٢٠ .

(٨٩) تفسير القرآن الكريم المعروف بتفسير المنار : للشيخ محمد عبده
 رواية السيد رشيد رضا ج ١٠ ص ١٦٦ .

(٩٠) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي جلال الدين السيوطي (ت سنة

١١١١هـ) ج ٢ ص ٢١ ، ٢٢٠ .

والمجادلة الحسنة ، ثم أذن له فى القتال ، ثم أمر بقتال من يأبى الحق بالحرب ، وذلك أمرا بعد أمر على حسب مقتضى السياسة» (٩٢) •

وأما آية الاذن بالقتال فى سورة الحج ، وهى قوله تعالى : « اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله ••• » (٩٢) • فهى صريحة فى أن هذا الاذن انما كان لدفع الظلم الواقع ، والدفاع عن النفس فى وجه الظلم والطغيان وللوقوف أمام العدوان • وكذلك آية سورة البقرة ، وهى قوله سبحانه : « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ••• » (٩٣) •

وأىضا قوله عز وجل فى السورة نفسها : « واقتلوهم حيث تقبضتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ••• » (٩٤) •

وقوله جل شأنه : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ••• » (٩٥) •

وهذه الآيات لا تخالف مقتضى آيات سورة الحج • الا أن آيات سورة البقرة جاءت لبيان وجوب القتال مقترنة بعدم الاعتداء مع بيان

(٩١) البحر المحجب ، لأبى حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسى

(ت سنة ٧٥٤ م) ج ٢ ص ٦٥ •

(٩٢) سورة الحج آية ٣٩ ، ٤٠ •

(٩٣) سورة البقرة آية ١٩٠ •

(٩٤) سورة البقرة آية ١٩١ •

(٩٥) سورة البقرة آية ١٩٣ •

سبب القتال وغايته ، وهو ألا تكون فتنة في الدين حتى تتأصل حرية العقيدة لكل فرد .

وآيات الحج وردت بطريق الاباحة بعد الحظر . ويعتبر السبب في الأمرين واحدا ، وهو عدم الاعتداء على المسلمين ، فاذا ما انتهى العدوان وجب ايقاف القتال (٩٦) .

ومثل موضوع آيات الحج والبقرة نجد في سورة النساء . قال تعالى : « وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » (٩٧) .

وقال سبحانه : « فقاتل في سبيل الله لا تكلف الا نفسك وحرص المؤمنين » (٩٨) .

وقال عز وجل : « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » (٩٩) .

وقوله جل شأنه : « فاذا لم يعتزلوكم ويلقوا اليكم السلم ويكفوا أيديهم فخذوهم واقتلوهم حيث ثقتموهم » (١٠٠) . وكذلك تشابه هذه الآيات بآيات الأنفال . قال تعالى : « وقاتلوهم حتى لا تكون

(٩٦) آواز الحرب في الفقه الاسلامي للدكتور وعبة الزحيلي ص ١١٥ .

(٩٧) سورة النساء آية ٧٥ .

(٩٨) سورة النساء آية ٨٤ .

(٩٩) سورة النساء آية ٩٠ .

(١٠٠) سورة النساء آية ٩١ .

عقوبة ويكون الدين كله لله فان انتهوا فان الله بما يعملون
بصير» (١٠١) •

وقال سبحانه : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط
الخيال ترهبون به عدو الله وعدوكم » (١٠٢) •

فكل ما سبق ذكره من الآيات هو حث على القتال في حال مقاتلة
الكفار للدسامين ومحاولتهم أن يفتوهم عن دينهم (١٠٣) •

وأما الآية التي سموها آية السيف ، وهي قوله تعالى : « وقاتلوا
المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين » (١٠٤) •
وجعلوها معظم حجتههم • فليس المعنى كما تأولوها ، حين تأولوا كلمة
« كافة » (١٠٤) • على معنى مقاتلين وغير مقاتلين — وإنما يتحدث الله
عن طائفة معينة من المشركين كانت بأسرها تقاتل المسلمين ، ويكون معنى
الآية : بما أن المشركين يقاتلونكم أيها المؤمنون وهم مجتمعون وكلمتهم
واحدة ، فكذلك كونوا أنتم أيها المؤمنون (١٠٥) •

(١٠١) سورة الأنفال آية ٣٩ •

— والفتنة : اضطهاد الناس لأجل دينهم واکراههم على تركه • انظر :

تفسير المنار ج ١٠ ص ٣٠٧ •

(١٠٢) سورة الأنفال آية ٦٠ •

(١٠٣) آثار الحرب في الفقه الاسلامي • للدكتور وهبة الزحيلي ص ١١٧

(١٠٤) سورة التوبة آية ٣٦ •

(١٠٥) جامع البيان في تفسير القرآن : للإمام محمد بن جرير الطبري

ج ١٠ ص ٩٠ •

في تفسير القرآن (٨٦)

— والجامع لأحكام القرآن ، للإمام محمد بن أحمد القرطبي ج ٨

ص ١٣٦ •

في تفسير القرآن (٨٧)

ونحن نرى مع محققى المفسرين أنه لا فرق بينها وبين آية
« فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » إلا فى التأكيد ، وهى تبين جزئية
خاصة من القاعدة العامة فى آية البقرة ، وهى : « انما القتال لمن
قاتلنا » • وكأنها تقول : « ان وصف من أمرنا بقتالهم متحقق فى هؤلاء
المشركين ، لأنهم يقاتلونكم كافة فقاتلوهم يمثل صنيعهم حتى
لا يستضعفوكم ويطعموا فيكم (١٠٦) • فهى اذا تبين كيفية الحرب ،
لا أنها تأمر بالمبادأة بها (١٠٧) •

وأما آية البقرة نفسها ، وهى قوله تعالى : « وقاتلوا فى سبيل
الله الذين يقاتلونكم » (١٠٨) • يقولون عنها : انها فى معنى آية السيف ،
لأن غير المسلمين همهم عداوة المسلمين وقتال أهلهم ، وهذا هو مراد
الله سبحانه بقوله : « الذين يقاتلونكم » • وليس المراد ، وقوع القتال
منهم بالفعل • وهذا كلام فى غاية البعد (١٠٩) ، وتعسف بعيد غير
معتقود ، لأن العرب لا تقول لأحد أنه يقاتل الا اذا كان يتلبس بالقتال
بالفعل ، ونحن لا نتجاوز فى الكلام بدون داع ، وأبعد من هذا زعمكم

(١٠٦) آثار الحرب فى الفقه الاسلامى للدكتور وهبة الزحيلي ص ١١١

(١٠٧) الاستعانة بغير المسلمين فى الفقه الاسلامى للدكتور عبد الله

الطريقي ص ١١٤ •

(١٠٨) سورة البقرة آية ١٩٠ •

(١٠٩) مقاتب الغيب ، للرازي محمد الرازي فخر الدين (٢٠٠٠ سنة

٦٠٦ هـ) ج ٢٠ ص ١٥٦ •

— والبحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى ج ٢ ص ٦٥

— وروح المعاني فى تفسير القران والسبع للنابى • للألوسى محمود

الألوسى البغدادى (٢٠٠٠ سنة : ١٢٧٧ هـ) ج ٢ ص ٢٤٦ •

— وجامع البيان فى تفسير القران ، لأبى جعفر الطبرى ج ٤ ص ١٠٩ •

أن صدر آية البقرة منسوخ بقوله تعالى في الآية التي تليها :
 « واقتلوهم حيث ثقتموهم » • وكيف يتأتى النسخ ولا تعارض أصلاً ،
 لأن المأمور به في الآية الثانية هم بعينهم المأمور بقتلهم في الآية
 الأولى • أي الذين يقاتلوننا •

ولأن الكلام متصل ببعضه ، والضمير عائد الى هؤلاء الذين
 يقاتلون المؤمنين ويبدؤونهم بالعدوان ، لأنه يعود من الحكيم أن يجمع
 بين آيات متوالية يكون كل واحدة منها ناسخة للأخرى ، اللهم الا أن
 يكون قائل هذا القول ممن يسمى تقييد المطلق نسخاً (١١٠) • فالآيات
 كلها في قتال المقاتلين ، وقد وردت مع بعضها دون تراخ فلا يقتحمها
 النسخ (١١١) •

رأينا في الموضوع :

والذي يبدو لنا — والله أعلم — أن العلاقة بغير المسلمين قبله
 بلوغ الدعوة وأثناءها وفي حال تجاوزهم معها ذات صبغة سلمية قطعاً ،
 أما بعد الدعوة وظهور العناد والعداء فالعلاقة يغلب عليها الصفة
 الحربية ، وأما من بلغته الدعوة فلم يسلم ولكنه سالم ولم يحارب ،
 ولم يعترض طريق الدعوة ولم يقف في سبيلها وسالم الاسلام وأهله ،
 فالعلاقة حينئذ ذات صبغة سلمية ، وذلك لقوله تعالى : « لا ينهاكم الله
 عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم
 وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ، انما ينهاكم الله

(١١٠) رسالة القتال ، لابن تيمية الحراني الحنبلي ص ١٢٠ •

(١١١) انار الحزب في الفقه الاسلامي لابن تيمية وهبة الزحيلي

عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا
على إخراجكم أن توليهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون» (١١٢) .

ولأنه قد ثبت أن النبي ﷺ بعث معاذ بن جبل الى اليمن يدعو
أهلها الى الاسلام (١١٣) . ولم يبعث معه جيشا ، بصفتهم مسالمين
للدعوة الإسلامية .

ولأن الأصل في الدماء الحقن والعصمة ، يقول الامام ابن تيمية
رحمه الله : « ان الأصل أن دم الأدمى معصوم لا يقتل الا بالنصق ،
وليس القتال للكفر من الأمر الذي اتفقت عليه الشرائع ولا
العقول » (١١٤) .

ويقول فقهاء الحنفية : « الأدمى معصوم لئتمكن من حمل

(١١٢) سورة المتحنة آية ٨ ، ٩ .

(١١٣) صحيح الامام البخارى ج ٢ ص ٢٠٨ ، كتاب الزكاة .

الباب الأول حديث رقم ١٣٩٥ ولفظه : « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن فقال : ادعهم الى شهادة
ألا اله الا الله وأنى رسول الله ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض
عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن
الله افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم »
ورواه الامام مسلم أيضا ، كتاب الايمان ص ١٥٠ ، ٥١ حديث رقم ٤٠٠٣٩١ .

(١١٤) الصبار المسلول على شتمائم الوثنيون . للعلامة أحمد بن تيمية
الحنبل ص ٤٥٧ .

- والمغنى لوفى الدين بن قدامة المسبول ج ٩ ص ٥٣١ .

(٧ - علاقة المسلمين)

أعضاء التكليف، وإباحة القتل لعارضٍ سمح به لدفع شره» • ويقولون
أيضاً: «الكفر من حيث هو كفر ليس علة لقتالهم» (١١٥) •

ويقول الامام مالك رضي الله عنه: «لا ينبغي لمسلم أن يريق
دمه الا في حق ولا يريق دما الا بحق» (١١٦) •

وجاء في شرح منح الجليل في فقه المالكية: «... ان الأصل
منع ائتلاف النفوس، وانما أبيح منه ما يقتضي دفع المفسدة، ومن
لا يقاتل ولا هو أهل له في العادة ليس في أحداث المفسدة كالمقاتلين
فجمع الحكم فيهم الى الأصل وهو المنع...» (١١٧) •

وعلى هذا فيمكن القول بأن الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم
هو السلم، وأما الحرب فهي لدفع العدوان وحماية الدعوة، واخلاء
الطريق ممن وقف أمامها أو اعترض طريقها، لا مجرد الغلب أو المخالفة
في الدين • ووقوع الحرب بالفعل لا يتنافى مع كون الأصل العام هو
السلم، اذ كان بمقدور الله أن يمكن لرسوله في الأرض، ويجنبه ويلات
الحرب من أول الأمر، كما مكن لغيره من الأنبياء حيث قال سليمان عليه
السلام: «رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي انك
أنت الوهاب» (١١٨) •

(١١٥) اختلاف الفقهاء، للامام محمد بن جرير الطبري ص ١٩٥
تحقيق الدكتور يوسف شخث • طبع ليدن سنة ١٩٣٣ م •
(١١٦) اختلاف الفقهاء، لأبي جعفر الطبري ص ١٩٥ •
(١١٧) شرح منح الجليل، للعلامة محمد عيش ج ١ ص ٧١٤
نشر مكتبة النجاح ليبيا •

(١١٨) سورة ص ٣٥ •

يقول ابن تيمية : « ... ان الله أباح من قتل النفوس ما يحتاج اليه في صلاح الخلق ، كما قال الله تعالى : « والفتنة أكبر من القتل » (١١٩) . أى أن القتل وان كان فيه شر وفساد ففتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه ، فمن لم يمنع المسلمين من اقامة قتل الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه ، فمن لم يمنع المسلمين من اقامة دين الله لم تكن مضرته كفره الا على نفسه . . . ولهذا أوجبت الشريعة قتل الكفار ولم توجب قتل المقدور عليه منهم » (١٢٠) .

ويقول ابن القيم : « فلما بعث الله رسوله ﷺ استجاب له ولخلفائه بعده أكثر الأديان طوعا واختيارا ، ولم يكره أحدا قط على الدين ، وإنما كان يقاتل من يحاربه ويقاتله ، وأما من سألته وهدأته فلم يقاتله ولم يكرهه على الدخول في دينه امثالاً لأمر ربه سبحانه حيث يقول : « لا اكراه في الدين » (١٢١) .

(١١٩) سورة البقرة آية ١٩١ .

(١٢٠) السياسة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية لابن تيمية

ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(١٢١) أحكام أهل النعمة ، لابن قيم الجوزية ص ١٧ .

المبحث الأول

علاقة المسلمين بغيرهم في وقت السلم

وإذا كان الإسلام قد بنى سياسته الإصلاحية بين الناس على ما سبق من أسس ، ونظم حياته العملية بين الأمم على ما سطر من قواعد ، فلا غرو - بعد ذلك - أن يدعو إلى السلم في كافة أحواله ، وأن يعمل على الأمان في كل أفعاله ، وأن يعتبر المحرب مع ذلك من اغراء الشيطان ، وأن من يمشی في طريقها انمسا يمشی في طريق الشيطان ويصرح بأن من ينقى السلام لا يقاتل ، ويصرح فوق ذلك بأن من يلقي السلام لا يقاتل بدعوى أنه غير مؤمن •

ولما كان الإسلام يعتبر أن السلم هو الأصل في العلاقة بين الناس على ما رجحنا ، وأن القرآن الكريم قد دعا إليه عامة بقوله : « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين » • وقوله سبحانه : « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » •

فانه قد سعى لتدعيم هذا المبدأ بتقرير طرق كثيرة تضمن بقاءه واستمراره • ومن هذه الطرق : عقد المعاهدات ، ومعاملة الرسل • وهو ما سوف نتحدث عنه - بعون الله تعالى في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول

عقد المعاهدات

أولاً : المراد بالمعاهدات :

والمعاهدات في اللغة جمع ، واحده معاهدة ، وهي مأخوذة من العهد وهو الأمان والذمة ورعاية الحرمة وحفظها . والمعاهدة : كتاب الحلف والشراء ، واستعهد عليه من صاحبه : أى أشتراط عليه وكتب عليه عهدة . ومعاهدة الذمى : مبايعته لك على اعطاء الجزية (١) .
فالمعاهدة اذن : عقد العهد بين فريقين على شروط يلتزمونها (٢) .

والمعاهدة عند الفقهاء : هي بمعنى الهدنة ، بل هي من أسهائها ، فهي بمعنى ترك القتال لمدة معينة (٣) . وهي المعنى الأخص موادعة المسلمين والمشركين سنين معلومة (٤) ، أما المعاهدة عند علماء القانون الدولي : فهي كل اتفاق يعقد بين الدول بارادتها لإخضاع علاقة قانونية معينة لقواعد قانونية محددة (٥) .

(١) تاج العروس . للزبيدي ج ٨ ص ٤٥٤ وما بعدها باب الدال

فصل العين مادة « فهد » .

(٢) تفسير القرآن الحكيم المعروف بتفسير المنار تأليف رشيد رضا

ج ٥ ص ١٨٥ .

(٣) نهاية المحتاج شرح المنهاج للرملي المقدسي الأنصاري ج ٨ ص ١٠٠ .

– والمقنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٥١٧ .

(٤) شرح الميز الكبير لشمسي الأئمة المشرخي ج ٤ ص ٦٠ .

(٥) مبادئ القانون الدولي العام . للدكتور حافظ غانم ص ٥١٦ .

– والقانون الدولي العام ، للدكتور حامد سلطان ص ٢٠٨ .

وعلى هذا فلا يختلف تعريف المعاهدة فى القانون الدولى عن تعريفها لدى فقهاء المسلمين ، مادام وأن الاتفاق هو أساس المعاهدة • غير أن الاتفاق فى الاصطلاح الحديث مقتصر على الدول فحسب ، أما عند فقهاءنا فإن المعاهدة أوسع مدلولاً ، إذ قد تكون مع قبيلة أو بعض الأقسام أو الطوائف ، فضلاً عن أن المعاهدة لا تخضع لتنظيم إجرائى معين كما هو الحال فى القانون • ولكن مادام وأن جوهر المعاهدة يحدد بالارادة الحرة للطرفين : فإن الاختلاف بينهما اختلاف بسيط (٦) •

ثانياً : مشروعية المعاهدات فى الاسلام :

والاسلام — بعد ان اشد بمبدأ السلام وجعل علاقه بين الناس جميعاً علاقه امن وسلام ، اعطى للمسلمين الحق فى ان ينشئوا ما شاءوا من المعاهدات مع مخالفيهم فى الدين ، وان يبرموا ما أرادوا من الاتفاقات بينهم وبين غيرهم ، ابقاء على السلم الاصلى او رجوعاً اليه ، بوقف الحرب وقفا مؤقتاً أو مطلقاً (٧) ، وكذلك يجعل لهم الحق فى انشاءها بقصد التحالف على دفع عدو مشترك وتنظيماً للجوار ، ويقصد الحصول على كل ما يحقق مصلحتهم كيفما كان نوعها • والأدلة على ذلك كثيرة فى القرآن الكريم ، وفى أقوال النبى ﷺ وأفعاله ، ثم فى عمل من جاء بعده من الخلفاء الصالحين والقادة المخلصين •

أولاً — القرآن الكريم :

فأما فى القرآن الكريم فأيات كثيرة ، منها ما جاء فى تقرير عقد المعاهدات مع العدو • كقوله تعالى : « الا الذين يصلون الى قوم

(٦) آثار الحرب فى الفقه الاسلامى للدكتور وهبة الزحيلي ص ٣٤٨

(٧) أحكام أهل النعمة لابن القيم الجوزية ص ٤٧٧ •

بيئكم وبينهم ميثاق» (٨) • وكقوله سبحانه : « إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » (٩) •

ففيه ترجيح الصلح على القتال • ومنها ما جاء في تقرير حالة السلم عامة • مثل قوله تعالى : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوَدَّ على الله انه هو السميع العليم » (١٠) • ومعنى ذلك أنه اذا ما طلب العدو المحارب الهدنة من جيش المسلمين أجيب الى ذلك • ومثل قواه سبحانه : « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » (١١) • وذلك مراعاة لمصلحة الانسانية • والأمة الاسلامية في اقرار السلام واستتباب الأمن • والسبيل لاستقرار السلام هو المعاهدات •

ثانياً - السنة الشريفة :

وأما في السنة النبوية المطهرة ، فقد جاء في أقوال النبي ﷺ وأفعاله ما يؤكد ذلك ويدعمه • فقد كان أول عمل سياسى قام به الرسول عليه السلام بعد هجرته الى المدينة هو تنظيم العلاقات بين العرب المسلمين ، وبين غير المسلمين واليهود من أهل المدينة ، وعقد معاهدة تعتبر أساسا تشريعيا لتقرير السلم وثبوت دعائمه وتنظيم الجوار ، وقد تضمنت هذه المعاهدة اعلان أول دستور داخلى لتنظيم

(٨) سورة النساء آية ٩٠ •

(٩) سورة التوبة آية ٧٠ •

(١٠) سورة الأنفال آية ٦١ •

(١١) سورة النساء آية ٩٠ •

(١٢) بفتح الراء وسكون الباء ، أى حالهم الذى جاء الاسلام وهم عليها

من أحكام الدييات والدماء •

شؤون المدينة ، وبيان أحكام اليهود القاطنين فيها وغيرهم من الأقليات الدينية ، كما أن أسس هذه المعاهدة تقوم على التعاون لدفع العدوان الخارجى عن المدينة ، وعدم جواز مخالفته لقتال أحد الفريقين ، وجعل المدينة حرماً آمناً ، وغير ذلك من الأحكام التى لا يكون بعدها احتمال اعتداء • إلا أن يكون نقضا للاتفاق وخروجاً عليه ، وإطول هذا الاتفاق نذكر أهم ما جاء فيه :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من محمد النبى (ﷺ) بين المؤمنين من قريش ويثرب - المدينة - ومن تبعهم فلحق بهم وجاهدا معهم ، انهم أمة واحدة من دون الناس ، المهاجرون من قريش على ربعتهم (١٢) يتعاقلون بينهم وهم يفتدون عانيهم (١٣) بالمعروف والنقسط بين المؤمنين ، وأن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى وسيعة - عطية - ظلم ، أو اثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه جميعاً ، ولو كان والد أحدهم ••• وان من تبعنا من يهود فان له النصر والأسوة ، غير مظلومين ولا متناصر عليهم ، وان سلم المؤمنين واحدة ، لا يسالم مؤمن دون مؤمن فى قتال فى سبيل الله الا على سواء وعدل بينهم ، ••• وان المؤمنين يبيىء (١٤) بعضهم على بعض بما نال فى سبيل الله ، وأنه لا يجير (١٥) مشرك مالا لقريش ولا نفساً ، ولا يحرك دونه على مؤمن ، وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما فى هذه الصحيفة ، وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً (١٦) ولا يؤوية ،

(١٣) عانيهم : أى أسيرهم .

(١٤) يبيىء بعضهم على بعض : يأخذون حثيمهم .

(١٥) لا يطيئه الأمان .

(١٦) المحدث : الذى يجنبى جنابة .

وَأَنْ مِنْ نَصْرِهِ أَوْ آوَاهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ لَعْنَةَ اللَّهِ وَغَضِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،
وَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، أَنْكُمْ مَهْمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ
فَإِنْ مَرَدَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

« وَإِنَّ الْيَهُودَ يَتَّفِقُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَنَّ يَهُودَ بَنِي عَوْفٍ أُمَّةٌ مَعَ
الْمُؤْمِنِينَ ، لِلْيَهُودِ دِينُهُمْ ، وَلِلْمُسْلِمِينَ دِينُهُمْ وَمَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ إِلَّا مَنْ
ظَلَمَ وَأَثَمَ ، فَإِنَّهُ لَا يُوَقِّعُ إِلَّا نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ ، وَإِنَّ يَهُودَ بَنِي النَّجَارِ ،
وَبَنِي الْحَارِثِ ، وَبَنِي سَاعِدَةَ ، وَبَنِي جِشْمٍ ، وَبَنِي الْأَوْسِ ، وَبَنِي الشُّطْنَةَ
مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ ، وَإِنَّ بَطَانَةَ يَهُودٍ كَأَنْفُسِهِمْ ، وَأَنَّ عَلَى الْيَهُودِ
تَنَفُّقَتُهُمْ وَإِنَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْرَ عَلَى مَنْ حَارَبَ هَذِهِ الصَّحِيفَةَ ،
وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْحَ وَالنَّصِيحَةَ عَلَى الْبِرِّ دُونَ الْإِثْمِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَأْثُمَّ أَمْرًا
بِحَلِيفَةٍ ، وَإِنَّ الْجَارَ كَالنَّفْسِ غَيْرِ مُضَارٍ وَلَا آثِمٍ ، وَإِنْ نَصَرَ اللَّهُ عَلَى مَنْ دَهَمَ
يُثْرِبَ ، وَإِذَا دَعَا إِلَى صِلْحٍ يَصَالِحُونَهُ وَيَلْبَسُونَهُ ، فَإِنَّهُمْ يَصَالِحُونَهُ
وَيَلْبَسُونَهُ ، وَأَنْهُمْ إِذَا دَعَا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُمْ فِي الْمُؤْمِنِينَ ، إِلَّا مَنْ
حَارَبَ فِي الدِّينِ ، عَلَى كُلِّ أَنْاسٍ حَصَّتْهُمْ مِنْ جَانِبِهِمُ الَّذِي قَبْلَهُمْ ، وَأَنَّهُ
لَا يَحُولُ دُونَ هَذَا الْكِتَابِ ظَلَمَ ظَالِمٌ أَوْ أَثَمَ آثِمٌ ، وَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ
أَمَّنَ ، وَمَنْ قَعَدَ أَمَّنَ بِالْمَدِينَةِ ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ أَوْ أَثَمَ ، وَإِنَّ اللَّهَ جَارٌ
لِمَنْ بَرَّ وَاتَّقَى » (١٧) .

(١٧) سبيل السلام شرح بلوغ المرام ؛ للمصنعي اليمني ج ٤ ص ٢٢٢
- والسيرة النبوية ، لابن هشام ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٠ تحقيق
مصطفى السقا وابن ابي عمير الابرار طبع الحلبي سنة ١٣٥٨ هـ .
- وجمهرة رسائل العرب في عصر الهجرت الزاهرة ، لأحمد زكي
صفر ج ١ ص ٤٥ - ٣٠ طبع مطبعتي اليابان الحلبي وأولاده .

وان الناظر في هذا الاتفاق أو المعاهدة ليرى أن الرسول ﷺ نظم السلم ، واستطاع أن يوحد بين جميع المسلمين على اختلاف شعوبهم وقبائلهم ، وأن يجعل منهم أمة واحدة • ألف الاسلام بين قلوب أفرادها المتباينة ، وأن يوجد التعاون والتضامن بين أفراد تلك الجماعة على أساس أن الزمالة في الدين مقدمة على غيرها من الصلات حتى صلة القرابة ، وأن يجعل للجماعة من حيث كونها جماعة ذات شخصية دينية وسياسية حقوقا على الأفراد ، أظهرها السهر على الأمن والضرب على يد المفسد ، وشرط لجماعة اليهود المساواة على المسلمين في المصلحة العامة ، وفتح الطريق للراغبين في الاسلام ، وكفل لهم التمتع بما للمسلمين من حقوق ، كما أوجب حسن الجوار وبث روح السلم في المدينة بين الأفراد والجماعات القاطنة فيها ، فهو اذا عهد عادل لاقامة السلم وتثبيتته بالعدل ونصر المظلوم •

ومن تنظيم الرسول ﷺ لعلائق السلم أيضا اقراره هدنة الحديبية ، وموافقته عليه السلام على بعض شروطها المجحفة ، حيث عقدت على أساس أنه : من أتى محمدا من قريش بغير إذن وليه رده عليهم ، ومن جاء قريشا ممن مع محمد لم يردوه عليه ، وكان ذلك منه ﷺ حقنا لادماء ورغبة في السلم ، فعن البراء بن عارف - رضى الله عنه - قال :

لما أحصر النبي - ﷺ - عن البيت صالحه أهل مكة على أن يدخلها فيقيم بها ثلاثا، ولا يدخلها الا بجلبان السلاح : السيف وقرابه، ولا يخرج بأحد معه من أهلها ، ولا يمنع أحدا يمكث بها ممن كان معه • قال لعلى : اكتب الشرط بيننا ، بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما تقاضى عليه محمد رسول الله ، فقال المشركون : لو نعلم أنك رسول الله تابعتك ، ولكن اكتب : محمد بن عبد الله ، فأمر عليا أن

يمحاهها ، فقال على : لا والله لا أمحاهها ، فقال رسول الله ﷺ : أرني مكانها ، فأراه مكانها فمحاهها وكتب : « ابن عبد الله » • فأقام بها ثلاثة أيام فلما كان اليوم الثالث ، قالوا لعلي : هذا آخر يوم من شرط صاحبك فأمره فليخرج ، فأخبره بذلك ، فقال : نعم • فخرج (١٨) •

وعن المسور بن مخزومة رضى الله عنه ، انهم اصطلوا على وضع الحرب عشر سنين ، يأمن فيهن الناس ، وعلى أن بيننا عهودا مكفولة ، وأنه لا أغلال (١٩) ولا أسلال (٢٠) ، وأنه من أتاكم منا رددتموه علينا ، ومن أتانا منكم لم نرده عليكم ، ••• فبينما هم فى الكتاب اذا جاء أبو جندل بن سهل بن عمرو أحد بنى عامر بن لؤى وهو موثق بالحديد مسلما قد انفلت منهم الى رسول الله ﷺ ، فلما رآه أبو سهيل ضربه على وجهه وأخذ بتلابيبه وجعل يجره ليرده الى قريش ، فنادى أبو جندل : يا رسول الله ، يا معشر المسلمين : أتردوننى الى أهل الشرك فيفتنوننى فى دينى • فقال له الرسول ﷺ : يا أبا جندل : اصبر واحتسب فان الله تعالى جاعل لك ولن معك من المستضعفين فرجا

(١٨) صحيح الامام مسلم بشرح النووى ج ١٢ ص ١٣٦ - ١٣٨ •

— والسيرة النبوية ، لابن هشام ج ٢ ص ٣٢٢ •

— وجمهرة رسائل العرب ج ١ ص ٣١ •

— والخراج ، للقاضى أبى يوسف يعقوب بن ابراهيم ص ٢١٠ •

(١٩) الأغلال : الخيانة أو السرقة الخفية • وقيل لبس الدروع •

(٢٠) والأسلال : السرقة الخفية ، ويقال الأسلال : الغارة الظاهرة •

• وقيل ، سبل السيوف • هامش الخراج ص ٢١٠ •

ومخرجا ، انا قد عقدنا بيننا وبين القوم صلحا فأعطيناهم على ذلك ،
وأعطونا عليه عهدا ، وأنا لن نغدر بهم » (٢١) •

وفى هذا تضحية ببعض الحقوق الفردية لأتباعه ، وما رضاء
الرسول بذلك الا لطغيان روح المسألة التي كانت تغمر قلبه ﷺ •

ولما هدأت الأحوال فى المدينة واستتب الأمر لرسول الله ﷺ
بعد الهجرة اليها ، شرع يبعث بالكتب والرسول داعيا الناس الى
الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ، سالكا فى ذلك الطرق السلمية ،
حيث بين لهم فيها أنهم ان أسلموا أصبحوا أعضاء فى الأمة الاسلامية
أفرادا كانوا أو شعوبا ، وان أبوا الا أن يبقوا على دينهم ، وكفوا
أذاهم عن المسلمين واختاروا السلام عقد الرسول ﷺ معهم معاهدة
تنظم هذا السلام وتدعمه وترتب حسن الجوار وتقويه • كما حدث
بين الرسول ﷺ وبين بنى ضمرة من قبائل العرب • وهذا نص ذلك
العهد : « هذا كتاب محمد رسول الله لبنى ضمرة بأنهم آمنون على
أموالهم وأنفسهم ، وأن لهم النصر على من رامهم ، الا أن يجاربوا فى
دين الله ، ما بل بحر صوفة ، وان النبى - ﷺ - اذا دعاهم الى
النصرة أجابوه عليهم بذلك ذمة رسوله ، ولهم النصر من بر منهم
واتقى » (٢٢) •

ونرى من هذه المعاهدة أنها كانت حرة لتنظيم علاقة سلمية
حرة ، مع التحالف على النصره وعلى دفع عدو مشترك •

(٢١) السيرة النبوية لابن هشام ج ٣ ص ٣٤٣ •

- وجمهرة رسائل العرب ، لأحمد زكى صفوت ج ١ ص ٣١ •

- والخراج ، لأبى يوسف القاضي ص ٢١٠ •

(٢٢) جمهرة رسائل العرب ، لأحمد زكى صفوت ج ١ ص ٣٣ •

وكيف حدث أيضا بين الرسول ﷺ وبين نصارى نجران حيث
 عاهدهم على حسن الجوار ، وتنظيم السلم حينما دعاهم الى السلم ،
 فأبوا وظلوا على دينهم ، ورضوا أن يخضعوا لحكم الإسلام ويمشوا
 في جواره آمنين ، وعقد معاهدة تنظم هذا السلام ، فقد جاء
 منها : « ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله
 على أموالهم وأنفسهم ، وأرضهم ، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير ،
 لا يغير أسقف عن أسقفية ، ولا راهب عن رهبانته ، ولا كاهن عن
 كهنته ، وليس عليهم دنية ، ولا دم جاهلية ، ولا يضربون ولا يعثرون
 ولا يبطأ أرضهم جيش ، ومن سأل منهم حقا فبينهم النصف (٢٣) غير
 ظالمين ، ولا مظلومين ، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر ، ولهم على
 ما في هذا الكتاب جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله أبدا حتى
 يأتي الله بأمره ما نصحوا وأصلحوا فيما عليهم » (٢٤) .

ونرى من هذه المعاهدة أنها لتثبيت الحرية الدينية ممن كانت
 معه القوة الغالبة . ونرى منها جميعا أنها لم تكن فيها إكراه على دين ،
 بل كانت دعوة إلى سلم بين المتعاقدين ، ونصر حبر لا اثم فيه .

ثالثا - عمل الدفء والقادة :

وبعد أن لحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى ، وذهب الى جوار
 ربه راضيا مرضيا ، نشبت بين الدولة الاسلامية وغيرها من دول
 المعمورة منازعات وحروب ، وقامت على أثرها معاهدات من جاء بعده

(٢٣) النصف : الانصاف والعدل .

(٢٤) الخراج ، لأبي يوسف القاضي . دار المعرفة للطباعة والنشر -

بيروت .

- وجهرة رسائل الحرم ، لأحمد زكي صفوت ج ١ ص ٧٢ .

من الخلفاء الصالحين والقادة الميامين ، تنظيماً للسلام وتدعيماً للاستقرار والأمن ، وهي كثيرة منثورة في كتب التاريخ والسير ، ومن أشهرها :

١ - معاهدة عمر بن الخطاب مع أهل ايلياء (بيت المقدس) :

ولما حوصرت ايلياء في عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، نظروا في أمرهم ، فوجدوا أنفسهم في ضنك عظيم وحصار شديد ، وقد أيقنوا أنهم مأخوذون لا محالة ، فرغبوا في الصلح ، ورأوا توكيداً للأمان وتوثيقاً لعرى العهد ، أن يتولى الصلح معهم عمر بن الخطاب ، وبعدها يسلمون إليه المدينة ، فلما رحل عمر وأصبح قريباً من بيت المقدس ، قدم إليه رسل النصارى ومعارضوهم • كتب لهم معاهدة أشهد فيها قواد المسلمين ، وهذا بعض ما جاء فيها :

« بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل ايلياء من الأمان ، أعطاهم أماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم ، سقيمها وبريئها وسائر ملتها ، وأنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ومن حيزها ، ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ولا يسكن بايلياء أحد من اليهود ، وعلى أهل ايلياء أن يعطوا الجزية كما يعطى أهل المدائن » (٢٥) •

(٢٥) تاريخ الأمم والملوك ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى

ج ٤ ص ١٥٩ •

- وجمهرة رسائل العرب ، لأحمد زكى صفوت ج ١ ص ١٩٢ ، ١٩٣

- وتاريخ الاسلام السياسى ، للدكتور حسن ابراهيم ص ٢٣٣ ، ٢٣٤

... لا ... ج ١ ص ١٥٩ •

٢ - معاهدة خالد بن الوليد لأهل دمشق :
ولما شدد المسلمون الحصار على أهل دمشق سبعين يوماً ، ولم تجد منعة حصونهم وما عليها من آلات الدفاع ثقفاً ، ومُنح المسلمون المدد من أن يصل إليهم ، ونفدت المؤن من عندهم ، فعيل صبرهم ، وانكسرت حميتهم ، فطلب أهلها يوماً من خالد أن يصلحوه على هذه المدينة ، فدعا خالد بدواة وقرطاس ، وكتب معاهدة هذا نصها :

« بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما أعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذا دخلها ، أعطاهم أماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسور مدينتهم ، لا يهدم ولا يسكن ثلثى من دورهم ، لهم على ذلك عهد الله وذمة رسوله ﷺ ، والخلفاء والمؤمنين ، لا يعرض لهم الا بخير إذا أعطوا الجزية » (٢٦) .

٣ - معاهدة حبيب بن مسلمة لأهل تفلّيس :

ولما وصل حبيب بن مسلمة الى مدينة تفلّيس ، كتب لأهلها كتاباً للصلح والأمان . وهذا نصه :
« بسم الله الرحمن الرحيم : هذا كتاب من حبيب بن مسلمة

(٢٦) فتوح البلدان ، لأحمد بن يحيى بن جابر ، المعروف بالبلاذرى

ج ١ ص ١٢٧ .

- وتهذيب تاريخ ابن عساکر ج ١ ص ١٣٨ .

- وجمهرة رسائل العرب ، لأحمد زكى صفوت ج ١ ص ١٦٢، ١٦٣ .

- وتاريخ الاسلام السياسى ، للدكتور حسن ابراهيم حسن ج ١

ص ٢٢٣ .

لأهل تغليس ، بالأمان على أنفسهم وبمبهم وصوامعهم وهملواتهم
 ودينهم» (٢٧) . وكانوا قد نقضوا العهد الذي كتبه لهم سراقه بن
 عمرو فى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (٢٨) رضى الله عنه .
 ٤ - معاهدة صلاح الدين مع قائد الفرنجة :

ولما استعصى على قائد الفرنجة - ملك الانكليز وقائد الصليبيين
 دخول بيت المقدس . عرض الصلح على صلاح الدين ، ودارت
 المفاوضات بينه وبين الملك العادل ، وكان من بين ما توصلوا اليه
 من شروط المعاهدة : أن يتزوج المسلم العادل أخت قائد الفرنجة وأرملة
 ملك صقلية ، وأن يتنازل السلطان صلاح الدين لأخيه العادل عن البلاد
 التي احتلها بالشاطىء ، كما يتنازل ملك الانكليز عن البلاد التي دخلها
 كصداق لأخيه ، وأن تكون القدس ملكاً للزوج وللزوجة بصفتها
 محايدتين ، يفتحان أبوابها للمعرب والفرنجة على السواء ، وأن يتبادل
 الفريقان الأسرى ، وأن تعاد خثبة الصليب المقدس الى الافرنج .
 وبعد أن عرضت هذه الشروط على السلطان صلاح الدين ووافق
 عليها ، رغبة منه فى حقن الدماء واعادة السلام ، عاد الصليبيون -
 بتأثير من رجال الدين المسيحي - ورفضوا شروط هذه المعاهدة (٢٩) .

وهكذا تتابع المعاهدات وتتوالى بين دولة الاسلام وبين غيرها من
 الأمم والممالك ، وقد حافظ المسلمون فى كل هذه المعاهدات على
 العهود والمواثيق التي قطعوها على أنفسهم مع غيرهم من الشعوب ،

(٢٧) جمهرة رسائل العرب ، لأحمد زكى صفوت ج ١ ص ٣٠١، ٣٠٢

(٢٨) جمهرة رسائل العرب ، لأحمد زكى صفوت ج ١ ص ٢٧٩

(٢٩) صلاح الدين الأيوبي . لهدوري قنطحي ص ٩٥ ، ٩٦ طبع دار

معترفين لهم بحق اختيار الديانة التي يرضونها ، وهم في نفس الوقت آمنون على أنفسهم وأموالهم ، وعلى كنائسهم وصلبانهم ، وآمنون كذلك من دخول جيش المسلمين أرضهم . وقد حرص المسلمون في كل معاهداتهم على أن تكون هذه المعاني السامية هي حل ما يقطعونه على أنفسهم ، ولب ما يرضونه لغيرهم ، انطلاقاً من رقى الفكر الإسلامى إزاء معاملة أهل المال والديانات الأخرى ، وكان باعثهم في كل ذلك ودافعهم هو اقرار السلام وتثبيت دعائمه ، والتفرغ لمقصدهم الأسمى وواجبهم الأعلى ، وهو الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، لهداية الناس وارشادهم لخيري الدنيا والآخرة ، لا يقصدون منها الا ذلك ، ولا يبتغون من ورائها الا الأجر والثواب ، فلا سيطرة يطلبون . ولا استعلاء يقصدون ، ولا كانوا يهدفون من ورائها اذلال الشعوب الضعيفة ونهب مواردها ، لكنها الصورة المثلى ، والقوة العليا لتنظيم السلم العادل وترتيب حسن الجوار ، واقرار العلاقة الهادئة .

٣ - شروط صحة المعاهدة :

والاسلام حينما يترك للمسلمين الحق في انشاء المعاهدات كما يرون من اغراض ، فانه لا بد من أن يتوافر في موضوع المعاهدة شروط كثيرة من أهمها :

اولا - لا تخالف حكما من الاحكام الشرعية المتفق عليها :

ويبرهان ذلك قول الرسول ﷺ : « من اشترط شرطا لميسر في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط ، شرط الله احق وأوثق » (٣٠) . فهذا

(٣٠) متفق عليه من حديث عائشة رضی الله عنها : انظر :

- صحيح الامام البخارى كتاب البيوع الباب ٢٧ ، ٢ .

- وصحيح الامام مسلم - كتاب النكاح - الباب ٨ حديث رقم ١١٤٢

(٨ - العلاقات)

البطلان إنما يكون إذا خالف ذلك الشرط كتاب الله وشرطه ، بأن يكون المشروط مما حرمة الله تعالى صراحة (٣١) . كالاتفاق على المتاجرة بالأموال المخالفة كالخمور والخنزير ونحوهما (٣٢) .

ثانياً - أن تتم المعاهدة بالرضا دون أن تكون فيها اجبار وكره :

لأن الإكراه يسلب الإرادة ، ولا احترام لعقد لم تتوغل فيه حريتها ، وعلى ذلك فلا يرى الإسلام قيمة لمعاهدة تنشأ على أساس من القهر والغلبة ، وهذا شرط تملية طبيعة العقد ، إذا ما كان عقد التبادل في سلعة ما بيعا أو شراء لأبد فيه من عنصر الرضا . لقوله تعالى : « إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (٣٣) . فما بالك بالمعاهدة وهي للأمة عقد حياة أو موت (٣٤) .

ثالثاً - أن تكون المعاهدة بينة الأهداف واضحة المعالم :

وتحدد الالتزامات والحقوق تحديداً لا يدع مجالاً للتأويل والتخريج ، والقرآن الكريم يحدد من عقيد المعاهدات التي تكون أحكامها غامضة ملتوية يقول الله تعالى : « ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فيقولوا قد قدمنا على عهدنا وكاننا مسلمين مبشرين » (٣٥) .

الله « (٣٦) .

(٣١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٤ ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٣٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٢٩ ص ١٥٥ .

(٣٣) سورة النساء آية ٢٩ .

(٣٤) الإسلام عقيدة وشريعة للمرحوم الشيخ محمود شلتوت ص ٤٥٧ .

(٣٥) الدخول : المكور والخديعة . وقال أبو عبيدة : كل أمر لم يكن

صحيحاً فهو دخل وقيل الدخول : ما أدخل في الشيء على فسطه : انظر :

فتح القدير ، للشوكاني ج ١ ص ١٩٠ ، ٢٩٢ .

(٣٦) سورة النحل آية ٩٤ .

رابعاً - مدة المعاهدة :

اتفق الفقهاء على أن معاهدات الصلح لا بد أن تكون مقصورة بمدة معينة ، وعلى أنه لم يكن ثمة صلح إلا وقتي ، لأن المسلمين لا يأمنون أن يعقدوا صلحا دائما لتوقع الاعتداء من العدو في أي وقت وأنه يقتصر في مدته على أقل ما يمكن بحيث لا يجاوز عشر سنين ، وإن هادنهم أكثر منها بطلت المعاهدة فيما زاد عليها (٣٧) .

قال الشافعي : « وليس للامام أن يهادن القوم من المشركين على النظر الى غير مدة هدنة مطلقة ، فان الهدنة المطلقة على الأبد وهي لا تجوز » (٣٨) .

ولذلك فقد ذكر القرطبي في تفسيره ان رأى جمهور الفقهاء هو أن الصلح الدائم لا يجوز ، لأن صلح النبي ﷺ في الحديبية كان مؤقتاً . ولا يعرف الشرع من الصلح الا ذلك اذا وجد القتال ، وقال عند الكلام في قوله تعالى : « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » (٣٩) .

اختلف المفسرون . فقال بعضهم ، الآية منسوخة ، وقال قوام : انها غير منسوخة ، وقد اعتبر الذين قالوا ان آية منع قتل المصلحين غير منسوخة هم الأكثرون « (٤٠) » (٤١) .

(٣٧) الأحكام السلطانية ، لأبي الحسن الماوردي ص ٥١ طبع

مصطفى البابي الحلبي .

- والفتاوى مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٥٢٨ .

(٣٨) الأم لمحمد بن اديس الشافعي ج ٤ ص ٢٠٠ .

(٣٩) سورة النساء آية ٩٠ .

(٤٠) الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي ج ٤ ص ٢٨٧

طبع الشعب .

ومع أن الفقهاء قد اتفقوا على ضرورة تهيت المهادنة ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد المدة التي تجوز فيها ، فيري الإمام أحمد - في احدي الروايتين عنه • انه لا تجوز المهادنة لأكثر من عشر سنين ، وهو اختيار أبي بكر • ولكن في الرواية الثانية يرى فيها - كما يقول أبو الخطاب - : ظاهر كلام أحمد أنه يجوز على أكثر من عشر سنين على حسب ما يراه الامام من المصلحة بعد اجتهاده ، والظاهر أن ما نقله أبو الخطاب هو الأصح في مذهب الحنابلة عامة ، لأن ذلك هو المعتمد في أكثر كتبهم (٤١) •

ويرى الشافعي : كما أوجزه المزني : أنه اذا كان بالمسلمين ضعف فيجوز للإمام أن يهادنهم - أي الأعداء - مدة يرجو بها القوة على ألا تجاوز مدة أهل الحديبية وهي عشر سنين ، فان أراد أن يهادن على غير هذه المدة فانه يجوز له نقضها متى بدأ له ذلك ، وان كان المسلمون أقوى على العدو فلا يجوز لهم المهادنة الدائمة بل يجب ألا تزيد على أربعة أشهر لقوله تعالى لما قوى الأسلام : « براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين » • وجعل رسول الله ﷺ لصقوان بن أمية بعد فتح مكة أربعة شهور • يقول الشافعي : « لا أعلمه - يعني رسول الله ﷺ - زاد أحدا بعد أن قوى الاسلام عليها » (٤٢) • وهو ما يتفق مع مذهب الامامية (٤٣) •

(٤١) زاد المعاد من هدى خير العباد ، لابن القيم الجوزية ج ٢ ص ٦٦

- وكشاف القناع على متن الإقناع • لمنصور بن يونس البهوتي ج ٢

ص ٨٨ •

- والمغنى مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٥١٨ •

(٤٢) مختصر المزني على ما شرحه كتاب الام للشافعي ج ٥ ص ٢٠١ •

(٤٣) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية ج ١ ص ١٢١ •

ولكن يرى الإمام مالك ، رضي الله تعالى عنه ، انه لا حد لحددة المعاهدة ، بل يجوز ذلك قل أم كثر (٤٤) .

ويرى أبو حنيفة — رحمه الله — جواز الزيادة على أكثر من عشر على ما يراه الإمام من المصلحة — وهذا هو ظاهر كلام أحمد كما سبق — لأن المعاهدة عقد يجوز في العشر ، فجازت الزيادة عليها كعقد الاجارة ، وقوله تعالى : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » (٤٥) . عام خص منه جواز الصلح لعشر وعليه ذلك الجواز ومعناه ، وهو حاجة المسلمين أو ثبوت مصلحتهم قد يوجد فيما زاد على عشر ، فإن المصلحة قد تكون في الصلح أكثر منها في الحرب .

والأئمة الأربعة على أن القياس يخص العام المخصوص ، وأنه السياحة أربعة أشهر لا تناقض هذا المعنى في شيء ، لأنها ليست عقد هدنة يقوم على رضا فريقين وانفاقهما ، وإنما هي في النبذ إلى الخونة كما نص عليه ناصر السنة النبوي ، ثم انها في واقعة معينة لا عموم لها (٤٦) .

ونرى من ذلك أن ما ذهب اليه جمهور الفقهاء في هذه المسألة

(٤٤) شرح النووي لصحيح الادام مسلام ج ١٢ ص ١٤٣ .

— وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ١٩٠ .

(٤٥) فتح القدير ، للإمام الشوكاني ج ٢ ص ٣٣٣ .

— وفتح القدير ، لكمال الدين بن الهمام الحنفي ج ٤ ص ٢٩٣ .

— والمغنى مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٥١٨ ، ٥٢٩ .

(٤٦) السنن الكبرى المبيهقي ج ٩ ص ٢٢٤ .

— والسير الكبير ج ١ ص ٩٨ ، من تعليق الشيخ محمد أبي زهرة

— وزاد المعاد من هدي خير المعاد ، لابن القيم الجوزية ج ٢ ص ٧٧ .

هو الراجح، لأن عموم النصوص القرآنية والواقائع العملية تؤكد أن عدم تقييد المعاهدة بمدة • وأن الأصل هو مصلحة المسلمين ، فإذا ما كانت ضرورية للمسلمين أبرمها الامام مع الأعداء ولا تتقيد بمدة معلومة ، بل تمتد الى أبعد الأزمنة لما قد يكون فيه مصلحة المسلمين فى الأمن والاستقرار • أما اذا دفعت المصلحة الى نقصها نبذ ولى الأمر الى الأعداء عهدهم علانية (٤٧) •

وقد استدل ابن القيم وغيره بمصالحة الرسول عليه السلام أهل خيبر — لما ظهر عليهم على أن يجلبهم متى شاء — على جواز عقد المهادنة مطلقا من غير توقيت ، بل ما شاء الامام • قال : ولم يجيء بعد ذلك ما ينسخ هذا الحكم البتة ، فالصواب جوازه وصحته • وقال العيني فى شرح البخارى : « ليس فى أمر المهادنة حد عند أهل العلم لا يجوز غيره ، وانما ذلك على حسب الحاجة ، والاجتهاد فى ذلك الى الامام وأهل الرأى » • والله أعلى وأعلم •

الوفاء بالمعاهدات :

والمعاهدات اذا ما تمت على الوجه المشار اليه آنفا وجب على المسلمين الوفاء بها ، سواء أكانت المعاهدات مؤقتة أو مطلقة ، أم كانت تنظيما للعلاقات فى دائرة السلم المستمرة ، كالمعاهدات التى تؤمن طرق الاتصال ، وكالمعاهدات التى تنظم الاتجار ونحو هذا ، وقد سبق ما قررناه من قبل من أن الوفاء بالعهود من أهم قواعد علاقة المسلمين

بغيرهم ، وأنها واجبة الوفاء فلا تنقض ، مادام وقد التزم بها الطرف الآخر ، ولم تبد من جانبه بوادر الغدر ودلائل الخيانة (٤٨) .

وإذا كان ما تقرر في الإسلام من حرص المسلمين على السلم ومراعاتهم الوفاء بالعهد في جميع الأحوال كما أسلفنا ، فذلك لا يمنع أن يلتزم المسلمون جانب الحذر من غيرهم ، فانه إذا ما توقع الخليفة أو الحاكم خيانة الأعداء نقض العهد بناء على مصلحة المسلمين عملاً بقول الله تعالى : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين » (٤٩) .

ولكن لا يتم ذلك - كما أشرنا من قبل - الا بأن يبعث الحاكم ائى ملكهم بنبذ العهد حتى يكون النقض مشروعاً في نظر الإسلام ، لأن نقض العهد في الإسلام ليس للرجبة في الحرب ، ولا من أجل السعى وراء المغنم الدنيوية . وفي هذا يقول محمد بن الحسن الشيباني :

« لو بعث أمير المؤمنين الى ملك الأعداء من يخبره بنبذ العهد عند تحقق سببه ، فلا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم وعلى أطراف مملكتهم حتى يمضى من الوقت مقدار ما يبعث الملك الى ذلك الموضع من يذرهم ، لأننا نعلم أن ملكهم بعد ما وصل الخبر اليه لا يتمكن في ايصال ذلك الى أطراف مملكته الا بمدة ، فلا يتم النبذ في حقهم حتى تمضى تلك المدة ، وبعد مضى المدة لا بأس بالاغارة عليهم وان

(٤٨) العلاقات الدولية في الإسلام للمرحوم الشيخ محمد أبى زهرة

- والإسلام عقيدة وشرعية للمرحوم الشيخ محمد شلتوت ص ٤٥٧

- وفقه السنة للشيخ سيد سابق ص ٧٠٢

(٤٩) سورة الأنفال آية ٥٨ .

لم يعلم المسلمون أن الخبر أتاهم ، لأنه ليس على المسلمين اعلانهم ، ولكن ابن علم المسلمون يقيننا أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم ، فالاستحباب لهم أن لا يغيروا عليهم حتى يعلموهم ، لأن هذا نسيبه بالخديعة ، وكما يحق على المسلمين التحرز من الخديعة يحق لهم التحرز عن شبه الخديعة « (٥٠) » .

« وحدث أن أهل قبرص أحدثوا حدثا عظيما في ولاية عبد الملك ابن مروان ، فأراد نبذ عهدهم ونقض صلحهم ، فاستشار الفقهاء في عصره ومنهم الليث بن سعد ومالك بن أنس ، فكتب الليث بن سعد : أن أهل قبرص لا يزالون متهمين بغش أهل الاسلام ، ومناصحة أهل الأعداء - الروم - وقد قال الله تعالى : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء » (٥١) . وانى أرى أن تنبذ اليهم . وأن تنظرهم سنة » .

أما مالك بن أنس فكتب في الفتيا يقول : « ان أمان أهل قبرص وعهدهم كان قديما متظاهرا من الولاية لهم ، ولم أجد أحدا من الولاية نقض صلحهم ، ولا أخرجهم من ديارهم ، وأنا أرى ألا تعجل بمنابذتهم حتى تنجده الحجة عليهم فان الله يقول : « فأتمو اليهم عهدهم الى مدتهم » (٥٢) فان لم يستقيموا بعد ذلك ، ويدعوا غشهم ، ورأيت العذر بائنا فيهم أوقعت بهم النبذ والاعذار فرزقت النصر » (٥٣) .

(٥٠) شرح السير الكبير اشمس الأئمة السرخسى ج ٥ ص ١٦٩

تحقيق عبد العزيز أحمد طبع شركة الاعلانات الشرقية سنة ١٩٧٣

(٥١) سورة الأنفال آية ٥٨ .

(٥٢) سورة التوبة آية ٤ .

(٥٣) شرح السير الكبير . للسرخسى ج ٥ ص ١٦٩ فما بعدها .

هو واضح من هذا أن النقض ان كان من جهة الأعداء فلا بأس على المسلمين أن يغيروا على أعدائهم ويوردوا كيدهم الى نحورهم .
سادساً - نقض المعاهدات :

واذا كان ما تقرر من أن الأصل فى المعاهدات أنها تظل نافذة يلزمنا الوفاء بها حتى تنتقض مدتها أو ينقضها العدو ، لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (٥٤) . ولقول الرسول ﷺ : « المسلمون عند شروطهم » (٥٥) . فإنه لو مات الامام الذى عقد الهدنة مثلا أو عزل لم ينتقض العهد ، وعلى من جاء بعده الوفاء به ، لأن العقد السابق كان باجتهاد . فلم يجوز نقضه باجتهاد آخر ، كما لم يجوز للحاكم نقض أحكام من قبله باجتهاده وذلك لاتمام على رضى الله عنه ما عقده ﷺ لأهل نجران (٥٦) .

فهذا هو الأصل فى المعاهدات المؤقتة ، أما المعاهدة الدائمة فقد اتفق الفقهاء على أنه ليس لامام المسلمين نقضها حتى وان رأى المصلحة فى ذلك ، لأن المعاهدة الدائمة عقد لازم لا يحتل النقض بحال ، وعليه فلا يجوز للامام أن ينبذ الى المعاهدين (٥٧) .

(٥٤) سورة المائدة آية ١ .

(٥٥) رواه الحاكم عن أنس وعائشة .

(٥٦) مغنى المحتاج ، للخطيب الشرييني ج ٤ ص ٢٦١ .

- والمغنى لموفق الدين بن قدامة ج ٨ ص ٤٦٢ .

- والبحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأئصار ، للمرتضى ج ٥

ص ٤٥٠ .

(٥٧) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، للكاسانى ج ٧ ص ١٠٩ .

- وفتح القدير ، لكمال الدين بن الهمام الجنتي ج ٤ ص ٣٥٢ .

- والام لمحمد بن ادريس الشافعى ج ٤ ص ١٠٨ .

ولأنه إذا ما طلب غير المسلمين عقد الذمة وجب العقد لهم فلم ينتقض لخوف الخيانة بخلاف الهدنة ، إذ لو وقعت خيانة من الذميين أمكن استدراكها ، لأنهم خاضعون لدولة الإسلام ، فلا يخشى الضرر الكبير من نقضهم بخلاف أهل الذمة ، فإنه يخاف منهم الاغارة على المسلمين وانزال الضرر بهم (٥٨) .

وأما آية : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء » .
فهي — كمال قال الشافعي رضى الله عنه — فى أهل مهادنة ، لا أهل جزية . فلا ينبذ عقد الذمة . وقد ترتب على ذلك أنه لو نقض عهد بعض أهل الذمة لم ينتقض عهد الباقيين بخلاف الهدنة (٥٩) .

قال النووى : ولا ينبذ عقد الذمة بتهمة (أى بمجردھا) عند استئثار الامام خيانتهم بخلاف الهدنة ، لأن عقد الذمة أكد من عقد الهدنة لأنه مؤبد ولأنه عقد معاوضة (٦٠) .

ولكن لا بد فى نقض المعاهدة المؤقتة من وجود دلائل على الخيانة . كما أشرنا ، قال الشافعي رحمه الله : « فان قال الامام : أخاف خيانة قوم ولا دلالة على خيانتهم من خبر ولا عيان فليس له — وانه تعالى

(٥٨) المهذب ، لأبى اسحاق الشيرازى ج ٢ ص ٢٦٣ .

(٥٩) أسنى المطالب فى شرح روض الطالب ، لأبى يحيى الأنصارى

ج ٢ ص ١٥ .

بن والمعنى ، لثوفيق الأدين بن قدامة ج ٨ ص ٤٦٣ .

(٦٠) التجريد لنفع العبيد — حاشية البجيرمى (ت سنة ١٢٢١ هـ) .

ج ٤ ص ٢٦ .

ومعنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني .

ج ٤ ص ٢٦٢ .

أعلم — فنقض مدتهم إذا كانت صحيحة ، لأن معقولا أن الخوف من
 حياتهم الذى يجوز به النبذ اليهم لا يكون الا بدلالة على الخوف (٦١) .
 وعلى هذا : فنقض المعاهدة المؤقتة من أمان وهدنة خاضع لتقدير
 الحاكم المسلم ، فاذا ما خيف خيانة المعاهد فللحاكم نقض عهده لقوله
 تعالى : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله
 لا يحب الخائنين » (٦٢) .

أى انه كلما خاف الامام الخيانة والنكث من قوم معاهدين بأمارات
 تدل على ذلك بقول أو عمل فيطرح اليهم العهد ، ويخبرهم أخبارا
 مكشوفها بينها أنه قطع ما بينه وبينهم بحيث يستوى الجميع فى معرفة
 ذلك ، أى أنه يواجه اليهم انذارا بانتهاء المعاهدة ، ولكن لا يناجزهم
 الحرب — كما مر آنفا — وهم على توهم بقاء العهد ، فيكون ذلك
 خيانة ، والخيانة حرام (٦٣) .

وبعد ، فهذه هى مبادئ الاسلام فى المعاهدات التى تضمن
 السلام وتحفظ الحقوق ، جاء بها الاسلام منذ أكثر من أربعة عشر
 قرنا ، فى الوقت الذى كانت تتعثر فيه دول الحضارة الغابرة فى

(٦١) الأم . ٠ لمحمد بن ادريس الشافعى امام المذهب ج ٤ ص ١٠٧

(٦٢) سورة الأنفال آية ٥٨ .

(٦٣) أحكام القرآن ، لابن العربى ج ٢ ص ٨٦١ .

— وأحكام القرآن ، لأبى بكر الرازى الجصاص الحنفى ج ٣ ص ٦٧

— تفسير الاهام محمد بن جرير الطبرى ج ١٠ ص ١٧ .

— الكشف للزمخشري ج ٢ ص ٢١ .

— تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة (عبد بن مسلم بن قتيبة) «

لات سنة ٢٧٦هـ) ص ١٦ .

عادات وحشية جافة ، حتى تلتها دول الحضارة الحاضرة التي موهت على الناس بما سمته « القانون الدولي العام » • وبما سمته « الهيئات الدولية المحكمة » • وها هي ذى المجازر البشرية التي تجرى فى أكثر بلاد العالم على أيديهم تنطق بخداعهم وقتلهم ، كما تنطق بكذبهم اذا ما قالوا السلم ، أو قالوا حقوق الانسان ، والانسانية منهم براء ، وهم كما قال الله فيهم : « ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون ، الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم فى كل مرة وهم لا يتقون » (٦٤) •

كان ما تقدم بعض مبادئ معاملة المسلمين للدول المعاهدة ، ولما كان عقد الذمة ، وعقد الأمان من أنواع المعاهدات كما أسلفنا ، كان من الضروري أن نعرف نوع الأمان الذى يعطى للذميين والمستأمنين وهل هو نوع من الأمان الذى يعطى للدول المعاهدة ؟ فهذا ما سوف نعرفه — بعون الله تعالى — فى الفرعين الآتيين :

الفرع الأول

الذميون

والذميون : جمع مفرد الذمي ، منسوب الى الذمة وهي العهد ، مأخوذة من انضمام وهو الحرمة والحق ، ويسمى الذمام بذلك . لأنه يلزم بتضييعه الذمة (١) .

والمراد بالذمي شرعا : هو الكافر الذي يدخل في ذمة الدولة المسلمة بصفة عامة بعد اعطاء الجزية والتزام أحكام الملة ، وعقد الذمة عقد لازم (٢) مؤبد (٣) في قول عامة الفقهاء ، فعقد الذمة لذلك عقد قوى ومن أجل ذلك أصبح الذمي أحد رعايا الدولة الإسلامية (٤) كما سنذكر .

ما يقوم مقام عقد الذمة :

ويقوم مقام عقد الذمة القرائن الدالة على رضاه بالذمة والتبعية لدار الاسلام ، ومن هذه القرائن استمرار اقامته في دار الاسلام بعد

- (١) القاموس المحيط باب الميم فصل النال ج ٤ ص ١١٧ .
- والمصباح المنير ، للمفوي ص ٢١٠ .
- (٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للكاساني ج ٧ ص ١١٢ .
- وأحكام أهل الذمة ، لابن القيم الجوزية ص ٤٧٧ .
- (٣) بدائع الصنائع ، للكاساني الجفني ج ٧ ص ١١١ .
- ومعنى المحتاج ، للخطيب الشرييني ج ٤ ص ٢٤٣ .
- وكشاف القناع على متن الاقناع ، للبهوتي ج ٣ ص ١١٦ .
- (٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للکاساني ج ٧ ص ١١٠ .

أن دخلها بأمان مؤقت بالرغم من انذاره بلزوم الخروج منها (٥) •
ومن هذه القرائن أيضا الزواج ، فإذا ما تزوجت المستأمنة مسلما
أو ذميا صارت ذمية تبعا له فما اعتبر أن زواجها فيه وهو أهل دار
الاسلام قرينة على رضاها بالدخول في الذمة والتبعية لدار الاسلام
لتتمكن من البقاء مع زوجها في دار الاسلام (٦) •

وكما يقوم مقام عقد الذمة الصريح : الذمة بالتبعية ، فالأولاد
الصغار يتبعون أبويهم أو أحدهما في الذمة ، فإن كان أحدهما ذميا
صاروا ذميين ، وكذلك إن كان أحدهما مسنما صاروا ذميين من أهل دار
الاسلام (٧) •

وكذلك تصير المرأة ذمية تبعا لزوجها المستأمن (٨) • إذا صار
من أهل دار الاسلام بأن صار مسلما أو ذميا ، لأن المرأة تابعة لزوجها
في الوطن والمقام ، وقد صار من أهل دار الاسلام فنتبعه بالاقامة
الدائمة في هذه الدار بأن تصير ذمية (٧) •

شروط عقد الذمة ومن يتولى إبرامه :

وينعقد عقد الذمة بايجاب من الكافر وقبول من الامام - امام
المسلمين - أو نائبه • ، ويشترط فيه أن يكون مؤبدا فلا يصح مع
التوقيت (٨) ، وانه تراط الحنابلة أن يعقد بشرط دفع الجزية ، والتزام

(٥) المبسوط لشمس الأئمة الشرحي ج ١٠ ص ٨٤ •

(٦) شرح السير الكبير ، لشمس الأئمة الشرحي ج ٤ ص ١٥ •

(٧) شرح السير الكبير للشرحى ج ٤ ص ١١٩ ، ١٢٠ •

(٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للكاساني ج ٧ ص ١١١ •

- والمبسوط للشرحى ج ٢٠ ص ٧٧ •

الكافر بأحكام الإسلام (٩) . وقال غيرهم من لا حاجة لتذكر هتفين الشرطين ، فهما من أحكام أو آثار عقد الذمة ، يلتزم بها الذمي ولو لم تذكر صراحة (١٠) .
صحة عقد الذمة وما ينتقض به :

وعقد الذمة عقد لازم في حق المسلمين ، فلا يملكون نقضه مالم يصدر عن الذمي ما يدعو الي نقضه أو انتقاضه ، وهو في حق الذمي غير لازم اذ ينتقض أو ينتهي اذا صدر من الذمي ما يستوجب ذلك . ويختلف الفقهاء في بعض ما ينتقض به : فعند الحنفية أنه ينتقض باسلامه ، وكذلك ينتقض بلحاقه بدار الحرب أو بقيامه مع غيرته من الذميين بمحاربة الدولة الاسلامية (١١) .

وقد توسع بعض الفقهاء فيما ينتقض به عقد الذمة ، فذكروا بعض أشياء ينتقض بها العقد لم يقل بها فقهاء الأحناف ، وأبي قائلوا بمعاقبته عليها وفقا لقانون الدولة الاسلامية ، ومن هذه الأشياء : طعنه في الاسلام أو قطعه الطريق على مسلم أو فتنقه له عن دينه . ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن النقض يقتصر على من قام فيه سبب النقض فلا يسرى على غيره ممن دخل في الذمة تبعا كالأولاد الصغار والزوجة . وهذا عند جميع الفقهاء حتى المتوسعين معهم فيما ينتقض

(٩) المغني ، لموفق الدين بن قدامة ج ٥ ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

- وكشاف القناع على متن الاقناع ، للبهوتي ج ٢ ص ٧٠٤ .

(١٠) مغني المحتاج ، للخطيب الشربيني ج ٤ ص ٢٤٣ .

(١١) فتح القدير ، لكامل الدين بن الهمام الحنفى ج ٤ ص ٣٨٢ .

- وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للكاساني ج ٧ ص ١١٣ .

- والمبسوط لشمس الأئمة السرخسي ج ٦ ص ٨٤ ، ٨٥ .

به عقد الذمة (١٢) • وهذا ما يتمشى مع مبدأ العدالة فى الاسلام
ومع الأصل المتطوع به فى الدين الحنيف • وهو عدم مؤاخذه
الانسان بجريرة غيره عملاً بقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر
أخرى » (١٣) •

حقوق الذميين وواجباتهم :

ومن مجموع ما ذكرناه نستطيع القول بأن أهل الذمة هم الذين
يقيمون مع المسلمين على أن يكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم •
وهم يقيمون بين المسلمين بعقد يسمى عقد الذمة ، ويتولاه ولى
الأمر • لأنه يفرض واجبا للدولة يتولى ولى الأمر تنفيذها ، ويفرض
لحقوقاً لأشخاصهم يجب على الدولة رعايتها ، فهو اذا موكل الى نظر
الامام وما يراه من المصلحة (١٤) • وهو عقد مؤبد ، لأنه فى افادة
العصمة كالخلف عند عقد الاسلام ، وعقد الاسلام لا يصح الا مؤبداً
فكذا عقد الذمة (١٥) •

وهذا العقد ينفذ على الشخص الذى عقده وعلى ذريته من
بعده مادام حياً ، ويكون فى مقابل ضريبة مالية يسيرة تعرف باسم

(١٢) بدائع الصنائع للكاسانى ج ٧ ص ١١٣ •

(١٣) سورة الاسراء آية ١٥ •

(١٤) بدائع الصنائع ، للكاسانى الحنفى ج ٧ ص ١١٠ •

- والمغنى مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٥٢٠ •

(١٥) بدائع الصنائع فى ترتيب المصنفات ، للكاسانى ج ٧ ص ٦١١ •

للجزية ، تجب على الرجال القادرين على القتال دون النساء والأطفال
والمجانين (١٦) .

وقد علل الفقهاء قبولهم عقد الذمة لمساواتهم بالمسلمين في
الحقوق والواجبات . ففي شرح السير الكبير يقول السرخسي : « ولأنهم
قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم وحقوقهم كأموال المسلمين
وحقوقهم » (١٧) .

ويقول الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : « وإنما قبلوا
عقد الذمة لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا » (١٨) .

فلا يصح بعد هذا أن يظن - كما حسب بعض الكتابين - أن
الجزية التي هي مقابل عقد الذمة ، مفروضة لاذلال أهل الذمة ،
أو أنها مظهر للسيطرة الاسلامية عليهم ، بل ان في اعطائهم مظهر
للطاعة ، ومظهر للعدالة الاجتماعية في الدولة الاسلامية ، وذلك لأنها
لهيئة اجتماعية فرضت على الذمى في نظير ما يفرض على المسلم من
زكوات تجب عليه بمقتضى تدينه ، وما يؤدي من كفارات وندور وعديه
لتترك عبادات (١٩) .

(١٦) شرح السير الكبير ، لشمس الأئمة السرخسي ج ٣ ص ٢٥٠ .

- والخراج ، لأبي يوسف القاضي ص ١٢٢ .

- وبدائع الصنائع ، لعلاء الدين الكاساني ج ٧ ص ١٠٠ .

- والأحكام السلطانية ، لأبي الحسن الماوردي ص ١٨٣ .

(١٧) شرح السير الكبير للسرخسي ج ٣ ص ٢٥٠ .

(١٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ج ٧ ص ١١١ .

(١٩) العلاقات الدولية في الاسلام للششيخ المرحوم محمد أبي زهرة

وما جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف كاف وحده في الرد على هؤلاء وأمثالهم حيث ورد فيه :

« حدثني عمر بن نافع عن أبي بكر قال : مر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بباب قوم وعليه سائل يسأل ، وهو شيخ كبير ضريب النظر ، فضرب عضده من خلفه وقال : « من أي أهل الكتاب أنت ؟ » فقال : يهودي . قال : فما أنجأك الى ما أرى ؟ قال : الجزية والصحابة والسنن ، فأخذ عمر بيده وذهب به الى مثلث فرسخ (٢٠) له بشيء من المنزل ، ثم أرسل الى خازن بيت المال وطلب اليه أن يجري عليه وزقاهم بمائة من بيت المال ، وقال له : انظر الى هذا وضربائه فوالله ما أنصفنا أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند انهرم » إنما الصدقات للفقراء والمساكين » (٢١) .

والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه . « وبلغنا أن رجلا نصرانيا كان يأتي الحسن ويغشى مجلسه ، فمات . فسار الحسين الى أخيه ليغزبه فقال له : « أثابك الله على مصيبتك ثواب من أصيب بمثلها من أهل دينك ، وبارك لنا في الموت وجعله خير غائب ننتظره . عليك بالصبر فيما نزل بك من المصائب » (٢٢) .

(٢٠) الرضخ : العطاء الذي ليس بالكثير هامش ص ١٢٦ من كتاب

الخراج ، لأبي يوسف القاضي ص ١٢٦

(٢١) سورة التوبة آية ٦٠

(٢٢) الخراج ، لأبي يوسف القاضي ص ٢١٦ ، ٢١٧ طبع دار المعرفة .

بيروت لبنان .

الفروع الثاني

المستأمنون

والمستأمنون : جمع المستأمن : بكسر الميم اسم فاعل ، ويصح بالفتح اسم مفعول ، والسين والتاء للصيورة ، أى من صار مؤمنا (١) ، والمستأمن : هو الطالب للأمان الذى هو ضد للخوف .

والأمان عند الفقهاء : « هو رفع استباحة دم الحربى ورقة وماله حين قتله ، أو العزم عليه ، مع استقراره تحت حكم الاسلام مدة ما (٢) . أما المستأمن : فهو من دخل دار الاسلام بأمان طلبه (٣) . فهو اذا يقابل الأجنبى فى الاصطلاح القانونى . وعقد الأمان عقد لازم فى قول جمهور الفقهاء (٤) .

وعلى ذلك فالمستأمنون : هم الخريجون الذين يدخلون دار الاسلام بأمان على غير نية الاقامة المستمرة فيها ، بل يكون قصد المستأمن الاقامة مدة معلومة ، أما اذا قصد الاقامة بصفة دائمة ، فانه يتحول الى ذمى ، ويكون له حكم الذمى فى تبعيته للدولة الاسلامية (٥) .

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار ، لابن عابدين ج ٤ ص ١٦٦

(٢) ومواهب الجليل شرح مختصر خليل ، للحطاب ج ٣ ص ٣٦٠

(٣) الطالع على أبواب المقنع ص ٢٢١ .

(٤) الشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير ج ٢ ص ١٨٤ .

— ومعنى المحتاج للشيخ محمد الخطيب الشربيني .

— والمعنى مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٤٣٨ .

— وقارن بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٠٧ حيث يرى الخنفية أن العقد

غير لازم فيجوز نقضه ، فاذا ما رأى الامام المصلحة فى النقض ينقض .

(٥) بدائع الصنائع ، لعلاء الدين الكاسانى الحنفى ج ٧ ص ١١٠ .

ويتبع المستأمن في الأمان ، ويلحق به : زوجته وأبناؤه الذكور
القاصرون ، والبنات جميعا ، والأم والجدين ، والخدم ، ماداموا عائشين
مع الحربى الذى أعطى الأمان (٦) .

والأصل فى هذا قول الله سبحانه وتعالى : « وان أحد من
المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك
بأنهم قوم لا يعلمون » (٧) .

حقوق المستأمنين :

وقد قررت الشريعة الاسلامية للمستأمن فى دار الاسلام من
الحقوق ما يقرب من حقوق الذمى ، لأن المستأمن ، كما قال الفقهاء :
« بمنزلة أهل الذمة فى دارنا » (٨) . ومادام المستأمن متمسكا بعقد
الأمان ولم ينحرف عنه ، وبناء على هذا تكون حقوق المستأمن مثل
حقوق الذمى ، اللهم الا فى استثناءات قليلة اقتضتها طبيعة كون
المستأمن أجنبيا عن دار الاسلام ، ولذلك نرى أنه من اللازم بيان
هذه الحقوق التى منحها الاسلام للمستأمنين الوافدين على بلاده ،
والتي تتنوع الى حقوق عامة ، والى حقوق خاصة ، واليك بيان هذين
النوعين بايجاز :

(٦) البحر الزخار الجاهع لمذاهب علماء الأماص ، للمرئضى ج ٥

ص ٤٥٥ .

- وشرح السير الكبير ، للإمام السرخسى ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٧ .

(٧) سورة التوبة آية ٦ .

(٨) شرح السير الكبير لشمس الأئمة السرخسى ج ٢ ص ٢٢٦ .

الطبعة الأولى .

أولا - الحقوق العامة:

ومن الحقوق العامة التي منحها الاسلام للمستأمن - أى الأجنبي -
- فى دار الاسلام - ما يأتى :

١ - منح المستأمن الحق فى دخول دار الاسلام :

فقد اتفق الفقهاء على منح المستأمن الحق فى دخول دار
الاسلام للاقامة فيها ماعدا الحجاز (٩) ، لأنه مادام وأن أساس قيام
الاسلامية هو الاسلام أو حمل مبادئه ، والدعوة اليه • فهو بذلك دين
عالمى انسانى لا عنصرية فيه ، فلا غرابة بعد ذلك فى أن يفتح
المسلمون أبواب بلادهم أمام من يرغب فى دخولها من أهل البلدان
الأخرى ، ويكون فى ذلك فرصة لأن يخالطوا المسلمين ، ويطلعوا
بأنفسهم على عدالة الاسلام ، ويدركوا عن قرب عظمته وسماحته
فيكون ذلك سببا فى تأليف قلوبهم للاسلام ، ومدعاة لتحبيب نفوسهم
فى الدخول فى طاعته ، وفى هذا أيضا فرصة عظيمة لدعاة الاسلام
فى الدعوة اليه ، فينالهم بذلك الأجر العظيم والثواب الجزيل من
الله سبحانه : كما نص على ذلك قول الرسول ﷺ : « لأن يهدى الله
على يديك رجلا خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت » (١٠) •

(٩) نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار للشوكرانى ج ٧ ص ٦٤ •

(١٠) رواه الطبرانى عن أبى رافع انظر : الفتح الكبير ج ٣ ص ٦

- وفى رواية عن سهل بن سعد : « ... فوالله لأن يهدى بك رجلا

وأحد خير لك من حمر النعم ، متفق عليه انظر نيل الأوطار للشوكرانى

فبمضلا عما يترتب على دخول هؤلاء الأجانب من انتعاش اقتصادى بسبب
تسهيل التعامل التجارى لهم من استيراد البضائع وتصديرها (١١) .

مدة اقامة المستأمن :

والفقهاء وان كانوا قد اتفقوا على منح المستأمنين الحق فى
دخول دار الاسلام كما رأينا ، الا أنهم اختلفوا فى مدة اقامة المستأمن
بعد دخوله ، فيرى بعض الحنابلة جواز أن تكون مدة الاقامة أكثر من
سنة ، ولكن يجب ألا تزيد عندهم على عشر سنوات (١٢) . ويرى
البعض الآخر منهم جواز أن تكون مدة الاقامة مطلقة ومقيدة بمدة
سواء أكانت طويلة أو قصيرة . قيل لأحمد : قال الأوزاعى : لا يترك
المشرك فى دار الاسلام الا أن يسلم أو يؤدى - أى الجزية - فقال
أحمد : اذا أمنتته فهو على ما أمنتته (١٣) .

ويرى الشافعية وجوب ألا تزيد مدة الأمان على أربعة أشهر ، اذا
لم يكن المستأمن سفيرا أو رسولا سياسيا ، فتنتهى مدته بانتهاء مهمته ،
وذلك سواء أكان الأمان من الامام أو غيره . وحجتهم فى هذا أن
الأمان كالهدنة ، ومدة الهدنة التى أعطاها الشارع للمشركين هى أربعة

(١١) أحكام الذميين والمستأمنين فى دار الاسلام للدكتور عبدالكريم

زيدان ص ٧٢ .

(١٢) كشاف القناع على متن الاقناع لمنصور بن ادريس الحنبلى

ج ١ ص ٦٩٥ .

- وشرح منتهى الارادات للشيخ منصور بن يونس البهوتى

ج ١ ص ٧٣٦ .

(١٣) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

أشهر بنص القرآن الكريم ، اذ يقول الله تعالى : « فسيجوا فى الأرض أربعة أشهر » • وهادن عليه السلام صفوان بن أمية تلك المدة فقط (١٤) • وفى قول فى المذهب عندهم بجواز الزيادة على هذه المدة • مالم تبلغ السنة • وهذا فى حق الرجال المستأمنين • أما النساء فلا يحتاج فيهن الى تقييد الأمان بالمدة المذكورة ، ويعلمون ذلك بأن تقييد أمان الرجال المستأمنين بأربعة أشهر لئلا يتركوا فى دار الإسلام بلا جزية • أما المرأة فليست من أهل الجزية ، ولهذا افتقرت عن الرجل فى مدة الإقامة (١٥) •

ويرى المالكية ان الأمان المطلق أو الذى تحدد مدته بأقل من أربعة أشهر تكون مدته أربعة أشهر ، وهم فى هذا يوافقون الرأى الأول للشافعية الذين يحددون مدة الإقامة فيه بأربعة أشهر ، الا أن المالكية قالوا : ان حد الأمان بأمد معين كان موقوفا على أمد مالم ينقض العهد كما هو صريح القرآن الكريم : « فأنهوا اليهم عهدهم الى مدتهم » (١٦) •

ويرى الحنفية : انه اذا دخل الحربى دار الاسلام بأمان فلا يمكن من الإقامة الدائمة أو الطويلة ، وإنما يسمح له بالإقامة اليسيرة ، لأن

-
- (١٤) الأم فى فقه الإمام الشافعى ج ٤ ص ١١١ •
 - والوجيز للإمام أبى حامد الغزالي ج ٢ ص ١٩٤ •
 - وتلحة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر الهيثمى ج ٨ ص ٦١ •
 - (١٥) متن المنهاج ، للإمام محيى الدين بن شرف النووي ج ٤ ص ٨٣ •
 - معنى المحتاج ، للخطيب الشيبينى ج ٤ ص ٢٣٧ •
 - (١٦) أحكام القرآن ، لابن العربى ج ٢ ص ٨٨٣ •
 - والقوانين الفقهية ، لابن جزى الكلى ص ١٥٤ •

فى طول اقامته ضرا على الدولة الاسلامية ، اذ قد يكون جاسوسا
وقدروا هذه المدة اليسيرة بأقل من سنة (١٧) •

والذى يظهر من هذه الآراء أن تحديد مدة اقامة المستأمن
هو من الأمور الاجتهادية المحضة ، وليس هو بحكم شرعى ، ولذلك نرى
رأى من قال بتجوز الأمان لأى مدة بحسب ما يراه الامام من الحاجة
والمصلحة ، لأنه الذى يبدو أكثر اتساقا مع مبادئ الحرية التى جاءت
بها الشريعة الاسلامية ، وأعظم انسجاما مع ما يتبغى أن تكون عليه
الدولة من تسامح ، ولأن فيه متسعا لقبول التمثيل الدبلوماسى الدائم
وتبادل القناصل ونحو ذلك •

وقد نص الرازى فى تفسيره على أن مقدار مهلة المستأمن لا تعرف
الا بأعرف (١٨) • وعرف اليوم كما نشاهد فثائم على أن بقاء مهلة
المبعوث السياسى تستوجب البقاء فى بلادنا ، ولهذا فلا ينبغى أن
يشترط فى أمان السفراء بقاءهم لسنة واحدة ، وانما يتعلق ذلك بقيام
الحاجة والمصلحة •

٢ = منحهم الحرية الشخصية :

وأما الحرية الشخصية التى تمنحها الدولة الاسلامية للمستأمنين ،
فتمثل فى ضمان الاسلام للمستأمن الحرية الكاملة فى الاعتقاد ، بل

(١٧) شرح السير الكبير ، للسرخسى ج ١ ص ٣٢٠ •

— وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعى ج ٧ ص ٢٦٨ •

— وبدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاسانى ج ٧ ص ١١٠ •

(١٨) مفاتيح الغيب ، للرازى ج ٤ ص ٣٩٩ وفيه : « ليس فى آية

« وان أحد من المشركين استجارك فأجره » — ما يدل على أن مقدار هذه
المهلة « المعلقة للمستأمن » كم يكون ، ولعله لا يعرف بمقداره الا بالأعرف •

وفى ممارسة الشعائر الدينية ، كما أسلفنا ، ولا يكرهون على ترك دينهم
الذى اختاروه لأنفسهم عملا بقوله تعالى : « لا اكراه فى الدين قد تبين
المرشد من الغى » (١٩) .

كما يضمن له الاسلام الحرية فى الرأى والاجتماع والتعليم ،
وحرية التنقل فى دار الاسلام والاقامة فيها حيث يشاء ، الا فيما يخص
بعض الأماكن مثل حرم مكة - كما أسلفنا - لنهى النبى ﷺ عن ذلك ،
اذ ليس هناك ما يدول دون تمتعه ، بل ان الفقهاء قالوا : « ان المستأمن
فى دارنا كالذمى » (٢٠) .

وتتمثل الحرية الشخصية للمستأمن أيضا بمنحه الاسلام حق
التمتع بحماية شخصه ، وحرمة مسكنه من أن يقع عليها أى اعتداء ،
كما لا يحل تقييد حريته ، ولا القبض عليه مطلقا بغير ما وجه حق ،
سواء قصد به الأسر ، أو قصد به الاعتقال ، مجرد أنهم رعايا الأعداء ،
كما لا يحل مبادلة المستأمن بالأسير المسلم بدون رضا المستأمن ، اذ
بمجرد دخول المستأمن دار الاسلام بأمان فقد أصبح فى حماية
المسلمين مدة اقامته ، وكان على الدولة الاسلامية أن ترعى له هذه
الحماية ، حتى وان أدى ذلك الى ازدياد حدة العداء لدولهم ،
وتعرض دولة الاسلام لخوض غمار الحرب بسبب ذلك ، وفى هذا يقول
العلامة شمس الأئمة السرخسى : « لا يجوز مفاداة المستأمن بالأسير
المسلم ، ولو طلب أهل الحرب ذلك الا برضا المستأمن نفسه ، ولا يجوز
تسليمه الى دار الحرب ولا الى دولته حتى لو هددونا بقتالنا اذا لم

(١٩) سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(٢٠) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، للكاسانى ج ٥ ص ٨١

نساهمه اليهم ، لأن المستأمن فى أماننا ، ويبتغى عندنا حتى يبلغ مأمته ،
فقتلهم غدر بأمننا لا رخصة فيه فلا يجوز » (٢١) •

ومع أن الله سبحانه وتعالى قد أباح لنا قتل رهن المودعين اذا
ما قتلوا رهننا لقوله عز وجل : « وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم
به » (٢٢) •

ولقول الرسول ﷺ : « من قتل معاهدا فى غير كنهه حرم الله
عليه الجنة » (٢٣) • الا أن فقهاءنا — رحمهم الله تعالى — وهم
يذهبون فى منح الأمان لرعايا الدول المعادية الى مدى بعيد ، حيث
يجعلون رهن المودعين (٢٤) بدخولهم دار الاسلام آمنين وان غدر
قومهم برهائننا حتى وان كان شرطهم يقضى بقتل رهائنهم • فقد
جاء فى شرح السير الكبير : « ان المودعين اذا شرطوا فى أصل المودعة
أنهم ان غدروا شقتوا رهن المسلمين فدماء رهنهم لنا حلال ، فان دماء
رهنهم لا تحل لنا » (٢٥) •

والمستأمن مادام فى رعاية الدولة الاسلامية وفى كنفها فعليها
الى جانب ما تقدم أن تكفله عند عجزه ، وتسد حاجته زمن فقره ،
وتفرج كربه أيام ضيقه ، ولا تهمل آدميته فيعجز ويهلك ، ولا يغفل
إنسانيته فيضل ويشقى • والأدلة على ذلك من فعل الرسول ﷺ
وصحابته أكثر من أن تحصى ، منها : ما فعله عليه السلام مع الحربيين

(٢١) شرح السير الكبير ، شمس الأئمة السرخسى ج ١ ص ٦٩

(٢٢) سورة النحل آية ١٢٦ •

(٢٣) سنن الدارمى ج ٢ ص ١٥٣ طبع دار المحاسن بالقاهرة •

(٢٤) وهم الذين يوادعون الأمام على إيقاف الحرب اما مؤقتا أو مطلقا

(٢٥) السير الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيبانى ج ٢ ص ٤٣

من أهل مكة ، حينما أصابهم القحط . فقد جاء فى شرح السير
الكبير للسرخسى ما نصه : « لا بأس أن يصل المسلم المشرك قريبا كان
أو بعيدا ، محاربا كان أو ذميا ، لحديث بن الأكوع قال : « صليت
للصبيح مع النبي ﷺ فقال : هل أنت واهب لى ابنة أم فرقة ؟ قنت :
نعم ، فوهبتها له ، فبعث بها الى خاله حزن بن أبى وهب وهو مشرك
وهى مشركة ... وبعث رسول الله ﷺ خمسمائة دينار الى مكة حين
عخطوا . وأمر أن يدفع ذلك الى أبى سفيان بن حرب وصفوان بن
أمية ليفرقاها على فقراء مكة ، فقبل ذلك أبو سفيان وأبو صفوان » (٢٦) .

وما سبق ذكره عن عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، رضى الله
عنهما ، وكذلك عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، فكل ذلك يدل على
أن الدولة الاسلامية تكفل المستأمن عند عجزه ، وتسد حاجة عوزه ،
ولا تسامه الى الهاكة مادام فى حماية الدولة الاسلامية (٢٧) .

ومن الحرية الشخصية التى كفلها الاسلام للمستأمن أيضا . حقه
فى أن يعمل ويترق ، من مزاولة نشاطه التجارى ، وممارسته الأعمال
التي منح حق الإقامة من أجلها . مادام ذلك فى حدود النظام العام
للدولة الاسلامية . وقد جاء فى شرح السير الكبير : « ان المستأمن فى
دارنا لا يمنع أن يتجر فى دار الاسلام فى أى نواحيها شاء » (٢٨) .

كما كفل له الى جانب ذلك ، حق التمتع بسائر مرافق الدولة
وخدماتها التى يتمتع بها المواطنون المسلمون ، كالماء والكهرباء
والمواصلات ، والقضاء باعتباره مرفقا من مرافق الدولة العامة .

(٢٦) شرح السير الكبير لشمس الأئمة السرخسى ج ١ ص ٦٩ .

(٢٧) انظر ما سبق من هذا البحث .

(٢٨) شرح السير الكبير للسرخسى ج ٣ ص ٢٨٣ .

ثانياً - حقوق المستأمنين الخاصة :

أما حقوق المستأمنين الخاصة ، أو ما يسميها العلماء المحدثون بالأحوال الشخصية ، كقوانين الأسرة ، فإن الإسلام في هذا تركهم يتبعون فيها أمور دينهم ، وإن ما يتربط على ذلك من معاملات مالية فهم فيها في منزلة الذميين ماداموا يقيمون في دار الإسلام كما يقول الفقهاء (٢٩) .

وبناء على هذا فإنه يحق للمستأمن مباشرة سائر المعاملات المالية مع المواطنين من غير أى قيد يفيدون به ، إلا في دائرة ما أخذ عليهم من شروط ، سواء جرت هذه المعاملات بين المستأمن وبين مسلم ، أو بينه وبين ذمى أو مستأمن مثله ، كما أن ماله الذى يكتسبه من هذه المعاملات في دار الإسلام يبقى على ملكه . وفى هذا يقول العلامة ابن رشد : « وأما مبايعة أهل الحرب ومتاجرتهم إذا قدموا بأمان وذاك جائز » (٣٠) . ويقول العلامة السرخسى : « أموالهم صارت مضمونة بحكم الأمان ، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة » (٣١) .

ولم يكتف الفقهاء رحمهم الله ، في منح الحقوق الخاصة للمستأمنين بهذا القدر بل نجدهم يذهبون إلى أبعد من هذا ، حيث يقررون أن المالك الذى اكتسبه المستأمن في دار الإسلام يبقى على ملكه ، ولا تزول عنه ملكيته ، ولو عاد إلى دار الحرب ، بل لا تزول ولو حمل السلاح مقاتلاً للمسلمين . فقد جاء في كتاب المغنى الحنبلى ما نصه :

(٢٩) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاسانى ج ٥ ص ٨١

(٣٠) القيمات لأبى الوليد محمد بن رشد ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٣١) المبسوط ، لشمس الأئمة السرخسى ج ١٠ ص ٨٩ .

« إذا دخل حربى دار الاسلام بأمان فأودع ماله مسلماً أو ذمياً ، أو أقرضهما اياه ، ثم عاد الى دار الحرب ، فنظرنا فان دخل تاجراً ، أو رسولا أو منتزهاً أو لحاجة يقضيها ثم يعود الى دار الاسلام ، فهو على أمانه فى نفسه وماله ، لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة فى دار الاسلام ، فأشبهه الذمى لذلك ، وان دخل دار الحرب مستوطناً بطل الأمان فى نفسه • وبقي فى ماله ، لأنه بدخوله دار الاسلام بأمان ثبت الأمان له ، فاذا بطل الأمان فى نفسه بدخوله دار الحرب ، بقي فى ماله ، لاختصاص البطل به نفسه ، فيختص البطلان به » (٣٢) •
 فما أعظم سماحة هذا الدين ، وما أعدل تعاليمه •

تطبيق الأحكام الاسلامية على المستأمنين :

وفى مجال تطبيق الأحكام الاسلامية على المستأمنين ، فمن المفق (٣٣) عليه بين فقهاء الشريعة أن الأحكام الاسلامية تطبق على المستأمن فيما يتعلق بالمعاملات المالية ، وعليه فلا يجوز للمستأمن كما لا يجوز للمسلم أو الذمى ، أن يتعاقد أحدهما مع الآخر بانربا ، لأن الشريعة الاسلامية تحرم التعامل بالربا ، والأحكام الاسلامية تسرى على كل رعاياها عملاً بمبدأ السيادة للدولة الاسلامية • أما اذا ارتكب المستأمن جريمة ، من جرائم الحدود ، كالسرقة والزنا والقذف وشرب الخمر والحراية والبغى ، فان الفقهاء يختلفون فى اقامة الحد عليه •

• (٣٢) المغنى مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٤٢٧ •

(٣٣) بدائع الصنائع ، لعلاء الدين الكاسانى الحنفى ج ٧ ص ١٣٢

— والمغنى لموفق الدين بن قدامة ج ١٠ ص ٤٣٩ ، ٥٣٧ •

— والشرح الكبير ، لشمس الدين أبى الفرج ج ٩ ص ٣٨٣

فيرى أبو حنيفة ومحمد بن الحسن أن من يقيم إقامة مؤقتة في دار الإسلام - المستأمن - لا تطبق عليه أحكام الشريعة إذا ارتكب جريمة تمس حقا لله ، أى تمس حقا للجماعة ، وإنما يعاقب بمقتضى الشريعة إذا ما ارتكب جريمة تمس حقا للأفراد . ويعلل أبو حنيفة اعفاء المستأمن فيما يمس حقا لله ، بأنه لم يدخل في دار الإسلام للإقامة ، بل لحاجة يقضيها ، كتجارة أو رسالة أو مجرد المرور ، وليس في الاستئمان ما يلزمه بجميع أحكام الشريعة في الجرائم والمعاملات ، بل هو يلزم فقط بما يتفق مع غرضه من دخول دار الإسلام ، وبما يرجع الى تحصيل مقصده وهو حقوق العباد ، فعليه أن يلزم الانصاف وكف الأذى ، ما دمتنا قد التزمنا له بتأمينه بانصافه وكف الأذى عنه ، وما كانت جرائم القصاص والقذف مما يتعلق بحقوق العباد ويمسها مسا شديدا ، فإن المستأمن يؤخذ بهاتين الجريمتين ، كما يؤخذ بغيرهما من الجرائم التي تمس حقوق الأفراد ، كالغصب والتبديد ، أما ما عدا ذلك من الجرائم التي تمس حقوق الأفراد فلا يسأل عنها ، ولا تلزمه عقوبتها ، سواء كانت هذه العقوبات خالصة لله تعالى . أو يغلب فيها حق الله تعالى كالزنا والسرقة (٣٤) .

ويرى أبو يوسف من فقهاء المذهب الحنفى ، أن الشريعة الإسلامية تسرى على كل المقيمين في دار الإسلام ، سواء كانت إقامتهم دائمة كالمسلم والذمي أو كانت إقامتهم مؤقتة كالمستأمن ،

(٣٤) شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفى ج ٤ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

- وانظر فى هذا أيضا :

- سير السير الكبير ، لشمس الأئمة السرخسى ج ٤ ص ١٠٨ .

- المبسوط للعلامة السرخسى ج ٩ ص ٥٥ .

١٠٦٦ ج ٧ ص ١٠٦١ والحمد لله رب العالمين .

وحيثه في ذلك أن المسلم يلزمه اسلامة بالتزام أحكام الإسلام ، وان
الذمي ملزم بأحكام الإسلام التزاما دائما بمقتضى عقد الذمة الذي
يضمن له الأمان الدائم ، أما المستامن فيلتزم أحكام الإسلام بمقتضى
عقد الأمان المؤقت الذي خوله الاقامة المؤقتة في دار الإسلام ،
وبقبوله دخول دار الإسلام ، لأنه يطلبه دخول دار الإسلام قد قبل
أن يلتزم أحكام الإسلام مدة اقامته ، ولأنه لما منح اذن الاقامة
منحه على هذا الشرط ، فصار حكمه حكم الذمي ، ولا فرق بينهما ،
الا أن الذمي أمانه مؤبد والمستامن أمانه مؤقت ، ولهذا يعاقب
المستامن مهما قصرت مدة اقامته على الجرائم التي يرتكبها في دار
الإسلام ، سواء تعلقت هذه الجرائم بحقوق الجماعة أو بحقوق
الأفراد (٣٥) .

ويرى مالك والشافعي وأحمد : ان الشريعة الاسلامية تطبق على
كل جريمة ترتكب في أى مكان داخل حدود دار الإسلام سواء كان مرتكب
الجريمة مسلما أو ذميا أو مستامنا ، لأن المسلم ملزم بطبيعة اسلامه
بأحكام الشريعة ، والذمي ملزم بأحكام الشريعة بعقد الذمة الذي
التزم بمقتضاه أحكام الإسلام التزاما دائما في مقابل الأمان الدائم
أو العصمة الدائمة لنفسه وماله ، والمستامن ملتزم بأحكام الشريعة
بطلبه الأمان ، ودخوله أرض الإسلام بعد اعطائه الأمان ، فحكمه حكم
الذمي ، ولا يختلف المستامن عن الذمي الا في أن المستامن اقامته بدار
الإسلام مؤقتة ، والذمي اقامته مؤبدة . وانه اذا ما كان الاعتداء على
حق من حقوق الله تعالى : كالزنا . فيقررون أن ينزل به العقاب الذي
ينزل بالمسلم ، لأن هذه الجريمة وأشباهاها تغتصب المجتمع الإسلامى ،

وما جاء الى ديار الاسلام ليسعى فيها بالفساد ، وان الاسلام يعد احترام الفضيلة أساسا لكل العلاقات الانسانية ، ولاشك أن في الاعتداء على الفضيلة تحريضا على الرذيلة ، فينزل به العقاب الذي ينزل بالمسلم ، وكان عليه أن يعرف ذلك عند دخوله الديار الاسلامية ويلتزم به (٣٦) .

والذي يترجح عندي من ذلك هو ما رآه الأئمة الثلاثة ومعهم أبو يوسف من فقهاء الحنفية ، لأنه الذي يتمشى مع ما ينبغي أن تكون عليه أمور الدولة الاسلامية من منع الفساد على أراضيها ، وكمال السيادة على كل من يقيم في ربوعها ، إذ من المستغرب جدا أن يدخل المستأمن ويسرق ويزني ولا يعاقب بعقوبة هيذه الجرائم ؟ . والحق أقول أن مذهب أبي حنيفة قد أسى فهمه ، واستغل لذلك استغلالا سيئا من جانب ضعاف النفوس والمرجفين من أهل هذه البلاد الاسلامية ، واتخذوه أساسا وسندا في منح الامتيازات الأجنبية للمستأمنين ، وهم من يسمون اليوم بالأجانب ، وكلنا يعلم علم اليقين عندي ما عاناه أهل البلاد الاسلامية من آثار هذه الامتيازات التي منحت للأجانب وقت ضعفهم وقوة المسلمين ، لتشجيع الأجانب على دخول دار الاسلام ، وتوهمهم على أنفسهم وأموالهم ، حتى هارتنا بعد ضعف المسلمين غلا في أعناقهم . حتى أزالوها من غير رجفة .

(٣٦) المدونة الكبرى في فقه الامام مالك بن انس الأصبهاني ج ١٦

ص ٩١ .

- والمهذب ، لأبي اسحاق الشيرازي ج ٢ ص ٣٥٨ .
- والمنهني ، لموفق الدين بن قدامة ج ١٠ ص ٤٣٩ .
- والشرح الكبير . لشمس الدين أبي الفرج ج ٣ ص ٢٨٢ .
- ١٠ - العلاقات (

ويعد أن أعطى الاسلام للمسلمين والمستأمنين كل هذه الحقوق
 وقررت لهم كل هذه المنح ، فلم يجعل الوفاء بها أمرا هينا يجوز المكث
 فيها ، والخداع والمراوغة عند القدرة عليها ، بل جعل الوفاء بها - كما
 أسلفنا - واجبا دينيا ، وخلقاً شرعيا ، يوفى اليهم عهدهم الى مدته ،
 حتى ينقضوه مخالفين بما عاهدوا المسلمين عليه ، معللا بقوله تعالى :
 « وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد
 جعلتم الله عليكم كفيلا » (٣٧) .
 وبقوله سبحانه : « الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم
 ينقضوا عهدهم ولما نظروا عليكم اعداء فأتوا اليهم عهدهم لئلا يفتنهم
 ان الله يحب المتفنين » (٩٨) .
 وقد جرى العمل في الدولة الاسلامية على التقييد بهذه الاتفاقيات
 الدولية والمعاهدات العالمية ، في كل عصورها وعلى امتداد تاريخها ، واذ
 ما أدى اجتهاد أمير جيش أو قائد جنود الى عدم الالتزام بها بناء
 على مصلحة المسلمين في ذلك ، ورفع المعاهدتين الأمر بالشكايه الى
 الخليفة أو القاضي يسارع الى الزلم القائد المسلم بالرجوع الى
 نصوص ما تم الاتفاق عليه ، وان كان فيها ضرر بالمسلمين . ومن
 التعميم على ذلك ما حفظه لنا التاريخ من أن جيش المسلمين كان قد
 حاصر مدينة فاستعصت عليه ، فعقدوا مع أهلها صلحا ، من شروطه
 ألا يدخل جيش المسلمين هذه المدينة ويظل خارجها ، ثم حدث أمور
 رأى معها قائد جنود المسلمين دخول المدينة واحتلالها فشكل أهل المدينة

١٥٧ هـ ٦ - في تاريخنا لصاحبها : بسطها -
 ١٦٤ هـ ١ - في تاريخنا لصاحبها : بسطها -
 (٤٧) وصورة النحل الآية ١٩ : في تاريخنا لصاحبها : بسطها -
 (٤٨) سورة التوبة آية ٤ .

أمرهم إلى القاضي شريح (٣٩) • ففرض شريح بأن ينسحب جيش المسلمين من المدينة بعد أن دخلوها • وذلك لقوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (٤٠) • ولقول الرسول ﷺ: « المؤمنون عند شروطهم » (٤١) •

ومنها أيضا: ما رواه ابن الأثير من أن أهل سمرقند شكوا أن قتيبة بن مسلم • القائد الإسلامي الكبير - أخرجهم من أرضهم لضرورة أعمال العرب • ورفعوا أمرهم إلى سليمان القانوني • فحكم بأن يرسل إليهم قتيبة نيدا على سواحه • حتى يكون بعدها صلحا جديدا أو ظفرا بعنوة • فرضى الناس بالصلح بلا حرب لما رأوه من العدل (٤٣) •

وقدم تقدم الكلام على الوفاة بالعلم في باعبارها استقامة من ليس العلاقات الاصلية في الإسلام معلومة عن كونهما هناك من شروطها أو بدورها منها هنا لتدبر بمجموعها على شرط العلم المتساوي في المعاملة والانسلاف في الحكم • والفرقة في التفكيك والامتياز من فوق العلم بالحد الذي لم يستطع أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •

في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •
في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •
في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •
في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •
في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •
في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •
في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •
في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •
في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •
في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (أورد المحققين معناه •

(٤٢) النبي والسياسة الدولية ، الدكتور مصطفى كمال وصفي
ص ٩٨ • ٨٠ • ٧٨ • ٧٦ • ٧٤ • ٧٢ • ٧٠ • ٦٨ • ٦٦ • ٦٤ • ٦٢ • ٦٠ • ٥٨ • ٥٦ • ٥٤ • ٥٢ • ٥٠ • ٤٨ • ٤٦ • ٤٤ • ٤٢ • ٤٠ • ٣٨ • ٣٦ • ٣٤ • ٣٢ • ٣٠ • ٢٨ • ٢٦ • ٢٤ • ٢٢ • ٢٠ • ١٨ • ١٦ • ١٤ • ١٢ • ١٠ • ٨ • ٦ • ٤ • ٢ • ٠ •
وأنظر بشأن أهل سمرقند ما سبق في كتابه في بيان أهل القرن الحاضر بلوغ شأوه • (٥٣)

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول بأنه لا مانع في الإسلام من أن تعقد اتفاقات متنوعة مع الأمم الأخرى لصيانته السلم المطلق أو المستمر إذا ما حسنت نية تلك الأمم في الإسلام والوفاء بالمعاهدة ، ولا مانع شرعا أيضا في ارتباط المسلمين بميثاق هيئة الأمم المتحدة ، مادام يهدف هذا الميثاق الى تحقيق الأمن والطمأنينة ، وتوفير الحريات لجميع الأمم ، وإقامة مبادئ الحق والعدل والمساواة بين الناس ، وذلك يشبهه حلف الفضول الذي أقره الإسلام ، وأجاز الارتباط به (٤٣) . وحينئذ فتكون فكرة الأمن الجماعي مما تتفق مع مبادئ الإسلام .

وقد وضحت هذه الفكرة المسادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة لقررت أن أول مقاصد الهيئة حفظ السلم والأمن ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم (٤٤) .

فالمعاهدات اذن هي أصل عام مشروع في الإسلام حتى مع المشركين (٤٥) . وهي مطلوبة لتنظيم العلاقات السياسية بين المسلمين وغيرهم ، بنسأه على الأصل الذي دعا اليه القرآن الكريم من أن العلاقات الانسانية قائمة على المودة والتمازف والتآلف ، بل ان المعاهدات تقصد أصلا اذا كان فيها نشر دعوة الاسلام ، أو الدخول في السلم بمعاهدة صلح ، فقد كان في صلح الحديبية مصالح عظيمة ،

(٤٣) - رسالة الخالدة للأستاذ عبد الرحمن عزام ص ٨٠ .

(٤٤) المنظمات الدولية ، للدكتور محمد حافظ غانم ص ١٨ .

(٤٥) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٨٨٢ .

فان الناس لم تقاربوا من المسلمين انكسفت مهلين الاسلام للذين كانوا يعداء عنه لا يعقلون محاسنه الا بعد ان قلوبوا المسلمين ، وخالطوهم (٤٦) .

قال الشافعى : كانت الهدنة بين الرسول ﷺ وقريش عشر سنين ونزل عليه فى سفره فى شأنهم : « انا فتحنا لك فتحاً مبيناً » (٤٧) .

قال ابن شهاب الزهيرى : « فما فى الاسلام فتح أعظم منه ... فقد أسلم فى سنين من تلك الهدنة أكثر ممن أسلم قبل ذلك » (٤٨) .

فهذا يدلنا على أن الاسلام يهدف الى نشر دعوته أصالة بطريق السلم لا بطريق القتال ، الذى لا يلجأ اليه الا عند تعذر الوصول الى نشر العقيدة بالوسائل السلمية نتيجة عناد الحكام ومكابرتهم ، فالحرب اذن ضرورة فى ذاتها ، والضرورة تقدر بقدرها — كما سيأتى — قال عليه الصلاة والسلام . فيما رواه البخارى ومسلم — : « لا تتمنوا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية ، فاذا لقيتموهم فاثبتوا واذكروا الله كثيراً » (٤٩) .

(٤٦) فتح القدير ، لابن الهمام الحنفى ج ٤ ص ٤٩٤ .

— والمدخل للفقهاء الاسلامى للأستاذ محمد سلام مذكور ص ٥٩ .

(٤٧) الام لمحمد بن ادريس الشافعى ج ٤ ص ٢١٠ .

— والآية الكريمة من سورة الفتح رقم ١ .

(٤٨) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، لابن حجر العسقلانى ج ٧

ص ٣٥٥ .

— والام ، لمحمد بن ادريس الشافعى ج ٤ ص ٢٠٠ .

(٤٩) ارشاد السارى شرح صحيح البخارى ج ١٤ ص ٢٧٣ .

ليس هدفا يدل على أن الحرب ضرورة ، وأن الاسلام دين أمن
 وسلام ، يكره اراقة الدماء ، ويتغض ازهاق الأرواح . . . والمعاهدات
 أصل عام تنظم العلاقة الحرة بين المسلمين وغيرهم ، بحسب ما تقتضيه
 مصلحة السلم العام التي هي هدف من أهداف الاسلام على هذه
 الأرض . . . وقد لاحظنا اليوم أن سياسة تشجيع التعاهد والتصالف
 هي التي تؤدي الى دوام السلم .

وهكذا نظم الاسلام المعاهدات مع الدول الأخرى ، ورتب
 الاتفاقات مع الأمم والأفراد التي لا تربطها بالمسلمين رابطة الاسلام ،
 وذلك كله من أجل أقرار السلام وتثبيت دعائمه وتأسيس أركانه .

تأخير الرسل والسفراء :

ولما كان الاسلام هو دين العدل والرحمة ، كما هو أيضا دين الفضيلة والتسامح ، فليس بمستغرب بعد ذلك أن نجد الرسول ﷺ ، ومن جاء بعده من الخلفاء العادلين والقادة الميامين يحسنون معاملة الرسل والمبعوثين من قبل عدو الله وعدوهم ، وهم الذين أسندت اليهم مهمة التشاور في أمور لا غنى بها عن مبادلة الرأي في مفاوضات تتعلق بسير القتال وشؤون الأسرى والقبلى ، أو تتعلق بانتهاء الحرب وعقد الصلح ، أو التحالف وتوثيق العلاقات في الشؤون السياسية أو التجارية ، وتوثيق الروابط العلمية والاجتماعية (٣) .

ومن أجل هذا نجد الرسول ﷺ يكرم هؤلاء المبعوثين ويحسن معاملتهم ، ويضرب أروع الأمثلة في حمايتهم الرسل وصيانتهم ، ويكفل لهم من الحصانة السياسية ، والرعاية الاجتماعية التى تذولهم حرية التنقل في البلاد الاسلامية والعودة الى أوطانهم متى يشاؤون فضلا عما كان يمنحهم من الحماية والأمن على أرواحهم حتى لو صدر منهم ما يخالف اعتقادنا ويمس شعورنا . وهذا ثابت من قوله ﷺ وفعله ، ومما علمته لمن كان يقدم عليه من رسل عدوه - وهم مضررون عطلى عداوته ومناهضته ، بل قد يجهرون بذلك فى وجهه ، فلا يقتلهم ، ولا يهيجهم ، ولا يقتطعهم دون العودة الى أوطانهم بحبس وتوقيف (٤) .

(٣) آثار الحرب فى الفقه الاسلامى للدكتور وهبة الزحيلى ص ٣٣٠

ومجموعة بحوث فقهية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٤) العلاقات الدولية فى الاسلام للمرحوم الدكتور ابراهيم

عبد الحميد ص ٥٩ .

- وآثار الحرب فى الفقه الاسلامى للدكتور وهبة الزحيلى ص ٣٣٠

فقد أخرج أحمد وأبو داود وغيرهما عن ابن مسعود قال : « جاء ابن النواحة وابن أمثال - رسولا مسليمة - إلى النبي ﷺ ، فقال لهما : أتشهدان أتى رسول الله ؟ قالوا : نعم . فقال رسول الله ﷺ : « آمنت بالله ورسوله . لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما » . وفى لفظ آخر : « لو أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما » (٥) .

ويقول محمد بن الحسن الشيباني : « تكلم رسول قوم بين يدي رسول الله ﷺ بما كان لا ينبغي أن يتكلم به ، فقال ﷺ : « لولا أنك رسول لقتلتك » (٦) .

فظهر من هذين النصين أن الرسول أو السفير آمن ، وبمقتضى هذا الأمان يلزم عدم الاعتداء عليه ، حتى لو أساء إلى ديننا بما يدعو إلى قتله .

وروى البخارى ، رحمه الله ، أن عامر بن الطفيل أتى النبي ﷺ ، فقال : أخيرك بين ثلاث خصال - يكون لك أهل السهل ، ولدى أهل المدر ، أو أكون خليفتك من بعدك ، أو أغزوك بغطفان ، بألف أشعر ، وألف شقراء » (٧) . فهذا أعرابى جاف يخلط القول لرسول الله ﷺ .

(٥) سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني

الأزدى ج ٣ ص ٨٢ .

- وسنن الدارمي ، للإمام أبي محمد عبد الله الدارمي ج ٢ ص ١٥٢ .

تخريج وتصحيح وتحقيق عبد الله هاشم يماني .

- ونيل الأوطار ، للإمام محمد بن علي الشوكاني اليمني ج ٨ ص ٢٩ .

(٦) شرح السير الكبير ، للإمام السيرخسى ج ١ ص ٢٩٦ ، ج ٥ .

ص ١٧٨ طبع شركة الاعلانات الشرقية سنة ١٩٧٣ م .

(٧) زاد المعاد من هدى خير العباد ، لابن القيم الحوزية ج ٢ ص ٢٧ .

عقر داره ، ويعنف الرد له عليه السلام في محل اقامته وفي عاصمة
الاسلام ، ومع ذلك فلا يبسط اليه يدا بسوء ، ولا يعكظ لسانه بقول ،
ولا يزيد على أن يقول : - بعد أن ولي الرجل - : « اللهم اكفني عامر
ابن الطفيل » - لأن عامرا كان وافد قومه ورسولهم ، له ما للوفد
والرسول من حرمة •

وعند أحمد وأبي داود - وصححه ابن حبان عن أبي رافع -
مولى رسول الله ﷺ - قال : بعثتني قريش الى النبي ﷺ ، فلما رأيت
النبي ﷺ ألقى في قلبي الاسلام ، فقلت : يا رسول الله ، انى والله
لا أرجع اليهم أبدا ، فقال رسول الله ﷺ : « انى لا أخيس (٨) بالعهد ،
ولا أخبس البرود (٩) ، ولكن أرجع اليهم ، فان كان فى قلبك الذى فيه
الآن ، فارجع » (١٠) •

فهذا الحديث يدل على أن النبي ﷺ لم يقر رسول قريش على
رغبته فى البقاء فى دار الاسلام بعد أن أكثر الدخول فى الدين
الحنيف خشية أن تظن قريش أنه حبس رسولها ، أو أن استلامه كان
لغوفه على حياته وقال الشوكانى : « غفنى لهذا الحديث دليل على أنه
يجب الوفاء بالعهد للكفار كما يجب للمسلمين ، لأن الرسالة تقتضى
جوابا يصل على يد الرسول فكان ذلك بمنزلة نقض العهد (١١) •

وإذا ما تصفحنا تاريخ المسلمين أفراداً أو جماعات لا نجد فيه
أثرا لمطعن يؤخذ عليهم فى شأن حماية المبعوثين ، لأن رسول الله ﷺ

(٨) لا أخيس : أى لا أنقض العهد من خاس الشيء فى الوفاء فسد •

(٩) البرود : والبرود جمع برود أى الرسل •

(١٠) سنن أبي داود ج ٣ ص ١١٠ •

— ومنتخب كنز العمال ج ٢ ص ٢٩٧ •

(١١) نيل الأوطار للامام الشوكانى ج ٨ ص ٢٠ •

أعلن أن احترام الرسل عادة مقررة لا يتأتى لأحد الخروج عليها ولو
 في حالة الحرب ، ففسد كان عليه الصلاة والسلام يكرم رسل الملوك
 غاية الأكرام ، وقد أكرم مبعوث المقوقس عظيم القبط وقبل هداياه
 وأكرم رسول هرقل الذي بعثه ليحمل جواب كتاب النبي ﷺ إليه ،
 وليتعرف أمر هذا الرجل ، حتى ان بعض الرسل كانوا يؤمنون فوراً
 بالاسلام ، لما يرونه من علو أخلاق النبي ﷺ وحسن معاملته
 لهم (١٢) .

ولقد كانت هذه السياسة التي سلكها الرسول ﷺ في معاملة
 الرسل مثلاً غذاً ونموذجاً حياً سار عليه المسلمون من بعده على
 مر العصور وكر الدهور — في معاملة سفراء الدولة الأجنبية في الدعوة
 الى الله عز وجل . من غير اساءة اليهم أو ترويع لأمنهم ، وفي أمور
 السياسة والثقافة ، وخاصة في عصر الدولة العباسية ، حيث كان لاتساع
 رقعة الدولة الاسلامية في ذلك العصر أكبر الأثر في زيادة عدد
 الرسل الوافدين والسفراء القادمين من الأمم والممالك المجاورة ،
 كدولة الفرنجة ، والدولة الرومية ، والدولة الأموية في الأندلس (١٣) .

وهذه كتب التاريخ تقص علينا مظاهر العناية والرعاية التي كان
 يحاط بها السفراء والوفود حين استقبالهم ، وان تفاوت هذا الاستقبال
 حسب درجة قوة الصلة وعمق المودة ومراعاة المصلحة وتوثيق الصلات .
 فهذا هارون الرشيد يستقبل وفد الامبراطور شارلمان امبراطور

(١٢) تاريخ دمشق لابن عساکر ج ١ ص ٤١٧ - ٤٢٠ .

(١٣) رسل المتوك ص ١٠٦ ، ١٥٥ وما بعدها .

— والمنظم السياسية ، للدكتور عز الدين فودة ص ١١٨ وما بعدها .

أوروبا الغربية استقبالا كريما ، ويتحدث معهم طويلا ، ثم يأمر باكرام الوفود والرسلك ، ويشيعهم بأحسن ما يشيع به أمثالهم ، ولم يكتف الخليفة في اكرامهم بهذا القدر ، بل شكل وفدا عربيا ليتوجه الى شارلمان مع وفده مصحوبا ببعض الهدايا الرمزية (١٤) .

وهذا الخليفة عبد الرحمن الناصر يأمر باستقبال وفد الامبراطور الرومانى قسطنطين الذى جاء مهنتا ومهادنا أفخم استقبال ، وأن يحتفى به أعظم احتفاء ، وأخرج الى لقائهم قائد قواته ، يحيى بن محمد ابن الليث ، ولما وصلوا قرطبة أمر بقيام خيار الخدم لحمايتهم ، وخدمتهم ، ورحل الناصر ادين الله من قصر الزهراء الى قصر قرطبة لاستقبال الوفود المهنيين وفيهم وفد الروم ، ولما عزموا على العودة الى وطنهم زدوا بالهدايا الثمينة ، وحملوا هدية عظيمة الى ملكهم ايدكدوا المودة وحسن الصلة (١٥) .

ونكفى بما ذكرناه هنا مما حفظه لنا التاريخ من شواهد تدلنا على حسن معاملة الساميين للسفراء والرسلك ، ويظهر منها كلها أنه لا غدر فيها ولا خيانة ، بل تكريم لهم وحفاوة بهم ، وحسن استقبال وعظمة توديع عملا يقوله تعالى : « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » .

وتأسيا بسنة نبينا محمد ﷺ ، الذى عاملهم بقواعد الشرف ،

(١٤) هارون الرشيد ، للدكتور عبد القادر الجرود ج ٢ ص ٣٨٢ ،

(١٥) نفع الطيب لأخبار العبيد ، للشيخ أحمد بن محمد القرى

التلمسانى ج ١ ص ٣٦٤ . تحقيق الدكتور احسان عباس .

ومبادئ الفضيلة ، والمثل العليا ، والأخلاق السلمية • وإذا ما كنا قد علمنا أن ما يتعلق بالنصح والقتال لا يتم إلا عن طريق الرسل ، ومثلهم يكونوا آمنين لا يتمكنون من أداء رسالتهم على وجهها الأكل فكأنوا آمنين من غير شرط ، إذ من المقرر في الإسلام أن من الأغراض ما يكون بنفسه أماناً لفاضله — وأن لم يطلب الأمان ولم يبدل له ، وأن كان هذا هو الشأن الغالب — وفي طبيعة ذلك ، الأغراض التي يقدم لها الرسل والسفراء (١٦) •

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذه الحماية التي يمنحها الإسلام الرسل والسفراء ، هي حماية مفروضة ، على جميع المسلمين رعايتها وصيانتها — ولو تبدل وتلى الأمر — الذي أرسل إليه السفير — أو مات ، لأن الواجبات الدينية العالقة يستوي فيها المستلمون جميعاً ، وهذا بخلاف ما زعم (جوانفيل) — وقد كان مع لوئيس التاسع في حروب مصر المملوكية — « أنه إذا تبدل السلطان أو مات ، فالذي يخلفه على المسلمين لا يرى نفسه ملزماً بحفظ عهد السلطان السابق ، ورعاية أمانة الرسل » •

واعتمد على ذلك (نيس) في كتابه : أصول الشرع الدولي — فزعم أن صيانة السفراء في القرن الثالث عشر لم تكن قائمة على أساس شرعي ، ولكن على ما يعطى من القول : فإذا ما مات الملك الذي وعد بصيانة الرسل ، فالسفراء يلقون في غيابة السجن (١٧) •

(١٦) المسبوط لشمس الأئمة السرخسي ج ١٠ ص ٩٢ •

— والقرانين الفقهية ، لابن جزر الكلبي ص ٥١٤ •

— والشرح الكبير — لشمس الدين أبي الفرج — ج ١٥ ص ٥٦٤ •

(١٧) الشرع الدولي في الإسلام ، للدكتور نجيب الأرمنازي ص ٦٦٧ •

الاقليمي • والاعفاء من الضرائب الا - في بعض الدول - ما كان منها
 هي مقابل خدمات فعلية - كموائد النور - أو ما كان على الأملاك
 الخاصة - حتى لقد جرى العمل في بعض الدول على اعفاء الوكالة
 وموظفيها من الرسوم الجمركية ، وان كان القانون الدولي لا يمنع من
 ذلك • ومنها أيضا : عدم التورط لرسائلهم الشفوية وغير الشفوية ،
 حتى ولا بعضها والاطلاع على ما فيها (٢٥) •

ونذكر هنا بما كنا قد قررناه من قبل من أنه لا مانع شرعا من
 قبول التمثيل الدبلوماسي الدائم (٢٦) ، وبناء على ما أجازته الحنفية
 والشافعية من تجديد الأمان سنة بعد أخرى بحسب ما تقتضيه مصالح
 العمل وحاجات التجارة (٢٧) •

ولا أحسب اقتصار المسلمين ، ابان ازدهار الشرع الاسلامي ،
 على السفارات المؤقتة أو المتقطعة ، الا أثرا من آثار العرق الدولي
 آنذاك ، واذا كان الممثل الدائم ، لا يقتصر عمله - كما هو مقترض في
 مهنته وامتصور من عمله - على الشؤون الاقتصادية أو الثقافية
 أو الصحية ، بل يقوم - من بين ما يقوم به - بحصر معلومات عن جميع
 شؤون الحياة في الدولة التي يمثل بلاده فيها • وفي مقدمة هذه

(٢٥) القانون الدولي ، للدكتور محمود سامي جينية ص ٢٦٢ •

- وانحكاهم للقانون الدولي في التشريعة الاسلامية ، للدكتور حامد

سلطان ص ١٦٧ •

(٢٦) وانظر أيضا :

- المغنن والشرح الكبير ص ٤٣٦ ، ٥٣٦ •

- والكافي ، لابن عبد البر ص ٤٦٩ •

(٢٧) اختلاف الفقهاء ، للإمام تفتازاني بن جرير الطبري ص ٢٦ •

- والعاوي الكبير ، لابي الحسن الماوردي الشافعي ص ٤٩ •

الشئون التي يهبها جل اهتمامه ومبلغ عناية هي الشؤون العسكرية ، اذ لا بد له من ان يرسل الى دولته معلومات واقية عن قوة تلك الدولة برا وبحرا وجوا ، وعن ميولها نحوها ، واتجاه نواياها حيالها ، وهذه أعمال ، وان كانت تتسبه عمل الجاسوس ، الا انها تبتعد عن الجاسوسية كثيرا ، لأن من الواجب على الممثل الدبلوماسي ألا يستعمل في تتبع الحوادث ، والحصول على المعلومات الا الطرق الشريفة ، ولا يبتكر ، ولا يبتاع ضمائر موظفي الدولة (٢٨) ، وما الى ذلك من الوسائل والطرق .

فالممثل الدائم اذن لا يحصل الا على المعلومات التي لا تبلغ حد الأسرار المصونة ، والمحاذير المكونة ، وليس في نقل هذه المعلومات العامة ما تخافه الدولة وتخشاها (٢٩) ، لاسيما وأنها تحصل - من طريق التمثيل المتبادل - على معلومات مشابهة عن الدولة الأخرى ، فضلا عن أنها تجد بجانبها مفوضا سياسيا ، يغنيها عن تجشم الأسفار ، أو طول الانتظار ، فيما عساه لا يحتل النظره من كل حاجة عاجلة تحتاج في علاجها الى مشاركة دولية ، وقد أصبح النظام الدائم للتمثيل الدبلوماسي هو النظام المتبع منذ أواسط القرن السابع عشر ، بمقتضى معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م ، ومضى الناس في الأخذ به حتى اليوم - أي أكثر من ثلاثة قرون - فلم يثبت عندهم عدم جدواه ، بل لقد أصبح قطع العلاقات السياسية عقوبة توقع على الدول التي لا تحترم القواعد الدولية . وليس في الدنيا خير محض .

(٢٨) القانون الدولي . للدكتور محمود سامي جينية ص ٣٦٠ .

- ومبادئ القانون الدولي للدكتور حافظ غانم ص ١٥١ .

(٣٩) مبادئ القانون الدولي ، للدكتور حافظ غانم ص ١٥١ .

وقد قررت القاعدة الأصولية أنه : « يرتكب أخف الضررين لازالة
أشدهما ، والحكم يتبع المصلحة الراجحة » (٣٠) .
على أن عين أولى الأمر يجب أن لا تنطبق جفيناها - فمن ارتكب
ما لا يفرق أو توجسوا منه خيفة بأمارات دالة ، كان لهم الحق المطلق
في طرده أو استبعاده عن طريق ما نسميه « بالنبذ » ، بل ان اقترب
ما يستوجب عقابا عوقب كما ذكرنا (٣١) .

وقريب من هذا ما قررته القواعد الدولية الحديثة من أن للدولة
أن تمتنع عن قبول الممثل الدبلوماسي ، اذا كان لديها مانع ، دون أن تكلف
بإبداء هذا المانع ، كما أن لها اذا قبلته أن تطلب الى دولته اعادته
اليها ، اذا صدر منه ما يجعل وجوده غير مرغوب فيه (٣٢) . ومن
أنه في الجرائم الخطيرة التي لا يكفي فيها طرد الممثل أو طلب ابعاده ،
يجوز للدولة - دفاعا عن كيانها أن تقبض عليه ، كما فعلت انجلترا
بسفير السويد سنة ١٧١٧م لتأمره على الملك جورج الأول ، وعليها
بعد القبض عليه أن تسلمه لسلطات دولته لمحاكمته ، ولا يجوز
أن تحتفظ به تحت تصرف سلطانها هي ، ولا أن تحاكمه أمام محاكمها
جنائيا (٣٣) .

ولكننا قد علمنا هذه المحاكمة حق شرعي للدولة الاسلامية ،
فقى يدها اذن ضمان أوفى مما بأيدي الدول الأخرى لتطمئن الى هذا
النظام الدائم من التمثيل الدبلوماسي ، بل أن قبول هذا النظام -

(٣٠) القواعد الشرعية ، لأستاذنا الشايخ محمد الزفزاف ص ١٢
- محاضرات أصول الفقه بدبلوم معهد الشريعة في الدراسات
العلمية بكلية حقوق القاهرة .

(٣١) راجع ما سبق : تطبيق الأحكام الاسلامية على المستأمنين .

(٣٢) القانون الدولي العام ، للدكتور سامي جنيينة ص ٣٥٨ .

(٣٣) القانون الدولي العام ، للدكتور سامي جنيينة ص ٣٦٣ .

ان جاز لي القول — أصبح من الضروري على أولى الأمر ، بما عليهم من النظر للمسلمين ، ولما في تركه من الأضرار بالمصلحة العامة .

ولكن هذه الامتيازات الكبيرة التي يخلعها للقانون الدولي على الممثلين السياسيين الدائمين ، لا يعترف بها الاسلام هكذا ، فان فقهاءنا — رحمهم الله تعالى — لا يعطون السفراء امتيازاً يفضلون به أى مستأمن عادى — ولا يفرقون أيضاً بين سفير دائم ، وسفير فى مهمة موقوتة ، فهذا وذاك مصونان دماءً وهالاً وأهلين ، إلا فى جنائية يجنيانها ، أو حدث يحدثه ، والقاعدة العامة : أن المستأمنين عيلة سفراءهم ، وسياحهم ، وجميع أصنافهم — خاضعون للأحكام الجنائية والمدنية التي تفرضها الشريعة فى البلاد الاسلامية ، إلا أن بعض الفقهاء كأبى حنيفة ، وان قرر مسئولية المستأمن مدنياً وجنائياً . إلا أنه قد اعفاء من المسئولية الجنائية التي تتعلق بحقوق الله تعالى ، كالزنا والسرقة وشرب الخمر (٣٤) ، كما ذكرنا ذلك مراراً .

ثم ان الاسلام لا يعرف حرماً آمناً إلا فى بعض أماكنه المقدسة ، كما أسلفنا — أما دور الوكالة السياسية فليست لها عنده هذه الحرمة الغالية التي تمس استقلال بلاده وسيادتها ، والعدالة التي يربعاها ، وقد نجد فى بعض كلام فقهاءنا ما يشبه الاعفاء من الضرائب . فقد قال الحنابلة : « ولا يؤخذ منهم من غير مال التجارة ، ولو مر بالعاشر منهم متنقل ومعه أمواله أو سائمه ، لم يؤخذ منه شيء » (٣٥) .

(٣٤) وانظر أيضاً :

- شرح السير الكبير ، لشمس الأئمة السرخسى ج ١ ص ٢٠٦ .
- وفتح القدير ، لابن الهمام الحنفى ج ٤ ص ١٥٥ .
- والخراج ، للقاضى أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم ص ١٨٩ (٢١٨) .
- (٣٥) المغنى ، لموفق الدين بن قدامة ج ٨ ص ٥١٩ .

وقال الشافعية : « ولا يؤخذ من حربى دخل ديارنة رسولا » (٣٦) .

وقال أبو يوسف صاحب الامام أبى حنيفة : « لا يؤخذ من الرسول الذى بعث به ملك الكفار ، ولا من الذى أعطى أمانا عشر ، الا على ما كان معهما من متاع التجارة ، فأما غير ذلك من متاع فلا عشر عليهم فيه ، فان كانوا لم يأخذوا من تجار المسلمين ، ولا من رسلهم شيئا ، لم يأخذ المسلمون شيئا منهم أيضا ، واذا اشترط ذلك للرسول فينبغى للمسلمين أن يفوا بما اشترط لهم ، واذا غدروا بالشرط لا يباح للمسلمين أن يغدروا به » (٣٧) .

والملاحظ فى هذه الأحكام الاجتهادية هو معاملة المثل بالمثل كما توحى بذلك أقوال الفقهاء المذكورة ، وهذا هو الذى أقره العرف الدولى فى الوقت الحاضر ، حيث تعتبر المجاملة والمعاملة بالمثل هى أساس الاعفاء من الرسوم الجمركية (٣٨) .

وأما الرسائل الشفوية ، فانه مادام وأن من الجائز أن يعود السفير نفسه الى دولته فيفرضي اليها بما علمه . فالذى يبدو لى - والله أعلم - أنه لا مانع فى الاسلام من استعمال السفراء الأجانب لها ، ولا من ترك رسائلهم تمضى دون مراقبة (٣٩) .

(٣٦) مغنى المحتاج ، لمحمد الشريينى الخطيب ج ٤ ص ٢٤٧ .

- وشرح الحاوى ج ٤ ص ٨ .

(٣٧) الخراج ، لأبى يوسف القاضى ص ١٨٨ .

(٣٨) مبادئ القانون الدولى العام للدكتور حافظ غانم ص ١٧٤ .

(٣٩) القانون الدولى العام للدكتور سامى جنيبة ص ٦٣٠ .

تعطيل التمثيل الدبلوماسي :

وتعطيل التمثيل الدبلوماسي في القانون الدولي مبني على أساس انتهاء حالة السلام ، بمعنى أنه يعتبر كنتيجة طبيعية لانتهاء العلاقات السلمية بين الدول حالة العداة (٤٠) . فتنتقطع العلاقات الدبلوماسية بسبب وجود خصام أو خلاف أو عدم رغبة في الاتصال السلمي ، ويترتب على ذلك أنه يجب على ممثل الدول المتصاربة : السياسيين والقنصلين مغادرة أراضي الدولة المعتمدين لديها ، فماذا قرر الاسلام في هذا الشأن ؟

والواقع أننا لم نجد في كلام فقهاءنا شيئا صريحا في هذا الشأن، لأنهم لم يتوسعوا في بحث نظام التمثيل السياسي الدائم، ولكن مبدأ النبذ الذي قرروه يمكن أن يصلح أساسا للقول في هذا المجال ، إذ من المعقول أن السفير الذي يمثل دولة العدو ، ينتقل بمجرد قيام الحرب الى مرحلة التهمة ، ويصبح مخوفا على الأسرار الحربية والسلامة الاجتماعية ، إذ أن الدولة المحاربة كثيرا ما تتعرض لمواقف حرجة لا تكاد تخفى على الذين يهمهم أمر هذه الحرب ، وفي مقدمتهم بطبيعة الحال سفير الدولة المعادية ، ذلك الذي لا يتوانى في اطلاع بلاده على ما يصل الى علمه من مثل هذه المواقف التي تعد بدورها من أوليات عمله ، فيقدمون على ظفر حاسم من أقصر طريق ، كان لا يحجزهم عن انتزاعه الا خشية الغيب المحجوب ، وتوهم القوة الكامنة (٤١) .

(٤٠) القانون الدولي العام ، للدكتور سامي جنيته ص ٦٣٠

— ومبادئ القانون الدولي العام للدكتور حافظ لغانم ص ١٨٨

(٤١) العلاقات الدولية في الاسلام للدكتور ابراهيم عبد الحميد

وان هذا الذي أشرنا إليه هنا مما تحتجيه الدولة المحاربة من طبيعة عمل سفيرها وقت اشتداد الأزمات وطوارئ المواقف الحرجة ، فهي كافية في توجس الخيفة من استمرار السفارات الدائمة والخرب ناشبة ، وهذا الخوف القائم على اعتبارات صحيحة يكفى في الاسلام لتبرير إبعاد السفير ، وقطع العلاقات السياسية عن طريق النبذ ، والمنبوذ اليه يظل آمنا من كل عادية بسبب العداوة الحربية ، حتى يجتاز حدود الدولة الاسلامية ، بل وحتى يجتاز ما عساه يكون لها من ممتلكات منفصلة عن هذه الحدود التي لا يجد السفير معدى عن المرور بها في طريقه الى بلده (٤٢) •

ولا نعتقد الا أن تكون هذه الأصول الاسلامية ، أصل القواعد الدولية • في شأن السفارات الدائمة والسفراء الدائمين •

وبعد هذا كله يتضح لنا مدى عناية الاسلام بالسلام والدعوة اليه ، وأنه لم يدع بابا يوصل اليه الا ولجه ، وحث الناس عليه ، وما المعاهدات التي عقدها ، والشروط التي اشترطها ، وأوجب على المسلمين الوفاء بها ، وما حسن معاملة المبعوثين والرسول ، والاحتفاء بهم ، وصون كرامتهم ، وحفظ أرواحهم وأموالهم • الا خير دليل على ذلك ، وبهذا يكون الاسلام قد أقام السلم على أسس قويمة ، ودعائم سليمة • تضمن للمسلمين سيادتهم على أرضهم ، وعزتهم في أوطانهم ، وفي عيون الآخرين من الأمم والممالك ، والله عزيز حكيم •

٤٤٤ ربه وانه سبحانه وتعالى هو الذي خلقنا من نوره وهدانا لهذا السبيل
 ٤٤٤ ربه وانه سبحانه وتعالى هو الذي خلقنا من نوره وهدانا لهذا السبيل
 (٤٢) معنى المحتاج • للخطيب الشرييني ج ٤ ص ٥٥٩

المطلب الثالث

معنى دار الاسلام ودار الحرب

وقبل بيان طبيعة علاقة المسلمين بغيرهم في وقت الحرب لابد لنا من أن نوضح ما تواضع عليه الفقهاء - رحمهم الله - من تقسيم المعمورة الى دارين • دار الاسلام ، ودار الحرب ، بيد أن بعض الفقهاء يضيف دار أخرى هي : دار العهد والموادعة ، وسنذكر - بعين الله - تعريف كل واحدة منها ، والأحكام المترتبة على اختلاف الدار في الفروع التالية :

الفرع الأول

دار الاسلام ودار الحرب

أما دار الاسلام فقد ذكر لها الفقهاء عدة تعريفات أكثرها متقارب ، وبعضها فيه بعدد (١) ، حيث عرفها السرخسي - من الحنفية - بقوله : « دار الاسلام اسم للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين ، وعلامة ذلك أن يأمن فيه المسلمون » (٢) •

وعرفها عبد القادر البغدادي - الشافعي - بقوله : « كل دار ظهرت فيه دعوة الاسلام من أهله بلا خفير ولا مجير ولا بذل جزية ، ونفذ فيها حكم المسلمين على أهل الذمة أن كان فيهم ذمي ولم يقهر فيها أهل البدعة فيها أهل السنة » (٣) •

(١) انظر مثلاً : تفسير المنار ج ١٠ ص ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ •

(٢) المبسوط لشمس الأئمة السرخسي ج ١٠ ص ٢٣ •

(٣) أصول الدين للشيخ أبي عبد القادر بن طاهر الخليلي الشافعي

(ت سنة ٤٢٩ هـ) ص ٢٧٠ •

وعرفها ابن مفلح من الحفائفة بأنها: « كل دار غلب عليها أحكام

المسلمين فدار الاسلام » (٤) .

كما عرفها بعض المالكية كالدمسوقي : « بأنها ما كانت للمسلمين وأقيمت فيها شعائر الاسلام أو أكثرها ، حتى وان استولى عليها

الكل » (٥) .

وبالنظر الى هذه التعريفات : تشمل دار الاسلام البلاد التي

تظهر فيها أحكام الاسلام (٦) . أو يستطيع سكانها المسلمون أن

يظهروا فيها أحكام الاسلام (٧) .

فيدخل في دار الاسلام كل بلد كلهم أو أغلبهم مسلمون ، وكل بلد

يتسلط عليه المسلمون ويحكمونه ولو كانت غالبية السكان من غير

المسلمين ، ويدخل في دار الاسلام كل بلد يحكمه ويتسلط عليه غير

(٤) الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح : أبو عبد الله محمد بن

مفلح بن محمد المقدسي الصنالي الحنبلي (ت سنة ٧٦٣ هـ) ج ١ ص ٢١٢ .

(٥) حاشية الدمسوقي ، لابن عرفة ، محمد بن أحمد بن عرفة

الدمسوقي المالكي (ت سنة ١٢٣٠ هـ) ج ٢ ص ١٨٨ .

(٦) بقائع الصناعات في ترتيب الشرائع ، للكاتب السني الحنفي

ج ٧ ص ١٣٠ .

(٧) أسنى المطالب في شرح روضي للطالب لابن يحيى الأنصاري

ج ٤ ص ٢٠٤ .

ج ٤ ص ٢٠٤ .

المسلمين مادام فيه سكان مسلمون يظهرون أحكام الإسلام ،
أو لا يوجد لديهم ما يمنعهم من إظهار أحكام الإسلام (٨) .
وسكان دار الإسلام جميعا مسلمين وذميين (٩) معصوموا (١٠)
الدم والمساك ، لأن العصمة في الشريعة تكون بأحد شيئين : بالايان ،
والأمان . ومعنى الايمان الاسلام ، ومعنى الأمان ، العهد ، ويكون
بعقد الذمة ، وبالوادعة وبالهدنة ، وما أشبه كما أسلفنا . فمن آمن
برسالة محمد أى أسلم . فقد عصم دمه وماله بالإسلام ، لقوله
ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول
الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها » (١١) .
ومن دخل في أمان المسلمين بعقد من عقود الأمان فقد عصم دمه
وماله بالأمان ، ولو بقى على غير دين الإسلام . فسكان دار الإسلام

(٨) التشريع الجنائي الاسلامي ، للمرحوم عبد القادر عودة ج ١

ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٩) وهم غير المسلمين الذين يلتزمون أحكام الإسلام ويقومون اقامة
دائمة في دار الإسلام كما تقدم ، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية . فيصح
أن يكونوا مسيحيين ويصح أن يكون يهودا ، ويصح أن يكونوا مجوسا ،
أو صابئة أو عبادة ما استحسن أو ممن لا يدينون بدين .

(١٠) العصمة معناها : عدم الاباحة ، فمن كان معصوم الدم والمال

فهو غير مجازع الدم والمال .

(١١) صحيح الإمام مسلم . كتاب الايمان . الحديث رقم ٣٣ ص ٥٢

من المسلمين معصوموا الدم والمال باسلامهم، وسكان دأوا الاسلام
من الذميين معصوموا الدم والمال بأمانهم (١٢) •

وأما دار الحرب، فتكاد الألفاظ تتفق على تعريف واحد لها • فمثلا
يعرفها أبو يوسف ومحمد بن الحسن صاحبنا أبي حنيفة بقولهما : « هي
الدار التي تظهر فيها أحكام الكفر » (١٣) •

ويعرفها الحنابلة بقولهم : « هي التي يغلب عليها حكم
الكفر » (١٤) •

ولا فرق بين التعريفين ، فدار الحرب اذن هي التي تكون فيها
السلطة بيد الكفار • وبعض الفقهاء لا يذكر في تعريفه لدار الحرب
عدم جريان أحكام الاسلام فيها ، وانما يذكر فقط أن حكامها غير
مسلمين وفي هذا المعنى يقول الزيدية في تعريفهم لدار الحرب

(١٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ج ٧ ص ١٠٢

- ومواهب الجليل بشرح مختصر خليل ، للحطاب ج ٦ ص ٢٣١ •

- وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ، لأبي يحيى الأنصاري

ج ٤ ص ٢٨٨ •

- والشرح الكبير ، لشمس الدين أبي الفرج ج ١٠ ص ٦٣٠

(١٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للكاساني ج ٧ ص ١٣٠ •

١٣١ • والشرح الكبير ، لشمس الدين أبي الفرج ج ١٠ ص ٦٣٠

(١٤) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، للمرداوي ج ٤ ص ١٢١

٦٥ • والآداب الشرعية ، لابن مفلح ج ١ ص ٢١٢ •

«واعلم أن دار الحرب هي الدار التي شوكتها لأهل الكفر ولازمة من المسلمين عليهم» (١٥) •

والواقع أنه لا خلاف بين الاتجاهين في تعريف دار الحرب • لأن الاكتفاء بذكر كون الحاكم غير مسلم يتضمن عدم جريان أحكام الاسلام في هذه الدار ، لأن الشأن في الحاكم غير المسلم أنه لا يطبق أحكام الاسلام (١٦) •

وعلى هذا فندخل دار الحرب كل البلاد غير الاسلامية التي لا تدخل تحت سلطان المسلمين • أو لا تظهر فيها أحكام الاسلام ، سواء كانت هذه البلاد تحكمها دولة واحدة أو تحكمها دول متعددة ، ويستوى أن يكون بين سكانها المقيمين بها اقامة دائمة مسلمين أو لا يكون ، مادام المسلمون عاجزين عن اظهار أحكام الاسلام • وسكان دار الحرب على نوعين : فهم اما حربيون واما مسلمون • فالحربيون هم سكان دار الحرب الذين لا يدينون بدين الاسلام ، ويقال لأحدهم حربى • والحربيون غير معصومين ، فدماؤهم وأموالهم مباحة ، ما لم يكن بينهم وبين دار الاسلام عهد أو هدنة ، لأن العصمة في الشريعة لا تكون كما قلنا الا بأحد شيئين بالايمان أو الأمان (١٧) •

ويرى أبو يوسف ومحمد ، أن دار الاسلام تصير دار حرب باظهار

(١٥) شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدرار ، لابن مفتاح (ت سنة

٨٧٧هـ) ج ٤ ص ٥٥١

(١٦) مجموعة بحوث فقهية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٥١

مؤسسة الرسالة • بيروت - لبنان •

(١٧) التشريع الجنائي الاسلامي ، لعبد القادر عودة ج ١ ص ٢٧٧

أحكام الكفر فيها فقط ، أى بتطبيق أحكام غير الإسلام ، لأن ظهور
الإسلام بظهور أحكامه ، فإذا ما زالت منها هذه الأحكام لم تبق دار
إسلام (١٨) .

ولكن يرى أبو حنيفة أن دار الإسلام لا تصير دار حرب الا بتحقيق
شروط ثلاثة :

أولها : ظهور أحكام الكفر ونفاذه فيها .

ثانيها : أن تكون متاخمة لدار الكفر والحرب ، بحيث لا يفصل
بينها وبين الكفر دار اسلام .

ثالثها : ألا يبقى فيها مسلم ولا ذمى آمنا بأمان المسلمين الذى
كان يتمتع به ، وهو بالأمان الإسلامى الأول الذى مكن رعية المسلمين
من الإقامة فيها ، أى بأمان أقره الشرع بسبب الإسلام للمسلمين
وبسبب عقد الذمة بالنسبة للذميين .

ويشرح صاحب البدائع وجه قول أبى حنيفة - رحمه الله -
فيقول : « أن المقصود من اضافة الدار الى الإسلام والكفر ليس هو عين
الإسلام والكفر ، وانما المقصود هو الأمن والخوف ، ومعناه أن الأمان
لأن كان للمسلمين فيها على الاطلاق والخوف للكفرة على الاطلاق فهي

(١٨) شرح السير الكبير ، لشمس الأئمة السرخسى ج ٤ ص ٣٠٢ .

- وبدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاسانى ج ٧ ص ١٣٠ ، ١٣١ .

- وحاشية رد المحتضر على الدر المختار - المحققين المشهور بابن عابدين

ج ٣ ص ٢٥٠ .

٧٧٦ - الفتاوى الهندية - لجماعة من فضلاء الهند ج ٢ ص ٢٢٢ .

دار الاسلام وان كان الأمان فيها للكفرة على الاطلاق والخوف للمسلمين على الاطلاق فهي دار الكفر ، والأحكام مبنية على الأمن والخوف لا على الاسلام والكفر ، فكان اعتبار الأمان والخوف أولى ، فمالم تقع الحاجة للمسلمين الى الاستئمان بقى الأمن الثابت فيها على الاطلاق فلا تصير دار الكفر ، وكذا الأمن الثابت على الاطلاق لا يزول الا بالتاخمة لدار الحرب فتوقف صيرورتها دار الحرب على وجودها « (١٩) » .

ويرى الشيعة الزيدية رأى أبى حنيفة فى صيرورة دار الاسلام دار حرب حيث قالوا : « لا تعتبر دار الاسلام دار حرب الا حيث تاخمت دارهم ، والمتاخمة ألا يتوسط بينها وبين دارهم دار اسلام » . اذ يكونون مع ذلك على زوال منها « (٢٠) » .

ونرى الأخذ برأى الصالحين فى عدم اعتبار شرط المتاخمة ، ولاسيما فى مثل ظروف اليوم ، حيث قرىبت وسائل النقل الحديثة البعيد من المسافات ، فلا يبقى هناك أثر لمتاخمة الدار لدار الحرب حتى تكون دار حرب ، ويكفى حسب الظاهر سعادة الأحكام مع وجود السلطة حتى يعتبر وصف الدار .

وأما الأمن : فهو متوفر اليوم فى أغلب بلاد المعمورة لمقاطنيها ، والمسلم فى فرنسا مثلا بامكانه اقامة شعائر دينه دون خوف أو وجل . وقد قال بهذا الرأى جمهور الفقهاء من مالكية وشافعية ، حيث اعتبروا

(١٩) بدائع الصنائع ، لعلاء الدين بن مسعود الكاسانى ج ٧ ص

١٣٠ ، ١٣١ .

(٢٠) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار . لاحمد بن يحيى

المرتضى ج ٣ ص ٣٠١ .

قائمة شعائر الاسلام هي التي تجعل الدار دار اسلام ، فاذا ما انقطعت
القائمة الشعائر وزال سلطان المسلمين أصبحت الدار دار حرب (٢١) .
وقد يلاحظ على رأى أبى حنيفة - رحمه الله - انه اذا ما قامت
علاقات دولية تؤمن كل انسان في أى دولة يحل فيها دون ما حاجة الى
عقد أو حلف ، فانها لا تكون دار حرب . الا أنه لما كان الأمن المتوفر
اليوم في غير بلاد دار الاسلام ليس بأمان الاسلام الأول ، فانه بذلك
يظل رأى أبى حنيفة قويما سليما . وكذلك بالنسبة للأقاليم الاسلامية
اليوم فلا بد لنا من ترجيح رأى أبى حنيفة في شرط الأمان ، حيث أن
هذه الأقاليم تعد في رأيه دار اسلام ، لأن سكانها يعيشون بأمان
الاسلام الأول : وهو أمان المسلمين الذين استولوا على هذه البلاد
ومكنوا الناس من الاقامة فيها ، وان كانوا الآن لا يطبقون أحكام
الإسلام كلها . أما على رأى الصاحبين فان الأقاليم الاسلامية لا تعد
دار اسلام ، بل دار حرب (٢٢) .

هذا ، ولا يعنى ذكر دار الحرب ، ان المسلمين - كما قد يتصور

(٢١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، للعلامة شمس الدين محمد

عرفة الدسوقي ج ٢ ص ١٧٣ .

- وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ، لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي

ج ٨ ص ٦٣ .

(٢٢) الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي ، للأستاذ الشيخ محمد

أبو زهرة ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

- وآثار الحرب في الفقه الاسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ص ١٧٣ ،

البعض - في عدااء مستمر وخصام مستعر مع أعدائه دائما ،
والواقع أن المقصود من هذا الاصطلاح الفقهي هو وجود الأمن
والسلام بالنسبة للمسلمين أو عدم وجوده ، وما يؤيد ذلك معاملة
الدولة الاسلامية لغيرها من الدول المتعاهدة معها في وقت السلم ، كما
أسلفنا في أول هذا البحث ، والاسلام لم يسم بلاد الأعداء دار حرب
الا لأنها الاسلام فيها للمسلم ، فلذلك فيرق الاسلام بين حقوقها وحقوق
المعاهدين ، وأنه اذا ما نشب القتال بينها وبين المسلمين فلا يعترف
بحقوقها الا أن تدين بالاسلام ، أو تقبل الصلح على عهد متفق عليه
من قبل الجانبين •

والواقع أن المقصود من هذا الاصطلاح الفقهي هو وجود الأمن
والسلام بالنسبة للمسلمين أو عدم وجوده ، وما يؤيد ذلك معاملة
الدولة الاسلامية لغيرها من الدول المتعاهدة معها في وقت السلم ، كما
أسلفنا في أول هذا البحث ، والاسلام لم يسم بلاد الأعداء دار حرب
الا لأنها الاسلام فيها للمسلم ، فلذلك فيرق الاسلام بين حقوقها وحقوق
المعاهدين ، وأنه اذا ما نشب القتال بينها وبين المسلمين فلا يعترف
بحقوقها الا أن تدين بالاسلام ، أو تقبل الصلح على عهد متفق عليه
من قبل الجانبين •

والواقع أن المقصود من هذا الاصطلاح الفقهي هو وجود الأمن
والسلام بالنسبة للمسلمين أو عدم وجوده ، وما يؤيد ذلك معاملة
الدولة الاسلامية لغيرها من الدول المتعاهدة معها في وقت السلم ، كما
أسلفنا في أول هذا البحث ، والاسلام لم يسم بلاد الأعداء دار حرب
الا لأنها الاسلام فيها للمسلم ، فلذلك فيرق الاسلام بين حقوقها وحقوق
المعاهدين ، وأنه اذا ما نشب القتال بينها وبين المسلمين فلا يعترف
بحقوقها الا أن تدين بالاسلام ، أو تقبل الصلح على عهد متفق عليه
من قبل الجانبين •

والواقع أن المقصود من هذا الاصطلاح الفقهي هو وجود الأمن
والسلام بالنسبة للمسلمين أو عدم وجوده ، وما يؤيد ذلك معاملة
الدولة الاسلامية لغيرها من الدول المتعاهدة معها في وقت السلم ، كما
أسلفنا في أول هذا البحث ، والاسلام لم يسم بلاد الأعداء دار حرب
الا لأنها الاسلام فيها للمسلم ، فلذلك فيرق الاسلام بين حقوقها وحقوق
المعاهدين ، وأنه اذا ما نشب القتال بينها وبين المسلمين فلا يعترف
بحقوقها الا أن تدين بالاسلام ، أو تقبل الصلح على عهد متفق عليه
من قبل الجانبين •

والواقع أن المقصود من هذا الاصطلاح الفقهي هو وجود الأمن
والسلام بالنسبة للمسلمين أو عدم وجوده ، وما يؤيد ذلك معاملة
الدولة الاسلامية لغيرها من الدول المتعاهدة معها في وقت السلم ، كما
أسلفنا في أول هذا البحث ، والاسلام لم يسم بلاد الأعداء دار حرب
الا لأنها الاسلام فيها للمسلم ، فلذلك فيرق الاسلام بين حقوقها وحقوق
المعاهدين ، وأنه اذا ما نشب القتال بينها وبين المسلمين فلا يعترف
بحقوقها الا أن تدين بالاسلام ، أو تقبل الصلح على عهد متفق عليه
من قبل الجانبين •

والواقع أن المقصود من هذا الاصطلاح الفقهي هو وجود الأمن
والسلام بالنسبة للمسلمين أو عدم وجوده ، وما يؤيد ذلك معاملة
الدولة الاسلامية لغيرها من الدول المتعاهدة معها في وقت السلم ، كما
أسلفنا في أول هذا البحث ، والاسلام لم يسم بلاد الأعداء دار حرب
الا لأنها الاسلام فيها للمسلم ، فلذلك فيرق الاسلام بين حقوقها وحقوق
المعاهدين ، وأنه اذا ما نشب القتال بينها وبين المسلمين فلا يعترف
بحقوقها الا أن تدين بالاسلام ، أو تقبل الصلح على عهد متفق عليه
من قبل الجانبين •

الفرع الثاني

دار العهد والموادعة

ودار العهد : هي الدار التي لم يظهر عليها المسلمون ، وعقد أهلها الصلح بينهم وبين المسلمين على شيء يؤدونه من أرضهم يسمى خراجا (٢) ، دون أن تؤخذ منهم جزية رقابهم لأنهم في غير دار الاسلام (٢) .

ونظرا لعدم ظهور ارتباط دار العهد بدار الاسلام ولا بدار الحرب فقد عدّها الشافعي وبعض الحنابلة قسما مستقلا سموه : دار العهد ، كما نص على ذلك الماوردي وأبو يعلى (٣) وغيرهما (٤) ، وهو ظاهر كلام ابن القيم (٥) .

-
- (١) الأم لمحمد بن ادريس الشافعي ج ٤ ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ،
 - ومغنى المحتاج ، لمحمد الشربيني الخطيب ج ٤ ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،
 - والأحكام السلطانية ، للماوردي - علي بن محمد بن حبيب
 أبو الحسن البصري البغدادي الشافعي (ت سنة ٤٥٠ هـ) ص ١٢٣ .
 (٢) الأحكام السلطانية ، لأبي الحسن الماوردي ص ١٣٨ .
 (٣) الأحكام السلطانية ، لأبي يعلى . محمد بن الحسين الفراء
 (ت سنة ٤٥٨ هـ) ص ١٤٩ .
 (٤) المبدع في شرح المنع ، لأبي اسحاق برهان الدين ابراهيم بن
 مفلح ج ٣ ص ٣٧٩ .
 (٥) أحكام أهل النمة ، لابن القيم . محمد بن قيم الجوزية (ت سنة
 ٧٥١ هـ) ج ٢ ص ٤٧٦ .

وهذه الدار لم يفتحها المسلمون عنوة حتى يطبقوا عليها أحكام الاسلام ، ولكن أهلها هم الذين دخلوا في عقد المسلمين وعهدهم على شرائط اشترطت وقواعد عينت ، فتحفظ بما فيها من شريعة وأحكام ، وتكون شبيهة بالدول التي لم تتمتع بكامل استقلالها لوجود معاهدة معقودة (٦) .

وبعث فرض دار العهد حالة « نجران » وبلاد النوبة ، وصلاح أرمينية ، فقد تقدم أن النبي ﷺ عقد صلحا مع نصارى « نجران » أمنهم فيه على حياتهم وفرض عليهم ضريبة قيل : أنها خراج ، وقيل : أنها جزية . وأما أهل النوبة فقد عقد عبد الله بن سعد معهم عهدا ليس فيه جزية ، وإنما كانت مبادلات تجارية بين الطرفين . وأهل أرمينية كتب معاوية لهم عهدا أقر به سيادتهم الداخلية المطلقة (٧) .

وقد خالف جمهور الفقهاء رأى الشافعية ومن وافقهم من الحنابلة فاعتبروا دار العهد دار اسلام ، لأنهم صاروا بالصلح أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم (٨) .

ونحن نرى أن رأى الشافعية فى هذا يصلح أن يكون أساسا للعلاقات الدولية الحاضرة بين المسلمين وغيرهم ، حتى تؤمن مصلحة المعاملات التجارية وجميع المصالح الاقتصادية والسياسية وغيرها (٩) ،

(٦) الشرح الدولى فى الاسلام للدكتور نجيب الأرمنازى ص ٥٠

(٧) الشرح الدولى فى الاسلام ، للدكتور الأرمنازى ص ٥٠ .

(٨) الأحكام السلطانية ، لأبى الحسن الماوردى ص ١٢٢ .

(٩) الشرح الدولى فى الاسلام ، للدكتور الأرمنازى ص ٥٠ .

(١٢ - العلاقات)

لأن حالة السلم اليوم لا الحرب تعتبر هي الأساس للعلاقات مع الدول
الأخرى •

والواقع أن منشأ فرض دار العهد تابع لتطور علاقة الدولة
الاسلامية بغيرها ، فحينما كانت الحروب قائمة على قدم وساق بين
المسلمين وغيرهم ظهرت فكرة تقسيم الدنيا الى دارين • فلما استقرت
الأوضاع الدولية وهدأت الحرب برزت الحاجة الى تدعيم العلاقات
الطبيعية بين المسلمين وغيرهم عن طريق المعاهدات • وفى ذلك عود الى
الاسلام الذى هو الأصل الحقيقى فى العلاقات الخارجية فى ظل
الاسلام (١٠) • والله أعلم •

الفرع الثالث

الأحكام التي تختلف باختلاف الدارين

وقد رتب الفقهاء على تقسيم المعمورة الى دارين اختلاف أحكام كثيرة بسبب اختلاف وصف الحرب الملازم للدار الأجنبية ، وليس هنا مجال سرد هذه الأحكام وتفصيلها ، ولكننا نكتفي بذكر بعضها بايجاز شديد لتكون أمثلة • فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : لو دخل مسلم دار الحرب بأمان فأقرضه حربى أو أقرض أو غصب أحدهما الآخر شيئاً ، ثم رجع المسلم الى دار الاسلام ودخل الحربى اليها مستأمناً ، فان القاضى لا يقضى لأحدهما على الآخر بالدين ولا برد المغصوب ، لأن المداينة فى دار الحرب وقعت هدرًا ، لانعدام ولايتنا عليهم وانعدام ولايتهم علينا ، ولأن غصب كل واحد منهما صادف ما لا غير مضمون ، فلم ينعقد سبباً لوجوب الضمان • وهذا عند أبى حنيفة (١) •

أما عند جمهور الفقهاء ، فعلى القاضى أن يقضى بينهما ،

(١) المبسوط للسرخسى : محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى (ت سنة ٤٨٣هـ) ج ١٠ ص ٩٦ وما بعدها •

— وبدائع الصنائع ، للكاسانى ، علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى (ت سنة ٥٨٧هـ) ج ٧ ص ١٣٢ ، ١٣٣ •

ولا فرق في هذا بين دار الحرب ودار الاسلام ، لأن الأمان يوجب
الضمان في الحالتين (٢) •

وهذا في نظرنا هو الأوفق ، لأن لزوم الحكم بالدين إذا ثبت
يجعل المسلمين في صورة مثالية دائما أمام أعدائهم •

ثانيا : لو دخل مسلم دار الحرب بأمان ، فعقد حربي عقدا مثل
الربا (٣) • أو غيره من العقود الفاسدة في حكم الاسلام ، فهو جائز
عند أبي حنيفة ومحمد ، وحجتهم في ذلك أن المسلم يحل له أخذ
مال الحربى من غير خيانة ولا غدر ، لأن العصمة منتفية عن ماله
فاتلافه مباح ، وفى عقد الربا ، المتعاقدان راضيان فلا غدر فيه ،
والربا كاتلاف المال ، قال محمد بن الحسن فى السير الكبير : « واذا
دخل المسلم دار الحرب بأمان ، فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم بطيب
أنفسهم بأى وجه كان ، لأنه إنما أخذ المباح على وجه عرا عن الغدر
فيكون ذلك طيبا منه » (٤) •

أما عند أبى يوسف وجمهور الفقهاء فذلك غير جائز ، وحجتهم
فى ذلك حرمة الربا ثابتة فى حق المسلم والحربى ، أما بالنسبة للمسلم

(٢) المهذب • للشيرازى • أبو اسحق ابراهيم بن على الشيرازى

(ت سنة ٤٧٦هـ) ج ٢ ص ٢٦٤ •

— والمخنى لابن قدامة • موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن

قدامة المقدسى (ت سنة ٦٢٠هـ) ج ١٠ ص ٥١٥ •

(٣) ويقصد بالربا هنا ربا العقود لا ربا البنوك والفوائد •

(٤) المبسوط • لشمس الأنمة السرخسى ج ١ ص ٩٥ •

— وشرح السير الكبير للسرخسى ج ٣ ص ٢٢٢ ج ٤ ص ١٨٨

مظاهر ، لأن المسلم ملتزم بأحكام الاسلام حيثما يكون ، وأما بالنسبة للحربي فلأنه مخاطب بالحرمة ، قال الله تعالى : « وأخذهم الزبا وقد نهوا عنه » (٦) •

والذى يترجح عندنا من ذلك هو رأى أبى يوسف وجمهور الفقهاء ، وكذلك لأن الحرام لا يصير حلالا فى أى مكان ، واستحلال أموال الحربى بطريق الغنيمة يختلف عن أخذها بطريق العقود المدنية التى تغرى بارتكاب الحرام ، وفى هذا ما يدل على سمو تعاليم الشريعة والاحتفاظ بقداستها أمام الأمم الأخرى فمتأثر غير المسلمين بأحكام الاسلام فى أى بلد كانوا •

ثالثا : لو ارتكب المسلم جريمة فى دار الحرب توجب العقوبة الحديثة ، كالزنا وشرب الخمر والسرقه ، وقذف مسلم أو قتله • فعند الدنفية لا يكون مستوجبا للعقاب أصلا حتى ولو رجع الى دار الاسلام ، وذلك لعدم ولاية امام المسلمين على دار الحرب ، وليس لأمير السرية اقامة الحد عليه اذ لم يفوض فى ذلك ، فاذا ما كان الجيش بقيادة نفس الامام فله اقامة الحد فى دار الحرب ، وكذلك اذا ما وقعت الجريمة

(٥) للميسوط ، لشمس الأئمة السرخسى •

— وبدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، نلكاسانى ج ٧ ص ١٣٢

— والفروق ، للقرافى • أحمد بن ادريس المعروف بالقرافى (ت سنة

٦٨٤هـ) ج ٣ ص ٢٠٧ •

— والنشاورى الفقهية الكبرى ، لأحمد بن حجر الهيتمى (ت سنة

٩٧٤هـ) ج ٢ ص ٢٢٨ •

— والمغنى ، لموفق الدين بن قدامة ج ٤ ص ١٦٢ •

(٦) سورة النساء آية ١٦١ •

فى دار الاسلام ، ثم هرب الشخص الى دار الحرب فلا يسقط عنه اقامته الحد ، لو وقع الفعل مستوجبا العقاب فلا يسقط بالهرب (٧) •

أما اذا ارتكب المسلم فى دار الحرب ما يسوجب عقوبة التعزير لا الحد ، أى مما ليس له عقوبة مقدرة فى الشريعة • كجرائم الحرب ، والجرائم التى تضر بالمصلحة العامة ، فىرى الحنفية أن الأمير لا يؤدبه لأول وهلة ، ولكن ينصحه حتى لا يعود ابى مثل ذلك املا للعدو ، فان عصاه بعدتد أدبه الا ان يبين شى ذلك عدرا ، فحينئذ يخلنى سبيله بعد أن يحلف اليمين على قوله (٨) •

وحجة الحنفية فى ذلك ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كتب الى عماله أن لا يجلدن أمير الجيش ، ولا سريه احدا حتى يخرج الى الدرب قافلا لئلا يلحقه حمية الشيطان فيلتحق بالكفار • وكان أبو الدرداء (٩) رضى الله عنه ينهى أن يقام الحدود على المسلمين فى أرض العدو مخافة أن تلحقهم الحمية ، فيلحقوا بالكفار ، فان تابوا تاب الله عليهم والا كان الله تعالى من ورائهم •

(٧) شرح السير الكبير ، للسرخسى ج ٢ ص ١٠٧ •

— والمبسوط ، لشمس الأئمة السرخسى ج ١٠ ص ٧٥ •

— وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعى ج ٣ ص ٢٦٧ •

— والخراج ، لأبى يوسف القاضى ص ١٧٨ •

(٨) طوابع الأنوار شرح الدر المختار ، للسندى محمد عابدين بن

أحمد بن على ابن يعقوب السندى الأنصارى (ت سنة ١٢٥٧هـ) ج ٨ ص ٢٠

(٩) عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصارى الخزرجى أبو الدرداء

صحابى من الحكماء الفرسان القضاة ، وهو واحد من الذين قاموا بجمع

القرآن لكريم مات - رحمه الله - بالشام سنة ٣٢هـ •

وروى عن علقمة (١٠) قال : غزونا أرض الروم ومعنا حذيفة
وعلينا رجل من قريش فشرب الخمر فأردنا أن نحده • فقال حذيفة (٢١):
يتحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعون فيكم (١٢) •

ويرى جمهور الفقهاء ، منهم مالك (١٣) والشافعي (١٣)
وأحمد (١٥) وأبو ثور والامامية والزيدية والأوزاعي وأسحق (٢٦)

(١٠) علقمة بن دجزر بن الأعور الكناني المدلجي ، قائد من الصحابة ،
شهد اليرموك وحضر الجابية • توفي غريقاً في طريقه الى الحبشة على رأس
جيش سنة ٢٠ هـ •

(١١) حذيفة بن اليمان بن حل بن جابر العبسي أبو عبدالله، صحابي
من الولاة الشجعان الفاتحين ، كان صاحب سر النبي صلى الله عليه وسلم
في المنافقين ، توفي سنة ٣٦ هـ •

(١٢) شرح السير الكبير ، لشمس الأئمة السرخسي ج ٤ ص ١٠٨ •

(١٣) الفروق ، لأحمد بن ادريس المعروف بالقرافي ج ٣ ص ١٨٤

— والشرح الكبير ، للشيخ أحمد الدردير ج ٢ ص ١٦٦ •

(١٤) الأم ، لمحمد بن ادريس الشافعي ج ٤ ص ١٦٥ ، ج ٧ ص

• ٣٢٣ ، ٣٢٢

— والمهذب ، لأبي اسحاق الشيرازي ج ٢ ص ٢٤١ •

(١٥) المغني ، لموفق الدين بن قدامة ج ٨ ص ٤٧٣ — ٤٧٥ •

— أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية ج ٣ ص ١٧

وما بعدها •

(١٦) البحر الزخار الجامع لمناهب علماء الامصار ، لأحمد بن يحيى

المرتضى (ت سنة ٨٤٠ هـ) ج ٥ ص ٤٠٩

—

أنه إذا صدر من مسلم ما يستوجب حداً أو تعزيراً فإن العقوبة تطبق عليه ، إلا أن الحنابلة والامامية يقولون بأن التنفيذ لا يكون إلا في دار الاسلام .

ويقول الأوزاعي : لا ينفذ قطع السارق في دار الحرب . والباقرن قالوا : يقام الحد في دار الحرب ، ولا يؤخر حتى يرجع الى بلاد الاسلام ، لأن إقامة الحد طاعة ، فإذا ما خيف من إقامة الحد ببلاد الحربيين حصول مفسدة فإنه يؤخر للرجوع لبلادنا ، لاسيما ان خيف عظمها كما يؤخر لمرض . وكذلك يقام الحد ان كان بالمسلمين حاجة الى الحدود ، أو قوة به أو شغل عنه ، والذمى في هذا كالمسلم ، لأنه ملزم بأحكام الشريعة بمقتضى عقد الذمة .

وحجة الجمهور فيما ذهبوا اليه ما أخرجه البيهقي عن عبد الرحمن ابن أزهري عن الزهري (١٧) رضى الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ يوم حنين يتخلل الناس ، يسأل عن منزل خالد ابن الوليد ، وأتى بسكران فأمر من كان عنده فضربه بما كان في أيديهم ، وحثا رسول الله ﷺ عليه من التراب « (١٨) » .

— والميزان الكبرى ، للشعراني . عبد الوهاب الشعراني (ت سنة

٩٧٣هـ) ج ٢ ص ١٨١ .

— والمختصر النافع في فقه الامامية . للحل . جعفر بن الحسن الحل

(ت سنة ٦٧٦هـ) ص ٢٢٠ وما بعدها .

(١٧) عبد الله بن عمر بن يزيد بن كثير الزهري ، الأصبهاني قاضي

من رجال الحديث ، له مصنفات ، ولى قضاء الكرج وهي بلدة بين همدان

وأصبهان وتوفى سنة ٢٥٢هـ .

(١٨) سنن البيهقي مع الجوهر التقى ج ٩ ص ١٠٣ .

وزي أبو داود في المراسيل (١٩) عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « وأقيموا الحدود في الضر والسفر على القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم » (٢٠) .

ومما يوافق التنزيل والسنة ويعقله المسلمون ويجمعون عليه أن الحلال في دار الاسلام حلال في بلاد الكفر ، والحرام في دار الاسلام حرام في بلاد الكفر ، فمن أصاب حراما فقد حده الله على ما شاء منه ، ولا تضع عنه بلاد الكفر شيئا (٢١) .

والذي يترجح عندنا من ذلك هو رأى جمهور الفقهاء ، لقوة الأدلة التي استندوا اليها وللحرص على الشرف والفضيلة ، والأمانة وحفظ الأنفس ، وهو مقتضى اطلاق نصوص القرآن والسنة ، دون استثناء أحد في دار الاسلام أو دار الحرب ، ومما يؤيد رأى الجمهور ما جاء في وصية أبى بكر لعكرمة (٢٢) حين وجهه الى عمان :

(١٩) الحديث المرسل : هو ما رواه غير الصحابي من التابعين وغيرهم دون ذكر السند الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيقول الراوى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأكثر ما يطلق المرسل على ما رواه التابعى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو حجة فى مذهب المالكية والحنفية انظر : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٤٨ .

(٢٠) سنن البيهقى مع الجوهر النقى ج ٩ ص ١٠٤ .

(٢١) الأم . للشافعى . ج ٤ ص ١٦٩ ، ج ٧ ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢٢) هو عكرمة بن أبى جهل عمرو بن هشام المخزومى القرشى من

صناديد قريش فى الجاهلية والاسلام ، استشهد فى اليرموك سنة ١٣ هـ .

« يا عكرمة سر على بركة الله ولا تعدن معصية بأكثر من عقوبتنا
 وأن فعلت أئمت ، وان تركت كذبت ولا تؤمن شريفا دون أن يكفل
 بأهله » (٢٣) •

وما روى أن سعد بن أبي وقاص هم يوم القادسية بجناد أبي
 محجن الثقفي (٢٤) حينما شرب الخمر ، وقد حبسه في القيد لولا أن
 سلمى ابنة حفصة أطلقت سراحه ليقاتل مع المسلمين بعد أن عاهدها
 على أن يرجع الى القيد ، ثم عفا عنه سعد ، وقال : لا والله
 لا أضرب اليوم رجلا أبلى الله المسلمين ما أبلاهم ، وخلق سبيله ، فقال
 أبو محجب : قد كنت أشربها اذ يقيم على الحد وأطهر منها ، فأما اليوم
 فوالله لا أشربها أبدا (٢٥) •

ولأن رأى الحنفية يمكن للافلات من العقوبة مما يؤدي الى كثرة
 ارتكاب الجرائم ، وامكان النجاة من العقاب فيتذرع المجرمون بهذا

- (٢٣) عيون الأخبار ، لابن قتيبة : عبد الله بن مسلم بن قتيبة
 الدينوري (ت سنة ٧٦ هـ) ج ١ ص ١٠٩ •
 (٢٤) هو عمرو بن حبيب بن عمرو بن عوف أحد الابطال الشعراء
 الكرماء في الجاهلية والاسلام أسلم سنة ٩ هـ •
 (٢٥) الخراج ، للقاضي أبي يوسف : يعقوب بن ابراهيم صاحب
 الامام أبي حنيفة (ت سنة ١٨٢ هـ) ص ٣١ •
 - وفتوح البلدان للبلاذري أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي
 (ت سنة ٢٧٩ هـ) ص ٣١٧ : القاهرة سنة ١٣١٩ هـ - ١٩٠٢ م •
 - وعيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينوري ج ١ ص ١٨٧ •

المذهب وتشجيع المفاسد ، لاسيما فى مثل ظروف اليوم نظرا لسهولة
المواصلات ، وامكان هرب المجرم الى بلد آخر .
وعلى هذا فان الحدود والتعازير يجوز تطبيقها فى دار
الحرب ، كما يجوز تأخير اقامتها الى دار الاسلام عند الخوف من
حصول مفسدة ببلد الحربيين ، يفعل أمير الجيش من ذلك ما يراه
مصلحة بحسب السياسة الشرعية ، واضعا فى اعتباره امكان هرب
المتهم الى بلاد العدو وامكان الافلات من العقاب . والله أعلم .

المبحث الثاني

علاقة المسلمين بغيرهم في وقت الحرب

ولما كان الإسلام هو من شريعة الإسلام الخالدة ، ومبدأ من مبادئه الباقية ، فبطبيعة الحال أذن أن تكون الحرب هي أبغض الأشياء إلى النفس المؤمنة ، وأكره الأمور إلى القلوب الواعية ، ولذلك ذكر القرآن الكريم أن القتل والقتال أمر مبغض للمؤمنين لا يحبونه لنفسه ، ولا يرضونه لذاته ، ولكن قد يقبلونه إذا كان في حال قد كتبه الله عليهم ، لأنه هو فيها خير لهم وأقوم • قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم » (٢) •

وذلك لأن هذا الأمر المبغض قد تقتضيه الرحمة الإنسانية ذاتها ، لأن في ترك الطغيان يتحكم في الضعفاء لا يعد من الرحمة في شيء ، والرحمة الحقيقية توجب دفع الطغيان • وان الرحمة الإنسانية التي دعا إليها النبي ﷺ لتوجب ألا تترك الرذيلة تطغى على الفضيلة ، ولا الشريعة تطغى على الخير ، بل ان الرحمة توجب نصر الحق والفضيلة ودفع الشر ، ولذلك فالحرب في الإسلام ضرورة اجتماعية ، أو شر لا بد منه ، وأوجبها الرحمة العادلة ، وسنتها أسس الأخلاق الفاضلة ، وأقرها السلوك الإنساني المستقيم • وان القتال ومبادئه هو ما سنتحدث عنه — بعون الله تعالى — في المطالب الآتية :

المطلب الأول

الباعث على القتال

والمتتبع لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وحيادة الرسول ﷺ ، ومعاملة الذين وجه دعوته اليهم يجد أن الدعوة السلمية هي أساس العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها ، الا اذا اقتضت غير ذلك ضرورة نشر الدعوة الاسلامية ، أو حالة الدفاع عن النفوس والحرمات والأوطان والأموال •

ونصوص القرآن الكريم التي نتحدث عن القتل والقتال تمنع الاعتداء وتنهاى عنه ، فهي تمنع الاعتداء ابتداء ، وتمنع الاعتداء فى أثناء القتال وقبل القتال ، وتبين أن القتال المطلوب هو دفع قتال المشركين : يقول تعالى : « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ، ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (١) •

وقال سبحانه : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين لله ، فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين » (٢) •

وقال عز وجل : « الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص ، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » (٣) •

(١) سورة البقرة آية ١٩٠ •

(٢) سورة الحج آية ٤٠ ، ٤١ •

(٣) سورة البقرة آية ١٩٣ ، ١٩٤ •

وان ما جاء من نصوصه **بيح** قتال العرب كافة يبين أن ذلك كان
فى مقابل اعتدائهم على المسلمين كافة . قال عز من قائل : « وقاتلوا
المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين » (٤) .

وان رسول الله ﷺ كان يدعو المشركين الى عبادة ربه ، يدعوهم
الى التوحيد ، ويأمرهم بالفضائل ، وينهاهم عن الفحشاء ، ويرغبهم فى
الاسلام . الا أن المشركين ناوؤا الرسول ﷺ ، وآذوه وآذوا أصحابه ،
وأخرجوه هو وأصحابه من ديارهم ، والنبي عليه السلام يصبر ويصابر
ويداوى النفوس المكلومة بالموعظة الحسنة والتسرية المواسية ، ولكن
أذى المشركين موصول غير مقطوع ، حتى لقد بلغ بهم الطغيان واللجاجة
فى الباطل أن هموا بقتل النبي ﷺ ، ودبروا الأمر لبيل ، ولم يترددوا
فى تنفيذ ما دبروا ، وأحاطوا بيته يريدون الهجوم برجال جمعوهم من
القبائل ليضربوه ضربة رجل واحد ، فيذهب دمه الكريم هدرا ،
ولكنهم يدبرون والله تعالى يدبر لنبية ، فأنجاه منهم ، ومر النبي على
المتربصين الذين ينتظرونه وعيونهم مفتوحة ، ولكن الله تعالى ألقى
عليهم غشاوة فلم يبصروه ، وأنزل بأعينهم عمى فلم يعرفوا ، ولم
يدركوا أن الله تعالى أنجاه منهم فى صبيحة اليوم التالى (٥) .

وقد كان النبي ﷺ يتصدى لوفود الحجاج فيعرض عليهم دعوته ،
ويرسل الوفود الى الأقاليم المجاورة ، ويبعث السفراء الى القبائل

(٤) سورة التوبة آية ٣٦ .

— وانظر ما رجحناه من أقوال المفسرين لهذه الآية الكريمة .

(٥) تاريخ الاسلام السياسى للهيكيتور محمد بن إبراهيم ص ٨٨ وما بعدها .

المتاخمة • يحملون كتباً مختلفة لتبليغ رسالة ربه ، ويعقد المعاديات مع الأقسام العديدة • ليأمن شرهم وعدوانهم ، فقد أرسل كتباً إلى قبيلة بكر بن وائل وبنى الجرهمز وبنى جهينة وبنى غفار وأسلم (٦) •

ولم يكتف النبي ﷺ في تبليغ رسالة ربه بالرسول يبعثها إلى بلاد العرب ، والوفود يرسلها أطراف الجزيرة ، سهلها ووعرها نجدها وحجازها • بل تجاوز في تبليغه الدعوة إلى غير العرب ، ففي سنة ست بعد عمرة الحديبية أرسل الرسول عليه السلام كتباً وسفراء إلى

رؤساء الدول المجاورة على رأس بعثات سياسية أو دينية ، فأرسل كتاباً إلى قيصر الروم ، وآخر إلى كسرى الفرس ، وثالثاً إلى المقوقس عظيم مصر ، ورابعاً إلى النجاشي ، وخامساً إلى المنذر الغساني في الشام ، ثم إلى غيرهم من الملوك والأمراء ، كالمنذر بن ساوى في البحرين وإلى ملوك اليمن وعمان (٧) •

وموضوع هذه الكتب واجد يتلخص في الدعوة إلى الإسلام •

(٦) مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني ج ٥ ص ٦٨ ، ج ٤ ص ٣١٠

— والطبقات الكبرى لمحمد بن سعد ج ١ ص ٢٦ ، ٢٨ •

(٧) هدى السارى شرح صحيح البخارى • للقسطلاني ج ٥ ص ١٠٦

ج ٦ ص ٤٤٨ •

— وشرح ابن عسقلان لصحيح مسلم • ج ١٢ ص ١١٢ وما بعدها •

— والسيرة الخلفية ، على بن برهان الدهان الحلبي ج ٣ ص ٢٧٢ ،

٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ •

— وفتوح مصر وأخبارها ، لعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم

ج ٤٢ •

— وتاريخ الامم والملوك ، للامام محمد بن جرير الطبري ج ٣ ص ١٠٢

قال الزهرى : كانت كتب النبي ﷺ اليهم واحدة ، يعنى نسخة واحدة ، وكلها فيها هذه الآية ، وهى من سورة آل عمران ، وهى : « يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ، فان تولوا فقولوا أشهدوا بأننا مسلمون » (٨) .

وصحة صدور هذه الكتب لا يمكن أن يخالجنها الشك فيه ، بخلاف ما ادعى بعض المستشرقين ، لأنها ثابتة فى صحاح كتب الحديث ، وقد استشهد بها الزيلعى على أن الكتابة حجة مثل العبادة (٩) .

وعثر على بعض هذه الكتب فى وثائق تاريخية ثابتة مثل كتاب النبي ﷺ الى المقوقس ، وجده المستشرق الفرنسى « بارتيملى » قرب بلدة أخميم فى صعيد مصر ، وكتاب النبي ﷺ الى المنذر بن سارى نشر المستشرق الألمانى « فايشر » صورته ، وكتاب النبي ﷺ الى النجاشى الذى نشره الأستاذ دنلوب الانكليزى (١٠) .

وكان من أثر هذه الكتب أن أسلم سائر الملوك الذين أرسل اليهم

(٨) البداية والنهاية ، للعلامة ابن كثير القرشى ج ٣ ص ٨٣ .

ج ٤ ص ٢٦٢ .

- شرح الزرقانى للمواهب اللدنية ، لابن حجر العسقلانى ج ٢

ص ٢٨٣ وما بعدها .

- والآية الكريمة من سورة آل عمران رقم ٦٤ .

(٩) نصب الراية لأحاديث الهداية ، للزيلعى ج ٤ ص ٤١٨

(١٠) الوثائق السياسية - مقدمة الطبعة الأولى - لمحمد حيدر أبادى

جاشا قيصر والمقوقس وهوذة — ملك اليمامة — وكسرى والحارس
الغسانى، وهو غير الذى هاجر اليه أصحاب رسول الله ﷺ (١١) .

فقد دل جميع ذلك على أن نشر الإسلام كان يتم بالطرق السلمية
والوسائل الدبلوماسية . كما يتضح من نص الكتاب التالى الى هرقل
ملك الروم : « بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد بن عبد الله ورسوله
الى هرقل عظيم الروم . سلام على من اتبع الهدى . أما بعد : فانى
أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم (١٢) ، وأسلم يؤتك الله أجرك
مرتين ، فان توليت فعليك اثم الأريسيين (١٣) . ويا أهل الكتاب تعالوا
الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ،
ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا
مسلمون » (١٤) .

وكتاب رسول الله ﷺ الى ملوك اليمن ، والذى جاء فيه : « الى
الحارس ومسروح ونعيم بن عبد كلال من حمير . سلم أنتم ما آمنتم

(١١) جوامع السيرة ، لابن حزم ص ٣٠

(١٢) وليس فى هذه العبارة ما يشير الى فكرة البدء بالعدوان
لو لم يسلموا ، وانما معناها السلام الروحى ، والتجاة الأخرىة ،
والاطمئنان الذى يتوفر بالإيمان « ألا بذكر الله تطمئن القلوب »

(١٣) وىروى أرسينين وبريسين ، الأريس هو الأكار يعنى الصحرائ
والفلاح والمراد به عامة أهل مملكته

(١٤) صحيح الامام البخارى ج ٤ ص ٤٥ .

— وارشاد السارى شرح صحيح البخارى للعينى ج ١٤ ص ٢١٠

— وشرح النووى لصحيح مسلم ج ١٣ ص ١٠٧ .

(١٤) الملاحات ٤

• لعنه الله •

بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ • وَإِنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، بَعَثَ مُوسَىٰ وَآيَاتِهِ ، وَخَلَقَ عِيسَىٰ بِكَلِمَاتِهِ • قَالَتِ الْيَهُودُ : عَزِيزٌ بِنَ اللَّهِ ، وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ : اللَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، عِيسَىٰ بِنَ اللَّهِ « (١٥) » •

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْمُلُوكِ مَنْ رَدَّ رَدًّا كَرِيمًا بِفَتْحِ بَابِ الدَّعْوَةِ الَّتِي الْإِسْلَامُ ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ ، كَالْمَلِيقُوسِ حَاكِمِ مِصْرَ الَّذِي كَانَ يَتَّبِعُ هُوَ وَشُعْبَةُ مِنْ ظَلَمِ الرُّومَانَ • وَالْأَكْثَرُونَ لَمْ يَزِدُوا بِالْقَوْلِ الْكَرِيمِ أَوْ غَيْرِ الْكَرِيمِ ، بَلْ رَدُّوا بِالْعَمَلِ اللَّئِيمِ ، فَكَسَرُوا — وَقَدْ مَزَقَ اللَّهُ مَلَكُهُ ، إِذْ مَزَقَ كِتَابَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَبَعَثَ مِنْ يَأْتِي بِرَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ فَفَقَتَلْتَهُ رَعِيَّتُهُ ، وَهَزَقَلَ اضْطَهَدَ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ عَرَبِ الشَّامِ فَفَقَتَلْتَهُمْ (١٦) •

فَكَانَ لِأَبَدٍ ، حِيَالِ أَذَى الْمُشْرِكِينَ لِلرَّسُولِ ﷺ ، وَاضْطَهَادِهِمْ لِأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَحِيَالِ الرَّدِّ اللَّئِيمِ مِمَّنْ ذَكَرْنَا مِنَ الْمُلُوكِ وَالْقِيَاصَةِ ، وَضُرُورَةِ حِمَايَةِ عَقِيدَةِ الْمُؤْمِنِينَ ، كَانَ لِأَبَدٍ إِزَاءَ ذَلِكَ كُلِّهِ مِنَ الْمَنَازِلَةِ لِتَكُونَ الْكَلِمَةُ الْعَلِيَّةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ ، وَكَانَ الْقِتَالُ ضَرُورَةً لِلسَّلَامِ ، وَكَانَتِ الْحَرْبُ الدِّفَاعِيَّةُ هِيَ السَّبِيلُ إِلَى تَقْرِيرِ الْحُرِّيَّةِ الدِّينِيَّةِ وَالْعَدَالَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَالسَّلْمِ الشَّرِيفَةِ ، وَلِذَلِكَ جَاءَ الْإِذْنُ بِالْقِتَالِ ، إِذْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ : « إِذْنٌ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ، الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ، وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَسَاجِدُهُمْ يُدْعَوْنَ فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ كَثِيرًا • وَإِنِاصِرَنَّهُ اللَّهُ مِنْ يَنْصُرُهُ ، إِنْ لَمْ يَلْقُوا عَزِيزًا ، الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي

(١٥) الطبقات الكبرى لـ محمد بن سعد ج ٢ ص ٣٢ •

(١٦) تاريخ الإسلام السياسي للدكتور حسن إبراهيم ص ١٥٨

الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر
ولله عاقبة الأمور» (١٧) •

وهذه الآيات الكريمت دليل قاطع على أن الحرب في الاسلام
شرعت في الأصل لسبب الدفاع عن النفس ، وعن العقيدة ، وأنها لم
تشرع ابتداء أصلاً • كما سبق (١٨) •

ويظهر لنا من هذه النصوص ، ومن هذا السياق التاريخي أن
النبي ﷺ ما قاتل الا لأمر ، منها :

١ - تأمين الدعوة الاسلامية والدفاع عنها أمام من يقف في
سبيلها ، حتى لا يخشى من يريد الدخول في الاسلام الفتنة في دينه ،
كما حدث للمستضعفين من المسلمين الأولين ، من أمثال عمار بن ياسر ،
وبلال بن رباح وغيرهما • وكما تمالأ أهل مكة مع غيرهم من عريب
شبه الجزيرة العربية على قتال الرسول ﷺ ، أمره الله تعالى بقتال
المشركين كافة ، كما قال سبحانه : « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم
كافة واعلموا ان الله مع المتقين » (١٩) •

ولما نقض يهود المدينة العهد الذي أخذه الرسول عليهم ،
وانضموا الى مشركي قريش لقتاله ، نزل قوله تعالى : « واما تخافن من
قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين » (٢٠) •

٢ - الدفاع عن النفس ودفع الاعتداء عن البلاد ونصرة المظلوم ،

(١٧) سورة الحج آية ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١

(١٨) راجع ما سبق من هذا البحث

(١٩) سورة التوبة آية ٣٦ •

(٢٠) سورة الأنفال آية ٥٨

وفى ذلك يقول الله تعالى : « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حيق إلا أن يقولوا ربنا الله » (٢١) •

وقوله سبحانه : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا أن الله لا يحب المعتدين ، واقتلوهم حيث ثققتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه ، فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين ، فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم ، وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين » (٢٢) •

وقوله عز وجل : « وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا » (٢٣) •

وقد وعد الله المسلمين النصر على أعدائهم في الدنيا ، وبشرهم بالنعيم في الآخرة ، فقال تعالى : « فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ، ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما » (٢٤) •

وقوله سبحانه : « ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون

(٢١) سورة الحج آية ٣٩ ، ٤٠ •

(٢٢) سورة البقرة آية ١٩٠ - ١٩٣ •

(٢٣) سورة النساء آية ٧٥ •

(٢٤) سورة النساء آية ٧٤ •

هانهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون ، وكان الله عزيزاً حكيماً « (٢٥) .

وقوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا اذا اقيتم الذين كفروا وحفا فلا تولوهم الأدبار ، ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير » (٢٦) .

من ذلك نرى أن القتال لم يشرع فى الاسلام الا لتأمين الدعوة الاسلامية ونصرة المستضعفين ، والدفاع عن النفس ، وما الى ذلك العرض والمال . وأن الاسلام وحد طريقه الى القلوب ، وخالطت بشاشته النفوس عن طريق الحجة (الاقناع) أضف الى ذلك أن النفوس كانت تتطلع منذ مستهل القرن السابع الميلادى الى مصلح جديد ، فقد تطرق الفساد الى جميع نواحي الحياة ، ومال ميزان العدل بين الناس ببلاد العرب والفرس والروم ، ومن ثم يادر الناس الى الاسلام لما امتاز به من الديمقراطية الصحيحة والمساواة الحقة . « فطرة الله التى فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم » (٢٧) .

(٢٥) سورة النساء آية ١٠٤ .

(٢٦) سورة الأنفال آية ١٥ ، ١٦ .

(٢٧) سورة الروم آية ٣٠ .

المطلب الثاني

قبل القتال

لا يجوز في الاسلام أن يبدأ القتال بمفاجأة العدو ومهاجمته على حين غفلة منه ، لأنه قد يلبي رغبات المسلمين — اذا ما أخطر بها — من غير قتال ، أو قد يصاب كثير من المسلمين والراغبين في الاسلام اذا ما انتهزت غفلة العدو وأخذ على غرة ، أو قد يقع شر مستطير كان من الممكن ألا يقع ، وهذا كله فساد في الأرض ينهى الله عنه بقوله سبحانه : « ولا تعثوا في الأرض مفسدين » (١) .

ولهذا فمن الواجب المحتم في الاسلام تنبيه العدو والاعذار اليه قبل البدء بالقتال . وذلك بإنذاره انذارا نهائيا متكررا مدة ثلاثة أيام على أقرب الآجال ، ويتضمن هذا الانذار التخيير بين ثلاثة أمور : اما الاسلام ليكونوا مع المسلمين بقلوبهم ، واما العهد ليأمن المسلمون جانبهم وليؤمن الاسلام دعوته ، واما القتال . ويبدو أن تحديد مدة الانذار منذ البداية يعنى عن تكراره . هكذا كان يأمر الرسول ﷺ قواد جنده أن يفعلوا ، وهكذا كان يفعل هو نفسه . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى . ومنها :

ما أخرجه مسلم عن بريرة عن سليمان بن بريرة عن أبيه رضى الله

(١) سورة البقرة آية ٦٠ .

(٢) السرية : هي القلعة من الجيش ، تخرج منه تغير على العدو

وترجع اليه . انظر سبل السلام للصنعاني ج ٤ ص ٨١ .

عنه قال : « كان النبي ﷺ إذا أمر أميرا على جيش أو سرية (٢) أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ، ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا (٣) ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليدا وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال ، فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم الى التحول عن دارهم الى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم ان فعوا ذلك فلهم ما للمهاجرين ، وعليهم ما على المهاجرين ، فان أبوا أن يتحولوا (٤) فاخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله ، الذي يجرى على المؤمنين (٥) . ولا يكون لهم في الغنيمة والفىء شيء . الا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فان أبوا فسلمهم الجزية (٦) . فان هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فان هم أبوا فاستعن بالله وقتلهم . . . » (٧) . رواه الخمسة الا البخارى .

وعن عطاء بن السائب عن أبي البحتري قال : « لما غزا سلمان

(٣) لا تغلوا : أى لا تخونوا فى الغنيمة ، ولا تغدروا : أى لا تنقضوا عهدا ، ولا تمثلوا : أى لا تشوهوا القتلى بقطع الأنوف والأذان ونحوها .

ولا تقتلوا وليدا : أى صبيا . انظر سبل السلام ج ٤ ص ٨١

(٤) عن ديارهم ويجاهدوا .

(٥) من الاعراب من أهل البادية ، وحكم الله فيهم أنه ليس لهم فى

الغنيمة والفىء شيء الا اذا جاهدوا

(٦) وان أبو أى عن الاسلام ، فسلم الجزية ، لعل هذا قبل تخصيصها

بأهل الكتاب الوارد فى سورة التوبة .

(٧) صحيح الامام مسلم ج ١٢ ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٨٩ .

— وسنن أبى داود ج ٣ ص ٣٧ ، ٣٨ .

— ونيل الأوطار — للشوكانى ج ٧ ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

المشركين من أهل فارس - وكان قد حاصر قصرًا من قصور فارس - فقالوا : يا أبا عبد الله ألا تنهد (٨) اليهم . قال : دعوني أدعهم كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل ، فأتاهم ، فقال لهم : انما أنا رجل منكم ، فارسى ، والعرب يطيعوننى فان أسلمتم فلکم مثل الذى لنا ، وعليكم مثل ما علينا ، وان أبيتم الا دينكم ، تركناكم عليه ، وأعطونا الجزية عن يد وأنتم صاغرون وان أبيتم ، نابذناكم على سواء . قالوا : ما نحن بالذى نعطي الجزية ، ولكننا نقاتلكم . قالوا : يا أبا عبد الله ألا تنهد اليهم ، قال : فدعاهم ثلاثة أيام الى مثل هذا (٩) . ثم قال : انهدوا اليهم ، قال : فنهدنا اليهم لفتحننا ذلك القصر (١٠) . رواه الترمذى . قد دل ذلك على أن القتال فى الاسلام لا يجوز الا بعد تنبيه العدو والاعذار اليه كما ذكر .

قال أبو يوسف : « لم يقاتل رسول الله ﷺ قوما قط ، فيما بلغنا ، حتى يدعوهم الى الله ورسوله » (١١) .

وقال صاحب الأحكام السلطانية : « ومن لم تبلغهم دعوة الاسلام ، يحرم علينا الاقدام على قتاله غرة وبياتا بالقتل والتحريق ، ويحرم أن نبدأهم بالقتال ، قبل اظهار دعوة الاسلام لهم واعلامهم من معجزات النبوة ومن ساطع الحجة بما يتوهم الى الاجابة » (١٢) .

- (٨) فآمر الجيش بالزحف اليهم .
- (٩) فيه طلب الدعوة الى ثلاثة أيام ، رحمة بهم لعلهم يسلمون .
- (١٠) نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعى ج ٣ ص ٢٧٣ .
- والخراج ، لأبى يوسف القاضى ص ١٩١ .
- (١١) الخراج ، لأبى يوسف القاضى ص ١٩١ .
- (١٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبى الحسن الماوردى

وجاء في المبسوط للبرخسي ما نصه : « انهم يوجبون على القائد ، اذا ابوا الاسلام أو العهد أو القتال ، ألا يحارب فور ذلك ، بل يذهب الى الصلاة مع جيشه ، حتى اذا أتم الصلاة عاد فجدد الدعوة . وقالوا : انه يحسن ألا يقاتلهم فور الدعوة والسكوت ، بل يبيتهم (أى يتركهم يبيتون ليلة) يتفكرون ويتدبرون ما فيه مصلحتهم » (١٧) . ويستفاد من ذلك أن يستأنى بهم القائد المسلم ليتفكروا ما بأنفسهم ويتدبرون .

ومع وجوب تنبيه العدو والاعداد اليه قبل القتال ، فانه لا يبدأ المسلمون بالقتال قبل أن يبدأهم العدو به ، واذا ما بدأ فلا يقاتلون حتى يقتلوا قتيلا ، وأن قتلوا عرض عليهم الاسلام أخيرا ثم قاتلوا .

فقد روى أن رسول الله ﷺ قال لعلي اذ أرسله الى اليمن ، ولعاذ بن جبل : « لا تقاتلوهم حتى تدعوهم ، فان أبوا فلا تقاتلوهم حتى يبدءوكم ، فان بدءوكم فلا تقاتلوهم حتى يقتل منكم قتيلا ، ثم أروهم ذلك ، وقولوا لهم هل الى خير من هذا السبيل ، فلان يهدى الله على يديك رجلا واحدا خير مما طلعت عليه الشمس وغربت » (١٤) . ويستفاد من هذا أنه لا يكون قتال الا بعد أن يعتدى المخالفون جالف ، ويقتلوا ليتحقق الاعتداء منهم ، ويكون القتال بعد ذلك .

• (١٣) المبسوط لشمس الأئمة السرخسي ج ١٠ ص ٦

• (١٤) وفي رواية البخارى أنه قال لعلي « ٠٠٠ » ، فوالله لأن يهدى الله

بك رجلا خير لك من أن يكون لك حجر النعم .

• صحيح البخارى بشرح ابن حجر العسقلاني ج ٦ ص ١٤٤

• وتيل الاوطار للشوكاني ج ٧ ص ٢٢٣

ويرى الفقهاء أن هذا الإنذار الذي أوجبه الإسلام ليس بوسع المسلمين أو قادة الجند أن يتركوه ، فإذا ما بدأ أحدهم بالقتال قبل الإنذار بالحجة والدعاء إلى إحدى الأمور الثلاثة ، وقتل من الأعداء غرة وبياتا • فهذا جزاؤه في الإسلام ليس فقط الاثم والعقوبة الأخروية ، بل أيضا الضمان والمغارم العاجلة ، إذ يكون عليهم ضمان جميع ما يتلفونه به على العدو من الأَنْفُس والأموال (١٥) •

وهذا المبدأ الخلقى الكريم لم يستطع القانون الدولي في العصور الحديثة - ناهيك عن شرائع السوء القديمة - أن يصل إليه إلا ما جاء أخيرا - ولا أحسبه إلا مستقى من الإسلام - في مؤتمر لاهاي سنة ١٩٠٧م إذ نص في المادة الأولى من اتفاقية بدء الحرب • على ألا تبدأ أعمال الحرب إلا بعد إخطار سابق (١٦) •

ومع ذلك فإنه لم ينجح من التقصير والتخلف عن التشريع الإسلامي من نواحي كثيرة • أهمها : أن الإسلام يوجب - كما رأينا - أن يتقدم الإنذار على بدء الحرب باثنتين وسبعين ساعة ، وهي فترة جد كافية ، ليكون العدو لذ نفسه رأيا غير معجل ، أما القانون الدولي ، فإنه لا يمنع من وقوع الحرب عقب الإخطار بها مباشرة ، وهي مفاجأة اعترضت عليها الحكومة الهولندية ، لما تنطوي عليه من الختل والغدر ، واقترحت اشتراط مهلة بين الإخطار وبدء الحرب مقدارها أربع وعشرون ساعة ، فرفض اقتراحها • ومنها أن ترك الإنذار بالحرب معاقب عليه في الإسلام بالجزاء الذي ذكرناه قبل قليل ، أما في القانون الدولي

(١٥) الأحكام السلطانية ، لأبي الحسن الماوردي ص ٤٦ •

(١٦) القانون الدولي على ما هو ص ٥١٤ ، ٥١٥ •

فلا جزاء عليه مطلقا . بل كل ما هنالك أن تعتبر الدولة مخالفة للقانون (١٧) .

وهذا نقص لا يغتفر ، لأنه يغرى كثيرا من الدول على تجاهل مبدأ الاخطار بالحرب قبلها ، كما وقع من الترك سنة ١٩١٤ ، ومن اليابان في الحرب العالمية الثانية (١٨) .

على أنه اذا كان بين العدو وبين المسلمين معاهدة سلام — وقد بدأ منه ما يدل على نقضها غدرا — فان الاسلام لا يكتفى بالانذار السابق ، بل لابد قبل تسيير الحملة اليه ، وقبل القيام بأى عمل من أعمال الحرب من أخطار العدو بأن معاهدة السلم المعقودة معه أصبحت غير قائمة ، كأثر من آثار أعماله ، ونتيجة حتمية لتصرفاته ، والا كان ما يقوم به المسلمون بهدف الرد عليهم ماثرا للتهمة ، وخيانة ينهى الله عنها بقوله سبحانه : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ، ان الله لا يحب الخائنين » (١٩) .

كما ينهى عنها الرسول ﷺ ، ويتقبحها أصحابه . فقد روى أنه كان بين معاوية وبين الروم عهد ، وكان يسير نحو بلادهم ، حتى اذا انقضى العهد غزاهم ، فجاء رجل على فرس ، أوبرزون ، وهو يقول : الله أكبر الله أكبر ، وفاء لا غدر ، فنظروا فاذا هو عمرو بن عبسة ،

(١٧) القانون الدولي العام للدكتور محمد سامي جنيبة ص ٦٢٧ .

(١٨) العلاقات الدولية لعل ماهر ص ٥١٤ ، ٥١٥ .

— والعلاقات الدولية ، لعل صادق أبي هيف ص ٦٥٦ .

(١٩) سورة الأنفال آية ٥٨ .

فأرسل إليه معاوية ، فسأله فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يحلن عقدة ولا يشدنها ، حتى ينقضى أمرها ، أو ينبذ إليهم على سواء . فرجع معاوية بالناس » (٢٠) . رواه أحمد وأبو داود والترمذي صححه .

ولا تقتصر عدالة الاسلام ورفقته وسماحته فى معاملة الأعداء على الحد الذى ذكر ، بل يذهب الى أبعد من ذلك ، فانه اذا ما كان يوجد من رعايا العدو عدد - قل هذا العدد أم كثر - دخلوا بلاد الاسلام بعقد أمان ، ثم نشبت الحرب وتوجسنا منه خيفة بأمارات دالة ، فلا يستبيح الاسلام قتالهم وهم فى دياره ، أو حتى اعتقالهم ، اذ يكون ذلك غدرا ، واقتطاع دون المأمن ، بل يجب فى هذه الحالة ردهم الى بلادهم عملا بقوله سبحانه : « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » (٢١) .

وقاعدة المسلمين : « وفاء بعهد من غير غدر خير من غدر بغير » (٢٢) . وانه اذا ما تصورنا هذا التكريم والوفاء لرعايا الدول المحاربة وما تفعله الدول اليوم من اعتقال الرعايا وتعذيبهم ، اجتنى الممثلين الدبلوماسيين - رغم ما أعطى لهم من حصانات - دون حذب ارتكبه ، أو جريرة اقترفوها ، لأدركنا أن عمل الاسلام - لا نعلم أن أحدا وصل فى العدل اليه .

(٢٠) سنن أبى داود ج ٣ ص ١٨٣ .

- ونيل الأوطار للشوكرانى ج ٨ ص ٤٥ .

(٢١) سورة التوبة آية ١٣٧ .

(٢٢) معنى المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج للشريينى ج ٤

آراء العلماء في حكم ابلاغ الدعوة:

وقد اختلف الفقهاء في حكم ابلاغ الدعوة على ثلاثة آراء:

الأول: انه يجب تقديم الدعوة الى الاسلام قبل القتال من غير فرق بين من بلغته الدعوة من الأعداء ، ومن لم تبلغه ، وبه قال مالك والهادوية والزيدية (٢٣) . لقوله تعالى : « ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون » (٢٤) .

الثاني: انه لا يجب مطلقا . وهو رأى بعضهم (٢٥) .

الثالث: انه يجب لمن لم يبلغهم الاسلام ، أما اذا انتشر وظهر كل الظهور ، وعرف الناس لماذا يدعون ، وعلى أى شيء يقاتلون

- (٢٣) المدونة الكبرى في فقه الامام مالك ج ٣ ص ٢٠٢ .
- المقدمات والمهدات لابن رشد ج ١ ص ٢٦٦ .
- وشرح الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ١٣٠ الطبعة الثانية .
- والبحر الزخار لمذاهب علما الأمصار . للمرتضى ج ٥ ص ٣٩٥ .
- والروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير . للصنعاني ص ٢٩٧ .
- ونيل الأوطار ، للشوكاني ج ٧ ص ٢٣١ .
- والمحلي ، لأبي محمد بن حزم الظاهري ج ٧ ص ٢٩٨ .
- (٢٤) سورة الفتح آية ١٦ .
- (٢٥) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية ج ٢ ص ٣٣٨ .
- ونيل الأوطار ، للشوكاني ج ٧ ص ٢٣١ .
- وسبيل السلام للصنعاني ج ٤ ص ٨٠ .

مخالفة مستحبة ، تأكيداً للإعلام والإنذار وليست بواجبة • وهو رأى
جمهور العلماء والشيعية الامامية والاباضية (٢٦) •

قال ابن المنذر : وهو قول جمهور أهل العلم ، وقد تظاهرت
الأحاديث الصحيحة على معناه - وبه يجمع بين ما ظهره الاختلاف من
الأحاديث (٢٧) •

وهذه الأحاديث - علاوة على ما سبق فى أول الباب - هى :

ما رواه أحمد، والبيهقى وأبو يعلى والطبرانى والحاكم عن ابن
عباس رضى الله عنهما قال : ما قاتل رسول الله ﷺ قوما قط
الا دعاهم « (٢٨) •

وعن سهل بن سعيد أنه سمع النبي ﷺ يوم خيبر يشكو عينيه ،
فأمر فدعى له • فبصق فى عينيه فبرأ مكانه حتى كأن لم يكن به شىء ،

-
- (٢٦) شرح السير الكبير للسرخسى ج ١ ص ٥٧ ، ٥٨ •
 - المبسوط لشمس الأئمة السرخسى ج ١٠ ص ٦ ، ٣٠ •
 - الأم ، فى فقه الشافعى ج ٤ ص ١٥٧ •
 - معنى المحتاج ، للخطيب التبريزى ج ٤ ص ٢٢١ •
 - كشف القناع على متن الاقناع للمقدسى ج ٣ ص ٣١ •
 - الروضة البهية شرح اللمعة الدهشيقية ج ١ ص ٢١٨ •
 - وشرح النيل وشفاء العليل ، لأطفيش ج ١٠ ص ٤١٧ •
 - (٢٧) نيل الأوطار للشوكانى ج ٧ ص ٢٣١ •
 - (٢٨) سنن البيهقى ج ٩ ص ١٠٧ •
 - ونيل الأوطار - للشوكانى ج ٧ ص ٣٣٠ •
 - ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمى ج ٥ ص ٣٠٤ •

فقال : نقالهم حتى يكونوا مثلنا . فقال : على رسلك حتى تنزل بناختهم ، ثم ادعهم الى الاسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم ، فوالله لأن يهتدى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم » • متفق عليه (٢٩) •

وعن ابن عوف قال كتبت الى نافع عن الدعاء قبل القتال ، فكتب الى انما كان ذلك فى أول الاسلام • وقد أغار رسول الله ﷺ على بنى المصطلق وهم غارن (أى غافلون) ، وأنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلهم وسبى ذراريهم ، وأصاب جويرة بنت الحارث •••» (٣٠) •

وعن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ كان قد عهد اليه فقال : « أعر على ابنى صباحا وحرق » (٣١) • والغارة لا تكون مع دعوة • (أبنى : كحبلى ، موضع بفلسطين بين عسقلان والرملة) •

فالعديثين الأولين هنا مع الحديثين اللذين سيقت الاشارة اليهما • كلها تعتبر الدعوة الى الاسلام شرطا فى جواز القتال ، أما الحديثان الباقيان فيجيزان الاغارة على العدو بدون دعوة • لأنه سبق له بلوغ الدعوة • وقد سلك العلماء فى دفع هذا التعارض مسالكين :

(٢٩) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، للعسقلانى ج ٦ ص ١٠٩

— وهدي السارى شرح صحيح البخارى للقسطلانى ج ٥ ص ١٠١

— ونيل الاوطار شرح منتهى الأخبار ، للشوكانى ج ٧ ص ٢٢٢

(٣٠) سنن البيهقى ج ٩ ص ١٠٧

— وسدبل السلام شرح بلوغ المرام ، للصبغى ج ٤ ص ٨٠

— ونيل الاوطار • للشوكانى ج ٧ ص ٢٣٢

(٣١) سنن أبى داود ج ٣ ص ٣٥٢

— وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ٢٠٩

الأول : ما سلكه أصحاب الرأي الأول والثانى وهو القول بنسخ بعض الأحاديث لبعض ، أو تخصيص الفعل بزمن النبي ﷺ .

الثانى : مسلك جمهور الفقهاء ، وهو التوفيق والجمع بين الأحاديث لأنهم يقولون بأنه لا يصار الى القول بالنسخ الا اذا تعذر الجمع بين الأدلة ، وأما ادعاء التخصيص فلا دليل عليه (٣٢) . فمن لم تبلغه الدعوة يجب دعاؤه فاذا بلغته استحب ذلك . واكتفاء الجمهور باستحباب الدعوة حال بلوغها للناس راجع فى تقديرنا الى افتراضهم حالة اليأس من قبول الاسلام والاصرار على الكفر ، وحتى لا يأخذ الاسلام مخالفه على غرة ، استحبوا تجديد الدعوة وتكرارها فى تلك الحالة (٣٣) .

وأما ما زعمه الامام المهدي (٣٤) ، وابن رشد ، والكمال بن الهمام (٣٥) من أن وجوب تقديم الدعوة قبل القتال أمر مجمع عليه ، لقوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » (٣٦) . فهو مردود .

(٣٢) سبل السلام . للصنعانى ج ٤ ص ٤٥ .

— وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد ج ١ ص ٣٧٤ .

(٣٣) آثار الحرب فى الفقه الاسلامى للدكتور وهبة الزحيلي ص ١٥٥ .

(٣٤) هو صلاح بن على بن محمد الحسنى : من أئمة الزيدية باليمن ،

وأحد علمائهم دعا الى نفسه بصنعا بعد وفاة المنصور (على بن محمد) سنة

٨٤٠هـ وبويج وقتب بالمهدى له تأليفاً ، توفى سنة (٨٤٩هـ) .

(٣٥) نيل الأوطار — للشوكانى ج ٧ ص ٢٣١ .

— فتح القدير — لكمال الدين بن الهمام الحنفى ج ٤ ص ٢٨٥ .

— وبداية المجتهد ، ونهاية المقتصد ، لابن رشد ج ١ ص ٣٧٣ .

(٣٦) سورة الاسراء آية ٢٥ .

٢٠٦٠ ج ٦ ص ٦٠٦ .

بما ذكرنا من قول جمهور الفقهاء ، وقول قوم بعدم وجوب الدعوة مطلقاً (٣٧) . اللهم الا أن يكون ادعؤهم لإجماع علي أن الدعوة عموماً شرط في القتال . فهذا مسلم به ، ولكنه ليس من محل بحثنا الذي فيه الخلاف ، وهذا ما صرح به العلامة ابن رشد (٣٨) .

وأما ما أوردناه في هذه المسألة من الآثار التي تعارض فيها قول الرسول ﷺ وفعله ، فنرى ترجيح القول على الفعل . كما هو المختار عند الأصوليين ، لكون القول مستقلاً بالدلالة ، موضوعاً لها ، بخلاف الفعل فإنه لم يوضع للدلالة ، وان دل فإنها يدل بواسطة القول (٣٨) .

وقد يكون فعله ﷺ في خير ، وبني المصطلق راجعاً الى ما تقتضيه ظروف القتال من المسارعة الى خوض المعركة ، اذا ما كان العدو جاداً في تحصين قلاعهم واحكام خطته (٤٠) .

ولعلنا بذلك نكون قد توصلنا الى الرأي الذي ترجح عندنا ، وهو وجوب الدعوة الى الاسلام قبل أية معركة ، حتى يعذر المسلمون في صنيعهم ، ويقطع الشك باليقين في اصرار العدو على عقاده ، وهو ما كان يحدث في سائر غزوات الرسول ﷺ ، وحروب خلفائه ، ومعارك

(٣٧) نيل الأوطار - للشوكاني ج ٧ ص ٢٣١ .

(٣٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد ج ١ ص ٣٨٧ .

(٣٩) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول الى علم الأصول للأسنوي

ص ٦٤٩ ، ٦٥٩ .

- وارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٤٧ .

- وأصول الفقه للمرحوم الشيخ محمد الخضرى بك ص ٣٥٥ .

(٤٠) آثار الحرب فى الفقه الاسلامى ، للدكتور وهبة الزحيلى ص ١٥٦

(١٤ - العلاقات)

قواده الصالحين من بعده ، فلم يثبت أن أحدا منهم قاتل عدوه —
 رغم استفادة أخبار الاسلام شرقا وغربا على حد تعبير الفقهاء —
 في يوم من الأيام ، الا بعد تبليغ دعوته ، اما على لسان رسول ،
 أو بكتاب يوجهه الى قائد جند الأعداء • يقول أبو بكر رضى الله
 عنه لعكرمة حين وجهه الى عمان : « يا عكرمة سر على بركة الله ،
 ولا تنزل على مستأمن ولا تؤمنن على حق مسلم ، وأهدر الكفر بعضه
 ببعض ، وقدم النذر بين يديك ••• » (٤١) •

ويقول ابن جرير الطبرى : « أجمعت الحجة على أن رسول الله
 ﷺ لم يقاتل أعداءه من أهل الشرك الا بعد اظهاره الدعوة واقامة الحجة ،
 وأنه ﷺ كان يأمر أمراء السرايا بدعوة من لم تبلغه الدعوة (٤٢) •
 فبالرغم من أن قريشا أول من عرف الدعوة الاسلامية فقد بعث الرسول
 عليه السلام يوم فتح مكة الى قريش أبا سفيان ، وبديل بن
 ورقاء ، وحكيم بن جزام ، يدعونهم الى الاسلام (٤٣) •

هذا ومما تجدر الاشارة اليه هنا من أن القول لا بد له قبل

(٤١) الكامل فى التاريخ ، لابن الأثير (ت سنة ٦٣٠ هـ) ج ٥ ص ٢٢

— والأموال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ص ٢٥ ، ٣٤ •

(٤٢) تاريخ الأمم والملوك ، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى —

ج ٣ ص ١١٧

(٤٣) الخراج ، لأبى يوسف القاضى ص ١٩١ •

— والأموال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ص ١٣٦ •

— وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ١٧٦ •

— والتاج والاكلیل لمختصر خليل • للمواق ج ٣ ص ٣٥٠ •

الشروع في القتال بعد الانذار من أن يمضي ثلاثة أيام تكرر فيها الدعوة ، فلا يجوز القتال الا في اليوم الرابع ، ما لم يعاجلونا بالقتال ، أو يكون الجيش قليلا والا قوتلوا . هذا ما نص عليه فقهاء الحنفية والمالكية . وأما الشافعية فقد قالوا : للامام الخيار بحسب المصلحة من تكرار الانذار وعدمه . ولكن الرأي الأول يؤيده ما أوردناه من قبل بهذا الصدد من آثار (٤٤) .

وأيا ما رواه أبو عبيد قال : كتب عمر بن الخطاب الى سعد بن أبي وقاص : « انى قد كنت كتبت اليك أن تدعو الناس الى الاسلام ثلاثة أيام ، فمن استجاب لك وأسلم قبل القتال ، فهو رجل من المسلمين ، له ما لهم وله سهم في الاسلام ، ومن استجاب لك بعد القتال وبعد الهزيمة ، فهو رجل من المسلمين ، وما له لأهل الاسلام ، لأنهم قد أحرزوه بعد اسلامه . فهذا أمرى وعهدى اليك » (٤٥) .

ومن مجموع ما تقدم نعلم علم اليقين أن نية السلم عند المسلمين قائمة حتى عندما يتلاقى الجيشان فالفائز لا يقاتلهم الا بعد أن يخبرهم ، لكيلا يأخذهم المسلمون على غرة ، وليعلنوا أنهم لا يريدون أرضا يستعمرونها ، ولا أنفسا يستعبدونها ، ولكن ليكون كل انسان له حرية فيما يعتقد ، ثم مع ذلك لا يبدأ بالقتال ، بل يتركهم يبدعون به ، وحتى بعد هذا البدء لا يقاتلهم حتى يقتلوا فعلا ، ثم يبين لهم العبرة في ذلك الدم الذي أراقوه ظلما وعدوانا فان لم يتخذوا منه عبرة ، لم يبق الا السيف ايحكم بأمر الله بينه وبينهم ، والله خير الفاصلين .

(٤٤) راجع ما تقدم من هذا البحث .

(٤٥) الخراج ، ليعبي بن آدم القرشي ص ٤٨ طبع دار المعرفة

بيروت لبنان .

أجلب الثالث

أثناء القتال

الفرع الأول

تحديد المحاربين

وإذا كانت الحرب هي آخر السبل كما أسلفنا ، وكان الإسلام قد أباحها كضرورة ملجئة ، فإنه لذلك يجعلها مقدره يقدرها ، فلا يقاتل إلا القادرين على القتال الذين أعدوا له ، وفرغوا من أجله ، سواء باثروا القتال بالفعل ، أم كانوا احتياطيين مدخرين لوقت الحاجة ، أما كل ذي عجز أو شغل عن القتال ، كالشيوخ المسنين ، والنساء ، والأطفال ، والمتفرغين للعبادة ، والفلاحين ، والتجار ، والصناع ، فهؤلاء مدنيون ليسوا من المحاربين في شيء ، ولا يجوز أن يقصدوا بشيء من أعمال الحرب قط ، إلا إذا قاموا بعمل من أعمال القتال ، كما تفعل فرق النساء في الحروب الحديثة ، والتجسسات منهن (١) .

ذلك ، أنه قد ثبت عن رسول الله ﷺ النهي عن قتل النساء والأطفال ، والشيوخ ، والعسفاء - أي الأجراء - وأصحاب الصوامع - أي الرهبان والعباد - وهي أصناف شتى ، بين عاجز وقادر ، لا يجمعهما إلا أنها (لا تقتاتن) . وهو ما دل عليه قوله تعالى : « وقتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا » (٢) .

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، لأبي الحسن الماوردي .

ص ٥١ .

- والمغنى مع الشرح الكبير ج ٢٠ ص ٤٠١ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٠ .

وقول الرسول الكريم - حين أنكر على أصحابه قتل أمزاة -
 « ما كانت هذه لتقاتل » • فقد أخرج أحمد وأبو داود - من
 حديث رباح بن الربيع - أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة
 غزاها ، وعلى مقدمته خالد بن الوليد ، فمر رباح وأصحاب رسول الله
 على امرأة مقتولة ، مما أصابت المقدمة ، فوقفوا ينظرون إليها وهم
 متعجبون من خلقها ، حتى لحقهم رسول الله ﷺ على راحته ، فأخرجوا
 عنها ، فوقف عليها رسول الله ﷺ ، فقال : « ما كانت هذه لتقاتل »
 ثم قال لأحدهم : الحق خالد ، فقل له : « لا تقتلوا ذرية ولا
 عسيفا » (٣) •

وروى الجماعة الا النسائي عن ابن عمر قال : « وجدت امرأة
 مقتولة في بعض مغازي النبي ﷺ ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل
 النساء والصبيان » (٤) •

وروى أحمد والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول
 الله ﷺ كان اذا بعث جيشا قال : « أخرجوا باسم الله تعالى ، تقاتلون

(٣) سنن أبي داود ج ٣ ص ٥٤ •

- ونيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ، للشوكاني ج ٧ ص ٢٤٦ •

(٤) هدى السارى لشرح صحيح البخارى للقسطلاني ج ٥ ص ١٤٢ •

- وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٤٨ •

- وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٠١ •

- والتخراج ، لابن يوسف ص ١٩٥ •

فبي سبيل الله من كفر بالله ، لا تغدروا ، ولا تغلوا ، ولا تقتلوا ،
 ولا تقتلوا الولدان ، ولا أصحاب الصوامع » (٥) •

وروى عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « انطلقوا باسم الله ،
 وعلى ملة رسول الله ، لا تقتلوا شيئا فانيا ، ولا طفلا صغيرا ،
 ولا امرأة » (٦) •

كما روى عن أنس أيضا أن رسول الله ﷺ قال : « انطلقوا باسم
 الله ، وبالله ، وعلى ملة رسول الله ، لا تقتلوا شيئا فانيا ، ولا طفلا ،
 ولا صغيرا ، ولا امرأة ، ولا تغلوا ، وضموا غنائمكم ، وأصلحوا
 وأحسنوا ان الله يحب المحسنين » (٧) •

فهذه الأحاديث كلها — الى جانب ما ورد في هذا المجال من
 حديث رسول الله ﷺ ، يشد بعضها بعضا ، وينهض مجموعها حجة
 واجبة الاتباع (٨) •

وكم ترددت هذه التعاليم الانسانية في أدب الحرب ، بعد
 الرسول ﷺ حتى غدت شعار الخلفاء والأمراء — يوصون بها دائما

(٥) سنن البيهقي ج ٩ ص ٩٠ •

— ونيل الاوطار — للشوكاني ج ٧ ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ •

— والخراج ، لأبي يوسف ص ١٩٥ •

(٦) سنن البيهقي ج ٩ ص ٩١ •

(٧) السنن الكبرى • للامام أبي جعفر أحمد بن الحسين البيهقي

ج ٩ ص ٩٠ ، ٩١ •

(٨) السنن الكبرى لأحمد بن الحسين البيهقي ج ٩ ص ٩١ •

قواد الجيوش حين يبعثون بهم الى القتال ، ولا سيما فى وصايا
 خليفته الراشدين : أبى بكر وعمر ، رضى الله عنهما ، لقوادهما أينما
 توجهوا .

فقد روى الامام مالك فى الموطأ عن يحيى بن سعيد — ان أبا بكر
 بعث جيوشا الى الشام ، فخرج يمشى مع يزيد بن أبى سفيان — وكان
 أمير ربع من تلك الأرباع — فقال : أنى موصيك بعشر خلال : لا تقتل
 امرأة ولا صبيا ، ولا كبيرا هرما ، ولا تقطع شجرا مثمرا ، ولا تخرب
 عامرا ، ولا تعقرن شاة ، ولا بعيرا الا لمأكله ، ولا تعقرن نخلا
 ولا تمرقة ، ولا تغلل ولا تجبن « (٩) » .

وما ثبت عن عمر رضى الله عنه — والمعقول أنه تلقاه عن الرسول
 ﷺ — أنه كان يقول فى وصايا هذه : « لا تغلوا ولا تغدروا ،
 ولا تقتلوا وليدا ، واتقوا الله فى الفلاحين ، فلا تقتلوهم الا أن
 ينصبوا لكم الحرب » (١٠) .

وبمثل ذلك كان يوصى عثمان وعلى وعمر بن عبد العزيز وخالد
 ابن الوليد . غفى ضوؤه وصايا النبى ﷺ ، ووصايا الخلفاء الراشدين ،
 والقواد الصالحين من بعده نستطيع أن نعرف ما يحل قتاله وقتله وما

(٩) شرح الزرقانى على الموطأ ج ٢ ص ٢٩٥ .

— والمنتهى على الموطأ ج ٣ ص ١٦٧ .

— ونيل الأوطار ، للشوكانى ج ٧ ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

— وشرح السير الكبير ج ١ ص ٤١ — ٤٣ .

(١٠) السنن الكبرى ، لأحمد بن الحسين البيهقى ج ٩ ص ٩١ .

— العقد الفرید لابن عبد ربه ج ١ ص ١٥١ وما بعدها .

لا يظلم، وفرض من هذه الوصاية أورتك أن الباعث على القتل - كما أسلفنا - رد الاعتداء وتأمين المؤمنين من أن يفتنوا في دينهم • ومضى أن هذا الباعث يحكم الحرب ، فلا يبيح قتل من لا يقاتل ولا يشترك في القتال بأى نوع من أنواع الاشتراك ، وقصرها على الميدان لا تتجاوزها إلى غيره ، إذ ليس من غرض الإسلام الأفساد وسفك الدماء ، وإنما رسالته الإصلاح الشامل في كل جوانب الحياة ، فإذا كان ولا بد من الحرب ، وهي شر وبلاء ، فليكن الاضطلاء بناها ، بمقدار دفعها واطفاء جذوتها ، وهذا لا يقتضى أكثر من التصدي للمقاتلة الذين يشهرون السلاح في وجوه المسلمين ، ورفع الحرج في نفوسهم فقط بمقدار ما تتحقق به هذه الغاية •

صحيح أنه ثبت عن رسول الله ﷺ قتل امرأة ، ولم ينكر على أصحابه - رضى الله عنهم - قتل أخرى ، ولا قتل رجل تجاوز المائة من عمره ، لا يكاد يستطيع الجاوس ، كما ثبت عن الرسول أيضا أنه أباد رجال بنى قريظة عن آخرهم ، ولا شك أنه كان فيهم العمال المعترضون عليه ، وقد كان فيهم رجل أعمى ، يقال له : الزبير بن باطاء • واللاجئين والشيوخ والعجزة ، وربما الكارهون ، الراغبون عن القتال ثبت أنه كان ممن قتل يومئذ (١١) •

فأما المرأة التي قتلها • فقد أخرج أبو داود والبيهقي عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « ما قتل رسول الله ﷺ امرأة من بنى قريظة إلا امرأة واحدة ، والله انها عندي لتصبحك ظهرا لبطن ، وأن رسول الله ﷺ ليقبل رجالهم بالسوق ، إذ هتف هاتف باسمها : أين

(١١) سنن أبي داود ج ٣ ص ٥٤ •

- الجوهر النقي مع سنن البيهقي ج ٩ ص ٩٤ •

غلائقة ؟ فقالت : أنا والله ، فقالت : عليك مالك قالت : أقتل والله ، فقالت : ولم ؟ قالت : لحدث أحدثته - فإخطلق بها فحضر عنقها ، فمما أنسى عجبا منها : طيب نفسها ، وكثرة ضحكها ، وقد علمت أنها تقتل » •
وقد فسر الحديث الذي أحدثته بأنها ألقيت حجرا على رجل من المسلمين فقتلته (١٢) •

وأما المرأة التي لم ينكر قتلها ، فقد كان ذلك يوم جنين ، فقد أخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة : « انه ﷺ رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء ؟ من صاحبها ؟ فقال رجل : يا رسول الله أردفتها فأرادت أن تصرعني فقتلتني فقتلتها ، فأمر بها أن توارى » (١٣) •

قال صاحب سبل السلام : « ومفهوم قوله : « تقتل » وتقويره لهذا القائل يدل على أنها إذا قاتلت قتلت » (١٤) •

فواضح من نفس قصة هذه المرأة والتي قبلها ، أن كل واحدة منهما اشتركت في القتال ، وقد مر بنا أن المدنيين جميعا ، وليست المرأة وحدها ، بمثل هذه المشاركة تطبق عليهم أحكام المحاربين ، حتى ولو كانت المشاركة فيما وراء جبهة القتال ، كخطوط التموين وأعمال التمريض ، أو ما شابه ذلك •

(١٢) والرجل الذي قتله هو محمد بن مسلمة الأنصاري - سنن البيهقي ج ٩ ص ٩١ - وهو أخو محمد بن مسلمة وقال ابن سعد : شهيد محمود أحد والخندق والحديبية وخيبر وقتل يومئذ شهيدا •

(١٣) سبل السلام شرح بلوغ المرام • للصنعاني ج ٤ ص ٨٧ •

(١٤) سبل السلام شرح بلوغ المرام • للصنعاني ج ٤ ص ٨٧ •

وأما الرجل الذي جاوز المائة ، فهو دريد بن الصمة • فقد روى البخارى ومسلم • أن الرسول ﷺ لم يعب قتله يوم حنين (١٥) •
وانما كان ذلك لأنه كان موطن المشورة للعدو وكان معروفا بجودة رأى
والمكيدة والدهاء فى شئون الحرب ، والقدرة على تقديم النصيحة
التي قد تكون فى القتال أنكى من القتال نفسه (١٦) •

ومن أمثالنا العربية : رأى الشيخ : « أحب الى من جلد الغلام » •
وأما لحق قيس بن سعد — وكان ذا رأى ومكيدة — بعلى بن أبى طالب
— رضى الله عنه • فى الحرب بينه وبين معاوية • قال معاوية : « لو
أمد على بثمانية آلاف مقاتل ما كان بأغيظ لى من ذلك » •

ونحن نشاهد اليوم أن الجيوش تمنى بالهزيمة تلو الهزيمة حتى
إذا ما أسندت قيادتها الى قائد قدير ، استطاع بسداد رأيه أن يحول
الهزائم المتكررة ، الى نصر مؤزر كبير (١٧) •

فالمشيرون الحربيون أولى من يستباح فى الحروب دمه • لأن

(١٥) شرح صحيح مسلم • للنووى ج ١٢ ص ٤٨ •

(١٦) الأم • لمحمد بن ادريس الشافعى ج ٤ ص ١٥٧ •

— والمغنى لموفق الدين ابن قدامة ج ٨ ص ٤٨٧ •

— والسيرة النبوية ، لابن هشام ج ٢ ص ٤٥٣ •

(١٧) العلاقات الدبلوماسية فى الاسلام ، للمرحوم الدكتور ابراهيم

الرأى من أعظم المعونة فى الحرب ، وعايه المعول فى تحسب
المرور (١٨) •

وأما ابادة الرجال من بنى قريظة ، فهو ما رواه مسلم عن ابن عمر
أن يهود بنى النضير وقريظة حاربوا رسول الله ﷺ ، فأجلى رسول الله
بنى النضير ، وأقر بنى قريظة ومن عليهم ، حتى حاربت قريظة
بعد ذلك ، فقتل رجالهم وقسم نساءهم وأولادهم بين
المسلمين ••• « (١٩) •

وقد ورد ما هو أصرح من ذلك عند أبى داود وغيره ، من حديث
عطية القرظى قال : « كنت فيمن أخذ من سبى قريظة ، فكانوا يقتلون
من أنبت ، ويتركون من لم يئبت ، فكنت فيمن ترك » (٢٠) •

وإذا كنا انما نتكلم فيمن يقتل والحرب فاشية ، وهؤلاء قد
أصبحوا أسرى ، ولاشك أن الذى يقتل وهو أسير — بعد الأمن من
غائلته واتقاء شره — أولى أن يقتل فى ساحة القتال وأثناء اشتجائ
السيوف !!

-
- (١٨) الأم لمحمد بن ادريس الشافعى ج ٤ ص ٢٥٧
 - والمغنى ، لموفق الدين بن قدامة ج ٨ ص ٤٧٨
 - والسيرة النبوية ، لابن هشام ج ٢ ص ٤٥٣
 - (١٩) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٢ ص ٩١
 - وانظر بشأن بنى قريظة — الخراج ، لأبى يوسف القاضى ص ٢٠١

• ٢٠٢

(٢٠) نصب الراية لاحاديث الهداية للزبيلى ج ٣ ص ٤٠١

ولكن الذى يقرأ التاريخ ويتتبع سير الحوادث التى أدت الى غزوة الأحزاب - الخندق - يدرك تمام الادراك أن دور هؤلاء اليهود فيها كان يرمى الى افناء المسلمين ، والقضاء على الاسلام • ولكن الله ربه كيدهم فى نحورهم ، فقد تمالأوا مع العدو ، وظاهروه فى هزم المنازلة التى كادت تقطع الاسلام من جذوره « معركة الخندق » التى وصفها الله سبحانه بقوله : « اذ جاءوكم من فوقكم ومن أسف منكم ، واذا زاغت الأبصار ، وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا ، هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزالا شديدا ، اذ يقول المنافقون والذين فى قلوبهم مرض : ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا ، واذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا ويستأذن فريق منهم النبي ، يقولون : ان بيوتنا عورة ، وما هى بعورة ان يريدون الا فرارا » (٢١) •

وتحكى كتب السيرة الموثوقة : أن حبي بن أخبط النضيرى - اليهودى المتعصب - قال لكعب بن أسد - رئيس بنى قريظة - فيما قال ، حتى يستدرجه الى الخيانة والاشترار فى المؤامرة « ويحك يا كعب ، جئتك بعز الدهر ، وبحر طام - جئتك بقريش على قادتها وسادتها ، حتى أنزلتهم مجتمع الأسيال من رومة » • وبغطفان : على قادتها وسادتها ، حتى أنزلتهم بذنب « نلقى » الى جانب أحد - قد عاهدونى على ألا يبرحوا حتى نستأصل محمدا ومن معه » (٢٢) •

ولم يقتصر دور اليهود فى هذه الحرب على الترويج لها ، ولا على البدء فى تنفيذها - وان حالت المقادير دون اتمامها - بتحالف

(٢١) سورة الأحزاب آية ١٣ •

(٢٢) سيرة النبي صلى الله عليه وسلم لمحمد بن هشام ج ٢ ص ١٩٥ •

القبائل الثلاث : قريظة ، قريش ، غطفان — بل ان الجيوش التي اجتمعت بهدف ابادة المسامين ، لم تكن لتجتمع أصلاً أو تتحرك من مكانها ، لولا الجهد الخبيث الذي بذله المحرضون اليهود ، من أمثال حبي بن أخطب ، وسلام بن أبي الحقيق ، الذين جعلوا يطوفون في قبائل العرب ، يذهبون الأحقاد ، ويذكرون بالتارات ، ويعدون بالمناصرة ، وكم مكروا بالرسول ﷺ ، ونقضوا عهدهم معه ، الى الحد الذي لم يشك المسلمون معه أن اليهود ما هم بتاركهم إلا أن يستأصلوا شأفتهم ، ما وانتهم الأسباب ، وسنحت الفرص ، كلما أفادت فرصة ، اقتنصوا غيرها ، الى أن يشفوا ما بنفوسهم ، وتجسدت عداوتهم للمسلمين تجسدا هائلا مخيفا ، في هذا الخروج المروع ، الذي كان من صنع أيديهم ، وتدبير عقولهم ، حتى لم يكن ما كان منه بد — وقضى في بنى قريظة بهذا القضاء الصارم ، كما قال الله تعالى فيهم : « ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون ، الذين ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون ، فاما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون » (٢٣) .

فظهر من كل ما ذكرناه أن هذه كانت قضية خاصة لها ظروفها المشددة ، وان ما طبق فيها ليس من قوانين الحوب التي تنظم أوضاعها الأصلية ، انما هو استثناء وتشريع لحالة استثنائية كذلك ، وهم يقولون في القانون الدولي الحديث : « ان الضرورات تقدر تقديرًا نسبيًا يختلف باختلاف الأشخاص لتبرير الوسائل الصارمة (٢٤) » .

(٢٣) سورة الأنفال آية ٥٥ ، ٥٦ .

(٢٤) يدخل في الحقوق الدولية العامة ص ٥١١ .

قتل غير المقاتلة الضرورة :

وإذا ما تقرر لدينا من أن النساء والأطفال ، ومن لا يشتركون في القتال من الرجال والشيوخ ومن في حكمهم ، لا يقصدون في الإسلام بأعمال القتال ، فذلك عند عدم ضرورة لايزائهم ، أما ان دعت ضرورة الى ذلك ، كأن يتترس المحاربون بنسائهم وذرائعهم ، ويضطر المسلمون الى رميهم ، ودفع شرهم أو للتغلب عليهم ، أو نقصف الأهداف العسكرية بغارات جوية فلم يكن بد من أن تصيب من بجوارها منهم ، فلا حرج على المسلمين حينئذ في دمائهم ، وذلك لأنه لا يمكن إيقاف القتال لأجلهم ، والا اتخذهم العدو حيلة ووسيلة الى النصر ، أو الفرار من الهزيمة ، ولذلك فلم يمنع الرسول ﷺ ، من في بنى المصطلق من غير المقاتلين من شن الغارة عليهم ، ولا ممن في ثقيف (٢٥) من نصب المنجنيق لضربهم ، ولا من في قرى يهود من حصارهم (٢٦) .

وأخرج الامام البخارى في صحيحه : « أن النبي ﷺ سئل عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من نسائهم وذرائعهم . قال ﷺ : هم منهم ... » . وجاء في شرح هذا الحديث : « أن المراد بـ « يبيتون » أى : يغار عليهم ليلا بحيث لا يعرف رجل من امرأة ،

(٢٥) التترس : أن يحتوى العدو بمن لا يجوز قتاله عرفا أو شرعا كالتترس بالصبيان والنساء أو بالمسلمين والأسرى ، وهو مكيدة حربية معروفة قديما وحديثا .

- صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ١٢٢ وما بعدها .
- وزاد المعاد من هدى خير العباد لابن القيم الجوزية ج ٢ ص ١٩٦ .
- (٢٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ .

فيصاب من نساءهم وذرايرهم بالقتل أو الجرح ، فأخبر النبي ﷺ السائل ، بأنهم - أي النساء والذراير - وهم الأطفال والولدان الذكور والانات - من أهل الدار من المشركين ، وليس المراد اباحة قتلهم بطريق المقصد اليهم ، بل المراد اذا لم يمكن قتل الرجال المشركين ألا يقتل النساء والذراير منهم جاز قتل هؤلاء ، والا فلا يقصد النساء والأطفال بالقتل مع القدرة على توقي ذلك « (٢٧) » .

قال الامام الماوردي الشافعي ، والامام أبو يعلى الحنبلي : « اذا تترسوا - أي الأعداء - في الحرب بنساءهم وأطفالهم ، ولم يوصل الي قتالهم الا بقتل النساء ، والأطفال جاز قتلهم ، ولا يقصدون النساء والصبيان » (٢٨) .

وبذلك يفسد الاسلام ما عسى الأعداء يدبرونه من حيلة يقصدون من ورائها النصر أو الفرار من الهزيمة . وذلك من بداية ظهور الاسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنا . وقبل أن تضع الولايات المتحدة البند الخامس عشر من تعليماتها ، من أكثر من عشرة قرون - أثناء حرب الانفصال سنة ١٧٦١م . والذي يقرر أن ضرورات الحرب تجيز اتلاف

(٢٧) صحيح البخارى بشرح ابن حجر العسقلاني ج ٦ ص ١٤٦ .

• ١٤٧

- وصحيح البخارى شرح القسطلاني ج ٥ ص ١٤٦ .

- ورواه أبو داود في سننه ج ٣ ص ٥٤ .

- وانظر أيضا : نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٢٤٥ .

(٢٨) الأحكام السلطانية ، لأبي الحسين الماوردي الشافعي ص ٣٩ .

- والأحكام السلطانية ، لأبي يعلى الحنبلي ص ٢٧ .

جيش العدو المسلح ، وكل نفس وجدت أثناء النزال ولم يستطع
انقاذها (٢٩) .

وإذا ما استعرضنا ما تضمنته لائحة الحرب البرية ، بهذا
الصدد ، لثبت لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن التشريع الاسلامي - كما
عودنا - يتفوق على التشريع الدولي الحديث من ناحيتين على الأقل :
أولاهما : أن المذنبين إذا ما أزالوا الخروج من المنطقة المحاصرة ،
وأن القانون الدولي الحديث لا يمكنهم من الخروج ، أما الاسلام .
فبإذن لهم عملاً بمبدأه السامي الذي أسلفناه ، وعلى وفق الحديث
الشريف المتفق عليه : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما
استطعتم » (٣٠) . والذي على أساسه قال الفقهاء بوقف القتال ، إذا
وقع بين صفوف المقاتلين من لا يجوز قتله ، وكان هلاكه محققاً
بالاستمرار في القتال (٣١) .

وثانيهما : أن المادة الخامسة والعشرين من هذه اللائحة تبيح
ضرب المدني والقرى المدافع عنها . وقد غالى بعض شراح اللائحة
حين فسر الدفاع بوجود بعض التحصينات ، وذلك يعني أن مجرد
وجود قوة مدافعة صغيرة ، أو تحصينات بسيطة في أية مدينة ، ولو
على بعد كاف للتمييز بين المدنيين ، والقوة المدافعة في أعمال الحرب
- مجرد وجود هذه القوة - يبيح ضرب المدينة بوابل من القنابل ،

(٢٩) حقوق الملل ومعاهدات الدول . تأليف : أمين أرسلان ص ٣٥ .

الطبعة الأولى سنة ١٩٠١ .

(٣٠) أخرجه الامام أحمد في مسنده ٣ ، ٢١٤ .

(٣١) القانون الدولي العام للدكتور محمود سامي جنيته ص ٧٩ .

يفتك بالضعفاء ، والمدنيين البائسين من نساء وأطفال وعجزة ومن غير
 ما مبررا الا الزعم الوحشى بأن ذلك يضعف الروح المعنوية فى العدو ،
 وقد يحمل الحامية على التسليم (٣٢) . علما بأن هذه الأفعال
 الرحشية يحرمها الاسلام الخفيف ، كما أسلفنا .

وبعد ، فهذه نظرات الى ما يجلب فى القتال قتله وما لا يجلب ،
 ونرى منه أن المسلمين يسيرون على مبدأ تقييد القتل ومنع الانطلاق
 فيه ، وقصره على الذين يشتركون فعلا فى القتال ، ولا يتعداه الى
 غيرهم الا للضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات ، وهو أمر جائز
 فى قانون الحرب (٣٣) ، كما أسلفنا ، فهذه الرحمة بالمدنيين والضعفاء
 فى الحروب الاسلامية حجة ماثلة ، وشاهد صدق على مدنيته وحضارته
 التى لا تدانى !!

الجواسيس :

وأما الجواسيس سواء كانوا ذكورا أم اناثا فنرى أن حكم
 الاسلام فيهم القتل ، وهذه العقوبة من وجهة نظر الاسلام ، يمكن
 استنباطها من وقائع تجسس ثلاث ، حدثت فى عهده ﷺ . فقد روى
 البخارى ومسلم عن سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع رسول الله ﷺ
 هوازن ، فبينما نحن نتضحى (أى نأكل ضحى) اذ جاء رجل على جملا
 أحمر ، فأناخه . . . ثم تقدم يتغذى مع القوم ، وجعل ينظر - وفينا

(٣٢) القانون الدولى العام للدكتور محمود سامى جينية ص ٧٩ .

(٣٣) قانون الحرب والحياد . للدكتور محمود سامى جينية

ضعفة (حالة ضعف وهزال) ورقة في الظهر ، وبعضنا مشاة - لاذ
 خرج يشهد ، فأتى جملة من فقهاء عليه ، فأتاه • فاشتد به
 الجمل (٣٤) « زاد البخاري : أن النبي ﷺ قال : اطلبوه فاقتلوه » •
 قال مسلمة : وخرجت أشهد ••• حتى أخذت بخطام الجمل ، فأنخته ،
 فلما وضع ركبته في الأرض ، اخترطت سيفي فضربت رأس الرجل ،
 فندر (سقط) ، ثم جئت بالجمل أقوده عليه رحله وسلاحه « (٣٥) •

فهذا الجاسوس للعدو لم يكن مسلما ، ولا مؤمنا بمقتضى عقد
 أمان فردي أو جماعي ، وقد أمر الرسول ﷺ بقتله ، وقد قتل فعلا
 امتثالا لأمره ، ومعلوم أن الأمر للوجوب في أصل معناه ، ولا صارف
 هنا عن هذا المعنى •

-
- (٣٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٦٧ •
 - وستن أبي داود • ج ٣ ص ٤٧ ، ٤٨ •
 - ونيل الأوطار ، للشوكاني ج ٨ ص ٨ •
 وأنظر أيضا :
 - شرح السير الكبير ج ١ ص ٥٢ •
 - والمسنون ، للمرغسي ج ١٠ ص ٨٥ ، ٨٦ •
 - وفتح القدير ، لابن الهمام ج ٤ ص ٣٨٢ •
 - والتاج والاكيل للمواق ج ٣ ص ٣٥٧ •
 - ومغني المحتاج ، للخطيب الشربيني ج ٤ ص ٤٧٣ •
 - والمغني ، لابن قدامة ج ٨ ص ٥٢٥ •
 (٣٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للعسقلاني ج ٦ ص ١٦٨ •
 • ١٦٩ •
 () وهدي السعدي شرح صحيح البخاري ، للمعيني ج ١٤ ص ٢٩٦ •

قال النووي : فيه قتل الجاسوس الحربي الكافر وهو باتفاق ،
وأما المعاهد والذمي فقال مالك والأوزاعي ينتقض عهده بذلك • وعند
الشافعية خلاف • أما لو شرط عليه ذلك في عهده فينتقض اتفاقا (٣٦) •

وروى أحمد وأبو داود عن فرات بن حيان : « ان النبي ﷺ
أمر بقتله — وكان ذميا ، وعينا لأبي سفيان ، وجليفا لرجل من الأنصار —
فمر بحلقة من الأنصار • فقال : انى مسلم ، فقال رجل من الأنصار ،
يا رسول الله ، انه يقول : انه مسلم ، فقال رسول الله ﷺ : ان منكم
رجالا نكلهم الى ايمانهم ، منهم فرات بن حيان » (٣٧) •

لهذا الجاسوس الثانى كان يعيش فى كنف المسلمين — بخلاف
الجاسوس الأول — ذمة لهم ، أى رعية من رعايا الدولة الاسلامية ،
وان لم يكن قد دخل فى الاسلام • وهو يمارس عمليات تجسسه ، فلم
يحل وصفه هذا دون أن يأمر الرسول بقتله من أجل جاسوسيته •
ولولا أنه أقلع عن عمله الثنائى هذا ، وثاب منه وأتاب ، بل أسلم
وحسن اسلامه ، كما أخبر الرسول ﷺ فى نفس قصته ، لكان مصيره
نفس مصير الجاسوس الأول لأن الأمر للموجب كما قدمناه ، فليكن
هكذا كل جاسوس نمنحه أماننا فيخوننا ، أيا كان هذا الأمان •

روى عن النبي ﷺ : « ان منكم رجلا نكلهم الى ايمانهم »

(٣٦) شرح صحيح مسلم للنووى ج ١٢ ص ٦٧

— وشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ج ٦ ص ١٦٦

— وشرح منتقى الأخبار ، للشوكانى ج ٨ ص ٩

(٣٧) سنن أبى داود ج ٣ ص ٦٦

— وسنن البيهقى ج ٩ ص ١٤٧

— ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكانى ج ٨ ص ٧٦

يقول أبو يوسف - صاحب الإمام أبي حنيفة - في كتابه القيم « الخوارج » : « سألت يا أمير المؤمنين - هارون الرشيد - عن الجواسيس يوجدون من أهل الذمة ، أو أهل الحرب ... فأضرب أعناقهم » (٣٨) .

- وروى البخاري عن علي بن أبي طالب ، قال : « بعثني رسول الله ﷺ ، أنا والزبير والمقداد بن الأسود ، قال : انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ (مكان) فإن بها ظعينة (امرأة راقبة) ومعها كتاب ، فخذوه منها ... فأتينا به رسول الله ﷺ فاذا فيه : من حاطب بن أبي بلتعة الى ناس من المشركين من أهل مكة ، يخبرهم ببعض أمر الرسول ﷺ ، فقال رسول الله : يا حاطب ، ما هذا . قال يا رسول الله : لا تعجل علي (وذكر عذرا) فقال عمر : يا رسول الله ، دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : انه شهد بدرا ، وما يدريك ، لعل الله أن يكون أطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم » (٣٩) .

فهذا جاسوس على المسلمين من أنفسهم ، مسلم مثلهم ، وقد

(٣٨) الخراج ، لأبي يوسف القاضي ص ٢٢٦ .

(٣٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ج ٦

ص ١٤٣ .

- وهدي الساري شرح صحيح البخاري . للمقصدلاني ج ٥ ص ١٢٧

- وارشاد الساري شرح صحيح البخاري للمعيني ج ١٤ ص ٢٥٦ .

- وسنن أبي داود ج ٣ ص ٤٨ .

- ونيل الأطار ، شرح منتقى الأخبار للشوكاني ج ٨ ص ٧ ، ٨ .

- وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم الأصبهاني ج ٢ ص ٦٨

أراد عمر أن يعاقبه بالقتل ، فلم ينكر عليه الرسول ﷺ ، وإنما بين مانعا يمنع من هذا القتل ، وهو شهوده بدرا - فإذا كان هذا المانع غير قائم - كان الواجب القتل للجاسوس المسلم ، قياسا على الجاسوسين السابقين ، بل هو بذلك التخليط أجدر ، لأنه تحت ستار إسلامه مأمون العائلة ، لا يحترز منه ، فتجسسه أضر وأفدح .

وإذا كان في فقهاءنا من يتفرق بالجاسوس المسلم ، ويرى عقوبته بما دون القتل (٤٠) . حيث قال الشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وبعض المالكية وجماهير العلماء رحمهم الله ، يعززه الامام بما يرى من ضرب وحبس ونحوهما ، وقال مالك رحمه الله تعالى يجتهد فيه الامام ولم يفسر الاجتهاد (٤١) .

وقد بنوا رأيهم هذا على أنه لا يحل دم من ثبتت له حرمة الاسلام الا أن يقتل أو يذنب بعد احصان . أو يكفر كثيرا بينا بعد ايمان ثم يثبت على الكفر وليس الدلالة على عورة المسلم ولا تأييد كافر بأن يذنب أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذرها أو يتقدم في نكايه المسلمين بكفر بين (٤٢) .

الا أننا نرى تأييد ما ذهبنا اليه أيضا من أن الجاسوس المسلم يقتل ، لأن عمر ، رضى الله عنه - في حديث على بن أبى طالب - سئل رسول الله ﷺ قتل حاطب بن أبى بلتعنة . لما بعث يخبر أهل مكة

(٤٠) الأم - لمحمد بن ادريس الشافعي ج ٤ ص ٢٦٤ .

- وزاد المعاد بن هدى خير العباد ، لابن قيم الجوزية ج ٢ ص ١٧٠ .

(٤١) شرح النووي لصحيح مسلم ج ١٢ ص ٦٧ .

(٤٢) الأم - للامام الشافعي ج ٤ ص ٢٦٤ .

بمسير الرسول اليهم ، ولم يقل رسول الله ﷺ : لا يحل قتله ، انه مسلم ، بل قال : وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم « (٤٣) » .

ولأن الله تعالى قد نهى المؤمنين عن التجسس ونقل الأخبار الى العدو بقوله تعالى : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه والى الله المصير » (٤٤) .

والمراد من الآية موالاتة الكفار فى نقل الأخبار اليهم واطهارهم على عورة المسلمين (٤٥) .

وما رجحناه يتفق مع عمل الدول فى الوقت الحاضر ، لأن الخطر الذى تتعرض له الدول من حصول الجواسيس على أسرارها الحربية ، جعلها لا تتورع عن أن تنزل بهم أشد العقاب وأقساه ، وهو الاعدام شيقاً أو رمياً بالرصاص دون محاكمة . ويعتبر التجسس بل ومجرد الاشتباه فيه من الأسباب المشروعة للابعاد ، وكذلك القيام بالمؤامرات والديسائس ضد الدولة التى يقيم فيها الأجنبي أو ضد دولة أخرى .
لما فى ذلك من أثر فى تعريض سلامة الدولة فى الداخل والخارج للخطر (٤٦) .

(٤٣) الروضة الندية شرح اللمعة دمشقية ج ٢ ص ٢٥٠ .

— وانظر أيضاً ما سبق فى تخريج هذا الحديث .

(٤٤) سورة آل عمران آية ٢٨ .

(٤٥) تفسير الحافظ ابن كثير : عماد الدين اسماعيل بن كثير

الدمشقي ج ٢ ص ١٢٣ .

(٤٦) قانون الحرب والحياد ، للدكتور سلمى جنيحة ص ٢٦٣ ، ٢٦٦ .

— ورسالة أبعاد الأجانب ، للدكتور جابر جلال ص ١٠٢ .

القروح الثلثي

منع الاتلاف والتخريب

لا يجوز الاسلام اتلاف ممتلكات العدو أو تخريبها بعد الاستيلاء عليها وانتهاء القتال ، لأن في ذلك ضرب من الافساد في الأرض ، لا يقره شرع ولا عقل ، وكذلك لا يجوز الاسلام اتلاف الممتلكات أو تخريبها أثناء القتال ، إلا لحاجة أو مصلحة ، ولهذا فان ممتلكات العدو أثناء القتال لا تعدو أن تكون واحدة من الأنواع الثلاثة الآتية :

أحدهما : ممتلكات لا تدعو حاجة القتال الى اتلافها أو تخريبها ، بل تدعو الحاجة الى الإبقاء عليها ، كتلك التي يكون في اتلافها اضرار بالمسلمين أنفسهم ، مثل الخزانات المائية الهائلة التي لو ضربها المسلمون ، لأخذت عليهم الطريق أو لأغرقتهم ، وكالأشجار التي يتضرر المسلمون بقطعها ، لكونهم ينتفعون به لعلوفتهم ، أو يستظلون به ، أو يأكلون من ثمره ، أو تكون العادة لم تجر بذلك بيننا وبين عدونا ، فإذا فعلناه بهم فعلوه بنا . وهذا لا خلاف في حرمة اتلافه ، لما فيه من الاضرار بالمسلمين (١) .

الثاني : ممتلكات تدعو حاجة القتال الى اتلافها ، كتلك التي تعوق تحركات المقاتلين في الميدان ، أو في الطريق اليه ، أو التي يستخفى العدو وراءها ، أو يستخدمها في نقله ، أو تموينه الحربي ، أو يحتاج الى اتلافه لتوسعة طريق أو اصلاحه ، أو تمكن من قتال أو سد بثق .

(١) المغني ، لموفق الدين ابن قدامة ج ١٠ ص ٥٠٩ .

أو التي يكون ائتلافها فصلصلةً ليمتدوا عن مثله — ان كان يفعلها بأموالنا — فهذا لا خلاف بين فقهاءنا في جواز ائتلافه • ولذا يقول ابن قدامة مشيراً إليه : « فهذا يجوز ائتلافه بغير خلاف تعلمه » (٢) • بل ان دعت الضرورة الى ائتلافه وجب ، كما اذا تعين طريقاً للنصر • وعليه نص الماوردي في الحاوي (٣) ، وهو غنى بنفسه عن هذا النص •

الثالث : ممتلكات لا تدعو الحاجة الحربية الى ائتلافها ولا الى الابقاء عليها — كسائر المزروعات أو المباني التي لا تعوق الحركات الحربية ، ولا تحول دون تحقق النصر • أو هي — كما يقول ابن قدامة : ما عدا هذين القسمين مما لا ضرر فيه بالمسلمين ولا نفع سوى تحييز الكفار والاضرار بهم (٤) • فهذا مما اختلف فيه الفقهاء • فيرى الأوزاعي ، والليث بن سعد ، وأبو ثور ، والامام أحمد في احدي الروايتين عنه (٥) : ان هذه لا يجوز ائتلافها على التحقيق ، لأن ائتلافه فساد محض ، لا تدعو اليه حاجة حربية ، وقد تكرر النهي في القرآن الكريم عن الفساد في الأرض ، كما في قوله تعالى : « ولا تعثوا في الأرض مفسدين » (٦) •

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٥١٠ •

(٣) الحاوي الكبير • للماوردي الشافعي ج ١٩١ ق ١٤٠ •

(٤) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٥١٠ •

(٥) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكاني ج ٧ ص ٢٥١ •

— والمغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٥١٠ •

(٦) سورة البقرة آية ٦٠ •

وقوله سبحانه : « واذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ويهلك
الحرث والنسل والله لا يحب الفساد » (٧) •

وقد جاء فى بعض ما ثبت عن النبى ﷺ • بتعدد طرقه وما هو
كالنص فى موضوعنا ، إذ كان يقول فيما يوجه به القائد من قواده —
وقد تقدم بعضه — « ولا تهدموا بيوتا » • « ولا تقطعوا شجرة الا شجراً
يمنعكم قتلاً أو يحجز بينكم وبين المشركين » (٨) •

ويرى كثير من الفقهاء ، منهم مالك والشافعى ، واسحاق وابن
المنذر ، والامام أحمد فى الرواية الأخرى عنه ، جواز اتلاف هذا
النوع من الممتلكات اذا عجزوا عن جملة ، لأن فيه نكاية بالعدو
واغظة له (٩) ، وكل ما هو كذلك فمشروع بنص القرآن الكريم فى قوله
تعالى : « ولا يظأون موطئاً يعيظ الكفار ، ولا ينالون من عدو نيلاً ،
الا كتب لهم به عمل صالح » (١٠) •

(٧) سورة البقرة آية ٢٠٥ •

(٨) السنن الكبرى ، لأبى بكر بن الحسين البيهقى ج ٩ ص ٩٠ •

(٩) فتح القدير ، لكامل الدين بن الهمام الحنفى ج ٤ ص ٢٨٦ •

• ٣٠٩

— والتاج والاكليل لمختصر خليل ، للمواق ، بهامش مختصر خليل

ج ٣ ص ٣٥٥ •

— وحاشية الدرورى على الشرح الكبير ج ٢ ص ١٨١ •

— والام ، لمحمد بن ادريس الشافعى ج ٤ ص ٢٦٦ •

— وفتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ج ٦ ص ١٥٥ •

— ونيل الاوطار من أسرار منتقى الأخبار ، للشوكانى ج ٧ ص ٢٥١ •

— وسبل السلام شرح بلوغ المرام • للصنعانى ج ٣ ص ٩١ •

(١٠) سورة التوبة آية ٩٢٠ •

وقوله سبحانه : « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبئذن الله وليخزي الفاسقين » (١١) .

فقد أذن الله تعالى بقطع النخيل في صدر هذه الآية الكريمة ، ونبه في آخرها الى أن ذلك يكون كبتاً وغيظاً للعدو بقوله سبحانه : « وليخزي الفاسقين » . ولأن النبي ﷺ أتلف بعض ممتلكات عدوه : كبنى النضير ، اذ أمر المؤمنين باحراق بعض بيوت بنى النضير ، وقطع بعض أشجارها ، كما ذكر القرآن فيهم أنهم « يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » (١٢) . وكيهود خيبر — اذ فعل بهم مثل ذلك ، في بعض ما يروى (١٣) . وكأهل الطائف ، اذ روى أنه عليه السلام — أمر بضرب حصن ثقيف بالمجانيق ، وقطع بعض كرومهم (١٤) . ولأن حرمة الأموال لحرمة أربابها ولا حرمة لأنفسهم ، ولهذا حل قتلهم ، فكيف تكون حرمة الأموالهم (١٥) .

ولكن ما دام فرض الكلام أن هذا الائتلاف لا يتوقف عليه احراز نصر ، ولا فرار من هزيمة أو ائخان ، فانه يكون قد تجاوز حدود

(١١) سورة الحشر آية ٥ .

(١٢) سورة الحشر آية ٢ .

(١٣) نيل الأوطار ، للامام الشوكاني ج ٧ ص ٢٥٠ .

— الأم لمحمد بن ادريس الشافعي . ج ٤ ص ١٧٣ .

(١٤) السنن الكبرى . للبيهقي ج ٩ ص ٨٤ .

(١٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للكاساني ج ٧ ص ١٠١ .

— والأحكام السلطانية ، لابي الحسن الماوردي ، ص ٣٩ .

— والأحكام السلطانية ، لابي يعلى الخليلي ص ٢٧ .

— والمغنى ، لموفق الدين بن قدامة ج ٨ ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

المتحاربين ، ولا يبيغ الا أن يسمى باسم الغيظ أو النكاية — بل لعله
 اذن محض عبث يدعو الى الرثاء والاشفاق على فاعله ، بل السخرية
 منه ، كأنه شاهد من شواهد البأس ، أو غقدان الاتزان ، ثم مادام وأنه
 قد خلا عن الغرض الصحيح فهو اذا فساد ، وكذا العبث والفساد
 محرمان في الاسلام — فكيف يثاب عليهما (١٦) ، وأضف الى ذلك أن
 ما سبق من قوله ﷺ في النهي عن هدم البيوت ، وعقر الأشجار
 « الا شجرا يمنعكم قتالا ، أو يحجز بينكم وبين المشركين » (١٧) •
 يفسر ما حُفي على بعض الناس من محامل فعله ببعض ممتلكات عدوه ،
 كبنى النضير ، وكيهود خيبر ، وغيرهم ، وان ذلك كله كان لحاجة
 القتال ، لا عبثا بالأموال ولا فسادا في الأرض ، وهو — في نظرنا —
 ما عناه الطبري في قوله : « بأن النهي محمول على القصد بخلاف
 ما اذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب المنجنيق على
 الطائف » (١٨) •

فأما عن تخريب المؤمنين بيوت بنى النضير ، فان ذلك كان لأنهم
 اتخذوها حصونا ، واعتصموا بها ، وأنزلوا الأذى بالمسلمين منها ، فكان

(١٦) العلاقات الدولية في الاسلام ، للمرحوم الدكتور ابراهيم

عبد الحميد ص ٤٤ •

— مجموعة محاضرات أقيمت على طلبة الدراسات العليا بكلية الشريعة

سنة ١٩٧١ •

(١٧) السنن الكبرى ، لابن الحسين البيهقي ج ٩ ص ٩١ •

(١٨) فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ج ٦ ص ١٥٥ •

— ونيل الأوطار — للشوكاني ج ٧ ص ٢٥٠ ، ٢٥١ •

— وسبل السلام — للصنعاني ج ٤ ص ٩٧ •

لا بد حيال ذلك كله من اتلافها أو محاولة اتلافها ، وكان ما فعله الصحابة رضي الله عنهم - على قدر الضرورة ، ولكن اليهود لما علموا أنهم لا محالة مسلموها أو تاركوها • أتوا عليها هدمًا وتخريبًا • وأما عن رمي حصون بنى ثقيف بالمنجنيق ، فلأنها حصون اعتصموا بها ولا بد من انزالهم منها ، وقد كانوا قوما غلاظا أشداء • في قلوبهم عنف وقسوة ، فكان لا بد لزوال أذاهم من أن يصل الجيش الى حصونهم ليظفر بهم ، وما كان تخريب الحصون لذات التخريب ، وإنما هو لضعاف قوة العدو (١٩) •

وأما التهديد بقطع كروم الطائف ، فلأنهم كانوا يتخذون منها الخمر ، وأن النبي ﷺ أمر بالقطع ولم يقطع ، وذلك ليحملهم على التسليم ، فتحقق الدماء بدلا من الاستمرار في القتل والقتال ، ولذلك سلموا بمجرد أن رأوا النبي ﷺ قد أمر ، وظنوا أن المسلمين منفذون (٢٠) •

والذي نود أن نصل اليه - بعد عرض الآراء المختلفة ، ومراجعة مصادر الشريعة ومواردها أن الأصل هو عدم قطع الشجر وهدم البناء ، لأن الغرض من الحرب قطع أذى الظالم لا إيذاء الرعية ، وأنه إذا ما تبين أن قطع الشجر وهدم البناء ضرورة حربية لا مناص منها ، لأن العدو يستتر بها ويتخذها وسيلة لايذاء الجيش

(١٩) صحيح الامام مسلم ج. ١٢ ص ١٢٢ وما بعدها

- تاريخ الاسلام السياسي للدكتور حسن ابراهيم حسن ص ١٦٣

وما بعدها •

(٢٠) صحيح الامام مسلم ج. ١٢ ص ١٣٢ وما بعدها •

- تاريخ الاسلام السياسي للدكتور حسن ابراهيم حسن ص ١٤٣ وما بعدها

الاسلامى ، فانه لا مناص حينئذ من قطع الشجر وهدم البناء • فليست
أعز من الأنفس التى تزهق فى الميدان •

وقد فعل النبي ﷺ ، كما أسلفنا ، فينبغى أن يخرج كلام الفقهاء
الذين أجازوا اتلاف الممتلكات على أنه مقصور على هذه الضرورة ،
ولا يتصور أنهم قصدوا الاتلاف لذات الاتلاف ، ولا سيما وأنه كان
الغالب أن الأرض عائدة الى المسلمين (٢١) •

وهذا ما فعله أبو بكر رضى الله عنه ، حين وصى جيوشه بالألا
يفعلوا ذلك ، حيث رأى المصلحة فى بقائها ، لأنه قد علم أنها تصير
للمسلمين ، فأراد ابقائها لهم (٢٢) •

وهو أيضا — فى نظرنا — ما عناه الشافعى نفسه حين تحدث فى
الأم — وهو يشير الى سبب نزول قوله تعالى : « ما قطعتم من لينة
أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين » (٢٣) •
قاتل ما نصه : « فرضى القطع وأباح التترك ، فالقطع والتترك
موجودان فى الكتاب والسنة ، وذلك أن رسول الله ﷺ قطع نخل بنى

(٢١) العلاقات الدولية فى الاسلام للشيخ المرحوم محمد أبى زهرة
ص ١٠١ ، ١٠٢ •

(٢٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، لابن حجر العسقلانى ج ٦
ص ١٥٥ •

— ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكانى ج ٧ ص ٢٥١ •

— وسبيل السلام شرح بلوغ المرام للصنعمانى اليمنى ج ٤ ص ٩١ •

(٢٣) سورة الحشر آية ٥ •

النضير وترك ، وقطع نخل غيرهم وترك ، وممن غزا لم يقطع
نخله « (٢٤) » .

ويلاحظ أن هذا المبدأ الذي جاء به الاسلام من أول ظهوره ،
منذ أكثر من أربعة عشر قرناً ، جاء به والأمم غارقة الى الأذقان فى
الهمجية والوحشية والفضوى ، فأخذ به جيوشه التى ذهبت توصى
للحق مهادا فى مشارق الأرض ومغاربها ، ولم ينس خلفاؤه الراشدون
أن يجددوا العهد به فى وصاياهم للى أمراء الأجناد ، كما فعل أبو بكر
وعمر رضى الله عنهما (٢٥) — فهذا المبدأ القويم القديم فى الاسلام ،
لم تكن أوربا تعرفه ، ولا فى أزهى عصور القانون عندها ، ولا كانت
جيوشها لتتورع عن ائتلاف وتخريب كل ما تجد فى سبيلها مما لا يتيسر
لها نهبه . حتى جاء القرن السابع عشر ، ووضع « جروسيوس » فى
قواعد الحرب : أنه لا يجوز التدمير والائتلاف ، الا اذا كانت وسيلة
سريعة لاختضاع العدو ، ثم تتابع علماءهم على تنقيح هذه النظرية
وترويحها ، فذكر « فانتيل » فى كتابه أن الأغراض التى يجوز الائتلاف
من أجلها هى : اما معاقبة شعب همجى ، لمنع من أعمال الهمجية ،
أو الحد من تقدم العدو ، أو تمكين الجيش من القيام بأعماله
الحربية (٢٦) .

وهو بذلك يحاول أن يحاكي النظرية الاسلامية ، وقد أسلفنا أن
التخريب والائتلاف مما يقتضى به الاسلام من فاعله ، إلا أنه لا يتقيد

٥٥٠

(٢٤) الأم للامام الشافعى ج ٤ ص ٢٧٣ .

(٢٥) راجع ما سبق من هذا البحث .

(٢٦) القانون الدولى العام للدكتور محمود سامى جينية ص ٨٩ .

٥٠٠

فيه الفاعل بهمجية ولا مدنية • وقصر العقاب في القانون الدولي على الشعوب الهمجية مما لا يعقل له معنى ، اللهم الا أن يكون المعنى أن كل من خرب أو أطف فهو شعب همجى ، بل لعل هذه ثغرة مقصودة فى هذا القانون ، ليثب منها الأوربيون الأقوياء على الشعوب الضعيفة المتخلفة • متعلقة بالقضاء على أعمال الهمجية والوحشية • وهذا ما لا يعرفه الاسلام ولا يقره • وأما ما ذكر عن وضع حد لتتجيم العدو ، وتمكين الجيش من القيام بأعماله الحربية ، فما هو الا بعض من الأصل العام الذى تقدم ذكره ، والذى يقرر أن كل ما يستتزر الجيش ببقائه من أملاك العدو يجوز اتلافه • بل ان تعين طريقا الى النصر وجب (٢٧) •

فنظرية « فاتيل » أضيق من النظرية الاسلامية • ولكنهم عادوا فاستوفوا ما بقى منها ، حين قرروا فى اتفاقية لاهاي سنة ١٨٩٩م الخاصة بالحرب البرية • ان هذا الاتلاف محرم ، الا لضرورة حربية ، وقد أعيد النص على هذا التحريم فى المادة ٤٣ من لائحة الحرب البرية سنة ١٩٠٧م (٢٨) •

اتلاف المسلمين أموال انفسهم :

كان ما تقدم بعض أحكام الاسلام فى اتلاف مال العدو ، أما عن حكم اتلاف المسلمين أموال أنفسهم ، كأن يكون العدو مهاجما ، ويكون على المسلمين أن يثقفوا هذا الجسر مثلا من أموالهم ، والا تمكن العدو الغازى من اكتساح بعض أقاليمهم ، أفيجوز ذلك لهم ، كما

(٢٧) انظر ما تقدم من هذا البحث •

(٢٨) القانون الدولى العام للدكتور محمود سامى جنيحة ص ٨٩ •

يجوز لو كان من أملاك العدو ، لصد كرتة في عقر داره ؟ لاشك عندي في هذا الجواز ، وذلك لأنه موقف دفاع تزاق فيه الدماء طيبة مأجورة • فالرسول ﷺ يقول : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » (٢٩) • فأولى أن تستهلك فيه الأموال ، بل انه ليعد من الواجبات الدينية على وفق المبدأ الاسلامي في تحمل أخف الضررين ، وما حفر الخندق حول المدينة ، في غزوة الأحزاب (٣٠) ، لصد الغزاة ، الا شاهد صدق على مشروعية مثل هذا الائتلاف • وذلك من وجهين : أولهما : أن الحفر نفسه ائتلاف • والآخر : أنه لو كانت المدينة وراء نهر كبير لا يوصل اليها الا عن طريق جسر عليه ، لسارع المسلمون الى نسف هذا الجسر ، لأنه يؤدي في سرعة ويهسر نفس الغرض الذي تجشموا له حفر ما حفروا ، وهذا من الفعل يثبته من القول ما يسمى بدلالة النص (٣١) • عند الأصوليين •

ومن كل ما سبق يظهر بجلاء ان التخريب والائتلاف لا يجوز الا لضرورة حربية ، وهذا موضع اتفاق لا خلاف فيه ، ألا فليُنظر الناس الى حرب اليوم التي لا تبقى ولا تذر ، وتلقى أدوات القتل على المقاتل والامن في سربه ، ولا حول ولا قوة الا بالله •

(٢٩) رواه الامام أحمد انظر الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٥٤٤

— وقال ابن تيمية في فتاويه : هو حديث صحيح ج ٤ ص ٢٩٦ •

(٣٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ج ٦

ص ٤٦ •

(٣١) محاضرات العلاقات الدولية في الاسلام للدكتور ابراهيم

عبد الحميد ص ٤٥ •

وإذا كان الإسلام يحرم التخريب والافساد في الأرض ، فإنه
 بلا ريب يحرم استعمال القنابل النووية منعاً باتاً ، لأهم أولاً : تخريب •
 وثانياً : لأنه يتعدى الى شعب الدولة المقاتلة ، والإسلام لا يعتبر
 القتال مع الشعب ، بل يعتبره مع الحكام المعتدين • وثالثاً : لأنه
 يتناول من يحرم قتلهم من النساء والذرية ، والشيوخ ومن لا يقاتل ،
 فلا يحل لمسلم إذا أن يقاتل بهذه الأسلحة إلا إذا اعتدى العدو بالفعل
 بها ، فإنه يقاتل بها بمقدار ما يمنعه من استعمالها (٣٢) • والله أعلم •

الموقف الثاني : استعمال أسلحة بيولوجية

استعمال أسلحة بيولوجية هو استعمال الكائنات الحية الدقيقة كالبكتيريا والفيروسات والسموم النباتية والحيوانية لإحداث الضرر للإنسان والحيوان والنبات.

وهذه الأسلحة من صنع الإنسان وتنتج في المختبرات العلمية والبيولوجية.

وهذه الأسلحة من صنع الإنسان وتنتج في المختبرات العلمية والبيولوجية.

وهذه الأسلحة من صنع الإنسان وتنتج في المختبرات العلمية والبيولوجية.

وهذه الأسلحة من صنع الإنسان وتنتج في المختبرات العلمية والبيولوجية.

وهذه الأسلحة من صنع الإنسان وتنتج في المختبرات العلمية والبيولوجية.

(٣٢) العلاقات الدولية في الإسلام للمرحوم الشيخ محمد أبي زهرة

ص ١٠٢

(العلاقات - ١٦٠ - العلاقات)

الفرع الثالث

المعاملة بالمثل فى حدود الفضيلة

وللمعاملة بالمثل - أو القصاص فى الحروب - أدلة كثيرة مسوغة من نصوص الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، والعقل •

فمن الكتاب عموم قوله تعالى : « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » (١) •

وقوله سبحانه : « الشهر الحرام بالشهر الحرام ، والحرمات قصاص ، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » (٢) •

وقوله عز وجل : « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم • ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (٣) •

وقوله عز من قائل : « وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فمن عفا وأصلح فأجره على الله ، انه لا يجب الظالمين ، ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل » (٤) •

وقوله عز وجل : « وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » (٥) •

(١) سورة البقرة آية ١٧٩ •

(٢) سورة البقرة آية ١٩٤ •

(٣) سورة البقرة آية ١٩٠ •

(٤) سورة الشورى آية ٤٠ ، ٤١ •

(٥) سورة النحل آية ١٢٦ •

نفى كل هذه الآيات الكريمة اذن في الانتصار للمظلوم ،
والانتصاف من الظالم ، فلا جرم بعد ذلك ان كان القصاص والعقوبة
بائلا ، حتى في وسائل القتل المحظورة •

وأما من السنة فما رواه البخارى — من حديث أنس — أن رهطا
من عكل ثمانية ، قدموا على النبي ﷺ ، فاجتووا المدينة ، فقالوا :
يا رسول الله : أبغنا رسلا — بالكسر — الدر من اللبن — فقال : ما أجد
لكم الا أن تلتحقوا بالذود — هو من الابل من ثلاثة الى عشرة — ،
فانطلقوا ، فشربوا من أبوالها وألبانها حتى ضحوا وسمنوا ، فقتلوا
الراعى ، واستاقوا الذود ، وكفروا بعد اسلامهم ، فأتى الصريخ الى
النبي ﷺ ، فبعث الطلب فى أثرهم ، فلما ترجل النهار — ارتفع — حتى
أتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، ثم أمر بمسامير فأحميت ، فكحلهم
بهم ، وطرحهم بالحررة يستقون فما يستقون حتى ماتوا على
حالتهم « (٦) » •

وفى رواية مسلم : أن الرسول ﷺ ، أنما سمل أعينهم لأنهم
سملوا أعين الرعاة (٧) • وهذه اشارة الى أن العقوبة كانت قصاصيا
مشروعا ، مع ما فيها من المثلة • وما جاء فى وصية أبى بكر لخالد

.....

(٦) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، لابن حجر العسقلانى ج ١ ص ١٥٣ ، ج ١٢ ص ١١٢ •

— ونيل الأوطار للشوكانى ج ٧ ص ١٥١ ، ١٥٢ •

(٧) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكانى ج ٧ ص ١٥١ •

.....

ابن الوليد : « اذا لاقيت القوم ، فقاتلهم بالسلاح الذى يقاتلونك به » (٨) .

وأما من العقل ، فانه لو امتنع المسلمون عن استعمال سلاح فتاك يستعمله العدو ، لكان فى ذلك انتحارا واقعا ، وهلاكاً مهتقاً ، وهو ما يحرمه القرآن الكريم فى قوله تعالى : « ولا تلحقوا بايديكم الى التهلكة » (٩) . ويكتب الأدلة على المسلمين - ان لم يكتب الفناء عليهم - وهو ما يتعارض مع قوله سبحانه : « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين » (١٠) .

فالدين الحنيف الذى ينهى عن قتل النفس بغير حق ، ويأمر فى ذات الوقت بنبذ الذل والمهانة لا يمكن والحالة هذه ان يمنع المعاملة بالمثل ، وأدنى ما يتصور حدوثه هو تعريض أرواح كثيره للهلاك ، فى القصاص حياة لها ، فلا نتركه ونحن قادرون عليه .

وقد يقول قائل : ان الكلام فى وسائل قتال محرمة من وجهة نظر الاسلام ، وفقهاؤنا يمنعون القصاص بمثل ذلك ، لأن المعصية لا تقابل بالمعصية - ولذلك لم يقل أحد - فيما اذا وقعت جريمة القتل بالسحر ، أو أيجاز الخمر ، أو الاتخام بلحم الخنزير - ان ذلك يعينه يفعل بالقاتل ، واذن فليست تصلح أدلة القصاص لتخصيص الأدلة المحرمة لتلك الوسائل المنوعة ، كما لم تصلح أدلة تحريم السحر والخمر ولحم الخنزير . ولكن هذه وجهة نظر غير مستقيمة ، لأن السبب

(٨) رواه البخارى .

(٩) سورة البقرة آية ١٩٥ .

(١٠) سورة المنافقون آية ٨ .

الذى لا يجوز الاقتصاص بمثله هو السبب المحرم فى ذاته لحق الله تعالى ، كالتعزير والخمر (١١) .

أما السبب المحرم لحق الآدمى - كالأسلحة الفتاكة - لما فيها من تعذيب ، فلا مانع من الاقتصاص به ، لأن حق الآدمى يسقط بجنايته .

وأما أن فى تحريم الوسائل الفتاكة اليشعة مثلا ، وإباحة الاقتصاص والمعاملة بالمثل ، عمومات متعارضة ، فى قصاص هو تعذيب بما فيه بشاعته وشناعته ، فهذه تقتضى الإباحة ، وتلك تقتضى التحريم ، ومن المقرر أن الحاضر يقدم ويترجح - فجوابه : أن أدلة القصاص هنا تحرم تركه ، لأن تركه يعرض المسلمين لخسارة فادحة فى الأرواح على الأقل ، كما يحرم الاستسلام للوسائل غير المسك - فالتعارض بين محرم للترك ، ومحرم للفعل - فيترجح الأول (١٢) . لأن المعتدى عليه (وهم المسلمون دائما) أجدر بالإبقاء عليهم . يؤيد ذلك ما قدمناه مع النصوص العامة من الدلائل الخاصة - وينطق به نص القرآن الكريم فى القصاص المالى - والمال شقيق الروح - فى قوله تعالى : « وأن فاتكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم فآتوا الذين ذهبوا أزواجهم مثل ما أنفقوا » (١٣) .

(١١) أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية ج ٤ ص ٢٦

طبع ونشر دار الجيل . بيروت - لبنان .

(١٢) قواعد الأحكام فى مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ج ١ ص ٨٤

- والقواعد النورانية الفقهية ، لابن تيمية ص ١٥٤ .

(١٣) سورة المتحنه آية ١١ .

ومهما نوقشت الأدلة الأخرى فان هذه الآية الأخيرة وحدها كافية في تأصيل هذا الأصل الهام الخطير من أصول الحرب « المعاملة بالمثل » • ودحض حجج المخالفين (١٤) •

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول بأن مبدأ « المعاملة بالمثل » الذي اتخذ أساسا في العلاقات الدويية بين المسلمين وبين غيرهم في الحرب - وأيضا في السلم عن سواء - مقيّد بالفضيلة ، فإذا ما تعارض مع الفضيلة أهمل وانبعثت الفضيلة ، لأنها المبدأ الثابت المقرر الذي لا يقبل التخلف كيفما كان الحال ، فإذا ما ارتكب العدو جرائم مزرية بكرامة الانسان ، ومنافيه للخلق والفضيلة - كالزنا والفسوق - ولو بدافع اغاظتنا والنيل من كرامتنا - فانا لا نقابله بالمثل ، كما فهم مما أسلفنا • بل ان الشافعي وأكثر الأئمة ، رضوان الله عليهم ، ليعاقبون من يفعل ذلك من المسلمين بالعقوبة المقررة في الاسلام لو كان المجنى عليه مسلما (١٥) •

على أنه لا يعنى ذلك أن تمضى جريمة العدو هذه بدون عقوبة ، لأن من ثبت عليه ارتكاب شيء من ذلك - ان لم يقتل في الميدان - يعتبر مجرم حرب ، يعاقب بما يعاقب به مجرمو الحرب في الأعراف الدولية الحاضرة (١٦) • كما يرشد الى ذلك تصرف النبي ﷺ في واقعة ابنته زينب مع هبار بن الأسود وشريكه ، اذ استشاط الرسول غضبا لحتى أمر باحراقهما ، ثم لما سكنت ثائرة غضبه ، قال : « انى كنت

(١٤) العلاقات الدولية في الاسلام للدكتور ابراهيم عبد الحميد ص ٦٧

(١٥) الأم - لمحمد بن ادريس الشافعي ج ٧ ص ٣٢٣ •

- وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ١٨٩

(١٦) محاضرات العلاقات الدولية في الاسلام للدكتور ابراهيم

عبد الحميد ص ٦٧ •

أمرتكم أن تحرقوا غلانا وغلانا ، وان النار لا يعذب بها الا الله ، فان
وجدتموهما فاقتلوهما » • مع أن جريمة الرجلين لم تكن جريمة خلقية،
انما كانت محاولة قتل باسقاطها عن راحلتها ، وعملا من أعمال العدوان
موجها الى كرامة الاسلام وأهله • والقصة مشهورة عند أصحاب
السير (١٧) ، وهى أيضا من حديث أبى هريرة عند الامام أحمد
والبخارى وأبى داود والترمذى (١٨) •

واذا ما كان الأعداء يقتلون الصبيان والعمال والشيوخ والنساء،
فاننا لا نجاريهم فى هذه الرذائل ، لأننا مقيدون بالخلق الكريم ، واذا
ما كان الأعداء يمثأون بجثث القتلى من المسلمين ويشوهونها لا نفعل
مثل ذلك فى قتلاهم ، لقول عمران بن حصين : « كان رسول الله ﷺ
يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة » (١٩) •

ولقد قتل المشركون حمزة بن عبد المطلب (٢٠) ومثلوا بجثته

(١٧) سيرة النبى صلى الله عليه وسلم • لابن هشام ج ١ ص ١٧٩

(١٨) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، لابن حجر العسقلانى

ج ٦ ص ١٤٩ ، ١٥٠ •

— وسنن أبى داود ج ٣ ص ٥٥ •

— ونيل الأوطار ، للشوكانى ج ٧ ص ٢٤٨ ، ٢٤٩

(١٩) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٤٨

— وسنن أبى داود ج ٣ ص ٥٣ حديث رقم ٢٦٦٧

— ونيل الأوطار للشوكانى ج ٧ ص ٢٤٨ •

(٢٠) هو حمزة بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو عمارة ، من قريش

عم النبى صلى الله عليه وسلم ، وأخذ صنابير قريش وسادتهم فى الجاهلية

والاسلام ، قال المداينى : أول لواء عقده رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

لحمزة قتل يوم أحد •

أشجع تمهيداً ، فبعد انتصار المشركين في غزوة أحد انطلقت هند بنت عتبة مع نسوة يمثلن بالقتلى من المسلمين يجدن الأذان والأنوف ، وجعلت هند لنفسها منها قلائد أقراطا ، ثم انها بقرت بطن حمزة عم الرسول ﷺ ، وجذبت بين يديها كبده وجعلت تلوكه بأسنانها فلا تستطيع أن تسيغها • فحزن الرسول من أجله حزنا شديدا (٢١) ، لأنه عمه وأحب قرابته إليه ، ومع ذلك فلم يثبت أنه مثل بأحد من قتلاهم فيما جد بعد ذلك من حروب • وإذا ما كان الأعداء يجمعون الأسرى ويقتلونهم صبورا ، فأننا لا نجاريهم في ذلك ، لأن الله تعالى أمرنا باكرام الأسرى - على ما سيأتى - والنبي ﷺ : « نهى عن أن يقتل أحد أهدا صبورا » (٢٢) •

فالمعاملة بالمثل التي تفرضها قوانين الحروب والمعاملات الدولية ، لا يسير معها المسلم الى أقصى مداها ، ولو انتهكت الكرامة الانسانية ، بل ان المعاملة بالمثل ، كما أشرنا ، مقيدة بالفضيلة ، ومقيدة باحترام الكرامة الانسانية •

(٢١) تفسير الكشاف ، لمحمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي

ج ٢ ص ٢٢٢ •

(٢٢) سنن أبي داود السجستاني ج ٣ ص ٦٠ ، حديث رقم ٢٦٨٦

المطلب الرابع

الرحمة في القتال

وإذا ما دارت رحى الحرب فلاريب فى أن يجز فى ساحتها عدداً من جرحى العدو وقتلاهم ، وأن يقع بعضهم فى أسر المسلمين ، لذلك نرى الاسلام يضرب أروع المثل فى الرحمة والتفضل ، ومراعاة أعلى آداب الانسانية فى معاملة هذه الأصناف الثلاثة فى الفروع الآتية :

الفرع الأول

الجرحى

فأما الجرحى ومن فى حكمهم من المرضى ، فلا يجوز فى الاسلام قتلهم ولا قتالهم ، بل يجب على المسلمين أن يحافظوا عليهم ويحيطوهم بللأفة والرحمة ، فيبقى الجريح ويداوى حتى يؤسر أو يفدى أو يمين عليه ، لأن الاسلام دين الرحمة والانسانية ، وأدعى ما تتطلبه الرحمة والانسانية هى حال الجرح والمرضى . وإذا ما كنا قد عرفنا أن الاسلام ينهى عن قتال غير المقاتلة ، والجرحى والمرضى يتحقق فيهم هذا الوصف فلذلك لا يجوز قتلهم ولا الاجهاز عليهم (١) .

قال الامام الشافعى : لو جاز أن يعاب قتل من عدا الرهبان

لمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح المثبت « (٢) .

(١) السياسة الشرعية ، للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٨٩

(٢) الأم ، لمحمد بن ادريس الشافعى ج ٤ ص ٢٥٧

ولقد قرر الرسول ﷺ - فى فتح مكة - فيما رواه عبد الرزاق فى الجامع وابن أبى شيبة والبيهقى - : « ألا لا يجهن على جريح ولا يتبعن مدبر ، ولا يقتلن أسير ، ومن أعلق عليه بابه فهو آه » (٣) •

فيتضح من هذا الحديث الشريف أنه لا يجوز قتل جرحى العدو ولا الاجهاز عليهم ، وهذا ليس خاصا بأهل مكة ، فان اللفظ عام ، ويتمسك به على عمومه كما ورد ، ولأن القتال والقتل ليس الغرض منه التشفى والانتقام ، بل ليس الغرض منه الا اضعاف ملوك الأعداء وجبوشهم •

أما جرحى المسلمين ومرضاهم فليس من موضوع بحثنا الكلام فى ضرورة معالجتهم والعناية بشأنهم ، لأن ذلك أمر مفروغ منه ، فقد كانت تلك مهمة النساء المسلمات فى الجهاد •

روى أحمد ومسلم وابن ماجه عن أم عطية الأنصارية (٤) قالت : غزوت مع رسول الله ﷺ غزوات ، أخلفهم فى رجالهم ، فأصنع لهم الطعام وأداوى الجرحى ، وأقوم على المرضى (٥) •

(٣) منتخب كنز العمال ج ٢ ص ٣١٩

- والأهوال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ص ٦٥

(٤) هى نسيبة بنت الحارث الأنصارية ، من فواضل نساء الصحابة ،

كانت تغزو كثيرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تمرض المرضى وتداوى

الجرحى ، روت عن النبى ٤٠ حديثا ، توفيت نحو سنة ١٣ هـ •

(٥) مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ١٨٨ •

- وسنن أبى داود ج ٣ ص ٢٦ •

- وجامع الترمذى ج ٢ ص ٣٨٨ •

- ونبيل الأوطار للشوكانى ج ٧ ص ٢٣٩ •

وروى أحمد والبخارى عن الربيع بنت معوذ (٦) قالت : كتبت
نغزو مع رسول الله ﷺ فنخدم القوم ، ونسقيهم الماء ، ونرد
الجرحي وانقتلى الى المدينة « (٧) » .

ويظهر من هذا أن الاسلام راعى جرحى الأعداء ومرضاهم
كما راعى جرحى المسلمين ومرضاهم على حد سواء .

ومن هذا القبيل : عناية الدول الحديثة بشأن الجرحى والمرضى
فى ساحة الحرب منذ عام ١٨٦٣م . فان الانسانية تقضى على كل
الدول المحاربة بأن تعنى بجرحى ومرضى العدو الذين يقعون فى
أيديها عنايتها بجرحاها ومرضاها الذين يصابون فى الميدان . واتفاقيات
جنيف عام ١٨٦٤م ، ١٩٢٩م ، ١٩٤٩م . هى التى تنظم واجبات الدول
المحاربة نحو جرحى ومرضى الحرب البرية . وقد تأسست جمعيات
دولية للعناية بالجرحى والمرضى مثل جمعية الصليب الأحمر منذ عام
١٩٢١ ، تساندها فى عملها مؤسسات الصليب الأحمر أو الهلال
الأحمر الوطنية التى تخضع لقواعد دولية هامة (٨) .

-
- (٦) هى الربيع بنت معوذ بن عفراء ، البخارية الانصارية صحابية
من ذوات الشأن فى الاسلام ، عاشت الى أيام معاوية وتوفيت نحو سنة ٤٥هـ .
- (٧) هدى السارى بشرح صحيح البخارى ، للقسطالانى ج ٥ ص ٨٢ -
وعمدة القارى شرح البخارى ، للعيني - بدر الدين أبو محمد
محمود بن أحمد العيني - ج ١٤ ص ١٦٨ .
- (٨) قانون الحرب والحياد للدكتور سامى جنيحة ص ٢٧٣ وما بعده .
- ومبادئ القانون الدولى العام ، للدكتور حافظ غانم ٦٠٢ .
- والقانون الدولى العام لعلى صادق أبو هيفه ٦٨١ وما بعدها .
- ورسالة جرائم الحرب والعقاب عليها للدكتور عبد الحميد خميس -
ص ١٨٩ .

الفرع الثاني

القتلى

أما القتلى فقد أجاز الإسلام إيقاف القتال فترة من الزمن يسترد فيها كل فريق قتلاه ، ولا يتركونهما لوحوش الحيوان والطيور ، وان لم يسترد العدو قتلاه . فلا يمنع الإسلام من دفنهم كما فعل رسول الله ﷺ بقتلى غزوة بدر ، حيث أمر ، عليه السلام ، بوضع جثث القتلى من أهل بدر في القليب - وهو بئر جافة - وذهب أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور إلى أنه لا بأس بغسل المسلم قرابته من المشركين ودفنهم (٩) .

ولما كان من المبادئ الإسلامية في الحروب احترام جثث القتلى بدفنهم ، فلذلك نجد الرسول ﷺ ينهى عن التمثيل بهم ، من بتر يد ، أو قطع رجل ، أو بقر بطن ، أو قطع رأس ، أو تغريق أو تحريق ، وذلك في أحاديث كثيرة ، منها : ما رواه أحمد والترمذي وغيرهما في وصيته التي تقدم ذكرها (١٠) . ومنها ما رواه البيهقي عن سمرة بن جندب قال : « كان الرسول ﷺ يحثنا على الصدقة

(٩) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، لأبي الحسن الماوردي

ص ٥١ الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٣هـ - طبعة مصطفى البابی الحلبي مصر .

(١٠) انظر : تحديد المحاربين فيما سبق من هذا البحث .

وانظر : أيضاً في وصيته صلى الله عليه وسلم لأمير الجيش أو السرية

- صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٣٧ .

- وجامع الترمذي ج ٢ ص ٤٠١ .

وينهانا عن المثلة» (١١) • والمقصود بالمثلة تعذيب الشخص بقطع بعض أعضائه ، وتسمويه خلقته قبل قتله أو بعد قتله (١٢) •

وأخرج أبو داود عن ابن يعلى : قال : عزوتنا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فأتى بأربعة أعلاج من العدو ، فأمر بهم فقتلوا صبورا بالنبل ، فبأغ ذلك أبا أيوب الأنصاري - رضى الله عنه - فقال : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن قتل الصبر ، فوالذى نفسى بيده لو كانت دجاجة ما صبر بها ، فبلغ ذلك عبد الرحمن فأعق أربع رقاب» (١٣) •

وروى البيهقى وعبد الرزاق فى الجامع عن عقبه بن عامر أن شرحبيل بن حسنة وعمرو بن العاص بعثا بريدا الى أبى بكر الصديق رضى الله عنه برأس بناق البطريق • فقال : أتجعلون الجيف الى مدينة رسول الله ﷺ ؟ قلت : يا خنيفة رسول الله : انهم يفعلون بنا هكذا ، قال : لا تجعلوا اليها منهم شيئا» (١٥) •

هذه أدلة صحيحة فى تحريم المثلة بقتلى العدو ، والتفكير منها ؛ لأن من الثابت عند الأصوليين أن الأصل فى النهى يقتضى التحريم (١٦) ، ولا يعدل عنه الا بقريضة تصرفه عن التحريم ،

(١١) السنن الكبرى ، لأبى الحسين البيهقى ج ٩ ص ٩٩ •

(١٢) عون المعبود شرح سنن أبى داود ج ١ ص ٣٢٨ •

- وسبل السلام ، شرح بلوغ المرام للصنعانى ج ٤ ص ٨١ •

(١٣) سنن أبى داود ج ٢ ص ٦٠ حديث رقم ٣٦٨٧ •

(١٤) سنن البيهقى ج ٩ ص ٧١ •

- وسنن أبى داود ج ٣ ص ٧٢ •

(١٥) الأموال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ص ٩٥ •

(١٦) نهاية المولى شرح منهاج الوصول الى علم الأصول للاستوى

ولا صارف ، وذكر الصنعاني أن المثلة من المحرمات بالاجماع (١٧) .
 وقال الزمخشري : « ولا خلاف في تحريم المثلة ، وقد وردت
 الأخبار بالنهي عنها حتى بالكلب العقور » (١٨) . وقد استقصينا هذه
 الأخبار حتى كادت تبلغ درجة التواتر المعنوي (١٩) ، الذي لا مدفع
 لحجيته . ومع ذلك فإننا نجد بعض الفقهاء كالحنفية ، والحنابلة :
 يجيزون المثلة لمصلحة على سبيل المعاملة بالمثل أو لكبت
 العدول (٢٠) . ونحن نقرر تعميم التحريم حتى في مثل هاتين
 الحالتين . بدليل نهى الرسول عن ذلك بعد نزول قوله تعالى : « وان
 عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به . . . » (٢١) ، وكذلك فعل أبي بكر
 الذي لم يجار الأعداء في صنيعهم كما ورد في الرواية السابقة .

وأخيرا - وليس آخرا - فإنه مما يؤيدنا في الرأي بتحريم المثلة
 ونقل رؤوس القتلى . ما زوى البيهقي وأبو داود عن عبد الله ، رضى
 الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أعف الناس قتلة أهل
 الإيمان » (٢٢) .

- (١٧) سبيل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني ج ٤ ص ٨٢ .
 (١٨) تفسير الكشاف ، للزمخشري ج ٢ ص ٢٢٢ .
 - وشرح التنوير الكبير للسرخسي ج ١ ص ٧٨ .
 (١٩) الروض النضير شرح مجموع لفقهاء الكبار ، لأبي الحسين
 الصنعاني ج ٤ ص ٢٩٩ .
 (٢٠) شرح التنوير الكبير للسرخسي ج ١ ص ٧٨ .
 - والمبسوط . للسرخسي ج ١٦ ص ٢٤ .
 (٢١) سورة النحل آية ١٢٦ .
 (٢٢) السنن الكبرى ، لأبي الحسين البيهقي ج ٩ ص ٧١ .
 - سنن أبي ذر ، لأبي ذر الغفاري ج ٣ ص ٢٢ .
 - سنن أبي داود ، لأبي داود السجستاني ج ٦ ص ٨٥ .

وعن ابن عباس ، رضى الله عنهما - فيما أخرجه مسلم وذكره البخارى - أن النبى ﷺ قال : « لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً » (٢٣) .

هذا ، ومن المقرر فى بعض الاتفاقيات الدولية وفى التعديل الذى أدخل على اتفاقية الصليب الأحمر سنة ١٩٢٩م وسنة ١٩٤٩م أنه يجب على الدول المحاربة نحو القتلى احترام جثثهم ولزوم دفنهم وسرعة تبادل المعلومات عنهم وایقاف القتال مدة لنقلهم ودفنهم كما یوقف أحياناً لاعانة الجرحى الموجودين فى ميدان القتال ، فيمتنع على الدول المتحاربة العبث بأشلاء القتلى والتمثيل بهم ، وسلب ما يكون معهم من حقوق أو حلى أو أشياء أخرى ذات قيمة ، وأن تعمل على إعادة هیهذه الأشیاء بقدر المستطاع الى أسرهم .

ويجب دفن جثث الموتى بعد تقديم المراسم الدينية الواجبة لهم . ویازم التحقيق من شذضية الموتى وارسال المعلومات عنهم الى دولهم . ومن واجب القواد المتحاربين ایقاف القتال مدة فى سبيل جمع جثث الموتى . مع ملاحظة أن هذه الأحكام - عند بعض سراح القانون - لیست نافذة المفعول على كل الدول (٢٤) .

(٢٣) السنن الكبرى للبيهقى ج ٩ - ص ٧٠ - (٢٤)

(٢٤) القانون الدولى العام - للدكتور على صادق أبو هیف ص ٦٨٤

٦٩٤ - رسالة جرائم الحرب والمعاقب علیها - للدكتور عبد الحمید خمیس

- ورسالة جرائم الحرب والمعاقب علیها - للدكتور عبد الحمید خمیس

ص ١٨٩

ص ١٨٩

الفروع الثالث

الأسرى

ولما كان الاسلام هو دين الرحمة والفضيلة والكرامة الانسانية
 فى حال السلم وفى حال الحرب على سواء فلذلك كان رفيقا بالأسرى ،
 يحترم انسانيتهم ، ويحافظ على آدميتهم ، ولم يقص علينا التاريخ أن
 محاربا كان رفيقا بالأسرى غير الاسلام حيث لم يأمر بقتلهم أو تعذيبهم ،
 وانما أمرنا بالمحافظة على كرامتهم والاهتمام بأمرهم ، واعتبر اطعامهم
 من أبر قربات المسلمين ، وأخص أوصاف المؤمنين مصداقا لقوله تعالى :
 « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا » (٢٥) .

كما حرص الرسول ﷺ على التلطف بالأسرى والرفق بهم
 والاحسان اليهم ، ولذلك فقد أوصى المسلمين بهم والتلطف فى
 معاملتهم فقال عليه السلام فى أسرى بدر : « استوصوا بالأسارى
 خيرا » (٢٦) .

ويروى أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه روى عن رسول الله

(٢٥) سورة الانسان آية ٥ .

(٢٦) منتخب كنز العمال من مسند الامام أحمد ج ٢ ص ٣١٣ .

— والسير الكبير : محمد بن الحسن الشيباني ج ١ ص ٧٣ تحقيق

وتعليق المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة . طبع جامعة القاهرة . وقد روى

الحديث الطبرانى فى الكبير عن نبيه بن وهب قال الهيثمى : اسناده حسن

قيض القدير .

ﷺ أنه قال : « نكحوا العائتي (٢٧) ، وأجيبوا الداعية ، وأطعموا
الجانح ، وعودوا المريض » (٢٨) .

كما يروى أن ثمامة بن أثال - سيد أهل اليمامة - وقع أسيرا
في أيدي المسلمين ، فجاءوا به إلى النبي ﷺ فقال : « أحسنوا
إساره » . وقال : « أجمعوا ما عندكم من طعام فأبعثوا به إليه .
فكانوا يقدمون إليه لبن لقمحة (٢٩) الرسول ﷺ غدوا ورواحا . ودعا
النبي ﷺ فأبى . وقال له : ان أردت الفداء ، فاسأل ما شئت من
المال ، وأطق سراحه بدون فداء » (٣٠) ، فكان ذلك من أسباب
دخوله في الإسلام (٣١) .

وقد جاء في السيرة النبوية ، للحافظ بن كثير : قال ابن اسحاق :

وحدثني نبيه بن وهب أخو بنى عبد الدار أن رسول الله ﷺ حين أقبل
بالأسارى - أي أسارى معركة بدر - فرقهم بين أصحابه ، وقال :

(٢٧) العائتي . الأسير .

(٢٨) رواه البخاري ، وأحمد عن أبي موسى الأشعري .

- صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٦ ص ١٦٧ ، ج ٩ ص ٢٤٠ .

٥١٧ .

- مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٩٤ ، ٤٠٦ .

(٢٩) اللقمحة : الناقة الحلوب .

(٣٠) نيل الأوطار للشموكاني ج ٧ ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٣١) نيل الأوطار للشموكاني ج ٧ ص ٣٠٢ .

- ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، لابن حجر الهيتمي ج ٦ ص ٨٦ .

(١٧ - العلاقات)

«استوصوا بهم خيرا» وكان من أسرى بدر عمرو بن هاشم، أخو مصعب ابن عمير ، قال أبو عزيز : فكنت فى رهط من الأنصار حين أقبلوا بى من بدر ، فكانوا اذا قدموا غداءهم وعشاءهم خصونى بالخبز ، وأكلوا التمر لوصية رسول الله ﷺ اياهم بنا ، ما تقع فى يد رجل منهم كسرة خبز الا تفحنى بها ، فأستحى فأردها فإردها على ما يمسه (٣٢) .

وجاء فى الصحاح فى شأن أسرى غزوة بنى الصطلق — وكان من بينهم جويرية بنت الحارث . « ان أباه الحارث بن أبى ضرار ، حضر الى المدينة ، ومعه كثير من الابل ليفتدى بها ابنته ، وفى وادى العقيق ، قبل المدينة بأميال ، أخفى اثنتين أعجباه فى شعب الجبل فلما دخل على النبى ﷺ قال له : يا محمد أصبتم ابنتى هذا فداؤها ، فقال عليه السلام : «فأين البعيران اللذان غيبتهما بالعقيق فى شعب كذا» ، فقال للحارث : أشهد أن لا اله الا الله وأنت رسول الله ، والله ما أطلعك على ذلك الا الله ، وأسلم الحارث وابناه ، وأسلمت ابنته أيضا . فخطبها رسول الله ﷺ الى أبيها وتزوجها ، فقال الناس : لقد أصبح هؤلاء الأسرى الذين بأيدينا أصهار رسول الله ﷺ ، فمنا عليهم بغير فداء .» .

قالت عائشة : « فما أعلم أن امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية ، اذ بتزوج الرسول ﷺ اياها أعتق مائة من أهل بنى المصطلق » (٣٣) . رواه أحمد .

(٣٢) السيرة النبوية ، لابن كثير الدمشقى ج ٢ ص ٤٧٥

(٣٣) نيل الأوطار للشوكانى ج ٨ ص ٣ ، ٤

— وسبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعانى ج ٤ ص ٤٥ —

ولقد طبق المسلمون تعاليم رسول الله ﷺ في كل حروبهم حتى رأينا - فيما ذكرناه آنفا - أنهم كانوا يقدمون أسراهم من أهل بدن على أنفسهم عند الطعام ، ولهذا يرى صاحب الخراج - أبو يوسف القاضى - يقول : « والأسير من أسرى المشركين لا بد أن يطعم ويحسن إليه حتى يحكم فيه » (٣٤) .

وهكذا كان يتفياً الأسرى في ظلال الاسلام وسماحته ، ويعيشون في ضيافة المسلمين وكرمهم ، كأنهم لم يقاتلوهم ويحرضوا على سفك دمائهم عملا بقوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » (٣٥) .

هذه الانسانية الصحيحة والرحمة الحقيقية بالأسرى في ظل الاسلام حاكها القانون الدولي ، حيث قرر ضرورة التزامها ، وأوجب صيانة حياة الأسرى ، وأوصى بحسن معاملتهم بما تقتضيه الانسانية المتعدية ، ونظم معاملتهم في لائحة لاهاي للحرب البرية سنة ١٩٠٧م (المواد ٤ - ٢٠) ، واتفاقية جنيف الثانية سنة ١٩٢٩م وسنة ١٩٤٩م ، ولم يعتبر الأسر اجراء زجريا ، بل تدبيرا احتياطيا ازاء عدو مجرد من السلاح بعد أن كانت معاملة الأسرى بين الدول يشوبها الشيء الكثير من القسوة المتعمدة أو الالهال المؤذى ، ولم تتشبع الدول بفكرة أن أسير الحرب ليس مجرما حتى يعامل معاملة المجرمين الا فى أواخر القرن الثامن عشر (٣٦) .

(٣٤) الخراج ، لأبى يوسف القاضى ص ١٤٩ .

(٣٥) سورة الاعراف آية ١٩٩ .

(٣٦) قانون الحرب والحياد للدكتور محمود سمانى جنيته ص ٢٧٧ .

حكم الأسرى :

ولقد ذكر القرآن الكريم أن القائد أو ولي الأمر مخير في أن يفعل بالرجال المقاتلين إذا ما ظفر بهم ووقعوا أسرى أمرين لا ثالث لهما : أما أن يعذبهم ، وأما أن يمن عليهم بإطلاق سراحهم استناداً الى قوله تعالى : « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم (٣٧) فشدوا الوثاق فاما من بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها » (٣٨) .

وقد أضيف الى ذلك فما حدث الرسول عليه السلام القتل والاسترقاق . ولذلك فسوف نتحدث عن هذه الأمور الأربعة بايجاز شديد .

غالبه الأول : المن . والمراد به كما أشرنا اطلاق سراح الأسرى التي بلادهم بدون مقابل ، وهذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء منهم المالكية (٣٩) ، والشافعية (٤٠) ، والحنابلة (٤١) ، أما الأحناف (٤٢)

(٣٧) الأبخان : المبالغة في قتل العدو .

(٣٨) سورة محمد آية ٤ .

(٣٩) حاشية الدمشقي مع الشرح الكبير ج ٨ ص ٢٠٨ .

والقوانين الفقهية ج ١ ص ٤٨ .

(٤٠) نهاية المحتاج شرح المنهاج - للرازي ج ٨ ص ٦٥ .

- والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٣١ .

(٤١) كشف القناع على متن الاقتناع ، منصور بن يونس البهوتي

ج ٣ ص ٥٣ .

(٤٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ج ٧ ص ١٢٠ .

- وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٣ ص ٢٤٩ .

- وفتح القدير ، لكامل الدين بن الهمام الحنفي ج ٤ ص ٣٠٩ .

فهم ذهبوا الى عدم جواز المن مطلقا ، حتى لا يعود الأسرى حربا على الاسلام والمسلمين ، وتقوية عدوهم عليهم ، وذلك لا يجعل في أسرى بدر ، كأبي عزة الجمحي (٤٣) • وقوله ﷺ في أسرى بدر : لعموم الآية الكريمة السابقة ، ولأن الرسول ﷺ قد من على بعض أسرى بدر ، كأبي عزة الجمحي (٤٣) • وقوله ﷺ في أسرى بدر : « لو كان مطعم بن عدي حيا ثم كلمني في هؤلاء الثنتي (٤٤) لأطقتهم » (٤٥) •

ولما رواه مسلم من حديث أنس : ان النبي ﷺ أطلق سراح الذين أخذهم أسرى ، وكان عددهم ثمانين ، وكانوا قد هبطوا عليه وعلى أصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ليقتلونهم ، وفي هذا نزل قول الله سبحانه : « وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة » • الى آخر الآية الكريمة (٤٦) •

ولقواه ﷺ لو فود هو ازن حينما أتته مستعطية لأسراها بعد معركة حنين : « أما ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم » (٤٧) • وكذلك لما أسلفنا من أن الصحابة رضى الله عنهم منوا على أسرى قبيلة بنى

(٤٦) الأموال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٦٥

(٤٤) سماهم الرسول « ننتى » لرجسهم الحاصل من كفرهم على التمثل

(٤٥) سنن أبي داود ج ٣ ص ٦١

(٤٦) سنن أبي داود ج ٣ ص ٦٠ ، ٦١

— والسند الكبرى للبيهقى ج ٦ ص ٣١٨ •

— والآية الكريمة من سورة الفتح رقم ٢٣ •

(٤٧) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٢ طبع دار الكتب العلمية

المصطلق اكراما لتزوج الرسول ﷺ من جويرية بنت الحارث رئيس
هذه القبيلة (٤٨) •

فكل هذه النصوص والوقائع لتدل دلالة قاطعة على جواز المن
على الأسرى بغير فداء ، بمال أو بأسرى مثلهم من المسلمين كما
سنبين •

الأمر الثاني : فداء الأسرى أو مفاداتهم :

وهو أن يفتدى الأسرى بمال ، أو بأسرى مثلهم من المسلمين ،
وهذا ما يطلق عليه في الوقت الحاضر تبادل الأسرى • وفداء الأسرى
مما اختلف الفقهاء في جوازه ، فنرى المالكية (٤٩) جواز فداء الأسرى
بالنفوس دون المال • بينما يرى الشافعية (٥٠) ، والحنابلة (٥١)
نفي المشهور من مذهبهم ، والاباضية (٥٢) ، ومعهم من فقهاء الحنفية :
أبو يوسف ومحمد (٥٣) ، انه يجوز لولى الأمر أن يفادى الأسرى بالمال
أو بأسرى مثلهم من المسلمين في أيدي قومهم بشرط تعويض القاضين
عنهم من سهم المصالح ، لأن الرسول ﷺ ، فادى أسارى بدر وكانوا
ثلاثة وسبعين رجلا كل رجل منهم بأربعمائة ، وفادى يوم بدر رجلين

(٤٨) راجع ما سبق من هذا البحث •

(٤٩) المدونة الكبرى في فقه الإمام مالك أنس الأصبهاني ج ١٠ ص ٩

(٥٠) الأم لمحمد بن أدريس الشافعي ج ٤ ص ١٩٨

(٥١) كشف القناع على متن الاقناع للبهوتي ج ٣ ص ٥٣

— والمعنى مع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٤٠١ ، ٤٠٢ •

(٥٢) شرح التتيل وشفاء العليل لأطفيش ج ١٠ ص ٤١٤ •

(٥٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ج ٧ ص ١٢٠ •

من أصحابه برجل من المشركين من بنى عقيل ، وصاحب الغضباء (٥٤) برجلين ، ولأنه فى المفاداة انقادا للمسلم ، وهو أولى من أملاك الكافر (٥٥) .

وأما أبو حنيفة (٥٦) ، وأحمد (٥٧) فى غير المشهور من مذهبه ، فيرون عدم جواز الفداء على مال أو على أسرى من المسلمين ، وحجة قول أبى حنيفة فى الأسرى . ان قتل المشركين فرض بقوله تعالى : « لفاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » (٥٨) .

وقوله تعالى : « فاخربوا فوق الأعناق » (٥٩) .

فلا يجوز تركه الا لما شرع له اقامة الغرض وهو التوسل الى الاسلام ، وهذا لا يحصل بالمفاداة ، ولأن فى اطلاق سراحهم - ولو بالمفاداة - اعانة للمشركين على المسلمين . ودفع شرهم خير من استنفاذ الأسير المسلم ، لأنه اذا ما بقى فى أيديهم كان ذلك ابتلاء فى حقه غير

(٥٤) الغضباء : هى احدى نوق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكانت سبابة لا تغلب . انظر زاد المعاد ج ١ ص ١٣٤ .

(٥٥) الأحكام السلطانية ، للماوردى ص ٦٢ .

- والمغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٤٠٨ .

(٥٦) بدائع الصنائع ، للكاسانى ج ٧ ص ١٢٠ .

- وحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٣١٦ .

(٥٧) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٤٠١ ، ٤٠٣ .

(٥٨) سورة التوبة آية ٥ .

(٥٩) سورة الانفال آية ١٢ .

مضاف إلى المسلمين ، أما اعانتهم يدفع أسيرهم اليهم فإنه ابتلاء
مضاف إلى عامة المسلمين (٦٠) .

والذي يترجح عندي من ذلك هو قول الشافعية ومن وافقهم ،
لعموم قوله تعالى في اجازة الفداء : « فاما منا بعد واما فداء » . ولأنه
صلى الله عليه وسلم فادى أسرى بدر على مال ، وفادى في بعض المواطن رجل
برجلين (٦١) . وأما قول أبي حنيفة : بأن قتل المشركين فرض على
الاطلاقه ، بل ذلك واجب حال القتال ، وأما بعد أن نقدر عليهم فلا
يجب ، كما قال سبحانه : « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب
حتى اذا أنخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء حتى
نضع الحرب أوزارها » (٦٢) .

حيث أفادت هذه الآية الكريمة أن على المسلمين أن يقاتلوا
الكفار حتى ينهكهم ويهلكهم ، ثم بعد ذلك يأسروا من شاءوا ، وهم
مخيرون في هؤلاء الأسرى بين المن والفداء . وقوله : ان في اطلاقهم
اعانة لأهل الحرب على الحراب ، فقد يكون ذلك ، ولكن اطلاق أسرى
المسلمين أمر أهم من ذلك ، ثم ان في اطلاق أسرى المسلمين مصلحة
محققة يقينية ، وأما اطلاق أسرى الكفار فمصدته ظنية ، فلا يقدم
للظن على اليقين (٦٣) .

(٦٠) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ج ٧ ص ١٢٠

— وحاشية رد المحتار على الدر المختار ، لابن عابدين ج ٣ ص ٣١٦

(٦١) الأحكام السلطانية ، لأبي الحسن المسوردي ص ٦٢ .

(٦٢) سورة محمد آية ٤

(٦٣) الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الاسلامي للدكتور عبد الله

ابن ابراهيم بن علي الطريقي ص ٣٤١

الإمر الثالث: قتل الأسرى :

وأما قتل الأسرى • فيرى الحسن وعطاء وسعيد بن جبير عدم جواز قتل الأسرى ، بل يخير الامام بين المن والفداء ، كما صنع الرسول ﷺ بأسارى بدر ، ولأن الله تعالى قال : « فشدوا الوثاق فاما من بعد واما نداء » • فخير سبحانه بين هذين بعد الأسر لا غير (٦٤) • وأما بقية الفقهاء فيكاد يتفق معظمهم على جواز قتل الأسرى (٦٥) • وقد استندوا في ذلك الى عموم آية السيف وهي قوله تعالى : « فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » أي اقتلوا المشركين الذين يحاربونكم • قال جماعة من العلماء منهم السدى والحنفية : نسخت هذه الآية قوله تعالى : « فاما من بعد واما فداء » وهي في سورة محمد المكية ، والآية الأولى في سورة براءة ، وهي آخر سورة

(٦٤) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٤٠٠ ، ٤٠١

(٦٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ج ٧ ص ١٢٠

— وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ١٦٢ •

— وشرح الخرشى على مختصر خليل ج ٣ ص ١٥٠ ، ١٥٣ الطبعة

الثانية •

— الأم ، لمحمد بن ادريس الشافعى ج ٤ ص ٦٨ ، ١٧٦

— ودفنى المحتاج الى شرح المنهاج للخطيب الشربيني ج ٤ ص ٢٢٨

— والشرح الكبير ، لشمس الدين أبى الفرج ج ١٠ ص ٤٠٥

— وكشاف القناع على متن الاقناع ، للبهوتى ج ٣ ص ٤٠ •

— والبحر الزخار الجوامع لمذاهب علماء الامصار للمرتضى ج ٥

ص ٤٠١ - ٤٠٥

— والمجلد لابي دهم بن حزم الظاهري ج ٧ ص ٣٠٩ ، ٣٤٦ •

نزات بالتوقيف ، فوجب أن يقتل كل مشرك الا من قامت الدلالة على تركه من النساء والصبيان ومن تؤخذ منه الجزية (٦٦) .

كما استندوا أيضا الى آثار من السنة • قال الجصاص : اتفق فقهاء الأمصار على جواز قتل الأسير ، لا نعلم خلافا بينهم فيه • وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في قتله الأسير منها قتله عقبه بن أبي معيط ، والنضير بن الحارث • الذي قتل بعد الأسر يوم بدر ، وقتل النبي ﷺ يوم أحد أبا عزة الشاعر (٦٧) بعد أسره ، وقتل بنى قريظة بعد نزولهم على حكم سعد بن معاذ ، فحكم فيهم بالقتل وسبى الذرية ، ومن على الزبير بن باطا من بينهم ، وفتح خيبر بعضها صلحا وبعضها عنوة ، وشرط على ابن أبي الحقيق ألا يكتم شيئا ، فلما ظهر على خيانتته وكتمانه قتله ، وفتح مكة وأمر بقتل هلال بن خطل ، ومقيس بن صبابه ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وقال : اقتلوهم وان وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة — قال الجصاص : فهذه آثار متواترة عن النبي ﷺ وعن الصحابة في جواز قتل الأسير وفي استبقائه واتفق فقهاء الأمصار على ذلك • • ولأن في قتل بعض الأسرى حسما لمادة الفساد ، واستئصالا لجذور الشر وشرابين الفتنة التي تستمر

(٦٦) الناسخ والمنسوخ في القرآن للنحاس ص ٧٢٠ .

• وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ، للزيلعي ج ٣ ص ٢٥٠ .

ويلاحظ أن عبارة « فوجب أن يقتل كل مشرك » الخ ، ليست

منليمة على إطلاقها فقد حققنا سابقا بأنه لا يجوز قتل غير المقاتلة .

لولا التخلص منهم الذي يلجئ اليه الضرورة ، فكانت المصلحة في قتله (٦٧) .

والذي يترجح عندي من هذين الرأيين هو الرأي الأول ، لأن التحقيق الصحيح عند العلماء أن آية : « فاما منا بعد واما فداء » محكمة في الأمر بالقتال عند الاعتداء ، وهي من أمهات الآيات التي بينت كيفية القتال ، وليست منسوخة ، لأن النسخ انما يكون بشيء قاطع يثبت به التأخر الزمني في الناسخ والتقدم في المنسوخ ، وهو غير موجود . ثم ان النسخ لا يلجأ اليه الا عند المعارضة ولا معارضة بين آية براءة وآية محمد ، اذ يمكن الجمع والتوفيق بينهما وهو أولى من القول بالنسخ . فآية براءة « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » في أولئك الذين كانوا حربا على المسلمين ، وآية « محمد » في مطلعها في الاذن بالقتال قبل الأسر، وفي نهايتها في حكم الأسرى وهو لا يعدو أحد أمرين : امان أو الفداء ، لأن « اما » تفيد الحصر مثلك « انما » كما قال الرازي في تفسيرها (٦٨) . فالآية تخيير

-
- (٦٧) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٩١ ت وانظر أيضا :
 - السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٢٣ .
 - وارشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني ج ٦ ص ٣٧٨
 - ونيل الأوطار ، للشوكاني ج ٧ ص ٣٠٦
 - والبداية والنهاية ، لابن كثير القرشي ج ٣ ص ١٢٠٥
 - والأهوال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠
 (٦٨) الناسخ والمنسوخ في القرآن للنحاس ص ٢٢١
 - وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ١٦٦ وما بعدها .
 - ومفاتيح الغيب الشهير بالتفسير الكبير لمحمد الرازي فخر الدين ج ٧ ص ٣٦٢ .
 - وتفسير الامام محمد بن جرير الطبري وبهامشه تفسير النيسابوري ج ٢٦ ص ٢٤ .

وأما ما وقع من الرسول ﷺ من قتل لبعض الأسرى في أول الإسلام ، فقد كان ذلك لسبب غير الأسر ولظروف معينة وليست تشرعاً دائماً عاماً إلا لتجدد نفس الظروف ، فقتله عليه السلام لبعض الأسرى كان لغلوهم في معاداة الدعوة الإسلامية ، وعظم تكاثرهم بالمسلمين ، ولتأليف القبائل وتدريبهم على المسلمين ، والتمهيد في إيذاء الرسول عليه السلام ، والاسترسال في هجائه (٧٠) . كما هو شأن الأفراد الذين ذكرهم الجصاص . وهذا هو الذي استندوا إليه في الدليل المعقول حيث قرروا أن نفي قتل مثل هؤلاء حسماً لمادة الفساد . وكفى بأبى لؤلؤة عبرة للأسير الخائن حيث قتل أمير المؤمنين عمر . وأما بنو قريظة فانهم هم الذين رضوا بالتحكيم ونزلوا على مقتضاه ، وليس ذلك شأن الأسير ، إذ أن ذلك تسليم على شرط ، وهو تحكيم سعد بن معاذ فيهم ، وهم من مواليه (٧١) . وقتل الأسرى في الأحوال السابقة شبيه بصنيع الدول الحديثة بشأن محاكمة مجرمي الحرب الصورية ، والحكم عليهم بالاعدام (٧٢) .

(٦٩) والواجب المخير ، هو الذي لا يكون الواجب فيه مبيناً بعينه وإنما تردد بين شيئين أو أكثر ، مثل تخيير الشارح بين المن والفداء بالنسبة للأسرى في هذه الآية . انظر : مباحث الحكم عند الأصوليين ص ٨٣ .

(٧٠) ارشاد السارى بشرح صحيح البخارى للقسطلانى ج ٥ ص ١٥٧ .

– والأحكام السلطانية الولايات الدينية ، للماوردي ص ١٢٧ .

(٧١) آثار الحرب في الفقه الاسلامي ، للدكتور وهبة الزحيلي ص ٣٤٦ .

(٧٢) القانون الدولي العام ، للدكتور حافظ غانم ص ٧٥٩ .

الأمير الرابع : استرقاق الأسرى :

وأما استرقاق الأسرى فيذهب كثير من الفقهاء (٧٣) إلى لجوازهم مستنديين في ذلك إلى قوله تعالى : « فلذا لقيتكم الذين كفروا ففرض الرقاب حتى إذا اثخنتموهم فشيدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء » (٧٤) • قالوا : ان الاسترقاق قلده فهم من الأمر بشد الوثاق ، بدليل ما أخرج البيهقي من حديث ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض » (٧٥) • ان ذلك كان يوم بدر والمسلمون في قلة ، فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله تعالى فيهم : « فاما منا بعد واما فداء » ، فجعل النبي ﷺ بالخيار فيهم ان شاءوا قتلوهم ، وإن شاءوا استعبدوهم ، وإن شاءوا فادوهم • وقد اعتمده البخاري وأبو حاتم وغيرهما في التفسير (٧٦) •

كما استندوا أيضا إلى ما ثبت في السير والمغازي من أن الرسول ﷺ استرق بعض العرب ، كهوازن وبنى المصطلق وقبائل من العرب ، وسبي أبو بكر وعلى رضي الله عنهما بنى ناحية من قريش ، وفتحت الصحابة بلاد فارس والروم ، فسبوا من استولوا عليه • وممن قال

(٧٣) شرح النووي صحيح مسلم ج ١٢ ص ٣٦

— ارشاد الدياري شرح صحيح البخاري للمصطلح ج ٦ ص ٣٢٤

— ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني ج ٧ ص ٣٠٦ •

— وسبيل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني ج ٤ ص ٩٧ ، ٩٨ •

— والمغني لموفق الدين بن قدامة ج ١٠ ص ٤٠٠ وما بعدها •

(٧٤) سورة محمد آية ٤ •

(٧٥) سورة الأنفال آية ٦٧ •

(٧٦) التاسيح والمنسوخ في القرآن للنحاس ص ٢٢١ •

— ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكاني ج ٧ ص ٣٠٥ •

بهذا : مالك وجمهور أصحابه ، وأبو حنيفة والأوزاعي ، وجمهور العلماء (٧٧) .

والحقيقة ان الآية الكريمة خالية تماما عن الاشارة الى الرق ، لأن شد الوثاق كناية عن الأسر ، ولا يلزم من الأسر الاسترقاق فالآية لم تخير بعد الأسر الا بين المن والفداء لا غير (٧٨) .

ولأن هذه الآية تنفى الرق بطريق الاشارة . واما ما ثبت فى السنة من استرقاق بعض الأسرى ، فانما كان ذلك من الرسول ﷺ جريا على شريعة المعاملة بالمثل ومقتضى ضرورة قانون الحرب السائد فى ذلك الزمان لكى يشعر المسلمون غيرهم أنهم صاروا فى مركز ذى كيان دولى يستطيعون تنفيذ تعاليم الحرب وتثبيت الهيبة والسلطان ، فاذا ما قدروا عفوا وصفحوا وأظهروا فضلهم واحسانهم ، فيكون ذلك مدعاة لقبول الاسلام بما يضم بين جناحيه من رحمة ورعاية وعطف وانسانية على جميع البشرية .

ويدل بهذا أن أغلب ما استرق من القبائل أو أفراد العدو قد عاد حرا ، فقد رد رسول الله ﷺ ستة آلاف من بنى هوازن من النساء والصبيان والرجال . الى هوازن حين أسلموا ، ومن على أهل مكة بحقوله : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » وكذا من على أهل خيبر (٧٩) .

(٧٧) ارشاد السارى شرح صحيح البخارى ج ٦ ص ٢٢٤ .

— ونيل الاوطار للشمركانى ج ٧ ص ٣٠٦

— وسبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعانى ج ٤ ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٧٨) روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للآلوسى

البغدادى ج ٣٦ ص ٤٠ .

— والجامع لاحكام القرآن . للمقرئبى الأنصارى ج ٢٦ ص ٢٤

(٧٩) الأموال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ص ١١٧ .

وتزوج الرسول ﷺ جويرة بنت الحارس من سبايا بنى المصطلق
 إكراما لصهر رسول الله ﷺ (٨٠) • كما أسلفنا • فلم ينشئ الرسول
 عليه السلام رقبا على أحد، قط، وقد أعتق ما كان عنده من رقيق،
 وكان يعتق كل ما أهدى إليه (٨١) •

وبذلك بدأ واضحا أن مانسب الى الاسلام من أنه أوجب استرقاق
 الأسرى كأثر من آثار الحرب محض اختلاق لا أساس له والدليل على
 ذلك الآية التي أوردناها في تقرير مصيرهم وهي قوله تعالى: «فاما منا
 بعد واما فداء» • فانها تجيز للرسول أو ممن ينوب منابه بين
 أمرين، حيث لم يقتل سبحانه: واما استرقاقا • كذلك لم نجد في
 القرآن الكريم نصا واحدا أوجب الرق، وانما جميع نصوصه المنوطة
 بالرق تدور حول اعتاقهم وحث المسلمين على اطلاق سراحهم، ومن ذلك
 النص الذي يجعل كثارة القتل الخطأ تحرير رقبة • قال تعالى: «ومن ذلك
 قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله» (٨٢) •

ومن ذلك أيضا النص الذي يجعل تحرير الرقاب مصريا من
 مصارف الزكاة • قال تعالى: «انما الصدقات للفقراء والمساكين
 والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب» (٨٣) •

وكذلك لم يثبت أن الرسول ﷺ ضرب الرق على أسير من

(٨٠) سبيل السلام شرح باوغ المرام، للصنعاني ج ٤ ص ٤٥ •

(٨١) آثار الحرب في الفقه الاسلامي • للدكتور وهبة الزحيلي

ص ٤٤٧ •

(٨٢) سورة النساء آية ٦٢ •

(٨٣) سورة التوبة آية ٦٠ •

الأسارى ، بل الثابت عنه عليه السلام أنه أطلق أرقاء مكة ، وأرقاء بنى المصطلق ، وأرقاء حنين ، كما أسلفنا ، بل أعتق كل ما كان عنده رقيق فى الجاهلية ، وأعتق كذلك ما كان قد أهدى إليه منهم . كما حث المسلمين على ذلك قائلا : « فكوا العتبي وأطعموا الجائع » (٨٤) .

فهذه هى نظرة الاسلام الى استرقاق الانسان ، فهى أسمى من المعاملة بالمثل ، لأنها خطت خطوة واسعة فى تحرير الرقاب . أما بائنا وأما بالفداء . وبهذا يكون الاسلام قد سبق التطور التاريخى الأوروبى بأكثر من سبعة قرون حينما شرعت أوروبا فى القرن الرابع عشر مبدأ المكتبة فى تحرير العبيد . أما ما نجده فى مراجعنا الفقهية والتاريخية حول اباحة المرق وبيان أحكامه . فهذا أمر قد حدث منذ عصر الرسول ﷺ اضطرارا على سبيل المعاملة بالمثل مع البلدان والممالك التى عاصرتهم حيث ثبتت اباحة الاسترقاق - وليس وجوبه - بالسنة النبوية فى غنائم هوازن وفى سبايا أوطاس . وذلك بما يلائم الحالة التى يكون فيها العدو الذى يسترق أسرى المسلمين ، لأن عدم استرقاق المسلمين لأسراه يغزى دار الحرب بغزو دار الاسلام ما دامت تعلم أن أسراها ينعمون بالخير ويكونون بمنزلة أهل بلاد المسلمين .

ومن هنا يتبين أن مقصود الاسلام الأسمى هو تحرير الرقيق بشرط ألا يسترق العدو أسرى المسلمين ، وأن هذا تبدل على أن الاسلام لا يمانع فى إبرام أية معاهدة دولية تمنع الاسترقاق دفعة واحدة . كما يتبين أيضا ما كان عليه الفقهاء فى أمر الأسرى موكول الى الامام ،

(٨٤) سنن الدارمى ج ٢ ص ١٤٢ . طبع سنة ١٢٨٦هـ - ١٩٦٦م

• بدار المحاسن بالقاهرة •

- وانظر ما سبق فى تخريج هذا الحديث من هذا البحث

ويكون مخيراً في استعماك الأصلح من أحد أمور أربعة : وهي إما أن يقلبهم ، أو يسترقهم ، أو يفتديهم على مال أو أسرى ، أو يمن عليهم ويعفو عنهم . ويلبس لكل حالة بما يناسبها ، وما كن قول الفقهاء بشرعية الاسترقاق إلا لأنه كان معمولاً به في الحروب آنذاك . وعملاً بمبدأ المعاملة بالمثل وعلى أنه واحد من الخيارات الأربعة للإمام مباحاً وليس واجباً ولا مندوباً (٨٥) .

ولعل الحكمة من تشريع الإسلام للاسترقاق في العهود الأولى هي في اطلاع هؤلاء الرقيق عن قرب على تعاليم الإسلام وأخلاق المسلمين . فيتأثرون بدينهم وبأخلاقهم فيكون ذلك مدعاة لهدايتهم ولسلامتهم . وفي هذه الحالة ينذب في الإسلام تجبيرهم . وهي نفس الحكمة التي تكمن في اباحة الإسلام الزواج بالكتبية ، إذ يكون في تأثرها بتعاليم الإسلام مدعاة إلى هدايتها ودخولها في الإسلام (٨٦) .

ومن هذا كله يتضح أن الإسلام هو دين الرحمة والانصاف ، وأن ما اشتمل عليه من مبادئ دولية تدعو إلى الاجلال والاكبار لقيامها على أسس من العدالة والمساواة والصداقة بين الدول مهما تناعت أقطارها ، واختلفت مبادئها وعلى افضلية والكرامة الانسانية ، والله سبحانه بكل شيء عليم .

(٨٥) الأحكام السلطانية لأبي الحسن الماوردي ص ٦١ .

(٨٦) الأم لمحمد بن ادريس الشافعي ج ٤ ص ٦٨ ، ١٧٦ .

— وهنرى المحتاج للمخطيب الشرييني ج ٤ ص ٢٢٨ .

— وكشاف القناع على متن الاقناع للبهوتي ج ٣ ص ٤٠ .

— والشرح الكبير . لشمس الدين أبي الفرج ج ١٠ ص ٤٠٥ .

(١٨ - العلاقات)

المبحث الثالث

علاقة الدول ببعضها فى القانون الوضعى

المطلب الأول

علاقة الدول فى وقت السلم

والواقع أننا إذا تتبعنا نشأة العلاقة الدولية فى القانون الوضعى لوجدنا أن الأمم القديمة كاليونان والرومان لم يكن لديها قانون دولى ينظم علاقاتها ببعضها ، ويحدد حقوق كل منها وواجباتها ، وإنما كانت تهيمنها المسلمية قائمة على الجور والاستعلاء والقهر ، فكان شعار علاقاتها الدولية هو : « من جاورك فهو عدوك تخضعه أو يخنسك ، وتبدأ الحرب متى استطعت أو يبدؤك هو بالحرب متى استطاع » (١) .

وقد ظلت البلاد الأوربية تعمل بأحكام هذه الشريعة ، ومثل ذلك أيضا كانت شريعة فارس فى الشرق مع من يبساورها ، كما كانت شريعة الاسكندر وخلفائه على دولته المترامية الأطراف ، وإن دل كل هذا على نسيانها يظل على أن الحرب كانت هى الحال العادية لما نسميه الآن بالعلاقات الدولية ، وكانت حال السلم هى الحال الاستثنائية القيام هذه العلاقات ، وبقيت هذه العلاقات تفرضها الدول القوية على الدول الضعيفة ، حيث كان للدول القوية الحق فى أن تخضع من حولها

(١) حقائق الاسلام وابطال خصومه ، لعباس محمود العقاد ص ١٤٩

الطبعة الأولى سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٤م القاهرة .

من الدول ، فلا يمكن لحوالة أن تتنازعها في الولاية عليهم واستبدالها
بأمرهم (٢) .

وبعد أن انقسمت الدول الكبرى في القارة الأوروبية وتفرقت
الدول شيئا وأخرابا ، وتنازعت العروش لتتال الحطام المروث ،
وجاء مطلع القرن السابع عشر وظهر بعض المفكرين الذين أثارتهم هذه
الحروب المدمرة ، فبدأوا يبحثون في حقوق الأمم وواجبات الشعوب ،
ويضعون القواعد في حقوق العرب والسلام . ومن هؤلاء المحامي
الايطالى جينييس المتوفى سنة ١٦٠٣م ، وبسوارس المتوفى سنة
١٦١٧م ، وجرسيوس المتوفى سنة ١٦٤٥م . فشرعوا هم وغيرهم
يبحثون في حدود الحرب والسلام ، لاسيما جروسيوس الذى تصدى
لاستنباط هذه الأحكام من وقائع الأحوال فيما سماه بقانون الحرب ،
ولا يزال هذا القانون من المراجع المهمة فى القانون الدولى العام
الوضعى (٣) .

وقد استمرت الدول الأوروبية تتخذ تعاليم جروسيوس دستوراً
لعلاقتهم الخارجية قرابة قرنين من الزمان ، وفى سنة ١٦٤٨م وقعت
هذه الدول معاهدة وستفاليا التى قضت على نفوذ البابا فى سياسته
على الدول سنة ١٦٤٨م . والتى تضمنت مبدأ المساواة بين الدول

(٢) أصول القانون الدولى العام للدكتور محمود سامى جنينة ص ٥٦

— وأحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية للدكتور جامد سلطان

ص ١٥٤ دار النهضة العربية سنة ١٩٨٦م القاهرة .

(٣) القانون الدولى العام للدكتور على صادق أبو هيف ص ٤٤ ، ٤٥

وما بعدها .

— والقانون الدولى العام للدكتور محمود سامى جنينة ص ٦٣ .

المسيحية جميعها ، بغض النظر عن عقائدها الدينية وأنظمتها الحكومية •
ولما تزايد عدد الدول التي حصلت على الاستقلال اجتمعوا
فى مؤتمر جنيف سنة ١٨٦٤م • ووضعوا قواعد الحرب البرية وأتبعوه
بمؤتمر لاهاى سنة ١٨٩٩م • وقد نتج عن كل هذه المؤتمرات عقد
ست عشرة اتفاقية دولية فى مختلف المجالات ، هذا بالاضافة الى
بعض المعاهدات التى تضمنت حقوق وواجبات الدول المحايدة وأهمها
معاهدة باريس المبرمة سنة ١٨٥٦م التى انتهت بها حرب القرم والتى
أقرت المساواة بين الدول المسيحية وغير عن طريق قبول تركيا الاسلامية
عضوا فيها • ففتحت بذلك الباب لجميع الدول غير المسيحية للدخول
ضمن الجماعة الدولية (٤) •

ولما نهضت الصناعة فى أوروبا تمكنت الدول الصناعية من
الحصول على أنواع من الأسلحة الجديدة الأمر الذى شجع بعض هذه
الدول على خوض حروب جديدة ، أشهرها الحرب بين ألمانيا وفرنسا
سنة ١٨٧٠م ، والحرب اليونانية التركية سنة ١٨٩٧م ، والحرب
البلقانية سنة ١٩١٢م بين اليونان والصرب وبلغاريا والجبل الأسود
من ناحية ، وتركيا من ناحية أخرى ، التى انتهت بانهزام تركيا ،
وتجربتها فى معاهدة لندن سنة ١٩١٣م من جميع ممتلكاتها الأوروبية
فيما عدا القسطنطينية (٥) •

(٤) أصول القانون الدولى العام للدكتور محمد سادى جزيينة ص ٥٦

- وأحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية للدكتور حامد

سلطان ص ١٠ ، ١١ •

(٥) القانون الدولى العام للدكتور على صادق أبو حنيف ص ٥١ •

ولقد كان للعوامل الاقتصادية، إلى جانب الاعتبارات السياسية التي كانت تلعب دورا خطيرا في محيط العلاقات الدولية، أبلغ الأثر في عدم نجاح الجهود التي بذلت في لاهاي لتوطيد السلام في العالم، أضف إلى ذلك أن النزعة العنصرية لدى بعض الدول أدت إلى ازدياد رغبة التسلط على غيرها من الدول الأخرى، مما أدى إلى قيام حرب سنة ١٩١٤م التي ظلت مشتعلة حتى قامت الحرب العالمية الأولى والتي استمرت أربع سنوات كاملة، والتي اشتركت فيها الغالبية العظمى من دول العالم، وقد كان من أهم أسبابها الجوهرية النزعة العنصرية الاستعمارية، وبسط النفوذ، واستغلال الشعوب، لا سيما المتخلفة منها، ونهب خيراتها (٦) .

وقد كان للدمار الذي أحدثته هذه الحرب، والتضحيات الهائلة التي تطلبتها في النفوس والأموال، وما ترتب عليها من المآسى والآلام، كان ذلك كله سببا في انصراف العزم على نبذ الحروب في المستقبل، والعمل على قيام تلك الهيئة التنظيمية التي عرفت بعد ذلك « بعصبة الأمم » وذلك في مؤتمر باريس سنة ١٩١٩م . وأنشئت إلى جانبها هيئة قضائية دولية للفصل في المنازعات هي محكمة العدل الدولي الدائمة (٧) .

(٦) القانون الدولي العام للدكتور علي صادق أبو هيف ص ٥٢، ٥٣ .

- وأحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية للدكتور حامد

سلطان ص ١٤٦ .

(٧) القانون الدولي العام للدكتور محمود صادق أبو هيف ص ٥٣ ، ٥٤ .

- وأحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ، للدكتور حامد

سلطان ص ١٤٦ .

وقد بدأت عصبة الأمم تعمل من وقت انشائها على تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، وهو تدعيم السلم بين الدول ، وذلك عن طريق الحصد من التسليح فى العالم من جهة ، والزام جميع الدول بالرجوع اليها لتسوية منازعاتها من جهة أخرى ، ومن أجل هذا فقد عقدت الدول عدة مؤتمرات ، كان أولها مؤتمر واشنطن سنة ١٩٢٣م لتحديد التسليح البحرى ، وأعقبه بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤م لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم الانتحاء الى الحرب • وبعد أن أقرته بالاجتماع الجمعية العامة للعصبة ، الا أنه سقط لامتناع إنجلترا عن التصديق عليه ، وقد تلا ذلك عقد عدة اتفاقات لمنع الحرب ، واعتبار اللجوء اليها جريمة دولية ، منها اتفاق لوكارنو سنة ١٩٢٥م ، وميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨م ، ثم تلاه ميثاق جنيف سنة ١٩٢٨م لتسوية المنازعات بالطرق السلمية (٨) •

وبالرغم من أن عصبة الأمم نجحت نجاحا ملحوظا فى اثبات تفاعلها فى ميادين التعاون فى شؤون الاقتصاد والاجتماع ، الا أنها فشلت فى مهمتها الأساسية وهى حفظ السلام ، وذلك لنشوب عدد من الحروب ظلت بعضها مشتعلة ، حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، كالحرب الصينية اليابانية سنة ١٩٢٣م ، والحرب الإيطالية التى انتهت بضم الحبشة الى إيطاليا سنة ١٩٣٦م ، والحرب الاسبانية ، وقد كان لعجز عصبة الأمم عن إيقاف هذه الحروب أكبر الأثر فى اندلاع الحرب العالمية الأخيرة • التى بدأت بمهاجمة ألمانيا للنمسا سنة ١٩٣٨م ثم بعد ذلك هاجمت جيوشها الحدود البولندية سنة ١٩٣٩م الأمر الذى لم تجد معه كل من انكلترا وفرنسا بدا من إعلان الحرب

على ألمانيا ، مما أدى الى اندلاع الحرب العالمية الثانية

سنة ١٩٣٩م ، مما أدى الى اندلاع الحرب العالمية الثانية

(٨) القانون الدولى العام ، للدكتور أبو هيف ص ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢

ضد ألمانيا • وقد انتهت هذه الحرب بانتهزام ألمانيا بعد أن
 اذوت بنارها معظم دول العالم (٩) •

وعلى أثر قيام هذه الحرب ، تبلورت فكرة السلم مرة أخرى ،
 واجتمعت الدول - قبل انتهائها - فى مؤتمر سان فرانسيسكو سنة
 ١٩٤٥م • لايجاد هيئة دولية تنظيمية جديدة ، وهى الهيئة التى سميت
 بهيئة الأمم المتحدة ، وهى التى حلت محل عصبة الأمم ، ومهمتها حياظ
 السلام وتحقيق التعاون الدولي على أتم وجه ممكن ، ومن أجل ذلك فقد
 أصبحت هيئة الأمم بعد انشائها محط أنظار العالم أجمع ، وموطن
 آمال شعوبه كلهم فى أن تحقق للمستقبل ما عجزت عنه عصبة الأمم •
 وما الأحداث التى وقعت سنة ١٩٥٦م على أرض مصر بخافية ، حيث
 كانت أهم ما واجهته الأمم المتحدة فى هذه الفترة الأولى من انشائها ،
 والتى كانت تهدد باندلاع حرب عالمية جديدة على أثر العدوان الثلاثى
 على مصر فى هذه الفترة ، وقد اضطلعت بالمهمة التى أوكلت إليها ،
 واستطاعت أن توقف العدوان وتنهى أثره ، وتمكنت أيضا من انشاء
 أول قوة دولية فى تاريخ المجتمع الدولي هى قوة الطوارئ التابعة
 للأمم المتحدة ، وان كان أثر هذه القوة مازال محدودا حتى الآن ،
 وذلك بسبب تعارض مصالح الدول الكبرى ، وتنازع أهواؤها (١٠) •
 ومن هذا العرض الموجز للعلاقات الدولية للقانون الوضعى فى

(٩) القانون الدولي العام للدكتور على صادق أبو حيف ص ٥٤ ، ٥٥

- وأحكام القانون الدولي فى الشريعة الاسلامية ، للدكتور حامد

سلطان ص ١٤٧ •

(١٠) القانون الدولي العام للدكتور على صادق أبو حيف ص ٥٥ ، ٥٦

وبنت السلم يظهر لنا أنها علاقات كانت تقوم على المكر والدهاء والظلم والجور بسبب ما كان يسود العلاقات بين الدول الأوربية من نزعة عنصرية أساسها الأنانية واحتقار الشعوب الضعيفة • ولم تخف هذه الميول العدوانية والاتجاهات الاستعمارية إلا بعد انشاء عصبة الأمم ، ثم هيئة الأمم التي تلتها ، بل وحتى بعد قيام عصبة الأمم وعلان ميثاق الأمم المتحدة الذي جاء لانقاذ الأجيال المقبلة - فى نظرهم - من ويلات الحرب ، اذ كان من أهم بنوده الفقرة الأولى من المادة الأولى : أن الغرض الأول من مقاصد هيئة الأمم هو : « حفظ السلام والأمن الدولى، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم بالوسائل السلمية • وفقا لبادئ العدل والقانون الدولى لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها » (١١) •

وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من هذا الميثاق على أنه : يتمتع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة ، أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » (١٢) •

فظهر من هاتين المادتين أن ما كان مشروعا من حروب قبل

(١١) القانون الدولى العام للدكتور على صادق أبو هيف ص ٩٨

(١٢) القانون الدولى العام ، للدكتور على صادق أبو هيف ص ٩٩ •

الحرب العالمية الثانية قد أصبح من الناحية القانونية — محظورا بعد هذه الحرب ، ولكن مع ذلك فلا زالت البشرية تعاني من ويلات الحرب ويصطلي بثوراتها العدوانية في أنحاء شتى من العالم ، كالاغتهاء الواقع الآن من الصرب على المسلمين في البوسنة والهرسك ، والغزو الروسي للشيشان المسلمة ، والاحتلال اليهودي للأراضي العربية ، وما زالت الدول الضعيفة تتعرض للضغط والابتزاز ، وما زال الخوف من وقوع حرب عالمية جديدة يسيطر على الجميع •

وهذا ما يؤكد القول بأن الأصل في العلاقة بين الدول في ظل القانون الوضعي هو الحرب لا السلم •

المطلب الثاني

علاقة الدول في وقت الحرب

ولما كانت الحرب قديما ، كما أسلفنا - لا تحكمها قاعدة ، ولا ينظمها قانون أو لائحة ، فلذلك كان المتحاربون يستعملون كل أساليب القسوة والوحشية تجاه أعدائهم ، بغض النظر عن كونهم من المقاتلة أو من غير المقاتلين ممن لا يحمل السلاح من الشيوخ والنساء والأطفال ، وبغض النظر عن كونهم من الجرحى أو من الأسرى (١) .

وإذا كانت الحرب فيما مضى لم يكن لها ثمة قانون ينظمها ، ولا لوائح تحكم سيرها ، إلا أنه نتيجة لهذه الهمجية في الحروب ، واستباحة كل طرف لنفسه كل ما لا تقتضيه ضرورة الحرب نفسها ، من الإيغال في سفك الدماء ، والامعان في الهمجية والتخريب ، وكل ما فيه انتهاك لأوسط المبادئ الانسانية بقصد توصل أحد الطرفين الى النصر على الطرف الآخر من أقصر طريق ، كل ذلك جعل الأفكار تتجه رويدا رويدا الى التخفيف من ضراوة الحرب والحد من غلوائها ، فاستعملت بعض القيود أو الضوابط مرة بعد أخرى ، حتى أنشأت قواعد عرفية بعد أن تحولت فصار لها ، وصف الالتزام نتيجة التكرار في اتباعها ، ويتفق علماء القانون على أن ثمة عوامل عدة كان لها أثرها

(١) القانون الدولي العام ، للدكتور على صادق أبو هيف ص ٨٤٩

- وأحكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية للدكتور حامد

الحاسم، في ظهور قواعد الحرب فارتقاؤها الى مرتبة القواعد القانونية (٢) وأهمها غائنين هما :

أولا : عامل الضرورة ، وهو يعنى أن الحرب تدعو اليها الضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، فيبيح استعمال وسائل العنف والخداع بقدر ما يكفى لضعاف العدو وحمله على التسليم ، وهو الغرض الذى تهدف اليه الحروب •

ثانيا : عامل الانسانية : وهو الذى يدعو الى تجنب أعمال القسوة أو الوحشية ، طالما أن استعمال هذه الأساليب لا تنفع فى تحقيق الهدف من الحرب وهو احراز النصر على العدو ، كقتل الجرحى أو الأسرى أو النساء والأطفال (٣) •

ولقد ساهمت هذه العوامل كلها على مر الزمان فى تدوين أحكام قوانين الحرب فى نطاق القانون الدولى ، وذلك ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر حين شرع فى تدوينها فى معاهدات أبرمتها خصيصا لتنظيم حالة الحرب فى البر والبحر ، ثم معاهدات معاملة الجرحى والمرضى والأسرى وحماية المدنيين، فإذا ما خالف طرف المعامل بهذا القانون كان للطرف الآخر القيام بالمعاملة بالمثل ، فاقامت جريب

المعاهدات الدولية

(٢) الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام ص ٢٩٢

- وأحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية ، للدكتور حامد

سلطان ص ٢٥١ •

(٣) القانون الدولى العام للدكتور على صادق أبو حنيف ص ١٤٩

- وأحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية للدكتور حامد

سلطان ص ٢٥٢ •

بين دولتين وقعتين على اتفاقات تقضى بتنظيم حالة الحرب وأخلت أحدهما ، فلأخرى أن تعاملها بالمثل من قتل للأسرى وتمثيل بالجرحي ،
وقتل النساء •

وقد كان العمل بهذا سائدا حتى عهد قريب ، ثم تطور جزاء مخالفة قانون الحرب بفرض جزاءات عامة لنوع من القصاص للطرف المخالف لقواعد الحرب ، وذلك بارغام العدو على احترام هذه القواعد والالتزام بالأحكام المشروعة (٤) •

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أدى ارتكاب الفظائع التي وقعت خلالها الى تبديل العقوبات من جزاءات عامة الى جزاءات شخصية تطبق على مجرمي الحرب • وهو ما اتفقت عليه الدول في معاهدة فرساي سنة ١٩١٩م • شأن محاكمة كل من يثبت أنه ارتكبه فعلا مخالفا بقانون الحرب ، ومخالفا لعادات الحرب ، ومعاقبة مثل هذا المجرم بالعقوبات المنصوص عليها في قوانينها العسكرية • وهو ما طالبوا به في محاكمة امبراطور ألمانيا السابق على اعتبار أن ما وقع من الجيوش الألمانية كان بناء على أمره ، ولكن هولندا رفضت تسليمه وأعانت الدول المتحالفة تصريح موسكو في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣م • ويفيد السماح للدول التي يرتكب فيها الجنود الألمان فظائع بمحاكمتهم وفق قوانينها الداخلية حتى يتم النصر ، على أن يسلم لها هؤلاء المجرمون أينما كانوا •

وقد تأيد هذا التصريح باتفاق لندن في ١٨ أغسطس سنة

(٤) القانون الدولي العام للدكتور علي صادق أبو هيف ص ٨٥١ •

— أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية للدكتور حامد

١٩٤٥م • الذى أبرم بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا باعتبار أن هذه الدول ممثلة لمصالح الأمم المتحدة جميعاً ، كما تقرر فيه تشكيل محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمى الحرب •

وبعد هزيمة ألمانيا فى هذه الحرب ، واحتلال الحلفاء لبرلين ، عوقب فيها الكثيرون من زعماء الحكم النازى ، اما بالاعدام أو بعقوبة أخرى (٥) •

أحكام الجرحى والأسرى :

١ - أما الجرحى ومن فى حكمهم المرضى ، فلم يذنب هنالك فى القانون الوضعى أحكام خاصة نعى بمعاملتهم قبل تدوين القانون الدولى العام فى العصر الحديث ، وكل ما نجده هو ما نقضى به مبادئ الإنسانية واث العدا على الدول المتحاربة ان كان لها من نصيب فى هذه المبادئ والمثل ، حتى كانت اتفاقية جنيف المدونة فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٦٤م بشأن تدسين حالة الجرحى والمرضى والمصابين فى ميدان القتال ، والتي عدلت بمعاهدة ٦ يوليو سنة ١٩٠٦م • ثم باتفاقية ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٩م • وأخيراً باتفاقية أغسطس سنة ١٩٤٩م • والتي أقرت مبدأ حماية الجرحى والمرضى الذين يصابون فى ميدان القتال والعناية بهم ، وفرضت هذا على قوات الدولة التى تسيطر على ميدان القتال ، كما فرضت على الدولتين المتحاربتين وقف القتال مدة كافية لنقل الجرحى على خطوط القتال ، وأما من يقع من الجرحى والمرضى فى أيدي العدو

(٥) القانون الدولى العام للدكتور على صادق أبو هيف ص ٨٥٢ ،

٨٥٣ ، ٨٥٤ •

- والشريعة الإسلامية والقانون الدولى العام ، للمستشار على

منصور ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ •

أسرى حرب فتطبق عليهم القواعد التي أقرها القانون الدولي
لهؤلاء (٦) .

ولم يحظ القتلى لدى الدول الأوروبية في العهود القديمة والوسطى
بأدنى اهتمام ، حتى أتيح مؤخرا عقد اتفاقات في هذا الشأن ،
وهو ما نصت عليه اللائحة الملحقه بالانفاقات الخاصة بقوانين وعادات
الحرب البرية في مؤتمر لاهاي سنة ١٨٨٩م ، وسنة ١٩٠٧م .
واتفاقية جنيف سنة ١٩٤٩م ، حيث نصت المادتين ١٦ ، ١٧ على
منع العبث بالجثث أو الأثلاء ودفنهم بعد للتحقق من شخصيتهم
وارسال كشاف بأسمائهم للدولة التي ينتمون اليها ، وعدم سلب
ما يكون معهم من نقود أو حلي ، أو أشياء أخرى ذات قيمة ، وأن
تعمل بقدر المستطاع على اعادة هذه الأشياء الي الدولة التابعين
لها لاعطائها الي أسرهم (٧) .

وأما الأسرى في العصور القديمة والوسطى فما كانوا أوفر حظا
من القتلى ، اذ كان شأن الأسرى في هذين العهدين كسأن القتلى في
عدم الاهتمام والعناية ، بل غالبا ما كانت الهمجية تدفع بالدولة
المتحاربة الي قتل الأسرى ، حتى حل الاسترقاق محل القتل بمرور
الزمنة ثم بعد مضي مدة أصبح بالامكان تبادل الأسرى وغداؤهم ،
وقد استمرت فكرة الانسانية والشرف تحكم معاملة الأسرى حتى انتهى

(٦) القانون الدولي العام ، للدكتور علي صادق أبو هيف .

(٧) القانون الدولي العام ، للدكتور أبو هيف ص ٨٧٧ .

— واحكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية ، للدكتور حامد

ساطان ص ٢٥٢ .

— والشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام ص ٣٢٣ .

الأمر بإقرار الاكتفاء بدجزهم ، أو وضعهم تحت المراقبة مع الاهتمام بأمرهم والعناية بشأنهم ، حتى تنتهي الحرب ويتقرر الإفراج عنهم ، وأحكام معاملة الأسرى المطبقة الآن هي للقواعد التي وضعتها لائحة لاهاي للحرب البرية سنة ١٩٠٧م ، واتفاقية جنيف المنعقدة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩م بشأن معاملة الأسرى (٨) .

وبعد ، فهذه هي أهم أحكام المرضى والجرحى والقتلى والأسرى التي تقررت في المعاملة الدولية في وقت الحرب .

(٨) القانون الدولي العام للدكتور أبو هيف ص ٨٨١ - ٨٨٤ .

- والشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

- وأحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ، للدكتور حاد

سلطان ص ٢٥٢ ، ٢٥٣

- وقد سبقت الإشارة إلى بعض هذه الأحكام فيما سبق .

البحث الرابع

ميزة أسس علاقات المسلمين الدولية على غيرها

من القانون الوضعي

وأما في صدر المقارنة مع القانون الدولي فإنه على ضوء ما ذكرناه من قواعد الشريعة وأحكامها لعلاقة المسلمين بغيرهم ، وأسس العلاقات الدولية في القانون الوضعي نستطيع أن نصل إليه ما بينهما من وفاق • وهي :

أولا : ان الأسس والمبادئ التي بنيت عليها علاقة المسلمين بغيرهم في الشريعة الإسلامية : من المساواة التامة والعدالة المطلقة التي لا تعرف قريبا مواليا ، أو بعيدا معاديا ، فاعتبر الناس جميعا سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى والعمل الصالح ، فالعدل بين الناس هو الغاية المقصودة من الشريعة الإسلامية ، ولهذا أمر المسلمين أن يقوموا بالقسط ولو على أنفسهم أو الوالدين والأقربين ، وأمر بالعدل ولو مع العدو ، وجعل العدل في الحكم في القول مفروضا في كتاب الله •

أما القانون الدولي العام ، فليس من مبادئه في صورته الراهنة ما يستجيب لقواعد العدالة والمساواة بين جميع الدول والشعوب ، من غير تمييز بين أديانها وأجناسها وألوانها ، وخير شاهد على ذلك ما نلاحظه لدى الأرملة الأخيرة من انقسام العالم الى دول شيوعية ورأسمالية وحيادية ، مما ساعد على طغيان روح العنصرية ، وتفشئ النزعة الاستعمارية في ظل القانون الدولي ، وما الاعتداء الصربي في البوسنة والهرسك ، والغزو الروسي للشيشان ، واستمرار الاحتلال اليهودي

للأرضى العربية الا خير شاهد على ذلك ، ولعل السبب فى ذلك ان هبأدىء هذا القنون لم تعرف المساواة ، ولم تقم تعليمة على جوهر العدالة ، فبلغ الخظر مداه ، وأصبحت القوة هى الفائزون فى المجال الدولى ، وغدت السياسة الدولية مهما كان نشاطها ، لا تعدو أن تكون صراعا من أجل القوة العاشمة ، التى لا تعنى سوى هيمنة الدول العظمى على شئون العالم ، والتحكم فى مقدرات شعوبه وأقطاره .

ثانيا . أن الأصل فى علاقة المسلمين بغيرهم هو السلم الذى هو أنشودة السلام الخالد لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا فى السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين » (١) .

فقد نظم الدين الحنيف السلم على أسس قويمة وأقر الحرية الدينية لكل الطوائف التى تضمن للأمم المودة والألفة . وهذا أمر يمثله وحدة البشر ، فهم جميعا ينتمون الى أب واحد ، وأم واحدة ، أى أنهم أفراد عائلة واحدة ، فاذا كان منهم من آمن واهتدى ، ومنهم من كفر وارتمى فى الضلال ، فان ذلك لا يغير من طبيعة العلاقة الأصلية بين الانسان وأخيه الانسان .

وإذا ما كان الاسلام قد أباح الحرب ، فإنه ما أباحها الا من أجل اقرار السلام ودفع الظلم ورد العدوان وتأمين الدعوة الاسلامية بالحكمة والموعظة الحسنة ، وان المسلمين ما كانوا يحاربون الا لاسعاد الناس وهدايتهم ، ولا كانوا يبتغون من ورائها سيطرة ولا استعلاء ، ولا يتخذونها وسيلة للتكيل بالشعوب الضعيفة ، وأذلالها وامتهان كرامتها ، ففى اذلك حرب انسانية رحيمة ، لا تعرف المهجية ولا ظلم

(١) سورة البقرة آية ٢٠٨ .

الأمم الأخرى والتحكم فى رعاياها ، بل ان الاسلام ليأمر بالعدل والانصاف حتى مع الأعداء ، حيث لا فرق بين غالب ولا مغلوب ، والنظر اليهم كأخوة فى الانسانية ، لأن علاقة المسلمين بغيرهم من شعوب الأرض تحكمها قواعد خاصة مأخوذة من نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة ، وهى قواعد يسودها العدل والتسامح ، والاحساس بالمسئولية تجاه الآخرين •

وأما فى القانون الدولى فان أصل العلاقة فيه بين الشعوب هى الحرب ، حيث كان العالم يسير على قانون الغاب فى علاقات الدول والقبائل بعضها مع البعض ، فكل دولة تبغى على الأخرى ولا مانع يمنعها الا أن تكون ضعيفة لا تقوى على الاعتداء ، أو يكون ثمة ميثاق يحترم ما بقيت القرتان متعادلتين ، فاذا ما أحست احدهما بضعف الأخرى انتهزتها فرصة سانحة وانقضت عليها ، لا ترقب فيها الا ولا ذمة ، ولعل هذا هو الأمر اليوم ، فان العرف الدولى القائم يسير على أنه لا يكون سلم ثابت بين دولة وأخرى ، ومهما تكن قوة المنظمات الدولية • فانها لم تغير هذه الحقيقة الثابتة ، وأن المجاملة بين الأقوياء فيها قد تجعلها تغمض العين عن ظلم الضعفاء من الدول ، واذا ما وجدت دولة قوية تناصر ضعيفة • فلكىد التى تنافسها فى القوة ، واذا ما كانت بعض المنظمات تجلس الضعيف بجوار القوى ، فالكلمة العليا فيها للأقوياء ، وما الحروب الوحشية ، والاعتداءات الهمجية ضد الشعوب الضعيفة التى ترتكب هذه الأيام • لأقوى برهان على ذلك • فكل هذا يؤكد صدق القول بأن أساس العلاقات بين الشعوب فى ظل القانون الوضعى الحرب وليس السلم •

ثالثا : أن أسس علاقة المسلمين بغيرهم ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعقيدة ، بل هى جزء منها ، لا يكمل الايمان الا بها ، ولذلك

عُجد السلطة الإسلامية بتقييد بها تمام التقييد ، وتقال من امام المسلمين والأمة كل رعاية واهتمام • ومما يؤكد ذلك ان المعاهدات فى نظر الاسلام أصل فقهي مقرر ، وبينغى أن تكون هى المنظمة للسلم بين جميع الدول ، والوفاء بها من الدعائم الأساسية التى يقوم عليها التشريع الإسلامى ، كما يحرم على المسلمين — حكاما ومحكومين — نقضها مالم تنته مدتها ، أو لم يخل الطرف الآخر بتنفيذ شروطها أو يبادر بفسخها ، ويحذر الاسلام المسلمين من الأخذ بمبدأ مصلحة الدولة فى نكث العهود ، كل ذلك من أجل تحقيق مبادئ العدالة ونشر السلم فى العالم • فالمعاهدات فى نظر الاسلام هى الصورة المثلى لتنظيم السلم العادل • لما تشتمل عليه هذه المعاهدات من أهداف عالية •

أما فى نظر القانون الدولى فالمعلوم على مدى التاريخ أن المعاهدات وسيلة الدول القوية لاستغلال الشعوب الضعيفة ، واذلالها وسلب مرادها ، فهى لذلك صورة لقوة الأقوياء ، وليست عملا لتنظيم السلم العادل ، بل نموذج للسلم الظالم الجائر ، الذى لا تلبث هذه المعاهدات فى ظاهه الا أن تنقض اذا ما قوى الضعيف ، أو احتاج القوى الى معونته ، أو أراد الطرف الآخر أن يخل بشروطها خيانة أو غدرا ، وخذ مثلا لذلك تلك المعاهدة التى أبرمها العراق مع بريطانيا المتحدة حينما كان العراق تحت الانتداب البريطانى ، وبعد استقلال العراق نفى عن كاهله غبار هذه المعاهدة غير المتكافئة لما فيها من استغلال موارد البلاد الوطنية وخيرات النفطية •

وما حدث فى عهد صلاح الدين الأيوبي حينما وقع « فاليان » — واسمه عند العرب « ابن بارزان » — أسيرا فى معركة حطين ، وقد أذن له صلاح الدين بأن يذهب الى بيت المقدس ، ولما دخل فاليان المدينة أخذته العزة بالاثم ، ودفعته عصبية الصليبية الى الحنث

بالعهد الذي قطعه لصالح الدين ، وشرع يعاد الأديعة لحصار طويل ، ويجمع فيها الرجال للدفاع عنها ، فأنذر صلاح الدين أهل المدينة ، ولكن أحلام غاليان جمعات المدينة ترفض الأنداز ، فلم يبق أمام صلاح الدين الا أن يبدأ الهجوم ، وما أن التقى الفريقان حتى تراجع الصليبيون مذعورين وأيقنوا أنهم هالكون لا محالة ، وحينئذ طلب زعمائهم الأمان من صلاح الدين على أن يسلموا المدينة من غير قتال ، وسارع القائد المسلم الى تلقيبة طلب الأمان على الفور . فكل هذا يؤكد على أن المعاهدات في اطار التنازل الوضعي الدولي لا أثر لها في انشاء السلام وتثبيت الأمن والاستقرار .

رابعا : والاسلام في معاملته للمحاربين قد اتبع قواعد فاضلة ، وراعى حياهم اعنى الاداب الانسانية ، حيث قرر وجوب المعاملة الحسنة للمقاتلين والأسرى ، وحمايتهم من أعمال العنف والامتهان ، وعدم جواز حبسهم أو الاستيلاء على الاموال التي في حوزتهم ، والقيام بمأكلهم وملبسهم ومسكنهم ان لم يبدن في اماكنهم توفير ذلك ، كما اوجب الرحمة بجرحى المحاربين ومرضاهم ، والامتناع عن قتل الأطفال والشيوخ والنساء ، والتمثيل بجثث القتلى ، والتخريب والتدمير في حين اباحت قواعد القانون الدولي تدمير ما يستفيد منه العدو في الحروب كالطرق والجسور واتلاف المزروعات (٢) .

أما في القانون الدولي الوضعي ، فقد ظلوا ردحا طويلا من الزمان يعاملون مثل هؤلاء معاملة مطبوعة بطابع المهجية والوحشية والفوضى . وحتى في العصر الحديث ، فانه رغم ما جاء في اتفاقية

(٢) الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام للدكتور علي بن منصور

جنيف، لسنة ١٩٤٩م، وأحكام لاتحة لاهاي موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا أخالها إلا مأخوذة منها، إلا أن الدول المحاربة غالباً ما تخالف هذه المبادئ، ويسمع كثيراً في هذا العصر عن تعذيب الأسرى والانتقام منهم، بل وقتلهم • كما حدث من اليهود لقتل الأسرى المصريين في حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧م، ويرجع السبب فى ذلك إلى النزعة العنصرية • وإلى تعصب الدول المسيحية فى علاقات متساوية فى الحقوق والواجبات مع الدول الإسلامية (٣)، وحسبك شاهداً على ذلك ما يتواها المنصفون من المستشرقين والمؤرخين •

يقول جيبون : « ان الحملة الصليبية الأولى تركت فى التاريخ أفسى ما عرف من التعصب لا ضد المسلمين فحسب، بل وضد مسيحي الشرق، إذ أنهم بمجرد الاستيلاء على أورشليم اتهموهم بالاحاد والتمرد على السلطة الشرعية، سلطة البابا، فاضطهدوهم وحاربوهم وشردوهم، وقابل مسيحيو الشرق ذلك بحسرة وألم مقارنين ما لاقوه من سماحة المسلمين » •

ويضيف جيبون : « ان الصليبيين خدام الرب يوم أن استولوا على بيت المقدس فى ١٥/٧/١٠٩٩م • أرادوا أن يكرموا الرب بذبح سبعين ألف مسلم، ولم يرحموا الشيوخ ولا الأطفال ولا النساء فى مذبحه استمرت ثلاثة أيام، ولم تنته إلا لما أعيانهم الاجهاد من القتل » •

ويقول لودفيج : « وكيف ساغ لهؤلاء بعد هذه المذبحة البشعة

أن يضرعوا بجوار قبر المسيح طالبين البركة والغفران « (٤) » وهذا
 فى الوقت الذى لقى فيه الصليبيون من المسلمين العناية الفائقة فى
 حفظ أرواحهم وأموالهم وحررياتهم •

ويقول المقرئى : « ان الأسباب نكثوا الشروط عروة بعد عروة
 الى أن آل الحال الى حمل المسلمين كرها على التصير سنة ١٥٠٤ هـ » •

ويقول المؤرخ الأسباني بالستر : « ان النصارى أخذوا يظلمون
 المغلوبين ويضايقونهم فى دينهم بوسائل العنف والقسر ، حتى اضطر
 كثير منهم الى الهجرة من أسبانيا ، ولم يبق بالأندلس سوى عرب
 متنصرين ينعنونهم بنصارى الظاهر لا نصارى الباطن ثم اضطر الباقى
 الى الجلاء أو التنصر « (٥) » •

وقال الفيلسوف الفرنسى جوستاف ليون فى هذا الصدد : « ولما
 أجابى العرب سنة ١٦١٠م اتخذت جميع الذرائع للفتك بهم ، فقتل
 أكثرهم ، وكان مجموع من هلك من العرب على رأى فرديناند الى ميعاد
 الجلاء ثلاثة ملايين من الناس ، فى حين أن العرب لما فتحوا أسبانيا
 تركوا السكن يتمتعون بحريرتهم الدينية محتفظين بمعاهدتهم ورئاستهم ،
 غير مكلفين الا بدفع الجزية ، مقدرة بما كانوا يبذلونه لملوك القوط ،

(٤) الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام للدكتور على منصور

(٥) الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام للدكتور على منصور

وقد باع من تسامح العرب طول حكمهم في أسبانيا مبلغا قلما يصادف الناس مثله في هذه الأيام» (٦) •

خامسا : تأمين المبعوثين والمفاوضين السياسيين مبدأ إسلامي قويم يرتكز على أصل ثابت في الشريعة الإسلامية ، وما الشواهد التي قويم ترتكز على أصل ثابت في الشريعة الإسلامية ، وما الشواهد التي ذكرناها في هذا الصدد ، وقول النبي ﷺ في بعض ما روى منها ، لرسول قوم بعد أن تكلم بما يهدر دمه • « لولا أنك رسول قوم لقلتك » •

ولقوله ﷺ لرسولا مسيامة الكذاب : « لو كنت قاتلا رسلا لقتلتكما » • الا حجة دامغة على أن صيانة الرسل والسفراء تشريع إسلامي قديم قويم •

أما القانون الدولي العام فان ما يعرف الآن بالتمثيل الدبلوماسي فانه وان كان تقليدا تعارفت على ممارسته الجماعات الانسانية كلها القديم منها والحديث ، الا أن الجماعات القديمة التي سبقت ظهور الاسلام لم تكن قد تواتر العرف بينها على الاعتراف للسفير الأجنبي بحصانة تلحق شخصه أو أشخاص أفراد بعثته ، ولذلك كان الرسول السياسي أو السفير معرضا لكل أنواع الاهانة أو التعذيب أو الحط من كرامته ، كما كان معرضا للقتل أيضا • والشواهد على ذلك كثيرة ، وليس هنا مقام اثباتها (٧) •

(٦) الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام للدكتور علي منصور ص ٣٦٦ نقلا عن كتاب حضارة العرب ص ٢٧٩ •

(٧) أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ، للدكتور حامد

سلطان ص ١٩٩ ، ٢٠٠ •

وحتى في العصر الحديث ، فإن أرواح الرسل والسفراء قد تتعرض للازهاق في ظل هذا القانون وذلك مراعاة للعرف والعادة كما كان يفعل أمراء وملوك الصليبيين مع رسل المسلمين ومبعوثيهم اذ كانوا يقتلونهم ويقتلون أسرى المسلمين (٨) .

سادسا : ولقد سبق التشريع الاسلامي القانون الدولي الوضعي في تقريره لأصول العلاقات الدولية، لأنه جاء والناس فوضى لا يحتكمون الى قانون منظم ، وخاصة في أوروبا تلك التي كانت تعيش في ظلمات الفكر ، ويحكمها عادات سيئة ، ويسوسها أحكام عماد سلوكهم الظلم والجبروت ، ولقد كان لانتشار الاسلام في أسبانيا ، ووصوله الى جنوب فرنسا أثر كبير في يئزتها ، وعامل هام في اعادة كرامتها وحريتها وأمنها واستقرارها ، حيث اطلع العالم غربيه وشرقيه على ما عند المسلمين من قواعد دولية كشفت عن سبق المسلمين في الموقف على هذه القواعد ، وأنه متخاف عنها ، والشاهد الملموس على ذلك ما كتبه فقهاء المسلمين القدامى من أمثال محمد بن الحسن الشيباني الذي أخرج مؤلفه « السير الكبير » في القرن التاسع الميلادي ، والماوردي الذي أخرج مؤلفه : « الأحكام السلطانية » في القرن العاشر الميلادي ، وسيظل اسم محمد بن الحسن مع آخرين من أمثال المساوردي الذي أخرج كتابه « الأحكام السلطانية » في القرن العاشر الميلادي وأبي يوسف صاحب كتاب « الخراج » . وكذلك أبي يعلى الفراء ، ويحيى بن آدم القرشي والأوزاعي والشافعي وغيرهم من الفقهاء وسوف يظل هؤلاء جميعا مناط فخر الأمة الاسلامية وعنوان ابداعها .

ويعد الامام محمد بن الحسن المؤتمس الأول للقانون الدولي العام في العالم كله ، لأنه سبق جروسيوس مؤسس القانون الدولي الوضعي في القرن السابع عشر ، بأكثر من ثمانمائة عام الذي لا بد وأنه قد تأثر بما كتبه الفقهاء المسلمون ، وهذه حقيقة تنبه اليها فقهاء فرنسا فأنشأوا جمعية الشيباني للقانون الدولي سنة ١٩٣٢م، ثم هذا حذوهم فقهاء ألمانيا فأسسوا أيضا جمعية الشيباني للقانون الدولي، مما يجعلنا نعتز باسلامنا ، ونفتخر بفقه علمائنا ، ونتمسك بمبادئ ديننا ، وذلك لدقتها وعدالتها ، ولشمولها لكافة جوانب الحياة ، ودلالاتها على سبقه للعلم الواسع ، والحضارة الراقية ، والمدنية السامية ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم •

الخاتمة

لقد شاهدنا من خلال دراستنا لعلاقة المسلمين بغيرهم فى المجال الدولى ، والاشارة الى العلاقات الدولية العامة فى القانون الوضعى يظهر لنا بجلاء أن تشريع العلاقات الدولية العامة فى الاسلام أقدم من تشريعها فى القانون الوضعى ، وأن أساس هذا التشريع السلم ، واحترام الانسانية ، وسيادة الفضيلة فى السلم وفى الحرب ، وأن كل قانون فى هذا التشريع كان يستوفى روح العدالة والمساواة بين الناس ، كذلك كان طابعه ايجاد المودة والتعارف ، وازالة أسباب العداوة والبغضاء حتى ولو كانت الحرب مشبوبة الأوار .

كما يظهر لنا أن الحرب فى الاسلام لا تقع الا اضطرارا ، وأنها اذا ما وقعت كانت رحيمة عادلة ، حيث لا استباحة فيها لدماء الأبرياء ، ولا استغلال فى ظلها لضعف الضعفاء ، ولا تخريب فى مبادئها للديار ، ولا اهلاك فى أحكامها للحرث والنسل ، لأن الحرب فى الاسلام لم تشرع الا لأبيل الأغراض ، فلم تشرع الا دفاعا عن الديار الاسلامية ، واقرار الحرية ، واتقاء للظلم والعدوان ، وحماية الانسانية ، وانقاذها من شر الطغاة الظالمين والعتاة المجرمين ، حتى ما أحرز بالحرب الغاية المرجوة - من أمن الدعوة وسلامة الدولة واحقاق الحق ، وآية ذلك أن يسلم العدو ، أو ينصاع لأحكام العدل - وجب أن تضع الحرب أوزارها وأن يخمد لهيبها .

وفى أثناء القتال ينبغى حصر الحرب فى دائرة المقاتلين ، فلا يجوز قتل من عداهم من النساء والصبيان والمدنيين ، والرهبان وأصحاب الصوامع ، الا اذا اشتركوا فى مشورة أو امداد أو خوض لميدان القتال ، كما لا يجوز التعرض لرعايا العدو والمستأمنين فى ديار الاسلام اذا

تثبت الحرب مع دولهم • فان بدت بوادر خياناتهم فيكتفى بابعادهم دون مصادرة أموالهم الا اذا كان ذلك اجراء داخليا من أجل الحفظ والصيانة لأموالهم ، أو للمحافظة على أموال المسلمين في بلاد عدو الله وعدوهم •

وإذا ما كان هنالك أسرى حرب فيلزم معاملتهم بالرفق والرحمة ويودعون في مكان يتلاءم وانسانيتهم ، ولا يكفون بالقيام بعمد ما من الأعمال ، ويتقرر مصير هؤلاء الأسرى اما بالان عليهم أو بمفاداتهم بالمال أو بأسرى مثلهم ، والأمان بالعفو والامن على الأسير كان هو السائد في معاملة الأسرى في صدر الاسلام ، ولا يجوز قتل الأسير لغير ضرورة حربية • أما ارقاق الأسرى فقد كان ذلك مبنيا على أساس المعاملة بالمثل ، والعرف السائد بين الأمم المتحاربة ، ولا يصح الاجهاز على الجرحى والمرضى ، بل على العكس من ذلك يعاملون معاملة حسنة ويحرم التمثيل بالقتلى أو انتهاب ما معهم ، وتسلم أمتعتهم وأموالهم الى أولياء أمورهم ، ويلزمنا دفنهم ، ولا مانع من ارسال المعلومات عنهم ، أو تسليم جثثهم الى العدو أو وقف القتال لنقلهم ، وإذا ما كان القانون الدولي قد توصل مؤخرا الى الأخذ ببعض المبادئ الانسانية في شأن معاملة الأسرى ، فمن الطبيعي اذن أن يكون للاسلام فضل سبق فيه ، ومن الطبيعي أيضا أن يكون القانون الدولي قد استقى هذا من مبادئ الاسلام في هذا المجال ومن مبادئه العامة في صيانة المثل العليا والأخلاق الكريمة •

فمن حق كل مسلم أن يزهى بما جاء به الاسلام من اصلاح لنظام الحرب الذي كان وما يزال يدخل في أغراضه عند غير المسلمين ، الإبادة والاستعباد ، ولذة القهر ، وأبهة السلطان ، واستنزاف الثروات ، والإكراه على الدين ، كما يعرف ذلك جيدا من قرأ التاريخ ، أو اکتوى

بغير الاستعمار الغربي أو اليهودي ، واطلع على ما يجري الآن من إبادة الانسانية فى أنحاء كثيرة من العالم ، ورغم ما توصل اليه القسانون الدولى الحديث من أن الحرب هى آخبر ما يلجأ اليه لفض المنازعات ، وأن حرب الاعتداء جريمة ضد الانسانية وعمل محرم ، الا أن الأمر بحاجة الى الايمان الحق بهذه المبادئ بين الدول ، وتعاونها فى صدق واخلاص على وضعها موضع التنفيذ ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن ، ولا نظنه يتحقق قط ، مادامت كل دولة انما تسترشد بمصالحها الخاصة ، ولو على حساب الآخرين •

أما الاسلام فحين قرر أصول هذا الاصلاح منذ أكثر من أربعة عشر قرنا ، اذ جعل السلم أساس العلاقة بين الدولة الاسلامية وغيرها من سائر شعوب الأرض ، وجعل الحرب علجا لحالة طارئة ينتقى بها المسلمون من الشر ما لا يتقى الا بها ، ثم جعل ذلك ديننا لازما من واجباته الحتمية ، لا مجرد حبر على ورق — كما لا تزال تشكو الدول وتعانى من اتفاقياتها الجماعية فى هذا الصدد — حتى ليتمكن القول بأن لا سبيل الى تمتع العالم بسلم صحيح شريف ، الا بهداية الاسلام ، ووضع مبادئ الحرب على أساس من قواعده النبيلة الراسخة •

والتمثيل السياسى الدائم جائز فى الاسلام ، بناء على قاعدة المعاملة بالمثل ، ولأن الشريعة لم تقيّد أمان الرسل والسفراء بمدة محصورة ، وبذلك يمكن تدعيم الروابط السياسية والعلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم ، ويكون للمبعوثين السياسيين التمتع بالحصانات الشخصية والمالية المعروفة حديثا ، ولا يترتب على مجرد قيام الحرب تعطيل التمثيل السياسى ، وانما يلزم أبعاد الشخص عند وجود أمارات تدل على الخيانة أو السلوك المشتبه فيه • وهذا بخلاف المعروف السائد الآن بين الدول ، حيث ان من آثار الحرب الطبيعية تعطيل

التعجيل السياسي والمتمصلى مالم يسبق اعلان الحرب قطع العلاقات
الميناسية •

والمعاهدات فى الاسلام أصل عام مقرر ، وذلك من أجل تدعيم
السلام ، واستتباب الأمن • فهو يقرر قداسة العهود ، ويلزم الوفاء
بها ، واذك نجده يجرم نقض المعاهدة ما لم تنته مدتها ، أو يخل
الطرف الآخر بتنفيذها ، أو يبادر بفسخها ، أو يعلن الحرب على
المسلمين ، أو يتكرر المعاهدون فى بلاد الاسلام للعهود ، ويتجمعوا
لقتال المسلمين • ويقتصر أثر نقض المعاهدة على الشخص الذى تسبب
فى نقضها دون بقية المعاهدين ، وهذه الأمور فى مجملها لم يخرج
عنها القانون الدولى ، حيث قرر جواز نقض المعاهدة عند اخلال
الطرف الآخر بالتزاماته ، أو بتغير الظروف ، أو بقيام الحرب •

وقد وجدنا التشريع الاسلامى يحرص على اناء الحرب بكل
وسيلة تضمن بقاء السلم والحفاظ على الأمن، ولذا تعددت الطرق وتنوعت
السبل لاناء الدرب وازالة التوتر ، وأهم هذه الطرق اعتناق الاسلام
عن طواعية واختيار ، وقد ساد الاسلام أرجاء العالم بعد أن قبل
الكثيرون الدعوة الاسلامية • ودخلوا فى دين الله أفواجا ، لأنهم
وجدوا فيه البلسم الشافى لعلاج أمراضهم الاجتماعية وتصحيح
عقائدهم الدينية ، مما يدل على أن انتشار الدعوة الاسلامية كان بقوتها
الذاتية المستمدة من مبادئها وكيانها دون ما حاجة الى اكراه عليها ،
اذ ليس من المعقول أن يعمل السيف والرمح فى موضع الحجة
والبرهان ؟

وتنتهى الحرب أيضا بطريق المعاهدات ، لأنها ضمان أكيد لحفظ
السلام ، والمعاهدات كما أسلفنا • أصل عام مقرر فى الاسلام ، وتظل

عقود الصلح نافذة فى الاسلام • مادام العدو قائما بتنفيذ ما تعاهد عليه ، ولا يمانع الدين الحنيف من عقد الصلح المطلق أو الدائم . مادامت أسباب انتشار الدعوة الاسلامية مكفولة ، ذلك أن الأصل فى علاقة المسلمين بغيرهم كما عرفنا هى السلم ، ولأن النبى ﷺ لم يوقف عقد الصلح مع اليهود فى المدينة •

وأما عقود الذمة ، فهى تضمن السلم بشكل أكد من الهدنة ، أو الصلح ، لاندماج المسلمين بغيرهم فى ظل وطن واحد ، وفى وثام دينى وتعايش سلمى ، وعلى قدم المساواة فى التمتع بالحريات الدينية ، واقامة الشعائر ، وممارسة الحقوق الدينية والسياسية ، مع توافر عسمة الدم والمال والعرض ، والحماية من أى اعتداء ، سواء فى الداخل أو من الخارج وليست الجزية الا ضريبة من ضرائب الدخل الواجبة على غير المسلمين فى نظير الزكاة المفروضة على المسلمين • وماالجزية والزكاة الا ضرورة من ضرورات المجتمعات المنظمة التى تضطر فيها الحكومات للقيام بأعباء كثيرة ، من تنظيم للمرافق العامة ، وتوفير الأمن والطمأنينة لجموع المواطنين •

وليس معنى السلم الذى هو قاعدة العلاقة بين المسلمين وغيرهم أن تغط الأمة الاسلامية فى نومها ، وأن يغمض المسلمون أعينهم عما حولهم ، ويصموا آذانهم عما يدور من خلفهم ، ليتخطفهم عدوهم ، وتلتهمهم الأمم من حولهم ، بل يجب أن تعد الأمة الاسلامية فى سلمها كل ما تستطيع من أنواع العدة الحربية ، والقوة الاقتصادية فى كل زمان بحسب ما يليق به ، وفى كل أوان وما يتلاءم معه ، حتى اذا ما كان عصر القوة النووية والصواريخ العابرة ، وجب ألا تحيد الأمة عن الركب وتتخلف عن الصف ، فتعجز عن مجاراة سباق هو حياتها أو موتها ، ولا يصح أن تقف عند حد مجاراة الدول فى التقدم ، وما تصل اليه فى التطور ، بل يجب أن نحاول التفوق ما استطعنا ،

ولا ندخر في ذلك جهدا ما أمكننا ، ولا نبخل بمال ، ولا يظن بنصب
 ولا تعب ، لأن الله تعالى أمرنا بذلك في نص التنزيل اذ يقول سبحانه :
 « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » • على أن يكون القصد الأول من
 ذلك كله هو ارباب العدو ، واخافته عاقبة التعدى ، ثم الدفاع الحاسم
 المرادع اذا ما لزم الأمر ، وهذا هو السلم المسلح الذى لا وجود له فى
 الحقيقة الا فى ظل تشريعات الاسلام •

وفى ظل السلم الذى أقره الاسلام يستقر السلام بين شعوب
 المعمورة ، وتنظيم العلاقات بين دولها ، ويطمئن تحت لوائه كل انسان
 على حياته ، ويأمن فى ظل تعاليمه على ماله وعرضه ، بدلا من أن يكون
 كل ذلك مباحا لكل غاصب من أصحاب الجاه والسلطان ، فتزدهر الحياة
 الآمنة المطمئنة ، وتنمو العلاقات بين المسلمين وغيرهم ، وتزداد الصلات
 معهم فى العمل الى خير الانسانية ، فيفتح لهم الحدود ، يتعاملون فى
 الأسواق • ويتبادلون السلع ، ويتكفل الاسلام بصون دمائهم وأعراضهم
 وأموالهم ، فلا يعتدى عليها ما داموا متمسكين بعقد الذمة والأمان ،
 ولذل أن يباشر نشاطه التجارى ، وأن يتواجد فى محل عبادته ويتمتع
 بمرافق الدولة العامة التى منحها الطبيعة أو كانت من تخطيط البشر ،
 فلكل حق فى الحياة ، ولكل حرمة وحرية ، يتصرف كيف يشاء ،
 ويعتقد ما يراه من مذاهب وآراء ، مالم يترتب على ذلك هدم لقواعد
 الدين ، أو فساد بالنظام العام للدولة • الا فهل تفىء الانسانية الحيرى
 الى الله سبحانه ، وتتلقى المعانى الانسانية ، والمثل العليا عن السلام
 فى الاسلام ؟؟ قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى الله خير
 • أما يشركون » •

صدق الله العظيم

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،
 والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين •

المراجع

بحسب الترتيب التاريخي

أولا - القرآن الكريم وتفاسيره :

- ١ - جامع البيان فى تفسير القرآن ، للإمام أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة (٣١٠ هـ) دار المعرفة - بيروت - الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٠ هـ . ونسخة أخرى طبع المطبعة اليمينية بمصر سنة ١٣٢١ هـ .
- ٢ - أحكام القرآن ، للإمام أبى بكر أحمد بن على الرازى الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ . دار الكتاب العربى - بيروت . ونسخة أخرى طبع مطبعة الأوقاف الاسلامية سنة ١٣٣٥ هـ .
- ٣ - أحكام القرآن ، للعلامة أبى بكر محمد بن عبد الله العربى . المتوفى سنة ٥٤٣ هـ . تحقيق على محمد البجاوى . دار الفكر . ونسخة أخرى طبع مطبعة الحلبي بالقاهرة . سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٤ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، للعلامة محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . دار المعرفة . بيروت . ونسخة أخرى . طبع الحلبي بمصر سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٥ - مفاتيح الغيب ، للإمام محمد الرازى فخر الدين . المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، المطبعة البهية المصرية ، لصاحبها عبد الرحمن محمد . ونسخة أخرى طبع المطبعة الخيرية . الطبعة الأولى سنة ١٣٠٧ هـ .

٦ - الجامع لأحكام القرآن • للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد
 الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٥٠٦ هـ • طبع دار إحياء
 التراث العربي ببيروت • ونسخة أخرى • طبع دار الكتب
 المصرية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٩٩ م •

٧ - تفسير القرآن العظيم ، للعلامة حماد الدين أبي الفداء إسماعيل
 ابن كثير الدمشقي • المتوفى سنة ٥٧٧ هـ • طبع المكتبة الشعبية ،
 ونسخة أخرى طبع مطبعة المنار ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٦ هـ •

٨ - الاتقان في علوم القرآن ، للعلامة جلال الدين السيوطي المتوفى
 سنة ٩١١ هـ وبهامشه أعجاز القرآن ، لأبي بكر الباقلاسي • طبع
 مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ •

٩ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني •
 لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي المتوفى
 سنة ١٢٧٠ هـ - دار الفكر • بيروت - سنة ١٣٩٨ هـ • ونسخة
 أخرى إدارة الطباعة الخيرية سنة ١٤٦٧ هـ •

١٠ - تفسير القرآن الحكيم ، المعروف بتفسير المنار - للعلامة السيد
 رشيد رضا • المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ • نهج فيه منهج أستاذه
 الشيخ محمد عبده المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ • الطبعة الثانية • نشر
 دار المعرفة بيروت • ونسخة أخرى طبع مطبعة المنار بالقاهرة
 سنة ١٣٤٦ هـ •

ثانياً - الحديث وعلومه :

١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل - المتوفى سنة ٢٤١ هـ نشر المكتب
 الاسلامي • بيروت • الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ ، وكذلك
 بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، نشر دار المعارف بمصر •
 ونسخة أخرى • طبع المطبعة اليمنية بمصر ، سنة ١٣١٣ هـ •
 (٢٠٥ - العلاقات)

- ٢ — صحيح البخارى ، لأبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى •
المتوفى سنة ٢٥٦هـ — المكتبة الاسلامية — استنبول • تركيا
سنة ١٩٧٩م • ونسخة أخرى طبع المطبعة الخيرية بمصر ،
الطبعة الأولى سنة ١٣٢٠هـ •
- ٣ — صحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري •
المتوفى سنة ٢٦١هـ • تعليق محمد فؤاد عبد الباقي • نشر
وتوزيع ادارة البحوث العلمية والافتاء • بالمملكة العربية
السعودية • ونسخة أخرى طبع مطبعة بولاق بمصر سنة ١٢٩٠هـ
- ٤ — سنن المصطفى أو سنن ابن ماجة ، للحافظ أبى عبد الله محمد
يزيد بن ماجة القزويني • المتوفى سنة ٢٧٣هـ • تحقيق
وترقيم وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي • دار احياء التراث
العربي سنة ١٣٩٥هـ • ونسخة أخرى طبع المطبعة العلمية
بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣١٣هـ •
- ٥ — « السنن » أو سنن أبى داود • للحافظ أبى داود سليمان بن
الإسعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ • مطبعة السعادة ،
الطبعة الثانية ، سنة ١٣٦٩هـ — ١٩٥٠م • ونسخة أخرى طبع
دار الحديث بالقاهرة ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م •
- ٦ — جامع الترمذى • للإمام محمد بن عيسى بن سوادة الترمذى
المتوفى سنة ٢٧٩هـ • تحقيق ابراهيم عوض الطبعة الأولى
بمطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٨٢هـ — ١٩٦٢م •
ونسخة أخرى طبع دلهى سنة ١٣٠٠هـ •
- ٧ — المحتبى ، سنن النسائي • للإمام أحمد بن شعيب بن دينار
النسائي المتوفى سنة ٢٧٩هـ • مع شرح السيوطى وحاشية

- السندی • طبع المطبعة المصرية الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ -
 • ١٩٣٠م • ونسخة أخرى نشر دار الكتاب العربي - بيروت •
- ٨ - سنن الدارقطني ، للإمام علي بن عمر بن مهدي ، المتوفى سنة
 ٣٨٥هـ - طبع حجر بالهند سنة ١٣١٠هـ •
- ٩ - النهاية في غريب الحديث والأثر • للإمام علي بن عبد الكريم
 الجزري المتوفى سنة ٦٣٠هـ • طبع المطبعة الخيرية سنة
 ١٣٢٢هـ •
- ١٠ - شرح مسلم ، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى
 سنة ٦٧٦هـ • دار الفكر - بيروت • الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٨هـ
 ونسخة أخرى • طبع القاهرة مطبعة محمود توفيق •
- ١١ - نصب الراية لأحاديث الهداية ، للعلامة جمال الدين محمد بن
 عبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ • نشر المكتبة
 الإسلامية ، الطبعة الثانية • سنة ١٣٩٣هـ • ونسخة أخرى طبع
 مطبعة دار المأمون بشبرا مصر • الطبعة الأولى ، سنة
 ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م •
- ١٢ - فتح الباري لشرح صحيح البخاري • للإمام الحافظ أحمد بن
 علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ ، ترقيم محمد
 فؤاد عبد الباقي نشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والافتاء
 بالمملكة العربية السعودية ، ونسخة أخرى طبع مطبعة مجلس
 دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ، ١٣٣١هـ •
- ١٣ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري • للعلامة بدر الدين
 أبو محمد محمود بن أحمد العيني ، المتوفى سنة ٨٥٥هـ • طبع
 إدارة الطباعة المنيرية سنة ١٣٤٨هـ • ونسخة أخرى طبع
 دار الفكر •

١٤ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني • المتوفى سنة ٥٩٢٣ • طبع بولاق سنة ١٣٢٧ هـ •

١٥ - « سبل السلام شرح بلوغ المرام » • للعلامة محمد بن اسماعيل ابن صلاح الصنعاني اليمني • المتوفى سنة ١١٤٢ هـ • تصحيح وتعليق محمد عبد العزيز الخولي • دار الجيل • بيروت سنة ١٤٠٠ هـ ، ونسخة أخرى طبع الحلبي بالقاهرة • الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠ م •

١٦ - نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار ، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني • المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ • نشر شركة مكتبة ومطبعة - مصطفى البابي بمصر • ونسخة أخرى طبع المطبعة العثمانية المصرية ، سنة ١٩٥٧ م •

١٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي • تصنيف لفييف من المستشرقين • نشر د ، أ.ي. وفسنك - مكتبة - برييل - سنة ١٩٣٦ م •

ثالثاً - الفقه وأصوله :

(أ) أصول الفقه :

١ - الرسالة ، للإمام محمد بن أفريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ • طبع مطبعة الحلبي بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٠٠ م •

٢ - الأحكام في أصول الأحكام ، للإمام علي بن حزم الظاهري الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ •

- ٣ - المستصفي من علم الأصول - لحجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٤ - الأحكام فى أصول الأحكام ، لأبى الحسن علي بن محمد الأمدى ، المتوفى سنة ٦٣١ هـ ، طبع مطبعة المعارف بالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .
- ٥ - قواعد الأحكام فى مصطلح الأمام ، للعلامة المحدث الفقيه أبى محمد عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام العلمى المتوفى سنة ٦٦٠ هـ - طبع دار الجيل - بيروت . لبنان - راجعه وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد .

(ب) الفقه الحنقى :

- ١ - الخراج ، تأليف الامام أبى يوسف القاضى - يعقوب بن ابراهيم . المتوفى سنة ١٨٢ هـ . طبع بولاق سنة ١٣٠٢ هـ ، ونسخة أخرى طبع المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٢ - السير الكبير ، للامام محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى سنة ١٨٩ هـ بشرح محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى . المتوفى سنة ٣٩٠ هـ تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى زيد ، الشيخ محمد أبو زهرة طبع جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .
- ٣ - الخراج ، ليحيى بن آدم القرشى ، المتوفى سنة ٢٠٣ هـ . طبع المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٧ هـ ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر .

- ٤ - المبسوط ، لأبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى •
 المتوفى فى حدود (التسعين وأربعمئة) وقيل فى حدود
 (خمسمئة) عن الفوائد البهية فى تراجم الحنفية صفحة
 ١٥٣ • المبسوط طبع مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى
 سنة ١٣٢٤ هـ •
- ٥ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، تأليف علاء الدين أبى بكر
 ابن مسعود الكاسانى • المتوفى سنة ٥٨٧ هـ • الطبعة الأولى
 بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ • ونسخة أخرى طبع دار الكتاب
 العربى بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ •
- ٦ - فتاوى قاضيخان، للامام فخر الدين حسن بن منصور بن محمود
 الأوزجندى المتوفى سنة ٥٩٢ هـ • مطبوع بهامش الأجزاء
 الثلاثة الأولى من الفتاوى الهندية •
- ٧ - الهداية شرح بداية المبتدى ، تأليف على بن أبى بكر المرغينانى
 المتوفى سنة ٥٩٣ هـ • طبع مطبعة البابى الحلبي بمصر سنة
 ١٣٥٥ هـ •
- ٨ - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق • للعلامة فخر الدين عثمان
 ابن على الزيلعى المتوفى سنة ٧٤٢ هـ ، المطبعة الأم-يرية •
 الطبعة الأولى سنة ١٣١٤ هـ •
- ٩ - رمز الحقائق فى شرح كنز الدقائق ، للعيني • بدر الدين
 محمود بن أحمد المتوفى سنة ٨٥٥ هـ • طبع دار الطباعة العامرة
 بمصر سنة ١٣٨٥ هـ •

- ١٠ - شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدى • للعلامة
كمال بن الهمام الحنفى المتوفى سنة ٨٦١ هـ • دار الفكر -
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧ هـ ، ونسخة أخرى • طبع مطبعة
مصطفى محمد بالقاهرة •
- ١١ - الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى المالكية ، تأليف جماعة من
علماء الهند (حوالى سنة ١٠٧٠ هـ) برئاسة عبد الرحمن
الحنفى البجراوى • المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٠ هـ •
ونسخة أخرى طبع دار احياء التراث العربى - بيروت •
الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ •
- ١٢ - مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ، تأليف عبد الرحمن بن
شيخ محمد سليمان المدعو بشيخ زاده • المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ
طبع فى تركيا سنة ١٣١٩ هـ •
- ١٣ - حجة الله البالغة فى أسرار الأحاديث وعلل الأحكام ، تأليف
أحمد ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوى • المتوفى سنة ١١٧٦ هـ •
القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢ هـ •
- ١٤ - حاشية الطحطاوى على الدر المختار شرح تنوير الأبصار
الحصفى - أحمد بن محمد بن اسماعيل الطحطاوى ، المتوفى
سنة ١٢٣١ هـ • طبع مطبعة بولاق سنة ١٢٨٢ هـ •
- ١٥ - رد المختار على الدر المختار ، لابن عابدين ، محمد أمين الشهير
بعابدين - المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ المطبعة الأميرية بالقاهرة
سنة ١٣٢٦ هـ •

(ج) الفقه المالكي :

- ١ - المدونة الكبرى . لامام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي ،
المتوفى سنة ١٧٩ هـ . رواه سخنون بن سعيد التتوحي ، طبع
مطبعة السعادة بالقاهرة . سنة ١٣٢٣ هـ .
- ٢ - المنقنى شرح موطأ امام دار الهجرة ، للقاضي أبو الوليد
سليم بن خلف الباجي الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٩٤ هـ ،
طبع مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٣٣٣ هـ .
- ٣ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، للعلامة محمد بن أحمد بن محمد
ابن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي ، المتوفى سنة ٥٩١ هـ .
مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧١ هـ . ونسخة أخرى طبع دار
المعرفة ، الطبعة الرابعة سنة ١٣٩٨ هـ .
- ٤ - جامع الأهمات أو المختصر الفقهي ، للعلامة جمال الدين عثمان
ابن عمر الاسكندري المعروف بابن الحاجب ، المتوفى سنة
٦٤٦ هـ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٢٠) .
- ٥ - القوانين الفقهية ، تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله
ابن جزى الكتبي ، المتوفى سنة ٧٤١ هـ . مطبعة النهضة بتونس
سنة ١٣٤٤ هـ ونسخة أخرى طبع دار العلم للملايين - بيروت
سنة ١٩٧٤ م .
- ٦ - مختصر خليل - العلامة أبو الخياط خليل بن اسحق بن موسى
المتوفى سنة ٧٦٧ هـ . مطبعة البابي الحلبي ، سنة ١٣٣٣ هـ .
- ٧ - تقيصرة الحكم في أصول الأقتضية ومفاهج الأحكام ، لابن
فرحون (محمد بن فرحون اليعمرى . المالكي) المتوفى سنة
٧٩٩ هـ . مطبعة الشرقية بالقاهرة سنة ١٣٠١ هـ . ونسخة أخرى
طبع مطبعة الحلبي سنة ١٣٠٢ هـ .

- ٨ - التاج والاكلیل لمختصر خليل للمواق ، محمد بن يوسف العیدری المعروف بالمواق ، المتوفى سنة ٥٨٩٧ هـ . مطبوع مع الخطاب . وسيأتي .
- ٩ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، للعلامة أبى عبد الله محمد ابن محمد المغربي المعروف بالخطاب ، المتوفى سنة ٥٩٤٥ هـ ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ٥١٣٢٨ هـ .
- ١٠ - شرح الزرقانى على مختصر خليل ، للعلامة عبد الباقي بن يوسف الزرقانى وبهامشه حاشية الشيخ محمد البنانى . طبع المطبعة المصرية سنة ٥١٣٠٣ هـ .
- ١١ - فتح الجليل على مختصر العلامة خليل ، لأبى عبد الله محمد الخرشى أول شيخ للأزهر ، المتوفى سنة ٥١١٠١ هـ وبهامشه حاشية العدوى المتوفى سنة ٥١١٨٩ هـ ، طبع مطبعة بولاق سنة ٥١٢٩٩ هـ .
- ١٢ - الشرح الكبير على مختصر خليل - منح القدير ، للعلامة أحمد بن محمد بن أحمد العدوى الشهير بالدردير ، المتوفى سنة ٥١٢٠١ هـ . طبع المطبعة الأزهرية سنة ٥١٣٠٩ هـ .
- ١٣ - حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير ، محمد بن أحمد ابن عرفة الدسوقى ، المتوفى سنة ٥١٢٣٠ هـ . طبع المطبعة الأزهرية بالقاهرة ، سنة ٥١٣٠١ هـ ، ونسخة أخرى مطبعة مصطفى محمد ، سنة ٥١٣٧٣ هـ .
- ١٤ - شرح منح الجليل على مختصر خليل ، لمحمد عايش المتوفى سنة ٥١٢٩٩ هـ طبع المطبعة الكبرى بالقاهرة سنة ٥١٢٩٤ هـ .

(د) الفقه الشافعى :

- ١ - الأم . للإمام الشافعى (محمد بن ادريس) المتوفى سنة ٥٢٠٤ هـ . رواية الربيع بن سليمان المرادى . طبع المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٣٢١ هـ . ونسخة أخرى طبع دار المعرفة . بيروت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣ هـ .
- ٢ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، للإقاضى على بن محمد ابن حبيب أبو الحسن البصرى الماوردى ، المتوفى سنة ٥٢٦٤ هـ . الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣٧ هـ . ونسخة أخرى طبع المطبعة المحمودية التجارية .
- ٣ - المهذب ، للشيرازى أبو اسحق ابراهيم بن على الشيرازى المتوفى سنة ٥٤٧٦ هـ ، الطبعة الأولى مطبعة البابى الحلبي ، ونسخة أخرى طبع مطبعة دار الكتب العربية الكبرى سنة ١٣٣٣ هـ .
- ٤ - الوجيز ، للإمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٥٥ هـ ، طبع القاهرة ، ونسخة أخرى طبع دار المعرفة - بيروت - سنة ١٣٩٩ هـ .
- ٥ - منهاج الطالبين وعمدة المفتين ، لأبى زكريا يحيى بن شرف النويرى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، طبع بالقاهرة سنة ١٣٣٨ هـ .
- ٦ - أسنى المطالب لشيخ الاسلام زكريا بن محمد الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٥٩٢٦ هـ ، وهو شرح على روض الطالب لشرف الدين نامتطاعيل بن أبى بكر المقرئ اليمنى - طبع المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣٢٣ هـ .
- ٧ - حاشية الامامين : شهاب الدين القليوبى والشيخ عميرة المتوفى سنة ٥٩٥٧ هـ على شرح العلامة جلال الدين المحلى على منهاج

- الطالبين للنووي . طبع دار احياء الكتب العربية ، ونسخة
 أخرى طبع مطبعة صبيح بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .
- ٨ - الفتاوى الكبرى ، للعلامة أحمد بن حجر الهيتمي المكي ، المتوفى
 سنة ٨٧٤هـ ، بهامشه فتاوى الرمل ، المطبعة الميمنية سنة
 ١٣٠٨هـ .
- ٩ - مغنى المحتاج الى شرح المنهاج للشيخ محمد الشريفي الخطيب
 المتوفى سنة ٩٧٧هـ . طبع مطبعة الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٤م
 ١٩٣٣م . ونسخة أخرى طبع دار الفكر ، وبأعلاه منهاج
 الطالبين للنووي .
- ١٠ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج . للعلامة شمس الدين محمد
 ابن أحمد الرملي المصري الأنصاري ، المتوفى سنة ١٠٠٤هـ ،
 نشر المكتبة الاسلامية ، ونسخة أخرى طبع المطبعة البهية
 المصرية سنة ١٣٥٤هـ .
- ١١ - حاشية المدابغى على تحفة الطلاب ، للعلامة حسن بن علي
 ابن أحمد المنطاوي الشهير بالمدابغى . المتوفى سنة ١٢٧٠هـ .
 وهو شرح تنقيح اللباب لذكريا الأنصاري . مطبوع بهامش
 الاقناع . (٢٢٦١٥ - ٢٢٦١٥) منسوخة
- ١٢ - تحفة الحبيب على شرح الخطيب ، أسايمان بن محمد بن عمر
 البجرمي المتوفى سنة ١٢٢٦هـ . الطبعة الثانية بالقاهرة سنة
 ١٢٩٤هـ .
- ١٣ - حاشية الباجوري ، لابراهيم الباجوري ، المتوفى سنة ١٢٧٦هـ
 علي شرح ابن قاسم الغزي علي مختصر أبي شجاع . طبع
 مطبعة بولاق بمصر ، سنة ١٣٠٧هـ .

- ٤٤٨ - حاشية النبراوي ، لابراهيم النبراوي المتوفى سنة ١٢٧٩ هـ ،
 على شرح الخطيب المسمى بالاقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع .
 طبع مصر ، سنة ١٢٨٩ هـ .

(هـ) الفقه الحنبلى :

- ١ - الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى محمد بن الحسين الفراء
 الحنبلى ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ . تصحيح وتعليق الشيخ
 محمد حامد الفقى ، طبع مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده
 بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٢ - المغنى ، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
 المقدسى ، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ . وهو شرح على مختصر
 الخرقى ، المتوفى سنة ٣٣٤ هـ . طبع دار المنار بالقاهرة
 الطبعة الثالثة سنة ١٣٦٧ هـ .
- ٣ - المحرر ، فى الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل .
 لمجد الدين أبو البركات المتوفى سنة ٦٥٢ هـ . ومعه النكت
 والفوائد السنوية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية .
 تأليف شمس الدين محمد بن مفلح المقدسى طبع مطبعة
 السنة المحمدية سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٣٣ م .
- ٤ - الشرح الكبير . لشمس الدين بن قدامة المقدسى . المتوفى سنة
 ٦٨٢ هـ . وهو شرح على متن المنعم « الشافى » . مطبوع مع
 المغنى ، طبع المنار بالقاهرة سنة ١٣١٨ هـ . ونسخة أخرى
 طبع دار الكتاب العربى بيروت . لبنان .
- ٥ - رسالة القتال ، للعلامة تقى الدين أحمد بن شهاب الدين
 المعروف بابن تيمية الحرانى الحنبلى ، المتوفى سنة ٧٢٧ هـ .

- ضمن مجموعة رسائل ابن تيمية • طبع مطبعة السنة المحمدية
بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م •
- ٦ - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية • للعلامة محمد بن قيم
الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ ، طبع مطبعة الآداب والمؤيد بمصر
سنة ١٣١٧هـ •
- ٧ - اعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية • تحقيق
الشيخ محبى الدين عبد الحميد • طبع مطبعة السعادة بمصر
سنة ١٣٧٤هـ •
- ٨ - الفروع ، للعلامة شمس الدين أبى عبد الله بن مفلح المقدسى ،
المتوفى سنة ٧٦٢هـ • طبع القاهرة سنة ١٣٣٩هـ • ونسخة
مع تصحيح الفروع • عالم الكتب • بيروت • الطبعة الثالثة
سنة ١٤٠٢هـ •
- ٩ - القواعد ، للحافظ أبى الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلى ،
المتوفى سنة ٧٩٥هـ • طبع مطبعة الصدق الخيرية بمصر ،
الطبعة الأولى سنة ١٢٥٢هـ - ١٩٣٣م • ونسخة أخرى طبع
دار المعرفة بيروت •
- ١٠ - الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف ، للإمام علاء الدين
أبى الحسن على بن سليمان المرادوى • المتوفى سنة ٨٨٥هـ ،
تصحيح وتحقيق محمد حامد الفقى ، الطبعة الأولى سنة
١٣٧٥هـ •
- ١١ - الاقناع لطالب الانتفاع للعلامة أبى النجا موسى بن أحمد
شرف الدين الحجاوى الحنبلى المتوفى سنة ٩٦٨هـ تصحيح
عبد اللطيف السبكى طبع دار المعرفة بيروت •
- ١٢ - كشف القناع على متن الاقناع ، لنصور بن ادريس البهوتى ،
المتوفى سنة ١٠٥١هـ • طبع المطبعة الشرفية بالقاهرة سنة

١٣٤٨ هـ ، ونسخة أخرى طبع مطبعة أنصار السنة الحمديدية
سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م •

رابعاً - المذاهب الأخرى :

(أ) الشيعة الإمامية :

- ١ - الانتصار المشتغل على المسائل التي انفردت بها الإمامية ،
للشريف أبو القاسم المرتضى علي بن الحسين الموسوي ، المتوفى
سنة ٤٣٦ هـ ، طبع حجر •
- ٢ - المختصر النافع في فقه الإمامية ، لجعفر بن الحسين الحلبي
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ • طبع دار الكتاب العربي بمصر •
- ٣ - الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية ، لزين الدين بن علي
ابن أحمد الجبعي ، المتوفى سنة ٩٦٥ هـ ، طبع دار الكتاب
العربي بمصر •
- ٤ - جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام في أحكام الحلال
والحرام لمحمد حسن بن محمد باقر النجفي المتوفى سنة
١٣٢٢ هـ • طبع حجر سنة ١٣٢٣ هـ •

(ب) الشيعة الزيدية :

- ١ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، لأحمد بن يحيى
ابن المرتضى • المتوفى سنة ٨٤٠ هـ ، طبع القاهرة الطبعة
الأولى سنة ١٩٤٨ هـ •
- ٢ - المنتزح المختار من الغيث المذرار ، تأليف عبد الله بن مفتاح
المتوفى سنة ٨٧٧ هـ • طبع القاهرة سنة ١٣٣٢ هـ •
- ٣ - الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للعلامة شرف الدين
الحسين بن أحمد الصنعاني المتوفى سنة ١٢٢١ هـ ، طبع
مطبعة السعادة بمصر • الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ •

(د) فقه الظاهرية :

- المحلى — للإمام أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
الأندلسى المتوفى سنة ٥٤٦هـ — طبع المطبعة المنيرية •
تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، ونسخة أخرى طبع دار الآفاق
الجديدة بيروت •

خامسا — الفقه العام :

- ١ — الأحكام السلطانية ، للماوردى الشافعى (مكرر) المتوفى
سنة ٥٤٠هـ طبع مطبعة الوطن بالقاهرة سنة ١٣٩٨هـ •
ومطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٣٧هـ • ونسخة أخرى طبع
دار الكتب العلمية • بيروت سنة ١٤٠٢هـ •
- ٢ — الأحكام السلطانية ، للقاضى أبى يعلى الفراء الحنبلى
(مكرر) المتوفى سنة ٤٥٨هـ ، تصحيح وتعليق الشيخ محمد
حامد الفتى • طبع مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده
بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ • والطبعة الثانية سنة ١٣٩٦هـ •
- ٣ — السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية • لشيخ الاسلام
أحمد بن تيمية الحرانى المتوفى سنة ٧٢٧هـ (وقد سبق)
الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٤هـ — ١٩٥٥م • ونسخة أخرى طبع
ونشر دار الكتاب العربى •
- ٤ — الطرق الحكيمية فى السياسة الشرعية ، للعلامة محمد بن قيم
الجوزية (مكرر) المتوفى سنة ٧٥١هـ — طبع مطبعة الآداب
والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧هـ ونسخة أخرى تصحيح أحمد
عبد الحلیم العسكرى المؤسسة العربية بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ •

- ٥ - أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية الحنبلي (مكرر) طبع مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٤ هـ ، بتعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٦ - زاد المعاد من هدى خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، طبع مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م .
- ٧ - أحكام أهل الذمة ، للعلامة شمس الدين بن قيم الجوزية ، تحقيق صبحي الصالح ، طبع دار العلم للملايين بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠١ هـ ، ونسخة أخرى طبع جامعة دمشق سنة ١٩٦١ م .
- ٨ - موسوعة كتاب الخراج ، لأبي يوسف القاضي ، ويحيى بن آدم القرشي وابن رجب الحنبلي . طبع ونشر دار المعرفة . بيروت سنة ١٣٩٩ هـ .

سادس - المؤلفات الاسلامية الحديثة :

- ١ - السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية ، الشيخ عبد الوهاب خلاف طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ ، ونسخة أخرى طبع دار الأنصار - القاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٧٣ هـ .
- ٢ - نظرة عامة فى تاريخ الفقه الاسلامى . للدكتور على حسن عبد القادر الطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٩٥٦ م .
- ٣ - الرسالة الخالدة . للاستاذ عبد الرحمن عزام ، طبع مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة سنة ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .
- ٤ - الاسلام والعلاقات الدولية ، تأليف الامام الأكبر المرحوم محمود شلتوت - طبع مطبعة الأزهر بالقاهرة سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .

- ٥ - الاسلام عقيدة وشريعة ، للمرحوم الشيخ محمود شلتوت
الطبعة الثانية عشرة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م • دار الشروق
بيروت - لبنان •
- ٦ - العلاقات الدولية فى الاسلام ، تأليف المرحوم الشيخ محمد
أبو زهرة طبع ونشر مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى سنة
١٤٠١ هـ •
- ٧ - السياسة الشرعية والفقہ الاسلامى • تأليف المرحوم الشيخ
عبد الرحمن تاج ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م •
- ٨ - مبادئ القانون الدولى العام ، تأليف الشيخ محمد عبد الله
دراز • طبع مطبعة الأزهر سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م •
- ٩ - النظريات السياسية الاسلامية ، للدكتور ضياء الدين الرئيس
الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٠ م •
- ١٠ - العلاقات الدولية العامة فى الاسلام • للدكتور ابراهيم
عبد الحميد ، رسالة لنيل درجة الأستاذية من الأزهر سنة
١٩٤٥ م •
- ١١ - التشريع الجنائى الاسلامى ، للمرحوم عبد القادر عودة ،
الطبعة الثانية سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م •
- ١٢ - القول المبين فى حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين ، للعلامة
محمد حسنين مخلوف العدوى • طبع شركة البابى الحلبي -
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ •
- ١٣ - المجتمع الاسلامى والعلاقات الدولية ، للدكتور محمد الصادق
عفيفى طبع ونشر مكتبة الخانجى - القاهرة •

- ١٤ - العلاقات الدولية فى الإسلام ، للدكتور وهبة الزحيلي •
مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ .
- ١٥ - آثار الحرب فى الفقه الإسلامى ، دراسة مقارنة ، للدكتور وهبة
الزحيلي • دار الفكر - الطبعة الرابعة سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ١٦ - أحكام الذميين والمستأمنين فى دار الإسلام، للدكتور عبدالكريم
زيدان ، مؤسسة الرسالة سنة ١٣٩٦ هـ - الطبعة الثانية •
- ١٧ - مجموعة بحوث فقهية للدكتور عبدالكريم زيدان - مكتبة القدس
مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م •
- ١٨ - الإسلام وأهل الذمة ، للدكتور على حسنى الخربوطلى ، اصدار
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية • القاهرة • الكتاب رقم
٤٩ سنة ١٣٨٩ هـ •
- ١٩ - العلاقة الدولية فى الإسلام ، تأليف نخبة من أساتذة كلية
الشريعة والقانون بالقاهرة • طبع مطابع جامعة الأزهر •

سابعاً - السيرة النبوية والتاريخ العام :

- ١ - السيرة النبوية ، للعلامة عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميرى
المتوفى سنة ٢١٣ هـ أو ٢١٨ هـ • طبع مطبعة الحلبي بالقاهرة
سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م •
- ٢ - فتوح مصر وأخبارها ، للإمام عبد الرحمن بن عبد الله
ابن عبد الحكم ، المتوفى سنة ٢٥٧ هـ • طبع مطبعة مجلس
المعارف الفرنساوى سنة ١٩١٤ م •
- ٣ - الامامة والسياسة ، وهو المعروف بتاريخ الخلفاء ، للعلامة
عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ،

- مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية سنة ١٣٧٧ هـ -
 • ١٩٥٧ م
- ٤ - فتوح البلدان ، للعلامة أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي ،
 المعروف بالبلاذري ، المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ، نشره ووضع ملاحقه
 وفهارسه الدكتور صلاح الدين المنجد ، ملتزم الطبع والنشر
 مكتبة النهضة المصرية •
- ٥ - تاريخ الأمم والملوك ، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير
 الطبري ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ • المطبعة الحسينية المصرية
 بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ •
- ٦ - الكامل في التاريخ ، للإمام علي بن الأثير الجزري • المتوفى
 سنة ٦٣٠ هـ طبع مطبعة أحمد الحلبي ومحمد مصطفى سنة
 • ١٣٠٣ هـ
- ٧ - شرح نهج البلاغة ، لعبد الحميد بن هبة الله المدائني الشهير
 بابن أبي الحديد • المتوفى سنة ٦٥٥ هـ • طبع مطبعة مصطفى
 البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ •
- ٨ - نفح الطيب في تاريخ الأندلس الرطيب ، للشيخ أحمد بن
 محمد القرني التلمساني المتوفى سنة ١٠٤١ هـ • تحقيق الدكتور
 أحمد عباس •
- ٩ - البداية والنهاية ، للعلامة المحدث المؤرخ الحافظ اسماعيل بن
 عمر ابن كثير الدمشقي القرشي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ، الطبعة
 الأولى سنة ١٣٥١ هـ •
- ١٥ - تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين ، تأليف الامام جلال الدين
 عبد الرحمن السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ طبع المطبعة الميمنية
 بمصر سنة ١٣٠٥ هـ •

١١ - تاريخ الأمم الإسلامية • للشيخ محمد الخضرى بك ، المتوفى
 • ١٣٤٥ هـ . طبع القاهرة ، الطبعة الخامسة سنة ١٣٦٦ هـ .

١٢ - تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى ، للدكتور حسن
 ابراهيم ، طبع مطبعة حجازى بالقاهرة سنة ١٣٥٣ هـ ، ١٩٣٥ م

المراجع اللغوية :

١ - لسان العرب ، للإمام العلامة أبى الفضل محمد بن مكرم
 ابن على جمال الدين بن منظور الأنصارى الأفريقى المصرى ،
 المتوفى سنة ٥٧١١ هـ . طبع القاهرة سنة ١٣٠٠ هـ .

٢ - مختار الصحاح ، للشيخ الامام محمد بن أبى بكر بن عبد القادر
 الرازى ، طبعة مدققة كاملة التشكيل ومميزة المداخل ، اخراج
 دائرة المعاجم فى مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصلح -
 بيروت ، مكتبة لبنان ١٩٥٨ م .

٣ - القاموس المحيط ، للعلامة ، محمد بن يعقوب الفيروز ابادى ،
 المتوفى سنة ٨١٧ هـ ، طبع بولاق .

٤ - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ، للرافعى . تأليف
 العلامة أحمد المقرئ - المكتبة العلمية . بيروت .

٥ - المعجم الوسيط . اخراج مجموعة من الأساتذة ، اصدار مجمع
 اللغة العربية ، القاهرة - المكتبة العلمية .

ومراجع أخرى يمكن معرفتها من حواشى البحث .

ثامنا - المراجع القانونية :

- ١ - القانون الدولي العام • للدكتور فطحي ماهر • طبع مطبعة الاعتماد بالقاهرة سنة ١٩٢٤م •
- ٢ - القانون الدولي العام • للدكتور محمود سامي جنينة ، الطبعة الثانية سنة ١٩٣٨م •
- ٣ - القانون الدولي العام في وقت السلم ، للدكتور حامد سلطان دار النهضة العربية يناير ١٩٦٢م •
- ٤ - القانون الدولي العام ، للدكتور علي صادق أبو هيف • الطبعة الثالثة سنة ١٩٥١م • والطبعة الرابعة ، مطبعة منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٥٩م •
- ٥ - مبادئ القانون الدولي العام ، للدكتور محمد حافظ غانم ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٥٩م ، وطبع سنة ١٩٦١م • وقد نال به جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٦٠م •

المواثيق والاتفاقات الدولية :

- ميثاق الأمم المتحدة
- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية
- ميثاق جامعة الدول العربية
- الاعلان العالمي لحقوق الانسان •

المجلات والدوريات :

- مجلة الحقوق - جامعة الاسكندرية •
- مجلة القانون والاقتصاد في كلية الحقوق - جامعة القاهرة •
- المجلة المصرية للقانون الدولي
- مجلة كلية الشريعة والقانون ببغداد •

الفهرس

صفحة

٥

مقدمة

مبحث تمهيدى

الأسس التى تقوم عليها علاقة المسلمين بغيرهم

٩

والأصل فى علاقة المسلمين بالأمم الأخرى

١٠

المطلب الأول : أسس علاقة المسلمين بغيرهم

٦٦

المطلب الثانى : الأصل فى علاقة المسلمين بغيرهم

المبحث الأول

١٠٠

علاقة المسلمين بغيرهم فى وقت السلم

١٠١

المطلب الأول : عقد المعاهدات

١٢٥

الفرع الأول : الذميون

١٣٢

الفرع الثانى : المستأمنون

١٥١

المطلب الثانى : معاملة الرسل

١٦٧

الفرع الأول : دار الإسلام ودار الحرب

١٧٦

الفرع الثانى : دار العهد والموادعة

١٧٩

الفرع الثالث : الأحكام التى تختلف باختلاف الدارين

المبحث الثانى

١٨٨

علاقة المسلمين بغيرهم فى وقت الحرب

١٨٩

المطلب الأول : البيعة على القتال

١٩٨

المطلب الثانى : قبل اللقاء

٢١٢

المطلب الثالث : أثناء القتال

صفحة

٢١٢	الفرع الأول : تحديد المحاربين
٢٣١	الفرع الثاني : منع الاتلاف والتخريب
٢٤٢	الفرع الثالث : المعاملة بالمثل فى حدود الفضيلة
٢٤٩	المطلب الرابع : الرحمة فى القتال
٢٤٩	الفرع الأول : الجرحى
٢٥٢	الفرع الثاني : القتلى
٢٥٦	الفرع الثالث : الأسرى

المبحث الثالث

٢٧٤	علاقة الدول ببعضها فى القانون الوضعى
٢٧٤	المطلب الأول : علاقة الدول فى وقت السلم
٢٨٢	المطلب الثانى : علاقة الدول فى وقت الحرب

المبحث الرابع

	أسس علاقات المساميين الدولية
٢٨٨	على غيرها من القانون الوضعى
٢٩٨	الختامة
٣٠٤	المراجع
٣٢٦	الفهرس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تم تحميل هذه المادة من:

مكتبة المهتدين الاسلامية لمقارنة الاديان

<http://kotob.has.it>

<http://www.al-maktabeh.com>